علم الاجتماع الاقتصادى

دكتور
محمد أحمد بيومى
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٩٠

اهداءات ٢٠٠٢

الأستاذ/ فاضل عبد العليم القباني

الاسكندرية

علم الاجتماع الاقتصادى

دكتور
محمد أحمد بيومى
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت ، ٤٨٣٠١٦٣

الفصــــل الاول

اسهام علم الاجتماع فى دراسة النظام الاقتصادى

يعتبر الإقتصاد من أهم الانشطة الانسانية حيث انــه مرتبط باشباع حاجات الانسان الاساسية . وخلال هذا الاشبـــاع عمل الانسان بالتدريج جهازا من المزاولات العمليــــــة يدور حول اشباع هذه الحاجات ،اذ لم تكد هذه المـزاولات تصبح مقننة و ثابتة الأسس ،حتى ترابطت فى جهاز اقتصادى من هذه النظم مثلا حيازة الملكية وتقسيم العمل ،ونظـام التبادل . ولما كانت الظروف الطبيعية و الثقافيــــــة هى التى تحدد مايكون عليه تركيب المجتمع . فقد كــــان التقاط الطعام ،و صيد الاسماك ،و صيد الحيوان ،والرعـى و الزراعـة ،والتجارة ،والصناعة هى أهم أنشطة الانسان الاقتصادية . وعن هذه الانشطة قامت أجهزة الاقطـــــاع و الرأسمالية ،و الاشتراكية والشيوعية ..... التــــى كلها تنظيمات للحصول على ثروات الامم وانفاقهـــا .

و تهم نواحى النشاط الاقتصادية هذه عالـــــــم الاجتماع بقدر ماتهم علماء الاقتصاد ليس فقط لان العوامل الاقتصادية فى المجتمع تتفاعل و ترتبط ارتباطا وثيقـــا بنواحى الحياة الاجتماعية الاخرى ،بل لان الاهتمامــــات الجارية بالرقابة على العمليات الاقتصادية يمكـــــن

تتبع أساسها فى هذا التداخل الوظيفى للعلاقات بين أنشطة الحياة الرئيسية بحيث لايمكن فهمها أو دراستها دون النظر اليها فى ضوء هذه العلاقات المتداخلة من جهة ،وفى تطورها التاريخى من جهة أخرى . فان تكن الخصائص الاساسية للتنظيم الاقتصادى الحديث هى :

١) تقسيم العمل على نطاق واسع ومتوقف بعضه على بعض
٢) و النقود والارصدة كوسائل تبادل
٣) فالتقييم النقدى لانشطة الحياة المختلفة .
٤) وأخيرا ازدياد الرقابة على النشاط الاقتصادى من جانب الحكومة .

فثمة فى هذه النقطة الاخيرة صراع حار حول مسألة : رقابة من ؟ الادارة ،ام العمل ،أم المستهلك؟ حيث الرقابة تجرى مزاولتها فعلا بهذا الترتيب . و ان الاتجاه نحو التنظيم الحكومى المتزايد لهوأبرز القضايا الاقتصادية الاجتماعية للقرن العشرين . ولم يكن كل ذلك ليحدث لو كان للنظم الاقتصادية وجودها المنفصل المستقل . فهى لاشك جزء من ثقافة المجتمع يتأثر بسائر أجزائه ويؤثر فيها . وليس فقط ان النشاط الاقتصادى لاينفصل عن الحياة الاجتماعية ،بل انه اجتماعى فى طبيعته

التى تحيط بآليات الانتاج والتوزيع الاقتصادية العرف وللبيئة الطبيعية للمجتمع اثرها من غير شك فى هذا النشاط الاقتصادى ،كما ان نوع الاقتصاد السائد فى مجتمع ما يتأثر الى حد كبير بنظامه الدينى والتربوى والسياسى (١)

أولا : مراحل تطور النظام الاقتصادى

يعتبر النظام الاقتصادى من أسبق النظم الاجتماعية ظهورا فى الحياة ،وقد مر فى تطوره بالمراحل الاتية :

أ) مرحلة الصيد

وهى أولى هذه المراحل ،وفيها يعيش أفراد المجتمع على الصيد ويرحلون جماعات من مكان لاخر بحثا عن موارد الرزق .

ومما يلاحظ ان سلوك الفرد فى هذه المرحلة يكون فطريا استجابة للدوافع الفطرية ،وذلك بالاضافة الى التجارب التى تنتقل من جيل الى آخر ويتوارثها الابناء عن الاباء ،كطريقة الصيد أو تربية الاطفال ،ويتراوح

(١) كمال الدسوقى : الاجتماع ودراسة المجتمع ،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ،ص ص ٥١١ – ٥١٢ .

عدد افراد الجماعة فى هذه المرحلة بين عشرة أفراد
ومائة فرد يعيشون معا فى صيد واحد ،ونظرا لقلة حيوانات
الصيد كانت تنتشر بينهم المجاعات وتزداد ـ تبعا
لذلك ـ نسبة الوفيات .

ب) مرحلة الرعى

وقد انتقل اليها الانسان عقب مرحلة الصيد
وبعد ان تمكن من استئناس بعض الحيوانات التى
كانت تساعده فى مهنته وفى نقل فرائسه مثل الكلاب
والخيول . ومن أهم مميزات هذه المرحلة :

١) استئناس الحيوانات والحصول على انتاجها
بانتظام كالغذاء و اللبن والجلود .

٢) تربية الحيوانات ،فبعد ان كان همة قتلها
والقضاء عليها أصبح يربيها ويعتنى بها .

٣) أمكن بفضل استئناسه للحيوانات ممارسة بعض
الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف ونسجه ،
ولذلك اتسعت حضارته ـ وأصبح يلبس المنسوجات
الصوفية بدلا من جلود الحيوانات .

٤) تعلم الانسان فى هذه المرحلة ان يبنى ،لحماية
الحيوان من أعدائه ،الاكواخ ليعيش داخلها بدلا
من عيشته داخل الكهوف والخيام .

وتتميز هذه المرحلة بالتنقل ،فكانت تنتقل الجماعة وراء المرعى حيث تعيش على المراعى الطبيعية وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعى المنتظم واستئناس الحيوان .

جـ) مرحلة الزراعة

يعتقد علماء الزراعة ان هذه المرحلة ظهرت منذ مايقرب من عشرة آلاف سنة وان أول قرية ظهرت مستقرة فى العالم كانت على ضفاف النيل لوجود جميع الظروف الطبيعية للزراعة من حيث المناخ الحار والارض الخصبة والمياه . وقد تتبع أحد المصريين فى هذه الفترة نباتا ينمو طبيعيا ويخرج منه سنابل وأدرك انه اذا رمى حبة من السنبلة الى الارض تنتج نباتا آخر ينمو و يخرج سنابل جديدة . ومن هنا عرف المصريون الزراعة وانتقلوا الى اماكن قريبة من النيل يبنون القرى ويزرعون الارض ويرونها من ماء النيل . وبعد ذلك أخذت اساليب الزراعة وفنونها تتقدم وتنتشر فى أنحاء العالم .

وارتبطت حياة الانسان بالارض واستقرت حياته فيها ومارس التعاون مع أفراد قبيلته فى بناء السدود وحرث الارض ،وظهر أول تقسيم للعمل بين المزارعين واتسعت حضارة المجتمع اذ تكونت عادات زراعية لهذه المجتمعات يعمل الافراد فى حدودها بعد ان كان سلوك الفرد فى المراحل الاولى سلوكا بدائيا غير مرتبط ارتباطا حضاريا وابتدأ الانسان فى هذه المرحلة يستخدم الحيوان فى حرث الارض وريها وحمل الاثقال ،كما بدا يستخدم قوى الماء والرياح فى عملياته الانتاجية مثل الطحن و نقل الحاصلات . كما بدأ يستخدم المعادن فى صناعة أدوات الزراعة كصناعة المحراث والفأس و الشادوف والساقية وغيرها ،وكذلك تعلم خلال هذه المرحلة تخزين المحاصيل الزائدة وطرق التسويق . فكان التسوية أولا بالمبادلة ثم تحول الى المقايضة وظهرت الاسواق التجارية وابتكرت قواعد اقتصادية معينة يعرف بها مقدار الطلب على محصولاته ،فان كان الطلب قليلا و العرض كثيرا احتفظ بمحصولاته فى مخازنه حتى يقل العرض عن الطلب مما يمكنه من الحصول على ربح أكبر .

هذا ولقد تطورت القرية عبر الازمان من القرية البدائية البسيطة الى قرية الاقطاع التى يرأسها الشريف

والفلاحين عنده عمال خاضعين لاوامره ،ثم القرية الحديثة الموجودة الان والتى تخلو من الاقطاع .

د) مرحلة الصناعة

وهى تعتبر آخر المراحل الاقتصادية التى وصل اليها الانسان وهى الشكل العام السائد فى مجتمعات اليوم ،حتى سمى هذا العصر بعصر الصناعة . ويمكننا ان نميز مرحلتين مرت بهما مرحلة الصناعة :

الاولى : مرحلة الصناعة اليدوية

الثانية : مرحلة الصناعة الثقيلة

فمرحلة الصناعة اليدوية صاحبت مرحلة الزراعة اذ كانت كل قبيلة تحاول أن يكون عندها اكتفاء ذاتى من حيث ماتنتجه من أدوات وسلع ،و أهم السلع التى كانت تنتجها / الاوانى الفخارية والمعدنية و السلال واشغال الخوص و الحراب و القلائد والاساور والجلود والفراء وأدوات الصناعة بأنواعها . وكان الزائد من انتاج القبيلة على احتياجاتها تستبدل به سلعا أخرى من قبائل ترتبط مع القبيلة التى تقوم بالتبادل برباط الدم ،وهذه المرحلة ساعدت على ايجاد نوع من التخصص

تميزت به هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادى ،كما ساعدت فى نفس الوقت على ابراز مواهب الافراد وتطويرها اذ بدأ بعض الاخصائيين التفنن فى المنتجات الصناعية واتسع نطاق التداول فى آخر هذه المرحلة ونشط نطاق المعاملات فى السوق المحلية وبدأ الناس يسوقون الفائض من انتاجهم فى أسواق خارجية ،كما تكونت طوائف حرفية مختلفة وأصبحت كل طائفة تشرف على صناعة معينة و تمارس عملية تسويق منتجاتها . ومما ساعد على تسويق المنتجات كبر المدن و اتساعها .

أما مرحلة الصناعة الثقيلة فقد بدأت بصورة واضحة فى انجلترا فى القرن التاسع عشر اذ أنه عندما اكتشفت القوى البخارية بدأت الصناعات اليدوية تتحول الى صناعات آلية كبيرة حيث قام أصحاب المصانع ببناء مصانعهم بجوار الاماكن التى تكثر فيها خامات صناعاتهم وعلى شواطىء البحار والانهار لسهولة النقل وتوفر وسائل فى تلك الجهات و بدأت المبانى تنتشر حول هذه المصانع مكونة المدن الكبيرة الحالية . و أخذت المدن تتضخم كما تعددت وسائل النقل والمواصلات فيها وهكذا تطورت المدينة من نواة بداشية صغيرة الى مدينة

متنوعة النشاط والاعمال ،كثيرة الروابط كضرورة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت المرحلة الصناعية (١) .

هذا بشكل عام وسريع المراحل الاقتصادية التى تطور خلالها الاقتصاد عبر الزمان .

---

(١) صلاح العبد ،علم الاجتماع التطبيقى ،دار التعاون للطبع و النشر ،القاهرة ١٩٧٢ ،ص.ص ١٤٩ — ١٥٤

ففى ظل النظام الرأسمالى للانتاج ـ الذى توفر ماركس على تحليله نجد أن هناك طبقتين أساسيتين هما : طبقـــة البرجوازية وطبقة البروليتاريا اما البرجوازية فتمثـــل الطبقة التى تملك وسائل الانتاج وتوجه العملية الانتاجيـة وتجنى ثمارها اما البروليتاريا فتمثل طبقة عمال الاجـور الذين يشكلون القوى العاملة ولكنهم لا يحصلون على مكافآت مجزية لما يبذلونه من عمل لانها لاتملك وسائل الانتاج ولا تملك حق توجيه العملية الانتاجية ،وفى ضوء مثل هذا النوع من علاقات الانتاج نستطيع أن نتوقع أن البناءات الفوقية للمجتمع كالدولة والكنيسة والمجتمع المحلى تعمل كلهـا لخدمة البرجوازية ،وعلى اخضاع طبقة العمال لهما مثـال ذلك ان رجال السياسة والقوات المسلحة تعمل على قمـع العمال الساخطين كما يعمل رجال الدين على نشر الايديولوجية التى تقنع العامة أما بأنهم غير مظلومين أو بأن صـلاح احوالهم سيأتى فى المستقبل .

ونحن اذا حاولنا أن نوضح العلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية وفقا لمنظور ماركس نجده يتصور أن الرأسمالـى قد يستحوذ على القوة نظرا لوضعه فى النسق الاقتصادى فهو يملك وسائل الانتاج كما يشترى جهد العاملين وعلى العكس من ذلك نجد العامل لا يملك سوى عمله الذى يبيعه فىمقابل اجر غير متكافىء لجهده . ولما كان الرأسمالى يحتل مكانة

أسمى فى النسق الاقتصادى فانه بذلك يكون قادرا على استغلال العامل اما باطالة يوم العمل أو باجبار زوجته وأولاده للعمل أو بالاستغناء عن العامل والاستعاضة عنه بآلات أكثر انتاجية وبالاضافة الى ذلك تدعم قوة الرأسمالى من خلال وجود سلطات سياسية تفرض القوانين المجحفة لحقوق العمال والمثبطة لكل محاولاتهم للاحتجاج من خلال عمليات الاضراب والشغب والمظاهرات . بهذا كله وتحت مثل هذه الظروف نجد أن القوى السياسية تعمل لخدمة القوى الانتاجية أو بعبارة أخرى يقف القطاع السياسى موقفا ايجابيا وظيفيا مع القطاع الاقتصادى . ومع ذلك نجد ماركس يقرر أن مثل هذه العلاقة الوظيفية والايجابية لن تستمر طويلا فقد ذهب الى أن كل نموذج للنسق الاقتصادى يحتوى على ما أسماه (بذور هدمه) .

فبالنسبة للنظام الرأسمالى مثلا نجد أن البرجوازية تدفع بالمنافسة ويقوى آخرى لان تحتفظ او تزيد من مكاسبها وبالتالى تدفع العمال بالتدريج الى مزيد من البؤس والحرمان وقد تبلغ مثل هذه الظروف اقصاها بوقوع الكساد الاقتصادى المتزايد فى هذه الحالة يستجيب العمال لمثل هذه الظروف بطريقة غير رشيدة عن طريق حركات الشغب وتخريب الآلات ولكنهم بعد فترة يصبحون على درجة أكبر من الوعى السياسى فيلتحقون بالاتحادات العمالية ويطالبون بتحديد ساعات

العمل وزيادة الاجور...الخ،ثم أخيرا وعند مرحلة من نضج الوعى السياسى يبدأون فى تكوين حزب ثورى للاطاحة بالنظام الرأسمالى كله ويعلن عن قيام نظام اشتراكى .

ولكن ما الذى تتضمنه هذه العملية فيما يرتبط بالعلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية فى المجتمع ؟ انها تعنى أن العمال عندما يصبحون قوة أكثر تهديدا فان القوى السياسية لن تعمل لخدمة القوى الاقتصادية بل قد تهدد بالاطاحة بالنظام الاقتصادى أى أن القوى السياسية فى هذه الحالة تتوقف عن أن ترتبط بعلاقة وظيفية ايجابية بالقوى الاقتصادية بل تصبح معوقا وظيفيا لها،ففى الحقيقة يستطيع العمال من خلال الثورة السياسية لا من خلال العمل الاقتصادى أن يقضوا تماما على النظام الرأسمالى .

هكذا كانت نظرة ماركس الى العلاقة بين القوى السياسية والاقتصادية نظرة معقدة حيث يرى أنه فى المراحل الاولى لتطور النظام الاقتصادى نجد أن التنظيمات السياسية تدعم التنظيمات الاقتصادية بينما فى المراحل الانحلالية تتصارع القوى الاقتصادية والسياسية معا وقد يؤدى هذا الصراع الى الاطاحة بالنظام ولا بديل لذلك أبدا وهكذا نجد أن العلاقة الوظيفية الحقيقية بين القوى الاقتصادية والسياسية تعتمد فى نظر ماركس على مرحلة التطور التى يمر بها المجتمع .

٤ - الدعوى الى المنافسة المقيدة :

أشرنا عند عرض أفكار آدم سميث عن القوة الى أنه قد وضع البدايات الأولى لنظام السوق التنافسى الحر والذى لا تكون فيه للمؤسسات الخاصة قوة التحكم فى الأسعار والانتاج بحيث تضطر المنشآت التى ترفع أسعار منتجاتها أو التى تزيد من انتاجها أو التى لا تعمل على مستوى من الكفاءة اما الى أن تخضع للظروف الراهنة للانتاج أو أن تخرج نهائيا عن هذا المجال/ والحقيقة أن مثل هذا النموذج الذى قدمه آدم سميث قد شغل حيزا كبيرا فى تاريخ الفكر الاقتصادى بل انه مع بداية القرن العشرين وصلت النظرية التى تبنت هذه الدعاوى الى درجة كبيرة من التطور.

ومع ذلك فقد اتضح أن الظروف الفعلية للسوق قد لا تقترب جميعها من نموذج المنافسة الكاملة أو الحرة حيث لوحظ أنه لسبب أو لآخر تستطيع بعض الأجهزة أن تصل الى وضع مرموق للقوة لتؤثر فى ظروف الانتاج وتحديد الأسعار لانه اذا ما استطاع بائع أو أكثر أن يسيطر أو يتحكم فى كل فائض انتاج سلعة معينة كالكبريت مثلا فانه يستطيع بالتالى أن يمسك بزمام الأمور لأن المشترين لا يستطيعون أن يتحولوا الى مصادر أخرى بديلة بعبارة أخرى اذا كان المنتج كالكبريت مثلا لا بديل له فان البائعين سيتمتعون بمزايا عديدة لأن المشترين لن يجدوا بدائل ممكنة . وبالمثل فانه اذا ما

أنشأت الدولة منفعة عامة وحددت الأسعار فان ذلك يعنى أن المنشأة سوف تتعارض مع المستويات الراهنة لتحديد الأسعار والانتاج اذا أتيحت الفرصة للقوى التنافسية •

وفى خلال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن أصبح علماء الاقتصاد أكثر ادراكا لمثل هذه الانحرافات عن نموذج السوق للتنافس الحر ويعتبر عام ١٩٣٣ علامة مميزة للطريق فى هذا المجال خاصة بعد ظهور الكتابات النظرية لاثنين من الرواد هما: جون روبنسون Joan Robinson وادوارد شامبرلين Edward Shamberlain[1] حيث دفعت كتابات هذين العالمين لعدد من التطورات النظرية الأخرى والى العديد من الدراسات الأمبيريقية حول المنافسة المقيدة Imperfeect Competition وغير الكاملة هذا بالاضافة الى أن الاهتمام بتقييد المنافسة وتحديدها قد وجد مايدعمه من خلال ذلك الاهتمام العام والقديم العهد بسياسة مكافحة الاحتكار •

لقد اهتم معظم علماء الاقتصاد الذين عالجوا أنماط

---

(1) Joan Robinson," The economics of Imperfrct Competition,(London Macmillan,1933),& Edward H.Chamberlain,"The theory of Monopolistic competition (Cambridge Harverd University press, 1933).

المنافسة المقيدة بدراسة تأثير ظروف السوق على الأسعار والانتاج كما اهتم علماء الاقتصاد أيضا بدراسة ضياع الموارد بسبب عدم كفاءة المشروعات الانتاجية التى تخضع للمنافسة المقيدة ومع ذلك فقد تبين من منظور علم الاجتماع الاقتصادى من الأهمية بمكان أن نشير الى أن أصحاب نظرية المنافسة المقيدة قد وضعوا بعض التصورات الجديدة حول دور القوى السياسية فى النظام الاقتصادى حيث تلاحظ أنه مع نظام المنافسة الحرة الكاملة لا تتمتع المنشأة بقدر من القوة بينما على العكس من ذلك نجدها فى نظام المنافسة المقيدة تتصرف فى بعض المناسبات باعتبارها أجهزة سياسية بل وعلى حساب المصلحة الاقتصادية فى بعض الأحيان ولنا فى هذه الأمثلة التالية ما يوضح هذه النظرة ٠

أ ـ ان رغبة المنشأة فى التحكم فى الأسعار انما تتضمن الاهتمام باستخدام الوسائل السياسية لتعديل ظروف السوق لصالح المنشأة ٠

ب ـ كثيرا ما تحدد المنشأة أسعار المنتجات لا على أساس متطلبات أو تكاليف الانتاج بل على أساس اتفاقات سياسية مع منشآت أخرى ٠

جـ ـ قد تتصرف المنشآت بطريقة غير اقتصادية وذلك عن طريق تخفيض الأسعار بهدف طرد المنافسين من السوق لتتمكن على المدى البعيد من التمتع بوضع

سياسى واقتصادى أفضل .

د - قد تحدد المنشآت أسعار المنتج عند مستـــوى معين نظرا لما تفرضه الحكومة من ضغوط فى هذا الصدد وأخيرا قد ترفض المنشآت فكرة ادماجهـــا مع بعضها البعض خشية قيام الحكومة بعمل قانونى أو سياسى من جانبها فى حالات الفشل .

هكذا يتضح لنا أن تحليل كل هذه الأمثلة المرتبطة بالمنافسة المقيدة أو غير الكاملة يتطلب فى النهايـــة تصورات محددة حول طبيعة القوة وعلاقتها بالاقتصاد ،فالحقيقة أن دراسة المنافسة المقيدة توضح ذلك الارتباط الرسمـــى بين التحليل السياسى والاقتصادى .

ه - جون مينارد كينز John maynard Keynes

بمقدورنا أن نفهم ما قدمه كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) من أعمال اذا نظرنا اليها على أنها كانت تمثل محاولـــة لتعديل بعض الملامح الأساسية فى الاقتصاد الكلاسيكى أهمها :

أ - المستوى التصورى للتحليل الاقتصادى : ففـــى الاقتصاد الكلاسيكى الذى بلغ ذروته على يـــد الفريد مارشال(١٨٤٢ - ١٩٢٤) كان محور الاهتمـام ينصب على ظروف الانتاج والأسعار بالنسبـــة للمنشأة أو الوحدة الانتاجية الخاصة بحيث لـــم

توضع ظروفالاقتصاد العام موضع الاعتبار وفـــى مقابل ذلك ذهب كينز الى أنالظروف الاقتصاديـــة العامةتشكل محورا هاما للتحليل .

ب ـ أما الدعوة الثانية فى الاقتصادالكلاسيكى التـى حاول كينز تغييرها فقد كانت ذات تاريخ طويـــل بدأ فى القرن الثامن عشر على يد ج.ب. ســـاى J.B. say وامتدت حتى القرن العشرين من خـلال اعمال أ. س . بيجوA,C, Pijou (١٨٧٧ – ١٩٥٩) حيث ذهب أصحاب هذه النظرة الكلاسيكية الـى أن فى ظل التنظيم الذاتى يمكن أن تستخدم المــــوارد الاقتصادية على نحو كاملوثابت تقريبا وأن هنـاك بعض الميكانيزمات الأوتوماتيكية للتوفق تضمـــن عملية امتصاص ما يطرأ على مستوى رأس المـــال والسكان منتغيرات. هنا عارض كينز فى هذه النظرة فذهب الى أنه فى النظم الاقتصادية الرأسماليـــة يمكن ان تحدث قلقلات خطيرة (عدم توازن)بالدرجة التى يتوقع معها ارتفاع معدلات البطالة وحـدوث الكساد العظيم .

ولقد أقامكينز تصوره هذا عنطريق جمع عدد مـــــن المتغيرات الاقتصاديةواللااقتصادية ففى البداية يقرر كينز أن مستوى الدخل والعمالة بالنسبة لأىنظام اقتصادى يمكن

أن ينظر اليه بطريقتين :

أولهما ـ انه من وجهة نظر عائد الأفراد فان دخول أى مجتمع يتكون من نسبة العائدات التى ينفقها الأفراد فى مجـــال الاستهلاك مضافا اليها نسبة ما يحتفظون به كمدخرات .

ثانيهما : من وجهة نظر الانتاج يتكون الدخل من تلـــك المنتجات الموجهة للاستهلاك المباشر للافراد والمنتجـــات الموجهة للاستثمار ومن ثم نستطيع بوجهة النظر المزدوجة للدخل أن نتوصل للمعادلة التالية :

الاستهلاك + المدخرات = الاستهلاك + الاستثمـــار

وبعد أن قدم كينز هذه التعريفات وضع عدة تصـــورات لكل مقوم من هذه المقومات (الاستهلاك ، المدخـــرات ، الاستثمار) ففيما يتعلق بالاستهلاك والمدخرات ذهب كينـــز الى أن أذواق المستهلكين ثابتة وأن المستهلكين بوجه عام ليسوا مجددين فى مجال الاقتصاد وبالاضافة الى ذلك ذهب ـ كقانون سيكولوجى أساسى الى أنه اذا ارتفع دخل المستهلـك فانه يميل الى أن يضع جانبا نسبة متزايدة من دخله الكلـــى كمدخرات . هذا يعنى بالنسبة للمجموع فى نظر كينـــــز أى أن نمو دخل المجتمع لا يصاحب بالضرورة زيادة نسبـــة معادلة فى الاستهلاك .

وفيما يتعلق بالاستثمار وضع كينز عددا من التصورات

غير الاقتصادية فقد ذهب الى أن الاستثمار ذاته هو دالة أو وظيفة لسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال ويعكس هذا المصطلح الأخير - بصفة خاصة - اتجاهات رجال الاعمال لما يقدرونه من مكاسب يتوقعونها من الاستثمارات الجديدة . وفى محاولته تحديد الخصائص المميزة لاتجاهات رجال الاعمال . ذهب كينز الى أن رجال الأعمال يتنبأن بأن العائد المستقبلى سوف يكون مماثلا تقريبا للعائدات الراهنة . أما سعر الفائدة فهو وظيفة أو دالة للمخزون الكلى للنقود أو ما أسماه كينز بتفضيل السيولة أو التفضيل النقدى ويعكس هذا المصطلح الأخير اتجاهات معينة للمضاربين عندما يحددون ما يفضلونه فيما يتعلق بملكية الأصول أما فى صورة نقدية أو على هيئة سندات .

وبعد أن فرغ كينز من توضيح هذه العلاقات حاول أن يوضح كيف أنه فى ظل ظروف معينة يمر النظام الاقتصادى ببعض الفترات كالبطالة أو التضخم وهو فى ذلك يقيم تصوره هذا على بعض الافتراضات اللا اقتصادية وذلك على حد تعبير هانسن Hansen الذى لخص تصور كينز هذا بقوله :

" ان هناك فيما وراء معدلات الاستهلاك ميلا نفسيا للاستهلاك، كما يكمن وراء الكفاءة الحدية توقعا نفسيا بالعائدات أو الحصيلة المستقبلية لأصول رأس المال كما أن هناك وراء معدلات السيولة اتجاها نفسيا للسيولة النقدية

تلك التوقعات التى تحدد وفقا لسعر الفائدة فى المستقبل " وبالاضافة لهذه المتغيرات ذات الجذور النفسية والمتمثلة فى أنماط السلوك والتوقعات هناك أيضا كمية النقود التى يحددها البنك المركزى كنمط نظامى للسلوك ".

ولنا أن نتساءل فى النهاية أين وضع كينز البعد السياسى فى تصوره هذا ؟ لقد ظهر اهتمامه بالمسائل السياسية واضحا فى مناقشته للسياسة العامة فقد ذهب كينز الى أنه من الممكن للحكومة أن تؤثر فى مستوى الدخل القومى والعمالة بمعالجة المقومات الأساسية للاقتصاد " الاستهلاك والمدخرات والاستثمار" ، فهى تستطيع أن تتحكم فى توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب ،وذلك للاحتفاظ بمتسوى عادل للدخول الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى زيادة معدلات الاستهلاك معنى ذلك أن الجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعى ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات السياسية ، الأمر الذى يجعل من المتعذر فهم العمليات الاقتصادية دون أن يكون هناك وعى دائم بالسياسة العامة للدولة .

والملاحظ مما سبق أن هناك بين المفكرين الاقتصاديين حركة بين الخلف والأمام فيما يتصل بالعلاقة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية فلقد رأينا بالنسبة لأصحاب النظرة المركنتلية لا تكاد أهداف النظام الاقتصادى تختلف أو

تتميز عن أهداف النظام السياسى بل كانت زيادة الثروة فى نظرهم تعنى زيادة القوة التى كانت تستخدم بطريقة مباشرة لزيادة الثروة ،وجاء سميث فنفى فكرة عدم تميز الاقتصاد عن السياسة وذهب الى أن الدولة والاقتصاد لا يختلفان فقط من حيث أغراضهما أو أهدافهما بل يجب أن يقوم كل منهما بتحقيق هذه الأهداف على نحو مستقل عن الآخر كلما أمكن ذلك وأنه بالنسبة للاقتصاد على الأقل يحدث أقصى نمو ممكن فى نظره تحت ظروف المنافسة الحرة التى لا تتقيد بتدخل سياسى ، وعلى الرغم من توحد ماركس ببعض الملامح الأساسية فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الا أننا نجده يرفض الأفكار الكلاسيكية حول العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية فبالمعنى الذى رأى فيه ماركس أن أهداف النظام الاقتصادى والسياسى مرتبطة ارتباطا وثيقا كان يلتف بأفكاره نحو القائلين بدعاوى المركنتلية ومع ذلك فقد اختلف عنهم عندما نظر الى السياسة على أنها خاضعة أو تابعة لاعتبارات اقتصادية فضلا عن أن دور الدولة فى نظره كان محدودا فى نطاق تدعيم علاقات الطبقة التى تنشأ عن ظروف الانتاج . وأخيرا يأتى كينز فيرى استقلالية أكبر مما ذهب اليها ماركس فيما يختص بعلاقة الاقتصاد والسياسة حيث ذهب الى أنه بمقدور السلطة السياسية أن تؤثر فى الظروف الاقتصادية ولكنه يرى أن هذا التأثير يتحدد من خلال الممارسة المباشرة للقوة كمعالجة سياسية للمتغيرات

الاشارة الى مجتمعات بسيطة ومتجانسة) يسهل فيها تمييز العمليات الاقتصادية والتنظيمات الاقتصادية البنائية (كالشركات والمؤسسات والبنوك والأسواق) الى جانب ما يتوافر فيها من سجلات موثقة للمصطلحات والعمليات الاقتصادية . فى هذه المجتمعات المعقدة تصبح الدراسة المستقلة للأنشطة الاقتصادية وعلاقتها بالنشاطات الأخرى أمرا ميسورا نظرا لسهولة ادراك هذه الأنشطة وتمييزها بوضوح . ويختلف الحالتماما بالنسبة للدراسة الانثروبولوجية للمجتمعات البسيطة ، حيث يتعذر على الباحث أن يحدد ما اذا كان النشاط الذى يلاحظه هو نشاط اقتصادى أم دينى أم سياسى أم قرابى . وبالطبع أثار موقف المجتمعات البسيطة والبدائية صعوبات جمة واجهن أى محاولة لدراسة الحياة الاقتصادية بطريقة مستقلة من الناحية التحليلية ،وهذا ما عبر عنه ريموند فيرث Raymond Firth فى قوله :

" تكاد تكون المبادئ الاقتصادية التى تتميز بعمومية تطبيقها قليلة ونادرة فكثيرا من هذه المبادئ أكثر ارتباطا بالاطار الفكرى العام لنظام الرأسمالية الصناعية والذى يتضمن استخدام التكنولوجيات المعقدة ،والنقود كوسيلة للتبادل ونظام متفق للائتمان ونظام متميز للبنوك وتطوير المشروع الحر وطبع البناء الاجتماعى بالطابع الفردى وغيرذلك مما يتميز به المجتمع الغربى. ومن أجل ذلك يواجه الأنثروبولوجى بصعوبة واضحة تتمثل فى تنوع

انماط البناء الاجتماعي للمجتمعات البسيطة التي تمثل موضوع دراسته .

فمن هذه المجتمعات ما يأخذ بالنظام الزراعى الذى يقترن باستخدام محدود وضيق للنقود كوسيلة للمعاملات الاقتصادية ،وتطبيق محدود للتكنولوجيا كما تسيطر عليه تنظيمات للمشروعات والتعاونيات والائتمان تختلف تمام الاختلاف عن النظم والتنظيمات التى تسيطر على الاقتصاد الغربى،ومنها أيضا ما يتسم بالطابع البدائى حيث تختفى النقود تماما كوسيلة للتبادل والتوزيع والادخار وعلى ذلك فان المشكلة الحقيقية التى تواجه الأنثروبولوجى تكمن فى محاولته تطبيق أو ترجمة المبادىء الاقتصادية فى سياقات جديدة ومختلفة ، وهو من أجل ذلك لا يتوفر له مايتوفر لعالم الاقتصاد الذى يعنى بدراسة المجتمع الغربى أو الحديث من وسائل دقيقة ومضبوطة للقياس ممثلة على الأقل فى استخدام النقود لقياس عددا كبيرا من النشاطات والعمليات والعلاقات الاقتصادية .

ولقد كشفت بعض الدراسات الأنثروبولوجية التى أجريت فى الأربعين سنة الماضية والتى ركزت على عمليات الانتاج والتبادل بصفة خاصة عن أن أوجه النشاط الاقتصادى فى هذه المجتمعات البسيطة يخضع وبوجه عن طريق مبادىء

الزعامةوالقرابة .

ففى عام ١٩٢٢ نشر مالينوفسكى B.Malinowski (١٨٨٤ - ١٩٤٢) دراسة ممتازة للنشاط الاقتصادى للقبائل الميلانيزية الأصلية فىغينيا الجديدة ، فيها كشف الباحث عن أنه فى مجال الانتاج والتبادل والزعامة عوامل هامة لدفع الأفراد للقيام بأنواع معينة من النشاط الاقتصادى ففى مجال صنع القوارب مثلا،لاحظ مالينوفسكى أن هناك تقسما متميزا للعمل بين "الزعيم" و"الأسطوات " و"المساعدين" وأن هؤلاء الأفراد لايقومون بالعمل للحصول على اجور تتناسب مع ما يبذلوه من جهد وانما يهدف النشاط الاقتصادى كله الى جعل ملكية القارب تؤول الىالزعيم كما يكفل استخدام القارب منقبل المجتمع كله والى جانب ذلك يستند العمل الجمعى على واجبات محددةيقوم بها أقارب المصاهرة- فهؤلاء الأقارب يتحتم عليهم معاونة وتدعيم الفرد كلما احتاج الى تعاونهم ،أما بالنسبة للزعيم فان مساعدته تمتد لتشمل جميع أفراد المجتمع ،وهذا مالايتوفر للرجل العادى وقد يوجد الى جانب ذلكنظاما لتوزيع الطعام على الأفراد بعد الانتهاء من العمل،ولكن لا يعتبر ذلك بمثابة "إجر" لأنه لا يتناسب بالمرة مع طبيعة العمل الذى يقوم به الفرد أو مع الجهد الذى بذله للقيام به وعلىهذا الاساس استطاع مالينوفسكى فى دراسته هذه أن يجمع من المعلومات

والملاحظات ما جعله ينتقد وبشدةوجهة النظر الغربية التقليدية للدافعية الاقتصادية •

وبالاضافة الى ذلك، أكد مالينوفسكى ما للسحر من أهمية فى هذه المجتمعات كعامل من شأنه أن يؤدى الى تكامل الانشطة الاقتصادية حيث ترتبط عمليات صنع القوارب مثلا وفى كل مرحلة من مراحلها بمجموعة من الطقوس والشعائر السحرية ، وفى هذا الصدد فسر مالينوفسكى ظاهرة السحر على أنها قوة اضافية يتمتع بها الزعيم المتمرس والمحنك تمده بقدر كبير من التأثير النفسى علىأفراد مجتمعه بحيث يجعلهم على ثقة تامة بنجاح عملهم •

ويظهر تأثير أو غلبة التغيرات غيرالاقتصادية على نحو أكثر وضوحا فى مجال التبادل بصفةخاصة ، فقد لاحظ مالينوفسكى أنه الى جانب التبادل الذى يأخذ شكل الهبات والمنح المحضة (كما يحدث مثلابين الزوج وزوجته أو بين الآباء وأطفالهم) كانت هناك أشكالا أخرى للتبادل تتضمن نظما للدفع "الأجر" فى مقابل الخدمات التىتقدم، الا انها كانت جميعها تنتظم من خلال العادات الجمعية والتقليد بل وأكثر من ذلك لم يكنتبادل الهدايا والسلع ليهدف الى تحقيق غايات اقتصاديةبقدر ماكان يهدف لتحقيق غايات اخرى لا تتسم بالطابع الاقتصادى مثل تحقيق الهيبة

الاجتماعية والمزايا أو القاب التقدير الاجتماعي للجماعة. ومن ثم فان نظرية العرض والطلب لا تنهى - كما أشار الـى ذلك مالينوفسكي أكثر من مرة - لتفسر هذه الأنماط الخاصة أو الأشكال النوعية للتبادل .

وبعد سنوات قليلة من نشر دراسة مالينوفسكي السابقة اصدر مارسيل موس Marcel Mauss (١٨٧٢ - ١٩٥٠)وهو أحد تلاميذ دوركايم ، كتابا صغيرا تحت اسم "الهبة" The Gift قدم فيه مسحا لمجموعة كبيرةمن أنماط التبادل الطقوسية في التراثالانثروبولوجي في هذه الأنماط لاحظ موس أن هنـاك قدر كبير منالالتزامات بين مانح الهبة ومستقبلهـا أو آخذها ، وهو فيتحليله لنظام الهبة في هذه المجتمعـات اتفق مع مالينوفسكي على أنه من الصعب أنتفسر أنمـاط التبادل التقليدية في ضوء متغيرات اقتصادية ذات طابـع نفعي كما أكد مثله أن "الهبة" في جوهرها رمـز يهدف الـى تحقيق ترابط القبيلة وتكاملها وتدعيم نظام القرابة ككل. وبالاضافة الى ذلك حاول موس أنيوضح الطابع العام لهذه الظواهر البدائية بقوله :

" انها ظواهر ذات طابع قانوني واقتصادي وديـنـي وجمالي .. فهي ظواهر قانونية تارة لأنها ترتبط بالحقـوق الفردية والجمعية وبتنظيم الأخلاقيات وهيتارة أخـرى سياسية وأسريةلانها تتصل بالطبقات والعشائروالعائـلات

وهي تارة ثالثة دينية لانها اكثر اتصالا بالدين والمبدأ الحيوى والسحر وبالعقلية الدينية ، وهى أيضا اقتصادية لما تتضمنه من أفكار القيمة والمنفعة والربح والثروة والكسب والتراكم والاستهلاك وهى فضلا عن ذلك تشتمل على جانب جمالي هام ،وعلى ذلك فان البحث الشامل لهذه الظواهر الاجتماعية هو أنسب الطرق او المداخل لدراسة هذه النظم .

وتعتبر الدراسات التى قام بها ريموندفيرث R.Firth من الدراسات التى تستحق الاشارة اليها فى هذا الصدد ،ذلك لأنها تمثل فى الحقيقة جهدا مكثفا للتركيب ما بين البحث الانثروبولوجي والنظرية الاقتصادية تلك المحاولة التى فشل مالينوفسكى فى القيام بها . ففى دراساته لمجتمعات الماورى Maori بنيوزيلنده ومجتمعات التيكوبيا Tikopia ركز فيرث على مناقشة المقولات الاقتصادية التقليدية لتقسيم العمل والدخل ورأس المال والتوزيع والحساب الرشيد . موضحا كيف أن هذه الأنشطة الاقتصادية قد تأثرت فى هذه المجتمعات بديناميات انساق الزعامة والقرابة والسحر والمهابة الاجتماعية . كذلك أوضح فيرث فى دراسة أخرى حديثة حول البناء الاقتصادى لصناعة الأسماك بالملايو ،كيف تتلاءم جوانب معينة من النشاط الاقتصادى كالتسويق والائتمان مع التحليل الاقتصادى العملى ، بينما تتأثر جوانب أخرى – كالانتاج وفائض العمل – وبوضوح متغيرات

ذات طابع غير اقتصادى كالمتغيرات الدينية والقرابية .

هكذا ، خلصت هذه الدراسات الانثروبولوجية الى نتيجة هامة مؤداها أن تحليل النشاط الاقتصادى فى هذه المجتمعات البسيطة والمتجانسة يتطلب نوعا آخر من النظرية يختلف تماما عن النظرية الاقتصادية الحديثة التى كشفت عن صلاحيتها فى المجتمعات الغربية المعقدة .

وسنحاول فى الفصل الرابع أن نقدم بعض المقترحات بصدد التحليل المقارن لهذه المجتمعات .

الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد وعلم الاجتماع :

تعود علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا أن يقدموا تصورات متعددة عن موضوع الدراسة فى العلوم الاجتماعية الأخرى، وتفيد هذه التصورات على الأقل فى تحديد كيف يصيغ هؤلاء العلماء نظرياتهم وتعميماتهم فى مجال دراستهم الخاص . وسنحاول ختاما لهذا الفصل أن نحدد بعض التطورات الحديثة فى كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والتى توضح على الأقل بطريقة غير مباشرة أبعاد التداخل بين العاملين .

اولا ـ فى مجال الاقتصاد

أسهمت بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد عن نمو

علم الاجتماع الاقتصادي ومن أهم هذه الاتجاهات نجد :

١ ـ اقتصاديات الرفاهية Welfare economics

فمن المعروف أن علوم الحياة (البيولوجيا والبكتريولوجيا) تهتم بدراسة وظائف الكائن الحي العضوي على ما هو عليه وليس على ما ينبغي أن يكون ، ليأتي علم الطب من ناحية اخرى ليهتم بما ينبغي أن تكون عليه صحة الكائن العضوي وذلك من خلال تطبيقه لقوانين علم الحياة ، وبالمثل يمكن النظر الى علم الاقتصاد على أنه دراسة متحررة أو غير مقيدة أو متحيزة Value-free study لعمليات انتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات . أما اقتصاديات الرفاهية ـ وهي تمثل دراسة موجهة لمصلحة معينة ـ فقد ظهرت في السنوات الأخيرة كنظرية تحاول تطبيق المبادئ الاقتصادية على مستوى وضع سياسة معينة للنهوض الى أقصى قدر ممكن برفاهية الفرد والمجتمع .

ومع أن برنامج اقتصاديات الرفاهية يستند من حيث المبدأ على التفاعل القائم بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها من المتغيرات التي ترتبط بالسياسة الاجتماعية العملية ، الا أن كثيرا من أصحاب هذه النظرة لم يهتموا بهذا التفاعل بتركيز بعضهم على ما يترتب على تغيرات البيئة الاقتصادية للفرد فقط من نتائج

وآثار علغ مستوى رفاهيته ، بينما اهتم البعض الآخربموضوعات ذات طابع سوسيولوجي تدور حول كيفية قياس الرفاهية الاقتصادية أو كيفية المقارنة بينمستويات الرضاءوالاشباع لدى الأفراد وامكانية الاستناد على مستويات رفاهية الأفراد للوصول الى تعميمات ترتبط برفاهية المجتمع وهكذا .

٢ - نظرية اتخاذ القرارات التنظيمية

Organizational decision- Making theory

تستند النظرية الكلاسيكية الحديثة للمنشأة - كما سنرى فيالفصل الرابع علىعدة افتراضات أوتصورات حول الأهداف والقوة والمعرفة فهى تقرر منناحية أن محاولة تحليل تنظيم أى منشأة تقتضىالنظرة الىأهدافها على أنها معطيات ثابتة لا تتغير،كما ترى من ناحية أخرى أنالمنشأة لا تستطيع السيطرةعلى البيئة الخارجية المحيطة بها (كالمنشآت الاخرى والمستهليكن) كما أنها لا تواجه بمشكلات سياسية داخلية (كالصراعمثلا) وأخيرا تقرر النظرية الكلاسيكية أنامنشأةتكون على معرفة تامةبكل أنوات النشاط أوالسلوك التى يمكنأنتقوم بهاوبكلالنتائج المترتبة على أىنوع منها .

غير أنه تبين من الناحية العملية أن مثل هذه

التصورات لا تتفق مع الواقع الامريكى فقد اتضح أن رجال الاعمال فى أى منشأة يغيرون وباستمرار من أهدافهم،وانهم يتمتعون بممارسة القوة والنفوذ الى جانب افتقارهم الواضح للمعرفة ولقد ترتب على ذلك أن ابتعد أصحاب نظرية اتخاذ القرارات التنظيمية تماما عن هذه التصورات الكلاسيكية ،بلحاولوا تحديد مختلف المواقف التى تغير فيها المنشأة من أهدافها ، أو التىتبحث فيها عن معلومات جديدة أو التىتواجه فيها بصراعات داخلية واستخدموا فضلا عنذلك تكتيكا جديدا لتفسير نشاط المنشأةوالتنبوبه .

٣ ـ نظرية المباراة Game theory

وتعرف أيضا بنظرية الاحتمال ، وقد ظهرت كتعديل من نوع جديد لتصورات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية فيما يتعلق بالأهداف والقوة والمرعفة تماما كالنظرية السابقة وببساطة تقرر هذه النظية أنه اذا تفاعل شخصان (أوأكثر) مع بعضهما البعض فانكلا منهما يحاول أن يزيد من مكاسبه الى اقصى درجة وأن يقلل من خسارته الى أدنى درجةممكنة ، كما أن كلاهما يعجز تماما سواء فى التنبؤ بالطريقة التى سيسلك بها الآخر أو فى السيطرة على هذا السلوك .

ولقد استطاع اصحاب هذه النظرية ـ استنادا على هذه التصورات ـ أن يقدموا نموذج معقدةللسلوك تختلف فيما

بينها من حيث الاستراتيجية وظروف المكسب والخسارة وظرف المنافسة والتعاون...الخ لذلك كان تطبيق هذه النظرية في المجال الاقتصادى أكثر وضوحا وبخاصة فى مجالات المنافسة المقيدة وعلاقات العمال .

٤ ـ وأخيرا ، امتد اهتمام رجال الاقتصاد بالمتغيرات غير الاقتصادية ليشمل فروعا عدة من علم الاقتصاد مثل اقتصاديات العمل والاستهلاك والتنمية وسنحاول فى مواضع متفرقة من الفصول التالية أن نوضح أهم التطورات التى طرأت على علم الاقتصاد الكلاسيكى والتى كانت بدورها دافعا لظهور علم الاجتماع الاقتصادى .

ثانيا ـ فى مجال علم الاجتماع

من أهم الاتجاهات الحديثة فى علم الاجتماع التى ساعدت على نمو علم الاجتماع الاقتصادى نجد :

١ ـ علم الاجتماع الصناعى

فمنذ ١٩٢٠ ظهرت بعض الدراسات التجريبية التى اهتمت بموضوع الانتاجية متأثرة بأبحاث هاثورن Hawthorne التى أجراها فى مصنع شركة ويسترن الكتريك Western electric بشيكاغو . لقد اهتمت هذه الدراسات بادئ ذى بدء بتوضيح تأثير ظروف العمل الفيزيقية كالاضافة

والتهوية وفترات الراحة على أداء العمل الا أنه تبين أثناء التجارب التى أجريت فى هذه الدراسات أن هذه العوامل الفيزيقية لم تكن صاحبة الكلمة النهائية فى رفع الروح المعنوية للعمال أو فى رفع مستوى الانتاجية ،بل تكاد تفقد مالها من أهمية وتأثير اذا قورنت بالعوامل الانسانية مثل عوامل كسب المكانة أو حرية التعبير عن الشكاوى والمظالم للسلطات المسئولة . ولقد ترتب على ذلك أن سرعان ما قامت مدرسة " العلاقات الانسانية " والتى ارتبطت فى ظهورها بأعمال كل من التون مايو Blton Mayo ونورث هوايتهد North Whitehead وفرايتز رويلزبرجر Fritz Roethlisherger لتصبح محور الارتكاز فى مجال علم الاجتماع الصناعى والذى تطور بخطوات سريعة فى معاهد شيكاغو وتمخض عن قدر كبير ومتنوع من البحوث والتعليقات والمناقشات وبخاصة فى الثلاثين سنة الأخيرة . وسنعود مرة أخرى لمناقشة ما انتهى اليه من نتائج فى الفصول التالية .

وبالاضافة الى علم الاجتماع الصناعى اسهمت ميادين أخرى فرعيب من علم الاجتماع - وبخاصة فى السنوات الاخيرة - فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى وكان من أهم هذه الميادين علم اجتماع المهن والتنظيمات المرسمية والاستهلاك والتدرج الطبقى...الخ وغيرها من ميادين تسهم اسهاماتها محور الارتكاز فى الفصول التالية .

الفصل الثالث

علم الاجتماع الاقتصادى بين علم الاجتماع والاقتصاد

تتعدد المداخل التى يمكن استخدامها للمقارنة بين العلوم المختلفة ومن أكثر المداخل ذيوعا فى هذا المجال نجد المدخل الوصفى Discriptive والمدخل التحليلى Analytic .

ويحاول المدخل الأول تحديد مجال البحث فى أى علم، وتعيين أى الظواهر والموضوعات التى يعنى الباحثون فيه بمعالجتها أو دراستها. فمن خلال هذا المدخل يعرف علم الاقتصاد مثلا بأنه العلم الذى يهتم بدراسة موضوعات مثل: الاسباب التى تدفع رجال الاعمال لانتاج سلع معينة دون أخرى أو التى تدفع الافراد لشراء أو الاقبال على أنواع معينة - بكميات محددة - من السلع ، أو كيفية توزيع السلع والمنتجات فى الاسواق...الخ كما يوصف علم السياسة بأن الباحثين فيه يهتمون بدراسة مسائل تدور حول وظائف الأجهزة الحكومية والتشريعية وكيفية آداء هذه الوظائف او الأسباب التى تدفع ببعض الأفراد الى الادلاء بأصواتهم الانتخابية فى الوقت الذى يمتنع فيه آخرون عن ذلك أو دراسة أسباب الصراع الذى ينشأ بين الاحزاب السياسية وهكذا

وبالمثل يوصف علم الاجتماع بأنه يهتم بمعالجة الموضوعات التى لم يعني بها كل من علم الاقتصاد والسياسة . وأن علماء الاجتماع ولو انهم يعنون بدراسة جوانب معينة من الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الا أنهم يركزون بصفة خاصة على أنساق المكانة والمهابة والتدرج الطبقى والحياة الأسرية والحياة الحضرية وبخاصة فى مجتمعات كبيرة ومعقدة وذلك فى مقابل علم الأنثروبولوجيا الذى يعالج نفس الموضوعات ولكن فى مجتمعات صغيرة أو بسيطة ولو أن العلم الأخير يركز بصفة أساسية على أنساق القرابة والدين لما لهذه الأنساق من دور هام فى تنظيم الحياة الاجتماعية لهذه المجتمعات .

أما المدخل التحليلى ففيه يطرح الباحث عددا من التساؤلات التى تصنف فى مجموعات متميزة أهمها :

١ - تساؤلات تحدد الاجابة عليها ما يعرف باسم "المتغيرات المعتمدة أو التابعة Dependent Variables والتى تمثل بدورها موضوعات يتعين على الباحث شرحها وتفسيرها ومن أمثلتها :

- ماهى المشكلات العلمية التى تواجه مجال البحث فى هذا العلم ؟

- ما الذى يمكن شرحه وتفسيره فى الحياة الاقتصادية أو الأسرية أو الحضرية ؟ هل هى التغيرات الدورية

التى تحدث فى مستوى العمالة مثلا؟ أم هى معدلات الطلاق المتغيرة؟ أو معدلات الهجرة من المدن واليها ؟ وهكذا .

٢ ـ تساؤلات تحدد الاجابة عليها مايعرف باسم "المتغيرات المستقلة Independent Variables والتى تمثل أسباب (أو محددات أو عوامل أو شروط) المتغيرات المعتمدة ، ومن أمثلتها :

ـ هل التغيرات التى تطرأ على معدلات الاستثمار مثلا هى التى تحدد التغيرات التى تحدث فى مستويات العمالة ،أم أن هناك عوامل أخرى تفسير التغيرات الأخيرة كالتغيرات التى تحدث فى مجال التجارة الأجنبية ؟

ـ هل يؤدى اختلاف المستوى الاقتصادى للزوجين الى زيادة احتمالات الطلاق ؟ وما هو دور الدين مثلا فى هذا الصدد ؟ وهكذا .

٣ ـ تساؤلات تدور حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة والمتغيرات المستقلة ،وهى تنقسم بدورها الى مجموعات متميزة مثل :

أ ـ تساؤلات تهتم بمشكلة التصنيف : وهى أكثر هذه التساؤلات أهميه لأنه من الضرورى تحديد النماذج الرئيسية والمختلفة للمتغيرات المعتمدة التى

تمثل نتائج أو مصاحبات لعوامل أو أسباب معينة (متغيرات مستقلة) تماما كما أنه من الضرورى تحديد مختلف النماذج التى تصنف اليها العوامل الفعالة أو المؤثرة (متغيرات مستقلة) التى أدت الى وجود المتغيرات المعتمدة (المثال على ذلك ،هل يمكن لدراسة الاستقرار الأسرى الاكتفاء بدراسة الأسر المطلقة فى مقابل الأسر المستقرة ؟ أم أنه من الضرورى أن تمتد الدراسة لتشمل ظواهر مثل الانفصال الشرعى والهجر بدون طلاق ...الخ وغير ذلك من الاشكال المختلفة للتفكك الأسرى (باعتباره متغيرا تابعا). وأيضا هل يمكن الاكتفاء بتوضيح أو تفسير معدلات الطلاق المختلفة فى ضوء الاختلافات الدينية أو التعليمية للزوجين؟ أم أنه من الضرورى أن نضيف اليها بعض العوامل السيكولوجية كاتجاهات الزوجين من مسائل الجنس مثلا باعتبارها عوامل أو أسباب للفشل الزيجى ؟

ب ـ تساؤلات ترتبط بالنظام أو الاتساق المنطقى لكل مجموعة من المتغيرات (المستقلة والمعتمدة) مثل :

هل يفوق احد المتغيرات المستقلة كالدين مثلا غيره من المتغيرات الأخرى كالتعليم فى أهميته لتفسير اختلافات معدلات الطلاق ؟

هل يمكن تصور كل المتغيرات المستقلة على نفس المستوى من التجريد أم أن هناك متغيرات على مستوى معين (كالانتماء الدينى على المستوى الاجتماعى) ترتبط بمتغيرات على مستوى آخر ومختلف (كالاتجاهات الجنسية على المستوى السيكولوجى مثلا) ؟ وهكذا .

ج ـ تساؤلات تدور حول كيفية ارتباط المتغيرات المستقلة والمعتمدة على نحو يمكن من صياغة فروض يمكن اختبارها تتعلق بالواقع الامريكى ومثل ذلك الفرض القائل بأن "الزيجات التى ينتمى فيها الزوجان لأطر دينية مختلفة تكشف عن معدلات للطلاق أعلى من معدلاتها فى زيجات ينتمى فيها الزوجان الى نفس الاطار الدينى". وتتضح أهمية هذه التساؤلات فى أنه اذا ارتبطت ما تقدمه من فروض على نحو منظم فانها تمكن الباحث فى النهاية من الوصول الى" نموذج تفسيرى" Explanatory Model ييسر له عملية المقارنة

ويعتبر المدخل التحليلى هو أكثر المداخل ملاءمة لتحديد الخصائص المميزة لكل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ومن ثم فاننا بصدد المقارنة بين هذين العلمين سنلتزم

بأبعاد هذا المدخل على النحو الذى أشرنا اليه من قبل ذلك لأنه على الرغم من أنه من الممكن وضع عدد من التمييزات التى تفصل مجال الدراسة فى كل من العلمين (باستخدام المدخل الوصفى) الا أنه من الملاحظ أن هناك قدرا كبيرا من التداخل بين موضوعات الدراسة فى كل منهما يجعل مثل هذه التمييزات مدعاة لمزيد من الجدل. هذا بالاضافة الى أن اختلاف وجهات النظر حول تحديد مجال البحث فى كل من علم الاجتماع والاقتصاد لا يزال كبيرا وملحوظا حتى بين المشتغلين بكل منهما. فمن ناحية نجد أن المشتغلين بمسائل علم الاقتصاد أو الذين يعتبرون أنفسهم علماء اقتصاد - (مثل علماء الاقتصاد الرياضى Sconometr Icians واقتصاديو العمل Labor Economists والاقتصاديون النظاميون Institutional Economicsts وبعض المؤرخين الاقتصاديين) لم يتفقوا بعد على ماهية محددة لعلم الاقتصاد ومن ناحية أخرى نجد أن من يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع - (مثل علماء السكان، ومؤرخو الفكر الاجتماعى، والمشتغلون بتحليل الجماعات الصغيرة وغيرهم) - لا يزالون أكثر انشقاقا فيما يتعلق بتحديد مجال الدراسة فى هذا العلم.

علم الاقتصاد من المنظور التحليلى :

نحاول هنا أن نحدد الخصائص المميزة لعلم الاقتصاد باستخدام المدخل التحليلى الذى سبق أن أشرنا اليه، وفى

هذا العدد تتخذ من التعريف الذى قدمه بول ساميولسون Paul Samuslson لعلم الاقتصاد نقطة بداية لهذا التحليل ، حيث يرى أن علم الاقتصاد هو :

عبارة عن دراسة كيفية اختيار الافراد والمجتمع للأسلوب الأمثل ـ بواسطة النقود أو بدونها ـ لاستخدام الموارد الانتاجية النادرة فى انتاج سلع متعددة وتوزيعها للاستهلاك بين أفراد المجتمع وجماعاته فى الحاضر والمستقبل"

لنبدأ اذن فى أن نستخلص من هذا التعريف أهم المتغيرات المعتمدة والمستقلة وأن نحدد طبيعة العلاقات التى تربط بينهما فى علم الاقتصاد .

اولا ـ المتغيرات المعتمدة :

يمثل متغير انتاج السلع أولى المتغيرات المعتمدة وهنا نطرح بعض التساؤلات التى تدور حول مستوى الانتاج الكلى للسلع فى المجتمع والانواع المختلفة للمنتجات وحجمها وغيرها من تساؤلات يحاول علماء الاقتصاد من خلالها تفسير الاختلافات أو المتنوعات التى ترتبط بمستوى الانتاج وتركيبه .

كذلك تعتبر " الموارد الانتاجية النادرة" من المتغيرات المعتمدة التى يعنى علماء الاقتصاد بمعالجتها وتفسيرها ،

فالملاحظ أن انتاج السلع انما يتم عن طريق تطبيق أو استخدام عوامل الانتاج التى تتمثل فى :

١ – الارض أو الموارد الطبيعية ، والقيم الثقافية بالاضافة الى المعرفة أو الخبرة الفنية .

٢ – الأيدى العاملة أو مستوى الدافعية والمهارة لدى الكائنات الانسانية .

٣ – رأس المال أو مستوى الموارد المتاحة للانتاج فى المستقبل على نحو يتعدى حدود الاستهلاك المباشر .

٤ – التنظيم وهو يتضمن الأساليب أو المبادىء المتبعة لتحقيق الترابط والتكامل بين العوامل الأخرى ، كما يتضمن طريقة أو بعض النظم مثل الملكية والتعاقد تماما مثلما يتضمن نشاط المشرفين على الانتاج .

وعلى هذا نجد أن علماء الاقتصاد وهم بصدد " الموارد الانتاجية " يهتمون بتوضيح مستويات هذه الموارد وحجم استخدامها فى عمليات الانتاج والوسائل الفنية التى تحقق ترابطها .

ويشير مصطلح "التوزيع" الى المتغير الثالث من المتغيرات الاقتصادية المعتمدة وفى هذا الصدد تطرح عدة تساؤلات تدور حول نوعية الافراد والجماعات التى توزع بينهم ما تقدمه العمليات الانتاجية من سلع وخدمات وكيفية توزيع

الدخل الناتج عن العملية الاقتصادية .

مما سبق يتضح لنا أن " الانتاج " والوسائل الفنية لتنظيم الموارد وتوزيع الثروة تمثل أهم المتغيرات المعتمدة فى علم الاقتصاد، وذلك فى مقابل المتغيرات التى تضمنتها نظرية كينز والتى انحصرت فى " حجم العمالة " (أو نسبة الأيدى العاملة المتاحة لعمليات الانتاج فى وقت معين وفى " الدخل القومى " أو المستوى الكلى للانتاج ومن الملاحظ بوجه عام أن المتغيرات الثلاثة السابقة تشكل اليوم مجالات الدراسة فى علم الاقتصاد، بل لقد تحولت بعض موضوعات البحث فى فروع عدة من علم الاقتصاد لتصبح أمثلة لها. فمعنى علم اقتصاد العمل مثلا تتطلب دراسة الأجور الاهتمام بمعالجة عدد من المبادىء مثل :

أ ـ المستوى العام للأجور فى المجتمع والمتغيرات التى طرأت عليها فى فترات سابقة .

ب ـ توزيع الأجور على المهن المختلفة، وما يطرأ على هذا التوزيع من تغيرات من وقت لآخر .

جـ ـ اختلاف مستويات الأجور بين المناطق المختلفة داخل المجتمع الواحد وما يطرأ عليها من تغيرات على مر الزمن .

د ـ اختلاف مستويات الأجور بين المنشآت أو الشركات المختلفة داخل المنطقة الواحدة وما يعتريها من

هـ - اختلاف مستويات الأجور بين الأفراد الذين يعملون في نفس المهنة داخل مشروع واحد .

ثانيا - المتغيرات المستقلة :

يحتم استخدامنا للمدخل التحليلي لتحديد المتغيرات الاقتصادية المستقلة على نحو ما ذكرنا من قبل طرح السؤال الآتي :

كيف يتحدد مستوى الانتاج وتركيبه وكيف تتحدد موارد الانتاج ثم كيف توزع الثروة في المجتمع ؟ أو بعبارة أخرى هي العوامل التي تؤثر في المتغيرات المعتمدة التي حددت من قبل في مستوى الانتاج والموارد وتوزيع الثروة .

وبصدد الاجابة على السؤال السابق يتلخص الرأى الشائع في أن هذه المتغيرات الثلاثة السابقة امور تتحدد على المدى الواسع والمقارن في ضوء التنظيمات السياسية والعدات والاحكام الدينية هذا في الوقت الذي يؤكد فيه التحليل الاقتصادي - وبطريقة تقليدية - على أهمية " سوق العرض والطلب " باعتباره متغيرا مستقلا مباشرا تفسر في حدوده كيفية تحديد مستوى الانتاج وتركيبه وحشد الموارد وتوزيع الثروة . فالفرد - وفقا لهذه النظرة - يقبل على شراء سلعة معينة وبكميات كبيرة اذا كانت أقل تكلفة

والعكس صحيح اذا كانت السلعة باهظة التكاليف ،بينمـا يميل المنتج على العكس من ذلك على عرض كميات كبيرة مـن السلع التى قوم بانتاجها اذا ارتفع سعرها والعكس صحيـح اذا انخفض السعر، وعلى ذلك يتحدد سعر السلعة عند نقطـة التقاء منحني العرض ومنحنى الطلب .

وعلى هذا الاساس يستخدم مبدأ العرض والطلب بتفسيـر المتغيرات المعتمدة اذ يعمد مستوى الانتاج وتركيبه علـى، الظروف الراهنة لعرض المنتجات وطلبها كما يعتمد مستـوى عوامل الانتاج وتركيبه على نفس الظروف بنفس الدرجة التـى تتحدد فيها معدلات الدخل بالنسبة للافراد والجماعات فـى حدود ظروف العرض والطلب التى تحدد العلاقة بين المؤسسـات الاقتصادية .

ثالثا : العلاقة بين المتغيرات :

من أشهر النماذج المستخدمة فى الاقتصاد ، ذلك النمـوذج الذى يهتم بالتنبؤ بكمية ما تنتجه منشأة من سلعة معينـة تحت ظروف المنافسة الكاملة أو المثلى Perfect Compitition حيث تستطيع المنشأة عند مستوى معين للطلب أن تتوقع مـا ستحصل عليه من سعر معين وعائد لكل منتج تقدمه ،ولكنها فـى الوقت نفسه عليها أن تتحمل نفقات ما تستخدمه من عوامـل للانتاج وتلك النفقات التى تحدد بدورها ظروف عرض السلعـة

على المستهلك . هكذا استطاع علماء الاقتصاد التوصل الى مجموعة من الصيغ التى تمكنهم من صياغة نموذج للتنبؤ بكمية ما ستنتجه المنشأة حيث يتحدد حجم الانتاج - وفقا لهذا النموذج - عند النقطة التى تتساوى فيها تكاليف انتاج الوحدة (أو ما يعرف باسم التكاليف الحدية Marginal Costs مع العائد الذى ستحصل عليه المنشأة فى مقابل انتاجها (وهذا ما يعرف باسم الغلة الحدية (Marginal Revenue . بعبارة أخرى يقرر هذا النموذج أن قيمة المتغير التابع أو المعتمد (حجم ما تنتجه المنشأة من سلع) عبارة عن دالة وظيفية لقيم مجموعتين من المتغيرات المستقلة (العرض والطلب).

وبالرجوع الى النموذج الذى قدمه كينز، نجده يحدد المتغيرات المستقلة فى الميل للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال ثم سعر الفائدة فالميل للاستهلاك يندرج تحت مقولة الطلب،كما تعتمد الكفاءة الحدية لرأس المال على توقعات فائدة أوعائد الاستثمارات ،ويستند سعر الفائدة بدوره على فائض المال (عرض) وطلب السيولة النقدية . وعلى هذا الأساس استطاع كينز بنموذجه المتوازن ومن خلال معالجته لقيم هذه المتغيرات المستقلة التى حددها أن يضع بعض التنبؤات التى تفسر فى النهاية ظواهر مثل تعطيل موارد الانتاج فى المجتمع او انخفاض مستوى الدخل القومى

رابعا ـ اهمية المعطيات Givens فىالتحليل الاقتصادى :

تقرر النماذج الاقتصادية التفسيرية ـ على نحو ما قدمنا ـ أن المتغيرات الاقتصادية التابعة أو المعتمدة كالأسعار أو مستوى الانتاج ،تتأثر بالقوى الاقتصادية للعرض والطلب ،غير أن ذلك لا يحدث بهذا القدر من البساطة فى عالم الواقع ، اذ أن هناك عددا كبيرا من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية التى تؤثر هى الأخرى فى مستوى الانتاج والاسعار،ولذلك فان اقتصار النماذج الاقتصادية على متغيرات العرض والطلب يعتبر فى الواقع محاولة لطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية وهنا نتساءل : كيف يواجه علماء الاقتصاد هذه الصعوبات الأمبيريقية ؟

ان الطريقة الشائعة فى هذا الصدد تتمثل فى الاعتقاد بأنه وان كانت هناك متغيرات غير اقتصادية تؤثر فى ظروف العرض والطلب الا أنه من الضرورى لاغراض التحليل أن نتصور هذه المتغيرات كما لو كانت ثابتة لا تتغير،وبالتالى لا تمارس تأثيرا واضحا فى صياغة النماذج الاقتصادية وهذا هو ماكان يعنيه سامبولسون عندما قرر أن " التحليل الاقتصادى " يعتبر النظم والاذواق كما لو كانت أمورا مقررة أو معطيات Givens وهو فىاستخدامه لمصطلح " المعطيات" كان يعنى أيضا أنها عوامل ثابتة لا تتغير.

ولتوضيح ذلك نعود الى موقف كينز : فهو فى محاولته صياغة نموذجه المتوازن ،نظر الى بعض العوامل على انها معطيات ثابتة مثل مهارة القوى العاملة ،والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة بالفعل،ودرجة المنافسة ،والاذواق الراهنة للمستهلك ، واتجاهات الافراد الفعلية نحو العمل والبناء الاجتماعى القائم . ومن دواعى نظرته هذه ،أن هذه العوامل اذا ما تنوعت أثرت فى المتغيرات المستقلة (كالميل للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال) كما تؤثر من خلال المتغيرات المستقلة فى المتغيرات المعتمدة والتابعة (كالعمالة والدخل القومى) ومن ثم كان من الافضل فى نظره أن نتصورها على أنها معطيات أى أمورا ثابتة لا تتغير.

وبالمثل يكشف تحليل الاجور، ان هناك عددا كبيرا المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية تؤثر فى تمايزات الاجور ويتعين وضعها فى الاعتبار مثل المعدلات المتباينة للنمو السكانى كعامل يفسر التمايزات الجغرافية كما أن نوعية الصناعات القائمة وسياسات الاتحادات العمالية وما تقوم به من مساومات فى الامور القضائية فى المجال الصناعى تعتبر عوامل هامة لتفسير التمايزات الصناعية ،هذا بالاضافة الى عوامل مثل اختلافات الادارة ومدى كفاءة المشروع واختلاف سياسة الاجور،وأخيرا القيم والعادات

الاجتماعية بوجه عام. غير أنه على الرغم من ذلك ، الا أنه يلاحظ أن النماذج المختلفة التى صيغت لتفسير تمايزات الاجـــور لم تكن تستوعب بداخلها كل هذه العوامل بل كانت تضع فـى الاعتبار عددا قلية منها وتنظر الى العـوامل الأخرى علـى انها أمورا عديمة الأهمية أو ثابتة لا تتغير .

ويعتبر مبدأ " الرشادة الاقتصادية Economic Rationality أحد المعطيات الهامة فى التحليل الاقتصادى التقليدى – حيث أنه من المتصور – وفقا لهذا النـــموذج التقليدى – أن الفرد اذا ما وضع فى موقف للاختيار فـــى المجال الاقتصادى فانه سوف يسلك بطريقة تمكنه من الارتفـاع بوضعه الاقتصادى الى أقصى درجة ممكنة. غير أنه نظـرا لأن الأفراد غالبا ما يسلكون بطريقة غير اقتصادية وغير رشيـــدة لذلك يصبح مبدأ الرشادة كأحد المعطيات الأساسية غير ملائـم كتعميم امبريقى ، بل يصبح فى الحقيقة وسيلة من وسائـــل البحث التى تسمح للباحث المضى قدما فى تحليله الـــذى يـرتكز على اعتبار أن التغيرات التى تطرأ على مستوى الأسعار والدخل هى المتغيرات المستقلة الوحيدة ، الأمر الذى يمكـــن عالم الاقتصاد من تقديم حلولا نظرية ممتازة لكثير مــــن المشكلات الاقتصادية .

ويترتب على ذلك كله أن يواجه التحليل الاقتصـــادى موقفا معضلا ، حيث يتعين على الباحث أن يختار بين بديلين

لا ثالث لهما ، اما أن يقدم نماذج نظرية على درجة عالية من العمومية والتجريد، متجاهلا الواقع الامبريقى - غير الاقتصادى - أو أن يعنى بتعقد هذا الواقع اللااقتصادى ضاربا بالعمومية والتجريد النظرى عرض الحائط .

علم الاجتماع من المنظور التحليلى :

وبالمقارنة بعلم الاقتصاد،تبدو محاولة تحديد المتغيرات السوسيولوجية أكثر صعوبة ذلك أن تعددواختلاف وجهات النظر بين علماء الاجتماع حول المشكلات والتصورات الأساسية فى العلم امر أدى الى ظهور عدد كبير ومتنوع من المتغيرات تراكمت على نحو أعجز علماء الاجتماع عن تقديم نماذج بسيطة ومترابطة . ومن ثم ركز التحليل السوسيولوجى على مجرد تصنيف الوقائع الاجتماعية الى فئات متميزة ومن الضرورى تبعا لذلك أن تكون الخصائص المميزة لعلم الاجتماع فى تحليلنا هذا ذات طابع تقريبى وأن يركز تحليلنا ذاته على جوانب الجدل والخلاف التى ترتبط بتحديد مجال البحث فى هذا العلم .

أولا - التغيرات المعتمدة :

يبدأ التحليل السوسيولوجى بطرح مشكلة أو قضية يقصد بها تحديد مظاهر التنوع أوالاختلاف فى السلوك الانسانى

وتعيين الأسباب التى تؤدى الى هذا التنوع والاختلاف . لذلك يمكن القول أن تنوع السلوك الاجتماعى اواختلافه وتغيره يمثل " متغيرا معتمدا" يسعى العلم الى شرحه وتفسيره ، وقد يتضمن تفسير هذا المتغير معالجة احداثا فردية بعينها (كمحاولة تفسير اندلاع الثورة فى الكنغو فى وقت معين بالذات) ،وقد يتضمن الاهتمام بانتظام تواتر الأحداث (كالبحث في اسباب ميل المجتمعات الاستعمارية المنبثقة عن السيطرة لان الكون أكثر تعرضا للشر والكراهية وغيره كما يتضمن علاوة على ذلك الاهتمام بالتنوع البنائى لمجموعة كبيرة من الأحداث (كالبحث فى اسباب ظهور النماذج الاقطاعية ،واسباب استمرارها او تدهورها ثم اسباب تغيرها)

وعلى الباحث ،بعد عزل او تحديد مشكلة البحث ، أن يعين وحدات مشخصة أو ملموسة تحدد بدورها التغير المعتمد،وفى علم الاجتماع تتمثل هذه الوحدات فى الوحدات المختلفة للبناء الاجتماعي وفى تنوعات السلوك الاجتماعى الذى يوجه نحو هذا البناء .

أما البناء الاجتماعى فهو تصور أو مفهوم يستخدم لتمييز التفاعل المتواتر والمنظم بين شخصين أو أكثر،غير أن الوحدات الأساسية لهذا البناء ليست فى الأشخاص فى حد ذاتهم وانما هى عبارة عن مظاهر مختارة ومحددة للتفاعل

بينهم ،وذلك مثل الادوار المختلفة (رجل اعمال،زوج،عضو فى نادى أو نقابة ...الخ) ،والتنظيم الاجتماعى الذى يشير الى مجموعة من الأدوار البنائية المقررة والمنظمة (البيروقراطية ، الاسرة ، الاحزاب ....الخ) ولا يقتصر التنظيم الاجتماعى بهذا المعنى على مجرد التجمعات الموجهة نحو تحقيق غرض معين (كالمؤسسات التجارية والمستشفيات والاجهزة الحكومية) بل قد يشير الى التنظيمات غير الرسمية (كالعصابات وجماعات الاصدقاء والجيرة والتجمعات السلالية او العنصرية) وباختصار فان من أهم الملامح المميزة والمحددة للبناء الاجتماعى هو أن التفاعل يكون ذا طابع انتقائى ومنتظم ومحدد بضوابط اجتماعية متنوعة .

وبصدد تحليل البناء الاجتماعى ،هنا لثلاثة تصورات أساسية يجب وضعها فى الاعتبار لما لها من أهمية خاصة هى :

١ - القيم Values

وهى تشير الى مجموعة المعتقدات التى تضفى على وجود البناءات الاجتماعية الخاصة وعلى أنواع السلوك السائدة فيها طابع الشرعية فقيمة مثل المشروع الحر Free Interprise مثلا تؤكد وجود مؤسسات الاعمال التى تنظمها الملكية الخاصة والتى تهتم - بل تسعى - بتحقيق المنفعة الشخصية .

٢ - المعايير Norms

وهى تشير الى مستويات للسلوك تنظم التفاعل بين الأفراد فى البناءات الاجتماعية الخاصة ،فمعايير مثل العقد وقانون الملكية تفرض التزامات ومحظورات معينة لتنظيم صفقات الاعمال ، وعلى ذلك تبدو المعايير فى اى مستوى من مستويات التحليل اكثر تخصصا وتحديدا من القيم فيما يتعلق بضبط وتوجيه التفاعل داخل البناء الاجتماعى ٠

٣ - الجزاءات Senctions

وهى تشير - مشتملة على المثوبات والعقوبات - الى استخدام مصادر اجتماعية متنوعة لضبط وتوجيه سلوك الاشخاص فى البناء الاجتماعى ومن أهم مظاهر هذا الضبط تحديد الأدوار ودفع الافراد للقيام بها ثم ضبط الانحراف عن الأداء المتوقع لها. ومن أمثلة الجزاءات الاجتماعية نجد القهر والتهكم ونداء الواجب ،وقطع الاتصال ....الخ ٠

على ان ثمة تصور واحد يوجد بين عناصر البناء الاجتماعى السابقة - الادوار والمجتمعات والقيم والمعايير والجزاءات - هو ما يطلق عليه اسم "تصور النظامية" Institutionalizetion وهو يشير الى التوقعات المستمرة والمميزة التى تربط بين عناصر البناء فى مركب

واحد. والمثال على ذلك أننا عندما نتحدث عن " نظامية " الاعمال في امريكا مثلاتشير بذلك الى نمط مستمر من الأدوار والتجمعات (رجال الاعمال والمؤسسات) والقيم (المشروع الحر) والمعايير (قانون الملكية. والعقد) والجزاءات (المنفعة أو الربح) .

هكذا نرى أن " البناء الاجتماعي " يمثل متغيرا هاما من المتغيرات المعتمدة أو التابعة في علم الاجتماع، بل أن كثيرا من المتغيرات المعتمدة الأخرى يمكن أن تستوعب داخل هذا المتغير، خاصة وان هناك عددا كبيرا من المتغيرات المعتمدة التى يتعين على الباحث السوسيولوجى تفسيرها عندما يحاول البحث عن أسباب تبسيط أو انتظام عناصر البناء الاجتماعى على نحو معين دون آخر .

والى جانب المتغيرات التابعة التى ترتبط بوحدات البناء الاجتماعى هناك أيضا ـ وكما أشرنا سلفا ـ متغيرات اخرى ترتبط بتنوعات السلوك الانسانى الموجه نحو بناء اجتماعى معين، حيث أن تحليل أى بناء اجتماعى يتضمن بالضرورة طرح عدة تساؤلات مثل : متى يمكن توقع الامتثال والمطابقة Conformity ؟ وما نتائج ذلك على البناء الاجتماعى؟ ومتى يمكن توقع الانحراف عن السلوك المقرر بنائيا؟ وما هى الاشكال المختلفة للانحراف ؟ ولماذا يتخذ

الانحراف شكلا ونمطا معينا دون آخر ؟ ثم ما نتائج ذلك كله على البناء الاجتماعى ؟ وأكثر من ذلك قد يتضمن تحديد النتائج الممكنة لكل من الامتثال أو المطابقة والانحراف معالجة عدد آخر من المتغيرات المعتمدة أو التابعة مثل ذلك تلك المتغيرات التى ترتبط بما يترتب على الانحراف من رد فعل (ممثلا فى الضبط الاجتماعى) والتى ترتبط بالتغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى أو ترتبط باستمرار وبقاء الانماط البنائية .

وبالرجوع على المتغيرات المعتمدة المرتبطة بالبناء الاجتماعى وتنوعاته نجد أنه عادة ما تتحدد النماذج الرئيسية للبناء فى ضوء فكرة الوظائف الأساسية أو الأهداف الموجهة للانساق الاجتماعية وترتبط وظائف النسق بدورها بالتوجيه العام للحياة الاجتماعية ،كما انها تتضمن تحديد المطالب التى يتعين تحقيقها ضمانا لاستمرار النسق فى أداء وظيفته ، لذلك كله فان التحليل السوسيولوجى للأهداف الأساسية والموجهة للأنساق الاجتماعية يتضمن بالضرورة تحديد " المطالب الوظيفية " وتحليلها تلك المطالب التى يمكن حصرها فيما يلى -

١ ـ أساليب ايجاد وتدعيم القيم الأساسية فى النسق

وقد تشتمل هذه الأساليب بالنسبة لبعض الأنساق ـ كالمجتمعات مثلا ـ على أساليب للتنشئة الاجتماعية التى تمتد لفترات

طويلة ،وعلى بناءات أكثر تعقيدا مثل الأسرة والمدرسة ودور العبادة .

٢ - أساليب الانتاج للسلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها وهى عادة ما تعرف باسم الوظيفة الاقتصادية ،ومن أمثلة البناءات التى تتخصص لأداء هذه الوظيفة بصفة أساسية المؤسسات والشركات والبنوك ومكاتب الائتمان...الخ .

٣ - أساليب ايجاد وتدعيم المعايير التى تحكم أوتوجه التفاعل بين وحدات النسق (وتعرف أيحانا بالوظيفة التكاملية Integrative Function) كالقانون والاجهزة التنفيذية .

٤ - تنسيق وبضبط الافعال الجمعية للنسق،وعادة ماتقوم الدولة بهذه الوظيفة التىتعرف بالوظيفة اسياسية .

ولما كان تصنيف البناءاتالاجتماعية يستند فى العادة على أساسالوظيفة الاساسية التى يقوم بها البناء،سواء كانت سياسية أواقتصادية أو ريفية أو تعليمية - فانه اى التصنيف - يقتصر على مجرد تحديد أولوية الوظيفة وأهميتها . فتصور مثل " البناء الدينى " يشير الىمجموعة من الطقوس والشعائر والى دورالعبادة كالكنيسة المنظمة ، ولكنه مع ذلكلا يستوعب المغزى الاجتماعى لكل هذه النشاطات لان البناء الدينى المشخص له - من وجهة النظر التحليلية

ـ يعض المظاهر السياسية والاقتصادية والقانونية معنى ذلك أن فكرة البناء تستخدم اذن لتحدد بطريقة نظرية الخصائص الهامة والهادفة لمجموعة من النشاطات توجه بصفة أساسية ـ وليس بصفة نهائية مطلقة ـ لتقابل أو تحقق بعض المطالب الاجتماعية .

مما سبق ، يتضح لنا أن هناك قدرا من التداخل بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد، فالاهتمام بالحياة الاقتصادية التي هي محور التحليل الاقتصادي يعد أحد الوظائف الأساسية أو المطالب الضرورية في التحليل السوسيولوجي ولكن فيما عدا ذلك ، تختلف المتغيرات المعتمدة التي تمثل مجال الدراسة في كل من العلمين ،ففي الوقت الذي يهتم فيه علماء الاقتصاد بتنوعات مستوى الانتاج ورئاسله وتوزيع المنتجات ، يهتم علم الاجتماع ـ كما رأينا ـ بتنوعات البناء الاجتماعي وتنوعات السلوك الموجه نحو هذا البناء.

ثانيا ـ المتغيرات المستقلة :

تستخدم التصورات السوسيولوجية التي تدور حول البناء الاجتماعي لتحديد المتغيرات المعتمدة أو النابعة على نحو ما رأينا ،ولكنها في الوقت ذاته لا تقدم فروضا ما يمكن من خلالها تفسير عمليات التكيف الاجتماعي أو سوء التوافق (التفكك) ، أو التغير الاجتماعي ،لذلك فان من

الضرورى أن يمتد التحليل السوسيولوجى ليشمل عددا من التغيرات المستقلة التى تسمح بامكانية تفسير كل هذه الأمور . وتعبر تصورات " التوتر"Strain و " ردود الفعل الناتجة عن التوتر" ثم ضبط ردود الفعل الناتجة عن "التوتر" عن أهم المتغيرات المستقلة التى يستند عليها التحليل السوسيولوجى .

١ - التوتر Strain

فالاتساق الاجتماعية لا تكون دائما وبالضرورة متكاملة على نحو تام بل كثيرا ما تكون مصادر اللاتكامل أو التفكك وعوامله كامنة داخل النسق أو مفروضة من خارجه ، الامر الذى يثير درجة ما من التوتر داخل النسق أو مفروضة من خارجه ، الامر الذى يثير درجة ما من التوتر داخل النسق ذاته ،ومن أمثلة التوتر الناجم عن عوامل مفروضة من خارج النسق ذلك العجز الاقتصادى الذى ينشأ عن ما تفرضه القوى الاجنبية من حصار على عمليات الشحن مثلا فى فترات الخصومات أو العداوات الدولية .

أما التوتر الذى يتمخض عن عوامل داخلية فى النسق نفسه فمن أمثلته استفحال المتناقضات الداخلية ،كالمتناقضات التى تصورها ماركس فى نظريته عن تراكم رأس المال، والقاعدة العامة التى ترتبط بتصور" التوتر" هى أن التوتير يثير

مشكلات ترتبط بتكامل النسق،ليؤدى فى النهاية اما الى التكيف اوالتوافق" كشكل جديد من أشكال التكامل ،أو الى انحلال النسق أو تدهوره .

ويتخذ التوتر فى الأنساق الاجتماعية نموذج مختلفة ومتعددة منها :

أ – غموض توقعات الدور :

وهو يعنى عدم وضوح هذه التوقعات أو عدم توفر المعلومات والافكار الصحيحة حولها، ومن ابرز الامثلة على غموض الادوار وتوقعاتها موقف المرأة الامريكية الحديثة حيث طرأ عليها دورها التقليدى كثيرا من التغير فى الوقت الذى لم يتحدد بعد وبوضوح ما يجب أن تقوم به من أدوار .

ب – صراع الأدوار :

وهو يعنى أن توقعات الدور قد تتطلب نماذج متعارضة من السلوك، فالدور المهنى لطبيب زوجى مثلا يقتضى احترام الآخرين له ،بينما يقتضى دوره العنصرى أو السلالى غيرذلك .

جـ – تعارض التوقعات مع المواقف الاجتماعية الفعلية :

كأن يصل مستوى البطالة مثلا درجة عالية فى مجتمع يعد بتحقيق مستويات عالية من العمالة .

د ـ صراع القيم داخل النسق :

وقد يكون ذلك نتيجة لما يحدث فى المجتمع من حركات سريعة وواسعة لهجرة أعداد كبيرة من الأفراد الذين ينتمون لسلالات اجنبية .

٢ ـ ردود الفعل الناتجة عن التوتر :

تميل الاستجابات الاولية لمواقف التوتور لأن تكون مشوشة ،ومضطربة بحيث قد تنحرف أو تتعارض بوضوح مع أساسيات النسق الاجتماعى،ومع انه من الصعب أن نضع حصرا شاملا لكل أشكال الانحرالف ، الا أن من أهم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الانحراف تحدالجريمة وادمان الخمور والتسول والانتحار وتعاطى المخدرات والاضطرابات العقلية والحركات الاجتماعية وقد تتضمن كل مشكلة من هذه المشكلات عددا من المتغيرات السيكولوجية الا انها جميعا تعتبر مشكلات اجتماعية طالما انها تؤثر فى بناء النسق الاجتماعى ووظيفته .

٣ ـ ضبط رد الفعل الناتج عن التوتر :

فى مواجهة مواقف التوتر او مواقف التهديد بسلوك منحرف يطور النسق الاجتماعى وسيلتين هامتين للاقلال من احتمال وقوع آثار تخريبية هما :

أ ـ بناء الموقف الاجتماعى على نحو يقلل من التوتر

الى أدنى درجاته . ومن الأساليب المتعددة التى تتبع فى هذا الصدد تنظيم الاولويات حتى يمكن ترتيب التوقعات المتصارعة فى تدرج هرمى حسب اهميتها بالنسبة للقائم بالفعل ، وترتيب أوجه النشاط على نحو متدرج حتى يمكن التسلسل فى الوفاء بالحاجات أو المطالب المتصارعة التى يتعذر اشباعها فى وقت واحد، واستبعاد الأنشطة الغامضة أو الملتوية فى الوقت الذى يسمح به بالسلوك غير المألوف طالما أنه لا يخدش أو يتعارض مع توقعات الدور التى حددت بنائيا وبطريقة مشروعة .

ب ـ محاولة ضبط ردود الفعل الناجمة عن التوتر وقت ظهورها ويتضمن ذلك تطبيق الجزاءات عن طريق أجهزة الضبط الاجتماعى المختلفة كالبوليس والمحاكم مثلا .

وتمثل الموضوعات السابقة ـ التوتر، ورد الفعل الناجم عن التوتر، ضبط رد الفعل الناجم عن التوتر، بعض المتغيرات المستقلة التى تستخدم لتفسير استمرار السلوك الموجه نحو البناء الاجتماعى او تغيره، غير أن وصف هذه المتغيرات بانها متغيرات مستقلة ليس الا محاولة لتبسيط مجال علم الاجتماع ، خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار علاقة الارتباط والاعتماد المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية الى الحد الذى يمكن أن تكون فيه ظاهرة أو حقيقة أو موقف اجتماعى ما متغيرا معتمدا ومستقلا فى نفس الوقت . فالباحث الذى

يعنى بتفسير ظاهرة انحراف الاحداث (وهى فى حقيقتها رد فعل ناتج عن التوتر) مثلا سيعالج الظاهرة باعتبارهما متغيرا معتمدا أوتابعا،فى الوقت الذى يتحتم عليه معالجتها كمتغير مستقل فيما لو بدأ بفكرة البناء الاجتماعى والتصورات المرتبطة به (مثل التوتر ورد الفعل الناتج عنه) .

هذا من ناحية،ومن ناحية أخرى فان الاعتماد المتبادل بين المتغيرات أمر يربط المتغير الذى يطرأ عليه أحدهما بسلسلة من المتغيرات فى الأخرى . فاعادة تنظيم البناء الاجتماعى مثلا قد يحدث مزيدا من التوتر الذى يؤدى بدوره الى عمليات جديدة من الانحراف والضبط الاجتماعى .

ثالثا : العلاقة بين المتغيرات السوسيولوجية :

قد يقتصر التحليل السوسيولوجى فى كثير من الأحيان على مجرد تصنيف الحقائق أو الوقائع الاجتماعية،الأمر الذى أدى الى نقص واضح - أو عدم توفر - فى النماذج التفسيرية التى يشتمل عليها علم الاجتماع . ومع ذلك نستطيع أن نميز بين فئتين مختلفتين من هذه النماذج التفسيرية هما :

١ - نماذج العملية Process Models

وتشير هذه النماذج الى التغيرات التى تطرأ على

المتغيرات داخل بناء اجتماعى معين ،وعادة ما تنبثق هذه المتغيرات عن أداء الأدوار أو اعادة بناء التوازن باستخدام الضوابط الاجتماعية لمواجهة التوتر،وتستخدم هذه النماذج فى العادة لتحليل معدلات التنقل الاجتماعى وأنماط الضبط الاجتماعى (كالعلاج النفسى الذى يعمل على اعادة تأهيل المعوقين من الأفراد) هنا ينظر الى البناء الاجتماعى على أنه ثابت لا يتغير •

٢ ـ نماذج التغير Change Models

قد تبوء المحاولات التى تبذل لضبط التوتر وارجاع النسق الى حالة من التوازن بالفشل فى بعض الأحيان، الأمر الذى يترتب عليه وجود نمط جديد من التوازن ،وقد يكون الانتقال الى هذا النمط الجديد من التوازن عملية منظمة أو موجهة (كان تشن السلطات القائمة قانونا جديدا لمواجهة مشكلة اجتماعية ملحة) وقد تكون عملية غير منظمة وغير موجهة (كأن يطيح حزب ثورى بالسلطة القائمة لتقيم حكما جديدا أو لتشرع دستورا آخرا) كذلك قد يكون هذا التوازن الجديد أكثر تقلقلا ، خاصة عندما نحتم التغيرات التى حدثت مزيدا من التغير، وهنا يلاحظ أن تكرار فشل ميكانيزمات الضبط الاجتماعى قد يؤدى فى النهاية الى تفكك النسق وهذه كلها مواقف تتضمن حدوث سلسلة من التغيرات التى تصيب البناء الاجتماعى •

رابعا - أهمية المعطيات فى التحليل السوسيولوجى :

قد يفترض التحليل المنظم للأنساق الاجتماعية أن المتغيرات البيولوجية والسيكولوجية والثقافية بمثابة " معطيات " أى أمور ثابتة ودائمة ،كما قد تتضمن أى قضية سوسيولوجية افتراضا ثابتا لا يتغير يرتبط بالطبيعة البشرية فالتأكيد على أن غموض الدور مثلا هو مصدر للتوتر أو التفكك الذى يصيب النسق الاجتماعى يتضمن افتراضا مؤداه أن هذا الغموض يثير قلقا يدفع الأفراد الى التفاعل فى مواجهة التوتر ، ومع ذلك فانه بالنسبة لعلم الاجتماع لا يمكن قبول هذه المسلمات السيكولوجية بصورة منتظمة ومضطردة ،خاصة وأنها لم تتأكد بعد على المستوى الامبريقى ومن ثم يمكن القول أنه فى مجال الأخذ ببعض المسلمات أو المعطيات ، لم يكشف علم الاجتماع بعد عن ذلك القدر من الاستمرار الذى كشف عنه علم الاقتصاد فى تمسكه بمسلمة الرشادة الاقتصادية على النحو الذى أوضحناه من قبل .

مناهج البحث فى كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد :

تتعدد المناهج المستخدمة فى التحليل العلمى الاجتماعى ويختلف التحليل السوسيولوجى والاقتصادى فى استخدامهما أو تركيزهما على منهج دون آخر كما قد يتفقان فى استخدام نفس المنهج .

ويعتبر المنهج التجريبى Experimental Method أكثر المناهج المستخدمة وصولا للنتائج الدقيقة والتحليل العلمى المتقن ويتم استخدام هذا المنهج فى المجال الاجتماعى عن طريق خلق موقفين: أحدهما تجريبى والآخر ضابط، يتشابهان فى كل الوجون فيما عدا عامل واحد يفترض أنه " العامل السببى أو العلمى " Casual factor يلى ذلك ادخال بعض التغيرات فى هذا العامل، ومقارنة نتائج هذه التغيرات فى الموقف التجريبى بما هو موجود فى الموقف الضابط الذى لم يتغير فيه هذا العامل وذلك لقياس تأثير هذا العامل فى الموقف موضوع البحث . وجدير بالذكر أن المنهج التجريبى يقصر استخدامه فى مجال تحليل الجماعات الصغيرة فقط، وانه فيما عدا ذلك يندر استخدامه فى كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد على حد سواء .

وقد يستخدم المنهج الاحصائى Statistical Method كبديل للمنهج التجريبى، حيث يمكن من خلال بعض المعالجات الاحصائيات أن نثبت بعض العوامل لقياس تأثيرها فى الموقف موضوع البحث . لنفرض مثلا اننا نريد تتبع اتجاه " سعر البطاطس " على المدى البعيد، من المعروف أن سعر البطاطس يتغير سنويا سنة بعد اخرى، بل يتغير فى السنة الواحدة موسم بعد آخر، غير انه لما كنا بصدد دراسة التغيرات السنوية فقط التى تطرأ على سعر البطاطس، فاننا بمقدورنا

- باستخدام المنهج الاحصائى أن نحسب متوسط التغيرات الموسمية على مدى خمسين سنة لنضيفها أو نطرحها من الأسعار السنوية ،لنصل فى النهاية الى صورة دقيقة لاتجاهات سعر البطاطس على المدى البعيد، لنربطها بعد ذلك ببعض المتغيرات التى تفسرها أوتبررها وعلى آية حال ،لاقى هذا النوع من التحليل الاحصائى وغيره من اختبارات الارتباطات المختلفة مجالا واسعا للاستخدام فى كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا .

كذلك يعتبر المنهج المقارن Comparative Method بديلا آخر للمنهج التجريبى . ويستخدم المنهج المقارن فى المواقف التى يشتمل على عدد صغير من الوحدات أو الحالات التى تطرح للبحث أو التى يصعب اخضاعها للمعالجة أو التحليل الاحصائى . وتعتبر دراسة ماكس فيبر للدين مثالا لاستخدام المنهج المقارن فى علم الاجتماع . فى هذه الدراسة افترض فيبر أن هناك مجتمعات معينة استطاعت أن تطور رأسمالية برجوازية رشيدة ،ومن ثم شرع فى البحث عن الخصائص العامة المميزة لهذه المجتمعات وتحول بعد ذلك لدراسة مجتمعات اخرى لم تأخذ بهذا النموذج من التنظيم الاقتصادى كالهند والصين ،باحثا عن وجوه الاختلاف بينها وبين المجتمعات الرأسمالية ،بهذا الأسلوب المقارن استطاع فيبر أن يوضح ما يلعبه الدين من دور فى تفسير هذه الاختلافات .

باعتباره عاملا أساسيا وفعالا ، وبصدد المقارنة بين علم الاجتماع والاقتصاد يلاحظ أن المنهج المقارن أكثر وأوسع استخداما فى علم الاجتماع عنه فى علم الاقتصاد الذى يقتصر فيه استخدام هذا المنهج لدى مؤرخى الاقتصاد والمهتمين بقضايا التنمية فقط .

وثمة اختلاف منهجى بين العلمين يتمثل فى قدرة كل منهما على تطوير واستخدام النماذج الرياضية Mathemetical Models حيث يلاحظ أن علم الاقتصاد أكثر قدرة على صياغة نماذج بسيطة ودقيقة بطريقة رياضية لأنه يتعامل مع مادة أو حقائق يمكن اخضاعها للعد والقياس بسهولة أكبر قد لا تتحقق الا نادرا بالنسبة لعلم الاجتماع . ومع ذلك لا يقتصر استخدام النماذج الرياضية على مجال علم الاقتصاد فقط ففى بعض الأحيان قد يستخدم علم الاجتماع طريقة النماذج الرياضية كما هو الحال فى دراسة موضوعات مثل التحليل السكانى أو الديموجرافى والجماعات الصغيرة وتحليل حركات التنقل الاجتماعى والتصويت الانتخابى .

وقد يشترك علم الاقتصاد مع علم الاجتماع فى استخدامه لمنهج دراسة الحالة Case Study Method ومن أمثلة الدراسات الاقتصادية التى تستخدم هذا المنهج ، تلك التى تعنى بتحليل انماط المنافسة غير الكاملة فى صناعات

معينة ، كما أن من أكثر الدراسات السوسيولوجية استخداما له تلك التى تهتم بتحليل أنماط السلوك الطبقى فى المجتمعات المحلية ومعظم الدراسات التى تجرى فى مجال علم الاجتماع الصناعى والتى تتخذ من مواقف العمل الصناعى " حالات " للدراسة بحيث يصبح منهج دراسة الحالة أو ما يعرف باسم "المنهج العلاجى Clinical Method أنسب المناهج لدراستها وتحليلها .

كذلك يستطيع عالم الاقتصاد والباحث الاجتماعى أن يعتمد على بيانات أو معلومات معدة أعدادا قبليا يقوم كل منهما باعادة تحليلها ودراستها وذلك مثل البيانات المرتبطة بأسعار الأسهم فى السوق أو قوائم البطالة ومعدلاتها والاحصائيات الاجتماعية الأخرى وغير ذلك من بيانات أو معلومات جاهزة تنشر فى الصحف اليومية أو تقوم الأجهزة الحكومية المتخصصة كأجهزة التعداد مثلا بنشرها فى صورة تقارير رسمية . ولكن الى جانب ذلك قد يضطر الباحث الى جمع ما يحتاج اليه من بيانات أو معلومات بنفسه ،ومن ثم تصبح طريقة المسح Survery Method منهجا ملائما لجمع البيانات المطلوبة من عينة من الأفراد من خلال ما يجرى من مقابلات Interview بينهم وبين الباحث لهذا الغرض .

وفى علم الاقتصاد تستخدم طريقة المسح لجمع الحقائق

الفصل الرابع

الاقتصاد والأنساق الاجتماعية الفردية الأخـــرى

مقدمـــة :

فيمحاولتنا تحديد مجال البحث فيعلم الاجتماع الاقتصادي سنحاول في الفصول الثلاثة التالية أن نستخدم مستوييـــن مختلفين للتحليل يمثل المستوى الاول أكثرهما عمومية واتساعا بينما يمثل المستوى الثاني درجة أقل من العمومية والاتساع.

ونحن هنا في هذا الفصـــل سنستخدم المستوى الأول مــن مستويات التحليل وهو ما نسميه بالمستوى المجتمعـــي Societal level على أساسه ننظر الى المجتمع كما لــو كان ينقسم = بطريقة اجرائية - الى عدد من الأنساق الفرعيـة وننظر الىالاقتصاد على أنه أحد هذه الأنساق الفرعية ثم نكشف بعد ذلك عن دور المتغيرات الاقتصادية وغيرالاقتصادية فـــي تحقيق التفاعل بين هذه الأنساق الفرعية. ثم نأتي بعد ذلـك الى الفصل التالي لنستخدم المستوى الثاني من التحليـــل الاقل عمومية واتساعا - لنركز على المتغيرات العامة في علم الاجتماع الاقتصادي ولكن على النحو الذي نعبر فيه عنعمليات اقتصادية مشخصة كالانتاج والتوزيع والتبادل والاستغـــلال وأخيرا وفيالفصل الأخير نعود مرة أخرى الى المستـــوى

المجتمعى لنوضح طبيعة التفاعل القائم بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية . وذلك فى حدود عمليات التغير البنائى المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

أولا – مفهوم النسق system والنسق الفرعى Sub - system

تعرضنا فى الفصل الثانى لمفهوم البناء Structure باعتباره نوعا من التفاعل المنظم والمتواتر (المتكرر) بين شخصين أو أكثر ،ورأينا كيف ينتظم هذا التفاعل عن طريق القيم والمعايير والجزاءات . كما تعرضنا أيضا لتصنيف البناءات الاجتماعية فى ضوء مجموعة من الاتجاهات الأساسية للأنساق الاجتماعية ،وحددنا – على نحو اجرائى – أهم هذه الاتجاهات والتى تمثلت فى خلق وتدعيم ونقل القيم الثقافية ،ثم فى مواصلة النشاط الاقتصادى وأيضا فى ادارة النشاط السياسى، وأخيرا فى تدعيم التكامل الاجتماعى .

على أننا هنا نقدم تصورا آخر تتمثل فيه درجة التجريد أعلى من تصور البناء الاجتماعى ،هذا التصور هو مايعرف باسم النسق الاجتماعى Social system ويشير هذا التصور الى تنميط Petterning الوحدات البنائية على نحو يجعل كل تغير فى وحدة من الوحدات أو أكثر أمر يصاحب بتغيرات توافقية فى الوحدات الأخرى ،وتقدم النظرية

الماركسية نموذجا توضيحيا لفكرة النسق الاجتماعى ،حيث تقرر أن التغيرات التى تطرأ على البناء الاقتصادى(مثل ظهور النظام الرأسمالى للانتاج) تصاحب دائما بتوافقات فى البناء السياسى حتى تستطيع الهيئات السياسية أن تدعم العلاقات الطبقية التى تنبثق عن هذه الترتيبات الاقتصادية وهناك بطبيعة الحال وجهات نظر أخرى للنسق الاجتماعى تتصور وجود قدر أكبر من التأثير المتبادل بين الأبنية الأساسية المكونة للمجتمع ، الا أنه يمكن القول بوجه عام أن فكرة النسق عبارة عن تصور أو أداة تصورية تحليلية تمكننا من الحديث عن العلاقة بين الوحدات البنائية فى علم الاجتماع كما تساعدنا على التوصل الى بعض القضايا العامة حول هذه العلاقة .

ولكى نتمكن من تصنيف الأنساق الاجتماعية الفرعية يتعين علينا أن نشير - وعلى المستوى المجتمعى - الى الاتجاهات الأساسية الموجهة للنسق (الثقافية والاقتصادية والسياسية والتكاملية) باعتبارها مبادىء منظمة للأنساق الفرعية بحيث يتبلور حولها كل تفاعل منظم بين الأبنية المختلفة . معنى ذلك أنه يجب أن ننظر الى الوحدات البنائية فى ضوء مالها من تأثير متبادل بحيث يصبح من الصعب فى ظروف معينة أن نتفهم العلاقات الداخلية فى وحدة من الوحدات دون أن تكتمل أمامنا صورة التفاعل

القائم بين مختلف الوحدات وقد نستطيع فى بعض الأحيان وتحقيقا لأغراض معينة أن ننظر اجرائيا الى واحد من هذه الأنساق الفرعية أو أكثر على أنه نسق مغلق Closed فنحاول مثلاً أن ندرس ما تتضمنه الوحدات الاقتصادية وحدها من علاقات دون حاجة الىالاشارة الى النسق السياسى الفرعى مثلا، الا أنه على الرغم من ذلك فان هناك قدرا كبيرا من التفاعل المستمر بين الأنساق الفرعية على الأقل من الناحية النظرية التحليلية الأمر الذى يتعذر علينا فهم العلاقات الداخلية بين الوحدات الاقتصادية مثلا دون رجوع الى الأنساق السياسية وهكذا.

وعلى ذلك ، فمن الممكن دراسة الاقتصاد كنسق اجتماعى فرعى وذلك بالمعنى الذى يكشف فيه عن علاقات متبادلة ومتداخلة بين الوحدات المتضمنة لعمليات انتاج وتوزيع واستهلاك السلع النادرة والخدمات ،ويتمثل أهم مركب لهذه الوحدات فى عملية فائض عوامل الانتاج . فهناك فى جانب معين من الاقتصاد بعض الأبنية التى تتخصص أساسا فى توفير المعرفة والتكنولوجيا مثل التعليم العالى والعام ،وهذه تعتبر ضمن العوامل المرتبطة بالارض،بينما تقوم الوحدات المنزلية والنظم التعليمية - فى جانب آخر - بتوفير أو اعداد العمال المهرة، وهذه بدورها ترتبط بجانب العمل والعمالة ،كذلك تتخصص البنوك والحكومات والممولين أو

أصحاب المشروعات فى عملية توفير فائض رأس المال.وأخيرا تعمل الهيئات الحكومية وبعض الأشخاص العاملين فى مجال التنظيم علىتوفير المبادئ التنظيمية فى الاقتصاد.وتتوفر هذه العوامل المرتبطة بالانتاج فى منشأة معينة بمعدل تحدده ظروف العرض والطلب كما تتكامل مع بعضها لانتاج السلع والخدمات ،ثم تتعامل المنشأة مع المستهلكين - أيضا - من خلال ميكانيزمات العرض والطلب - وتعد منتجاتها للسلع .

كذلك يمكن تصور النسق الاقتصادى بطرق مختلفة ومتعددةحيث يمكن - كما رأينا فى الفقرة السابقة-أننتحدث عن النسق كعلاقات بين وحدات بنائية ،ويمكن أيضا - ولأغراض التحليل - أن نتحدث عنه من منظور الآثار الجانبية ذات الطابع الكمىالقابل للقياس والتى تنبثق عن عمليات التفاعل بين هذه الأبنية ،وعلى سبيل المثال نجد كينز ينتقى متغيرات مثل الاستهلاك والاستثمار والادخار باعتبارها وحدات فعالة فى البناء،ولم يكن انتقاؤه هذا ليتعارض بحال من الأحوال معتصور النسق على أنه مجموعة من علاقات منظمة بين وحدات بنائية ، وكلماهناك أنه فى اختياره لهذه المتغيرات تصور العمليات الاقتصادية على مستوى آخر من التجريد .

ويعتبر النسق الياس مثالا آخر للأنساق الاجتماعية الفرعية حيث تمثل المسئولية الجمعية فى وضع القرارات السياسية المترابطة بناء أساسيا فى النسق السياسى ،حيث يتضمن هذا البناء فى علاقات تفاعلية بمركبين بنائيين آخرين هما :

١ - التفاعلات التى تقوم بين وحدة اتخاذ القرار وبين كل ما من شأنه أن يوفر عوامل التأثير أو الفعالية السياسية (مثل تفاعلها) مع الوحدات الاقتصادية التى توفر امكانيات تنفيذ الادارة لهذه القرارات ،وتفاعلها مع الناخبين وجماعات المصلحة وأصحاب المقاعد الرئيسية فى المجالس المختلفة وغيرهم ممن يمثلون دعائم الوحدة السياسية ، وتفاعلها مع الجمهور الذى يمنح النسق السياسى كله مشروعيته .

٢ - التفاعلات التى تقوم بين الوحدة السياسية لاتخاذ القرار وبين أصحاب المطالب المختلفة ممن يطالبون بوضع سياسات معينة لمواجهتها ويطالبون بضرورة العمال على تنفيذها .

وهكذا يصبح من الممكن فى السياسة - كما هو الحال فى الاقتصاد - أن نتصور الوحدات البنائية المختلفة - كالجمهور ووحدات اتخاذ القرارات - كما لو كانت تقيم فيما

بينها علاقات منتظمة للارتباط المتبادل .

والجانب تصور النسقعلىالمستوى الجمعى والــــذى قدمنا نموذجا له فى المثالينالسابقين،هناكتصورآخر للنسق علف مستوى آخر اقل عمومية وتجريد . ذلك أنه من الممكـــن أن ننظر الى الاقتصاد باعتباره نسقا رئيسيا أو وحدةكلية لتقوم بعد ذلك بتحليل عناصره الأساسية التى تتمثل فـــى مجموعة من الأنشطةكالانتاج والاستثمار والتجديد........الخ على اعتبار أنها جميعا تشكل فى حد ذاتها انساقا فرعيـــة وفىهذه الحالة نستطيع أن نأخذ من داخلالنسق الاقتصـــادى الكبير بناء أكثر واقعية وتشخيصا كالمنشأة أو الســـوق وتقوم بتحليله فى ضوء بعض الأسس أو المطالبالوظيفيــــــة للأنساق الاجتماعية. وطبيعى أن نختلف الوحدات الملموســـة أوالشمخصة للبناء فى كل مستوى من مستويات النسقالمرجعى الا أنمبادىء تحليل النسق تكون دائما واحدة رغم هـــــذا الاختلاف .

ونحاول فيمايلى أنوضح قولنا السابق بالتركيز علـى تصور الجزاءات Sanctions لنتخذ منه نقطة محوريـــة فى التحليل .

لقد سبق أنعرفنا الجزاءات فى الفصل السابق بأنهتصور

يشير الىاستخدام الموارد الاجتماعية ـ نظرا لاهميتها كنـوع من المثوبات والعقوبات ـ لضبط سلوك الأشخاص فىالأبنيـــة الاجتماعية. ولما كانت تصنيفات الجزاءات تسيرمتوازية مع تصنيف الأبنية والانساق الاجتماعية ،فان هناك عدة أنمـــــاط من الجزاءات تكون أكثر ملاءمة لتحقيق الضبط الاجتماعـــــى منهـــــا :

١ ـ المكافآت والعقوبات الاقتصادية

Economic pewards and deprivation

وهىتشير الى نسق الأجور والمرتبات والارباح التىيمكن استخدامها لتحديد توزيع الأدوار فى المجتمع ،وحشد الأفـراد للقيام بهذه الأدوار، وتحديد درجة الجهد الذى يرتبط بها.

٢ ـ المقاييس السياسية Political Measures

وهى فى العادة تتضمنالقهر الفيزيقى ،والتأثيـــر أو النفوذ والمساومات والوعود، التىتقطعها السلطة السياسيـة وما شابه ذلك.

٣ ـ المقاييس التكاملية Integrative Measures

وفى هذا الصدد قد تكون الخصوصيـــةParticularism

والعضوية فى بعض الجماعات احدى مراكز الضغط التكاملى. فعضوية الجماعات القرابية مثلا لا تؤدى فقط الى تحديد بعض التوقعات المتعلقة بالادوار التى يتمثلها الاشخاص فيها، بل وأيضا تحدد شروط الالتحاق بالدور وكيفية اكتسابه ،هذا فضلاعن أن العضوية للجماعة تلعب دورا هاما فى ضبط سلوك الأفراد الذين يقومون بأدوار محددة فيها. ولعل من أهم الخصائص المميزة لهذا النوع من الجزاءات تتمثل فى التركيز على الروابط التكاملية (العضوية) للشخص موضع الاعتبار. كذلك قد تتخذ الخصوصية أشكالا أخرى الىجانب هذا الشكل القرابى منها على سبيل المثال عضوية الطائفة والانتماء القبلى والعضوية فى جماعات عنصرية.

٤ ـ الاتفاقات القيمية : Value Commitments

وهنا يصبح الاتفاق على المبادىء الأساسية بمثابة الدافع المحرك الذى يستخدم لدفع الافراد على الدخول فى أدوار معينة والتصرف على النحو الذى تقتضيه هذه الأدوار. وتعتبر المذاهب الدينية والقومية ومناهضة النزعة الاستعمارية والأيديولوجيات الاشتراكية والشيوعية وغير ذلك من اتجاهات بمثابة مجالات خاصة تقوم فيها القيم بدور الجزاءات.

وتسير هذه الجزاءات ـ على النحو الذى عرفت به ـ موازية من الأشكال الرئيسية للأنساق الاجتماعية الفرعية.

فمن ناحية ، تعتبر الجزاءات بهذا المعنى محصلات متميزة تنتج عن الأنماط الخاصة للنسق الاجتماعى الفرعى فالنسق الاقتصادى مثلا يقدم الثروة التى يمكن استخدامها كجزاء فى عدة سياقات اجتماعية ،وكذلك يقدم النسق السياسى "القوة" التى تعتبر بدورها جزاء من نوع آخر،وبالمثل يقدم النسق الدينى " الاتفاق القيمى" كشكل من أشكال الجزاءات .

ومن ناحية ثانية ، تعتبر الجزاءات التى يحددها أو يقدمها احد الانساق الاجتماعية الفرعية موارد بالنسبة للأنساق الأخرى" فالثروة" مثلا أحد الموارد الرئيسية التى تتطلبها أو تستخدمها البناءات السياسية والدينية تدعيما لفعاليتها ونفوذها .

واذا كان كذلك، فانه يمكن القول بأن الأنساق الاجتماعية الفرعية المختلفة فى المجتمع ترتبط فيمابينهما من خلال وسائل معقدة لتبادل الموارد أو الجزاءات .

ونمضى فى تحليلنا لنركز بصفة خاصة على علاقة النسق الاقتصادى بالانساق الاجتماعية الفرعية الاخرى،وبخاصة النسق الثقافى والسياسى والتكاملى وذلك من خلال طرحنا لثلاثة تساؤلات أساسية هى :

١ - فبالنسبة للنسق الثقافى نتساءل عن الأهمية الاقتصادية للقيم والايديولوجية .

ب - وبالنسبة للنسق السياسى نتساءل عن كيفية ارتباط الاقتصاد سياسيا بعدد من العناصر الأساسية فى بيئة كالعمال والشركات المساهمة والحكومات .... الخ .

ج - وبالنسبة للنسق التكاملى نتساءل عن الأهمية الاقتصادية للجماعات التضامنية كالجماعات القرابية والعنصرية .

ويهمنا بالاضافة الى ذلك أن نقدم تحليلا موجزا لبعض مظاهر الارتباط بين الاقتصاد والتدرج أو الترتيب الطبقى ذلك لأن هذه الظاهرة الاجتماعية تكمن كما سنرى فى المستويات التحليلية المختلفة للانساق الاجتماعية الفرعية التى ذكرناها من قبل. ونحن فى هذا الصدد ننظر الى التدرج على النحو الذى ترتبط فيه بعض الأدوار فى أى بناء اجتماعى بجزاءات أو مكافآت أكثر من غيرها. ومن ثم يسهل علينا أن نقدم وصفا تحليليا لتوزيع كل الجزاءات المتاحة فى النسق الاجتماعى ، وأن نصل الى مجموعة من القضايا المرتبطة بتوزيع " الثروة " و" القوة " و" الجزاءات الدينية " ولا يقتصر التدرج على الأفراد فقط (وذلك عن طريق تقدير قيمة ما حصلوا عليه من مكافآت) بل نستطيع فى بعض

الاحيان أن نتحدث عن تدرج التنظيمات أو تدرج الطبقات المختلفة (كالفلاحين والعمال) ،وعلى أى حال ،وبغض النظر عن الأساس الذى نستخدمه فى وصف التوزيع المتمايز للجزاءات فى المجتمع ،فانه من الثابت أن التدرج الطبقى يرتبط أساسا بالحياة الاقتصادية للمجتمع ،الأمر الذى يبرر دراستنا لهذه الظاهرة على أنها أحد المظاهر أو الجوانب الهامة للواقع غير الاقتصادى .

ثانيا : التنظيم البنائى الواقعى للأنشطة الاقتصادية :

TheeConcrets structuring of economic activities

لا يشترط فى الجزاءات أن تكون ذات أهمية نوعية أو طبيعية خاصة تماثل السلوك الذى تقوم بضبطه وتوجيهه ،اذ من الممكن دفع الأشخاص الى القيام بأفعال اقتصادية باستخدام جزاءات ليست ذات طابع اقتصادى . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة ،ولعل من أبسطها هذين المثالين التاليين :

١ – نفترض أننى أقوم بعملية انتقال من مسكن لآخر فى هذه الحالة نجد أن ثمة مهام اقتصادية يتعين على القيام بها مثل نقل محتويات منزلى. ولنفرض أننى بدلا من أن أقوم باستئجار عربة لنقل الأثاث طلبت من أخى معاونتى فى هذه المهمة ،هنا أكون بذلك قد استخدمت روابط العضوية

القرابية" كجزاء لدفع الشخص الآخر (اخى) على أداء مهمة اقتصادية بحتة .

ب ـ لنفرض أننى اثناء مرورى بالجمارك ضبطت معى بضائع او سلع (زجاجات خمر) مثلا بكميات تزيد عن الحد القانونى . ولنفرض أننى قدمت رشوة الىموظف الجمارك فأخلى سبيلى ولم يصادر هذه السلع هنا اكون بذلك قد استخدمت جزاءات اقتصادية (الرشوة) لمنع شخص آخر (موظف الجمارك) من القيام بعمل سياسى (مصادرة البضائع) .

ولنأخذ مثالا آخر اكثر تقعيدا نسندة من النظام الاقتصادى الامريكى حيث نجد أن هناك بعض الجزاءات التى تلعب دورا هاما فى تحديد ما يقوم بين العمال وأصحاب الاعمال من علاقات تكاملية اهمها :

١ ـ القيم الأساسية (كقيم النجاح والمشروع الحر)والتى تغرس أوتلقن أثناءمراحل التنشئة الاجتماعية والتربية المبكرة وتستخدم كدوافع كامنة لأداءالأدوار المهنية .

٢ ـ التعويض المالى : الذى يدفع للأفراد من خلاله للدخول فى أدوار معينة فى السوق .

٣ ـ المناقشات السياسية بين جماعات المصلحة ،وبخاصة بين العمال والادارة ، والتى من خلالها يمكن تنظيم المستويات العامة للاجور .

٤ - استخدام اداة سياسية وقانونية أكثر مركزية لتنظيم الحياة المهنية، خاصة عندما لا تؤدى التعويضات المالية والمناقشات السياسية فى أداء دورها بكفاءة وفاعلية وبوجه عام فان هذه الجزاءات لا تتمركز على درجة عالية فى مجتمع مثل امريكا، اذ ليس من المتصور أن تمارس الهيئة الواحدة ضبطا مباشرا على تربية الاطفال أو على تنظيم سوق العمل أو فى وقف المنازعات الصناعية .

ويترتب على ذلك أن تدور القضية الأساسية فى بناء الحياة الاقتصادية حول درجة الضبط التى تمارسها الجزاءات الاقتصادية - كالاشعار مثلا - فى مقابل الجزاءات السياسية ومعايير العضوية . فالجزاءات الاقتصادية فى امريكا مثلا ذات اهمية خاصة كجزء من عملية نظامية واضحة فى بناء السوق أما فى الاتحاد السوفيتى فنجد أنه رغم ما تحتله هذه الجزاءات الاقتصادية من مكانة هامة، الا أن استخدام النقود وتحديد الاسعار تخضع لضوابط سياسية مركزية . فى الوقت الذى تندر استخدام هذه الجزاءات الاقتصادية فى المجتمعات البدائية حيث كانت الحياة الاقتصادية فيها تسير كمظهر للالتزامات القرابية والطقوس أو الشعائر الدينية .

وثمة قضية أخرى هامة ترتبط ببناء الأنشطة الاقتصادية تدور حول مركز الضبط الذى يمارس على الجزاءات ذاتها وهى على الرغم من تداخلها مع مشكلة الجزاءات السياسية

الا أن تظلعلى مستوى عالى منالتجريد والعمومية . ولتوضيح ذلك نحاول أن نعقد مقارنة بين أنماط مختلفة من النشاط الاقتصادى ففى النموذجالمثالى لنظام الانتاجالصناعىالابوى كان للمديرالصناعى حق ممارسة الجزاءات السياسية والاخلاقية لحشدالعاملين وضبط سلوكهم . اما فى النموذج المثالى لنظامالمشروع الحر كان المدير يمارس جزاءات ا قتصادية لجمع أو حشد العمال ولكن بعد أن يتم حشد العمال لم يكن لهذا المدير الا قدرا ضئيلا ومحدودا من السلطة السياسية . وفى النموذجالمثالى للنظام الشمولى الديكتاتورى Totalitarian يستطيع المديرالصناعى أن يمارس جزاءات اقتصادية وسياسية ، ولكنه فى كل منهما كان دائما مقيدا بمصدر سياسى مركزى .

نستطيع أن نستخدم ما ذكرناه من تصوراتكالنسق والبناءوالجزاءات فى توضيح التنوع المقارن فى بناء النشاط الاقتصادى ، وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الأنساق الفرعية الاقتصاديةوغيرالاقتصادية .

ثالثا - الاقتصاد والعوامل الثقافية :

سنعتمد فى مناقشتنا للعناصرالثقافية التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى وتتأثر بهعلى التفرقة الشائعة بين الجوانب التقييمية Evaluational والجوانب الوجودية

Exastenial فى الثقافة . أما الجوانب التقييمية فتشير الى كل ما يعتبر مرغوبا فيه فى نسق القيم الثقافية أو كل ما يتعين على أعضاء المجتمع اعتناقه، بينما تشير الجوانب الوجودية الى كل ما من شأنه تبرير الأوضاع الراهنة لكل من الانسان والمجتمع والطبيعة. ففى نسق المعتقد العنصرى مثلا، يتمثل الجانب التقييمى فى التأكيد على أن عنصرا أو سلالة معينة يجب أن يستحوذ على امتيازات كبرى فيما يتعلق بمقومات الحياة الاجتماعية ، أما الجانب الوجودى(والذى يعرف أحيانا بالجانب الايديولوجى) فيتمثل فى الاصرار على أن السلالة أو " الجنس " التى حرمت من حقوقها الطبيعية والانسانية يستحقون أن يكونوا كذلك لانها سلالة أدنى من الناحية البيولوجية .

على هذا النحو نستطيع بصدد المعتقدات الثقافية التى ترتبط بالأنشطة الاقتصادية أن تطرح مجموعتين من التساؤلات :

١ ـ مجموعة تساؤلات ترتبط بالجانب التقييمى مثل : الى أى مدى تحتل الأنشطة الاقتصادية مكانة مرموقة فى نسق القيم الثقافية؟ وهل تقيم هذه الأنشطة ـ بغض النظر عن مكانتها ـ بطريقة سلبية ام بطريقة ايجابية ؟ وهل تقيم كأهداف فى ذاتها لم ينظر اليها على انها وسائل لتحقيق القوة القومية او لتدعيم تماسك البدنة ؟

٢ ـ مجموعة تساؤلات ترتبط بالجانب الوجودى مثل ماهى طبيعة الانسان ؟ وهل يمكن أن ننظر اليه علغ أنه كائن يدفع بدوافع اقتصادية ام أن هذه الخصائص الاقتصادية ليست ذات أهمية فى وجوده ؟ ثم ما هى طبيعة المجتمع ،وهل تتيح هذه الطبيعة النوعية فرصا للنشاط الاقتصادى ؟

وهكذا يصبح بمقدورنا ـ من خلال الاجابة على هذه التساؤلات السابقة ـ أن نقوم بتحليل للعلاقات التى تقوم بين القيم والأيديولوجية من ناحية وبين النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى. غير أنه ولسوء الحظ قد يصعب علينا صياغة بعض المبادئ التى تدور حول طبيعة هذه العلاقات ،وعلينا أن نكتفى بأن نركز على تلك العلاقات التى يكشف عنها البحث الامبريقى . وفى هذا الصدد نجد أن هناك أربعة ارتباطات أساسية تقوم بين الحياة الاقتصادية والثقافية هى :

١ ـ القيم كمتغيرات مستقلة تعمل على تيسير النشاط الاقتصادى أو تعويقه :

ذهب ماكس فيبر ـ وهو من أشهر من قام بتحليل أهمية الدين فى تشجيع النشاط الاقتصادى الرشيد ـ الى أن قضايا الاتجاه الصوفى الذى تطور الى درجة كبيرة فى البروتستانتية والكالفينية بصفة خاصة انما تشجع الانسان على التقدير الرفيع لقيمة التفوق الرشيد أو العقلانى المنهجى للبيئة

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بصفة خاصة . كما ذهب من ناحية أخرى الى ان الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الديانات الصينية والهندية القديمة لا تقدم مثل هذا الاطار الثقافي الذى يدفع الى التحقيق الرشيد والعقلانى للكسب الاقتصادى وجدير بالذكر ،أنه علي الرغم من أن فيبر لم يتبنى وجهة نظر تقرر علاقة سببية ذات بعد أو جانب واحد بين الدين و النشاط الاقتصادى الا ان تحليله قد تناقض بوضوح مع تحليل كارل ماركس الذى اعتبر المعتقدات الدينية بمثابة عناصر للبناء الفوقى وبالتالى نظر اليها علي انها اكثر اعتمادا على القوى الفعالة فى البناء الاقتصادى للمجتمع .

ولقد دفعت قضية فيبر هذه الى مزيد من التحليلات التى اهتمت بتوضيح النتائج والآثار الاقتصادية لانساق دينية اخرى غير تلك التى درسها فيبر ... وفى هذا الصدد ذهب كثير من المحللين الى أن المعتقدات الدنيوية أو العلمانية وبخاصة القومية تمارس قوة مباشرة كبرى على عمليات التنمية والتطور الاقتصادى. فكينجزلى دافيز Kingsley Davis مثلا يرى :

" أن القومية شرط ضرورى لاغنى عنه فى مجال التصنيع ذلك لأنها تزود الافراد بدافعية علمانية قوية يمكن اكتسابها بسهولة ويسر لتحدث تغيرات جوهرية وعميقة . ومن ثم تصبح

القوة أو الهيبة القومية هدفا أعظم ويصبح التصنيع وسيلة أساسية لتحقيقه . الامر الذى يجعل من الممكن تبرير ما يحدث من تضحيات أو تكاليف أو عقبات أو فقدان للقيم التقليدية فى ضوء هذا الهدف الجمعى الأسمى ، ويجعل من الكيان الجمعى الحديث الذى يتمثل فى الدولة القومية التى نشأت وتطورت من خلال هذا الطموح أمرا يعادل مطالب أو مقتضيات التعقيد الصناعى، لتجذب مباشرة ولاء كل مواطن ولتنظيم الشعب كله فتجعله مجتمعا واحدا، وتقوم بضبط عمليات انتقال الاشخاص والسلع والاخبر عبر الحدود كما تعمل على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بكل تفاصيلها لذلك كله فانه كلما زادت المعوقات التى تقف أمام التصنيع أصبح من الضرورى تدعيم القومية حتى يمكن التغلب على هذه المعوقات .

وفى كثير من الأحيان تبدو القومية وسيلة هامة تستخدم لتحطيم الانساق الدينيال التقليدية التى أوضح فيبر نفسه انها اقل من البروتستانتية تأثيرا فى النشاط الاقتصادى ومن ناحية اخرى، فان القومية ـ شأنها فى ذلك شأن كثير من الأنساق الدينية التقليدية تعمل على تعويق التقدم الاقتصادى عن طريق تأكيدها، على الطرق التقليدية للفكر والسلوك وباختصار يمكن القول أن هناك أنماطا من القيم قد تشجع عمليات التنمية والتطور الاقتصادى بينما تعمل انماط اخرى على تعويقها ،فى الوقت الذى تمارس فيه

انماط ثالثة درجات متفاوتة من التأثير فى المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية ونحن من جانبنا لا نزال حتى الآن نجهل نوعية المواقف التى تظهر فيها فعالية كل نمط من هذه الانماط الثلاثة ولو اننا سنعود فى الفصل الخامس لنناقش هذا الموضوع بصدد الحديث عن العلمانية أو الدنيوية .

٢ - الايديولوجية كتبرير اخلاقى للترتيبات أو التنظيمات الراهنة :

من أهم الخصائص المميزة للكائن الانسانى أنه يستخدم الرموز ، وانه يستخدمها ليضفى على العلاقات الاجتماعية التى يشترك فيها معنى معين وغالبا ما يشير مصطلح " الايديولوجية " الى تأكيدات معينة ترتبط بطبيعة الاشخاص فى موقف اجتماعى معين وعلاقاتهم بعضهم ببعض . وللأيديولوجية فى الحقيقة وظائف مختلفة ومتعددة : فهى تضفى على الأنشطة معنى عاما بحيث ان أى معنى آخر يصبح غير مفهوما وغير واضحا ،وبتعبير آخر تستخدم الايديولوجية لاقناع الاشخاص الذين يدخلون فى نسق معين من العلاقات الاجتماعية بأنه يتعين عليهم القيام بأفعال معينه وأنه لا يجدر بهم أن يرغبوا فى القيام بأعمال اخرى غيرها .

وتعتبر الدراسة المقارنة التى قام بها رينهارد بندكس

Reinhard Bendix حول الايديولوجيات الادارية فى اربع دول صناعية (بريطانيا وامريكا وروسيا والمانيا الشرقية) من أكثر الدراسات شمولا للجوانب الضابطة للايديولوجية فى هذه الدراسة انصب اهتمام الباحث الرئيسى على تلك التبريرات التى تقدمها الطبقات الادارية بهدف اقناع العمال بضرورة الخضوع لسلطانها . بل وأكثر من ذلك حاول الباحث أن يفسر هذه الايديولوجيات فى ضوء المتطلبات الراهنة للسياق الصناعى ،ومن ثم حاول ان يرجع تطور ايديولوجية العلاقات الانسانية الى مالها من وظيفة مزدوجة تتمثل من ناحية فى المطالبة بالحقوق المشروعة للادارة ،ثم فى معاونة المديرين على تحقيق التكامل أو التنسيق داخل مشروعاتها من ناحية أخرى. وعلى ذلك يبدو من الواضح أن الوظيفة الاساسية للايديولوجية من وجهة نظر بندكس انما تكمن فى سبغ المشروعية على الترتيبات او الاجراءات النظامية النامية أو القائمة بالفعل والدفاع عنها .

٣ - الايديولوجية كهجوم اخلاقى على الترتيبات والتنظيمات الراهنة :

فمن المعروف أنه فى حالة المنازعات او الصراع الصناعى وفى مواقف المساومة الجمعية تحاول الادارة من ناحية أن تدافع وبطريقة منظمة عن موقفها وذلك من خلال التاكيدات

الأيديولوجية المرتبطة بمبادىء المشروع الحر وأيضا من خلال تأكيدها على اهتمامها برفاهية العمال،فى الوقت الذى تحاول فيه النقابات واتحادات العمال أن تنمى أيديولوجية مضادة تمثل تبريرات ذاتية لأهدافها ، وتتلخص هذه التبريرات فى اوسع مجالاتها فى القول بأن بالنقابات او الاتحادات العمالية ليست الاوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وانها تهدف أساسا الى حماية العامل من الاستغلال والتفسح فى البيئة المباشرة .

وعلى ذلك فمن الملاحظ أنه فى جميع مواقف الصراع والتغير الاجتماتى تتطور ايديولوجيتان متعارضتان أحدهما للدفاع عن الترتيبات أوالتنظيمات القائمة بينما توجه الثانية نحوالهجوم عليها أو محاولة تغييرها. ويعد مجال علم الاجتماع الصناعى بحق من أخصب المجالات التى شهدت تطور " الايديولوجليتين المتعارضتين " أما الأيديولوجية الاولى فهى ما اطلق عليهاروبرت ستون Robert Stome اسم مدخل صراع المصلحة Conflict of interest approach فى دراسة العلاقات الصناعية وهى أكثر مايؤكدها الاقتصاديون وعلماء الياسة والمؤرخون . فهم جميعا يرون آن الصراع الذى يقوم على دوافع اقتصادية يمثل حالة مألوفة فى النسق الاقتصادى،ولذلك فهم يتصورون أن هذا الصراع سيؤدى حتما الى تغيرات فى الترتيبات النظامية ،وعلى الطرف الآخر

تقف الايديولوجية الثانية والمضادة وهى تعرف باسم" مدخل العلاقات الانسانية الذى ظهر على يد بعض علماء الاجتماع فى العقود الثلاثة الاخيرة فمن ذهبوا الى أن " التعاون" على مستوى المصنع كله هو الحالة المألوفة وليس الصراع كما يدعى اصحاب الايديولوجية السابقة ولذلك نراهم يؤكدون على أهمية " الاتصال الجيد " ويوافقون بوجه عام على الترتيبات النظامية القائمة وما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من بساطة التناقض القائم بين هاتين الايديولوجيتين الا أن التعارض بين المدرستين اللتين تبنتهما كان عنيفا واستمرا على هذا الحال لفترات طويلة .

٤ ـ الايديولوجية كوسيلة أو حيلة لتخفيف مواقف التوتر :

أشار كثير من المعلقين الى أن الايديولوجية تميل الى الازدهار فى المواقف التى يبدو فيها التناقض صريحا بين مجموعة المستويات المثالية وبين الحالة الفعلية أو الواقعية للامور. ولقد تأكدت هذه النظرة فى عدة دراسات اجريت حول ايديولوجية العمل الامريكية . ففى دراسة قام بها فرانسيس سوتون Francis X . Sottun وزملاؤه عن " العقيدة الامريكية للعمل" فسر ميل رجال الاعمال للتمسك بأسطورة المشروع الحر بارجاعه الى عدة توترات ترتبط بأدوارهم مثال ذلك ان التناقض الوجدانى الذى يستشعرونه تجاه ظاهرة التضخم فى الاقتصاد الامريكى خفت حدته كتأكيدهم

المستمر على قيم المشروع الحر التقليدى، وفى دراسة أخرى أجراها سيجموند دياموند Sigmund Diamond حول معاملة الصحافة لرجال الاعمال فى امريكا ابان المائة وخمسين سنة الاخيرة. ذهب الباحث الى أن الميل الشديد نحو " تأليه "رجال الاعمال البارزين يعتبر الى حد كبير بمثابة جهد مضاد للتناقض الوجدانى العام تجاه قادة العمل. وبالمثل أكد ايلى شينوى Ely Chinoy فى دراسته التى اجراها على عمال السيارات، ان العمال الصناعيين يحارون مابين وعود التقاليد الراسخة ووقائع النظام الاقتصادى والاجتماعى المعاصر وان رد الفعل ازاء هذا الموقف المتوتر يتمثل فى محاولتهم العمل على التوفيق بين مستويات طموحهم وبين الالتزامات الثقافية وذلك اما عن طريق اعادة تحديد مستويات الرقى والتقدم ، أو عن طريق تركيز طموحهم على ابنائهم ، او عن طريق التطلع لمستويات ادنى أو أبسط لطموحهم .

تلك هى بعض وظائف الايديولوجية فى الحياة الاقتصادية تتمثل كما رأينا فى تبرير الترتيبات الاقتصادية القائمة او مهاجمتها او تخفيف التوترات الناجمة عنها .

ولعل من أهم ما يتعين على البحوث القادمة الاهتمام به هو التركيز على دراسة الظروف الاجتماعية التى تبرز فيها كل وظيفة من هذه الوظائف السابقة للايديولوجية بل ربما

كان الخط الأساس الذى يجب أن تلتزم به هذه البحوث ينحصر فى الاهتمام بدراسة هذه الوظائف المختلفة للايديولوجية فى فترات مختلفة للتغير الاجتماعى . ذلك لأنه فى المراحل الأولى لتطور أى ايديولوجية (حرية العمل مثلا) تنحصر وظيفة الايديولوجية فى مهاجمة الترتيبات التقليدية حتى ا ذا ما أصبحت الايديولوجية اكثر رسوخا تركزت وظيفتها ا لأساسية فى الدفاع أو تبرير الترتيبات القائمة وتهدئة او تخفيف حدة التوترات التى ترتبط ببعض الأدوار التى اكتسبت طابعا نظاميا فى ظل هذه الأيديولوجية .

رابعا : الاقتصاد والمتغيرات السياسية :

نحاول هنا أن نوضح المضامين السياسية للوحدات الاقتصادية وذلك من خلال مناقشتنا لبعض القضايا العامة أهمها :

ا ـ العلاقات السياسية داخل الوحدة الانتاجية المفردة المشتملة فى ذلك على التكوين النظامى للسلطة وظهور الصراع وسنرجىء مناقشة هذه القضية الى الفصل التالى .

ب ـ العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ، تلك القضية التى أثارت موضوع المنافسة المقيدة أو غير الكاملة Imperfect Competition وتركز الثروة .

جـ ـ العلاقات الاساسية بين الوحدات الانتاجية ككل وبين

البيئة الاقتصادية التى تحيط بها على نحو مباشر،وهنا سنركز على العلاقات القائمة بين المنشأة وبين كل من المستهلكين والمساهمين كما سنعنى بصفة خاصة بعلاقات العمال والادارة ذلك الموضوع الذى يمثل نقطة محورية فى علم الاجتماع الاقتصادى .

د ـ العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية ككل وبين الحكومة .

١ ـ العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية :

يدور الجزء الأكبر من التراث المكتوب عن تركز مراكز القوة الاقتصادية حول ثلاثة موضوعات أساسية ينصب الموضوع الاول حول التحليل الاقتصادى الرسمى لأنماط المنافسة الناقصة او المقيدة واثرها على الاسعار والناتج والموارد وماشابه ذلك . بينما ينحصر الموضوع الثانى فى المناقشات الموجهة سياسيا والتى تدور حول المنافسة غير العادلة وأسلوب تنظيمها ،كما يرتبط الموضوع الثالث بمناقشات تدور حول درجة تركز الثروة والقوة فى الاقتصاد وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية وسياسية .

ولعل من أهم النتائج المعروفة والتى ترتبت على تزايد حجم المنشآت وزيادة تركز الثروة والقوة هو ذلك الميل الى الضغط على مشروعات الاعمال الصغرى والأقل كفاءة وطردها

خارج السوق (والمثال على ذلك تأثير السوق المركزية Super Market على محلات بيع التجزئة) الى جانب تزايد قدرة المنشأة الكبرى على تعبئة الاحتياطى من رأس المال وعلى تمويل الاستثمارات الضخمة والبحوث التى تجرى على نطاق واسع ، هذا بالاضافة الى ميل المنشآت الكبرى الى التنافس فيما بينها ليس فى مجال الاسعار بل فى مجال الاعلان ايضا .

والحقيقة أنه كلما زاد حجم المنشأة وزادت قدرتها على السيطرة على السوق كلما اصبحت معرفتنا ضئيلة بالمحددات الايجابية لاستثمارها وانتاجها وسلوكها المتعلق بتحديد الاسعار ،ولو أنه يمكن أن نتصور أن هذه المحددات تنحصر بالنسبة للمنشآت الصغرى (التى لديها قدرة ضئيلة للسيطرة على السوق أو التى تفتقر الى هذه القدرة تماما) فى مستوى الطلب على منتجاتها ،وفى قدرتها على اتاحة رأس المال اللازم للاستثمار . كما يمكن أن نتصور أنه كلما زاد حجم المنشأة بحيث استطاعت أن تسيطر على حيز من السوق فان عامل الطلب يتوقف عن ان يكون محددا ايجابيا لسلوكها ، وفى تلك الحالة تصبح سياستها الانتاجية والسعرية أكثر اتجاها نحو سلوك المنشآت الاخرى، الأمر الذى يجعل السلوك الاقتصادى يعكس بالتدريج نوعا من العلاقات السياسية بين المنشآت المختلفة . فاذا زاد حجم المنشأة أكثر وأكثر

(كما هو الحال بالنسبة لبعض المنشآت مثل جنرال موتورز General Motors وجنراك الكتريك General Electric فان المحدد الايجابى لسلوكها لن يكون حالة السوق أو سلوك المنشآت الاخرى وانما يتمثل فى هذه الحالة فى موقف الحكومة أو اتجاهاتها منها وما تقوم به من عمليات الوصاية أو الائتمان أن فرض قوانين ضريبية جديدة وما الى ذلك .

٢ - العلاقة السياسية بالبيئة الاقتصادية المباشرة :

وهى تتمثل كما قلنا فى :

(١) العلاقة السياسية بالمستهلكين

تبدو العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية او بين مشروع العمل وبين المستهلكين اكثر وضوحا فى علاقات السوق ففى ظل ظروف المنافسة الكاملة لاتكون لدى المنشأة ولا المستهلك قدرة على ضبط او تحديد الاسعار او الناتج فى السوق كما ان تركز القوة الاقتصادية فى القطاع الانتاجى قد يؤدى الى حالة من اللاتماثل أو التسيب لصالح الوحدة الانتاجية ، وقد يواجه هذا الموقف بقدر كبير من المقاومة المنظمة الا انه على الرغم من ذلك يحاول المستهلكون فى الاقتصاد الحديث والمعقد دائما أن يتجمعوا ليستجيبوا لهذا التسيب فى شكلين أساسيين .

١ ـ التمرد أو الهياج السياسي للمستهلكين [1] وذلك بهدف تنظيم الاسعار وضبط المنافسة غير العادلة ، على أن ذلك لا يتم من خلال أفعال مباشرة للمستهلكين كأفراد بل من خلال البناء الحكومي الرسمي .

٢ ـ اقامة جمعيات تعاونية للمستهلكين لتوزيع السلع والخدمات غير أنه على الرغم من أن الحركة التعاونية للمستهلكين قد تكشف عن نفسها في كل البلاد الا أنه نادرا ما كانت تمثل قوة اقتصادية فعالة .

---

(١) نلفت نظر القارئ الى حقيقتين هامتين : الأولى : انه حتى فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى لا يأخذ التظاهر التخريبى للمنشآت الانتاجية التى تؤول ملكيتها الى افراد أو هيئات خاصة أو عامة ، بل عادة ما يأخذ شكل الاحتجاج السلمى والمناقشات الواعية التى تهدف الى منع الوحدات الانتاجية (الشركات الاحتكارية) من التلاعب بتحديد اسعار المنتجات . الثانية : انه فى ظل النظام الاشتراكى ومع تطوير دولة المؤسسات فان رد الفعل المتوقع لهذا الموقف ـ الذى يندر حدوثه ـ تقوم به هيئات ومؤسسات نظامية معنية ولا يقوم به المستهلكون كأفراد ، الأمر الذى يجنب المجتمع ما يترتب على احداث الشغب المتآمرة على صالح الوطن والمواطن والتى وقعت مدبرة بأيدى خبيثة فى وطننا الحبيب ، فى الآونة الأخيرة " .

(المترجم)

ب - العلاقة السياسية بالمساهمين وأصحاب الاسهم :

أشارت كثير من الدراسات الحديثة الى آنه فى ضـــوء العلاقات القائمة بين المنشأة الانتاجية والمساهمين أصبح المديرون يتمتعون بقوة سياسية مؤكدة على مستوى المنشأة ، ففى دراسة اجراها ا٠ا٠بيرل A.A. Berls وجاردينر مينــز Gardiner Means سنة ١٩٣٢ ونشرت فى كتابهما الذى عنون " بالشركات الحديثة والملكية الخاصة " كشف الباحثان عــن المعالم الرئيسية للقوة السياسية التى تمتع بها المديــرون فى العصر الحديث وكانت دعواهما الاساسية تتلخص فى أن ثمــة فرق أوتمييز واضح بدأ ينمو بين ملكية الشركة وبين التحكم او السيطرة على القرارات الاقتصادية التى تصدرها المنشأة فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت سلطة الضبط السياســى لمشروع العمل تتركز فى ايدى الأفراد أو الجماعات الصغيــرة التى تؤول اليها الملكية التى تستخدم كرأس مال للمشــروع ، ولكن مع ظهور نموذج الشركات المساهمة تشتت الملكية بيــن المساهمين الذين لم يعودوا يهتمون الا بالادارة اليوميــة للمشروع ، الامر الذى ادى فى النهاية الى ان تستقر القدرة على اتخاذ القرارات فى ايدى مديرين محترفين قد لا يساهمون بقدر ما فى ملكية رأس المال للمنشأة . وبالمثل يشيــر أيوجيــن روستو Eugene V, Rostow الى نفس الظاهرة حيــث يقول :

"ان النموذج الأكثر انتشارا اليوم للمنشآت هو نموذج المنشآت المساهمة التى توزع اسهم ملكيتها بين أفرادأو شركات استثمارية او مستثمرين نظاميين،وغيرهم ممن يعتمدون اعتمادا كليا علىالادارة المسئولة ويرفضون المشاركة فى شئون الادارة رفضا باتا ، بل وأكثر من ذلك نجد فى مثل هذاالنموذج ان أصحاب الاسهم هم الذين يطيعون الادارةوليس العكس لأن كل مايهمهم هو استثمار قيمة ما يمتلكونه من أسهم على أى نحو .

ج ـ العلاقة السياسية بالعمل والعمال Labor

تعتبر العلاقة بالعمال والعمل من أهم المتضمنات السياسية للمشروعات السياسية الانتاجيةوالتى شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين فى علم الاجتماع الاقتصادى ويمكن أن تتبع هذا الاهتمام فى ذلك الصراع المستمر بين الادارة والعمال من ناحية ،ثم فى ذلكالتعاطف الذى يبديه كثير من علماء الاجتماع (وبخاصة الراديكاليين) لأهداف العمل المنظم ،وفى مناقشتنا للعلاقة السياسية بالعمل والعمال نشرع فى تحديد بعض التغيرات البنائية التى طرأت علىعلاقة الادارة بالعمال .

لقد كان من بين الأشكال النمطية لتنظيم العمل فى انجلترا فى فترة ماقبل الثورة الصناعية مايعرف باسم

جمعيات الصداقة Freindly Society والتى كانت تتكون من أندية العاملين واهتمت بممارسة التأثير السياسى على الرؤساء فى شئون التلمذة الصناعية والاجور ونوعية المنتجات الى جانب عدد من الأهداف او الوظائف الاجتماعية الأخرى ، حيث كانت بمثابة خزائن للمدخرات للعمال ، وجمعيات للتأمين ضد الموت والمرض ، الى جانب كونها نواد يتردد عليها للترفيه والاستمتاع وقد كانت هذه الجمعيات فوق هذا كله تظهر ميلا واضحا للتوحد مع رؤساء العمل من أجل رفاهية الصناعة ككل. ولذلك كانت جمعيات الصداقة نوعا من التنظيم ذى الوظائف المتعددة يعتمد على قدر من التضامن النسبى مع أصحاب العمل أو رؤسائه Masters .

غير أنه مع ما ظهر ابان الثورة الصناعية من زيادة انفصال العامل عن رأس المال وعن ما يقدمه من انتاج، تغير الطابع العام للحركة النقابية . ومن ثم بدأت تظهر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر - وفى بريطانيا بصفة خاصة - كثير من النقابات والاتحادات الأكثر تخصصا لتصبح شكلا نموذجيا للنقابات فى كل من بريطانيا وامريكا فى القرن التاسع عشر . ولقد ظهر هذا الطابع المتخصص للنقابات واضحا فى انها اهتمت بصفة اساسية بسياسة الاجور .

وشيئا فشيئا امتزجت علاقات العمل والادارة مع الأبنية السياسية الكبرى فى المجتمع بطرق عديدة ومتنوعة وقد تمثلت

أشد حالات الامتزاج تطرفا فى الدول الديكتاتورية التى تميزت باخضاع الفرد خضوعا تاما للدولة Totalitarian مثل المانيا النازية والاتحاد السوفيتى ـ حيث كانت المساومات الجمعية والحرة اوالمفتوحة بالنسبة لمسائل كالأجور مقيدة الى حد كبير ان لم تكن معدومة ،بل لقدكانت اجراءات الشكاوى والمظالم تتم دائما من خلال قاعدةسياسية مركزية وفى بعض الاحيان كانت النقابات تعمل من اجل مصالح الحكومة والادارة . اما النموذج الاقل تطرفا لهذا الامتزاج فقد وجد فى كثير من البلاد النامية . فقينما كانت الحكومة فى هذه البلاد أكثر تعاطفا مع العمال والعمل المنظم لتمد فى كثير من الأحيان بالقدر الكبير من الدعم السياسى نجدها وقد استخدمت فى مجال التطبيق كثيرا من الضوابط الحكومية القوية تجاه العمال والعمل المنظم ،مثال ذلك استخدام عمليات التحكم القهرى او المفروض على نطاق واسع ومواجهة الاضرابات بعنف وضراوة وتوسط رجال الحكومة فى عمليات التعبير أو ابلاغ مطالب النقابات للمسئولين .

والى جانب هذه الأشكال السابقة ،وجد شكل آخر للامتزاج السياسى ساد فى بعض البلاد التى أممت نسبة من الصناعات الكبرى فيها ـ كما هو الحال فى بريطانيا الحديثة ـ فنجد أنه على الرغم من محاولة النقابات تدعيم استقلالها الذاتى الا انها كانت ولاتزال تتعامل مع موظفى الحكومة الذين

يشغلون اليوم مراكز الادارة . ويزداد الموقف تعقيدا في مثل هذه البلاد اذا وضعنا في الاعتبار حقيقة ان القوة الدافعة للتأميم قد انبثقت وبوضوح عن الأحزاب السياسية التي كانت تمثل العمل المنظم او على الاقل لديها القدرة على تحقيقه .

غير أن هذا الامتزاج الذى حدث بين علاقات الادارة والعمال وبين الأبنية السياسية لم يكن هو العامل الوحيد الذى حدد طبيعة هذه العلاقة بل تأثرت علاقات العمل والادارة فى بعض الاحيان بامتزاجها بجماعات شعوبية أو عنصرية معينة . ومن الأمثلة الدالة على ذلك أنه من الممكن تفسير مشاعر العداوة والكراهية الشديدة وحركات العنف غير العادية التى لوحظت فى اضطرابات عمال التعدين فى بنسلفانيا سنة ١٨٧٠ فى ضوء امتزاج علاقات الادارة والعمال بجماعات شعوبية أو سلالية ،خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار الأصل الايرلندى لعمال التعدين فى بنسلفانيا كذلك يمكن ارجاع الطابع المميز للعلاقات بين العمال والادارة فى نظام العمل الزراعى التعاقدى فى كاليفورنيا الى سيطرة الصينيين واليابانيين والمكسيكيين على القوى العاملة خلال عقود ومراحل تاريخية مختلفة ،خاصة وأن لكل سلالة من هذه السلالات تقاليدها المميزة فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعى واتجاهاتها المختلفة نحو السلطة .

وأخيرا ، فقد امتزجت تنظيمات العمل والعمال وبوضوح بالحركات الجماعية الحديثة مثل الفوضوية Anarchism والسينديكالية Sydicalism (وهى مذهب شورى يسيطر العمال من خلاله على الاقتصاد والحكم عن طريق الاضرابات) والاشتراكية Socialism ونزعة الحكم الذاتى Home- Rule والنزعات المناهضة للاستعمار Conolnialism والقومية Netionalism وقد ظهر هذا الامتزاج فى دول القارة الاوربية على نحو اكثر وضوحا عنه فى الدول الانجلوساكسونية ، كما ظهر واضحا ايضا فى دول العالم الثالث فى العصر الحديث خاصة عندما تشابكت كثير من الحركات الوطنية فى البلاد النامية مع الحركات العمالية التى ظهرت فيها .

وبالطبع ارتبط اختلاف الانماط التى تتخذها بناءات العلاقة بين العمال والادارة ارتباطا وثيقا باختلاف أشكال الصراع القائم بين العمال والادارة ،وفى هذا الصدد توصل كل من كورنهاوزر Kornhauser وروس Ross وديوبين Dubim الى تصنيف شامل لأنماط الصراع على النحو التالى :

أولا – مظاهر الصراع الجماعى المنظم (صراع النقدية والادارة)

١ – فى مجال الصناعة :

١ – تعطيل الانتاج عن طريق الاضرابات (من جانب

العمال أو الاغلاق التعجيزى (من جانب اصحاب العمل أو الادارة) .

٢ ـ القيود المنظمة للانتاج مثل قيود العمل، الركود ، التخريب ، تغيرات مستوى العمل ومعدلات الانتاج .

٣ ـ الصراعات التى تحدث أثناء المفاوضات التعاقدية أو البت فى الشكاوى أو فى التعامل بين الملاحظين والعمال .

ب ـ فى المجتمع بأكمله :

١ ـ المعارضة السياسية على المستوى المحلى والقومى.

٢ ـ المعارضات الاجتماعية والمجتمعية كالضغوط المتصارعة على الصحافة والاذاعة والمنافسة فى مجال الخدمات المختلفة التى تقدم للعمال .

ثانيا: مظاهر الصراع الفردى وغير المنظم :

١ ـ فى مجال الصناعة :

فمن جانب العمال نجد :

١ ـ التكامل او التعمد فى عدم بذل الجهد ،التبديد الانخفاض المتعمد للكفاءة الانتاجية .

٢ ـ التغيب .

٣ ـ اتمام القواعد ومخالفتها وخرقها وغير ذلك من مؤشرات عدم الرضا وانخفاض الروح المعنوية .

من جانب الادارة نجد :

١ ـ الاشراف الاوتوقراطى المستبد وفرض العقوبات الصارمة .

٢ ـ الاستنزاف غير الضرورى والمتعمد لجهد العمال ،تسريح العمال .

٣ ـ زيادة العمل بلا أجر اضافى مقابل .

ب ـ فى المجتمع بأكمله :

١ ـ تعبيرات المعارضة من جانب العمال خلال الحديث اليومى، السلوك الانتخابى واختيار السلع الاستهلاكية .

٢ ـ تغييرات المعارضة من جانب المساهمين والادارة وذلك فى مجال الاستخدام التأثير السياسى ضد النقابات وفرض برامج تعليمية واعلامية من طرف واحد .

ونستطيع أن نصيغ الموضوع الأساسى فى دراسة العلاقة بين الادارة ،والعمال فى السؤال التالى :

فى أى الحالات يسود شكلا معينا للصراع الصناعى دون شكل آخر؟

هنا نجد أنه على الرغم من ندرة الدراسات والبحوث التى أجريت حول هذا الموضوع ، الا أنه من الملاحظ أن طبيعة بناء العلاقة بين الادارة ،والعمال تعتبر هى العامل الحاسم فى تحديد شكل الصراع الذى يقوم بينهما ،وتوضيحا لذلك نشير الى بعض الاعتبارات الهامة منها :

١ - أنه فى الحالات التى يحدد فيها التوجيه أوالضبط السياسى المركزى درجة الصراع تحديدا حاسما، وحيث تكون السلطات السياسية اكثر تقلبا،غالبا ما تظهر قنوات غير ر سمية للافصاح عن الشكاوى والمظالم وحسمها،وهذا ما أشار اليه جانوز زاوودنى Janusz Zawodny فى دراسته التى أجراها حول " اجراءات الشكاوى عندالسوفييت" حيث يقول :

" ولقد كان من الواضح أن العمال أصبحوا أكثر ترددا فى الافصاح عن شكاواهم المسموح بها،ويرجع ذلك الى أن الهيئات الرسمية بالمصنع كانت أكثر قدرة وباستمرار على تغيير أى قضية تغييرا كاملا متى كان ذلك ملائما أوضروريا من الناحية السياسية. كما كان المسئولون أكثر قدرة على خلع الألقاب السياسية المثيرة على مطالب العمال كطريقة مختارة وهادفة لتهدئة الموقف وضمان الانتاج. وأكثر من ذلك قد يتمكن أعضاء هذه الهيئات الرسميةمن التحايل على القانون ذاته من اجل ضمان حل مرضى للعمال خصوصا اذا كان من الممكن استخدام مثل هذه التهدئة كحافز للانتاج،وقد يحدث العكس فتقابل نفس الشكاوى أوالمظالم بمعاملة مختلفة تماما خاصة فى الحالات التى يكون فيها نشر " اليقظة الاشتراكية " امرا ضروريا لتحقيق الاهداف التعليمية " .

وطبيعى أن يحاول مثل هذا المناخ الذى يتميز بعدم الثقة دون الافصاح الحر والواقعى للشكاوى والمظالم .

٢ ـ انه كلما ارتبطت الحركة العمالية بحزب سياسى معين ، كلما كان ذلك مشجعا على ظهور الصراعات فى المجتمع الكبير يبدو ذلك بصفة خاصة فى الصراع الانتخابى وفى محاولات شن التشريعات الملائمة لاهداف أحد الأحزاب المشتركة فى هذا الصراع .

٣ ـ انه كلما ارتبطت الحركة العمالية باحدى الحركات السياسية الثورية ،كلما كان استخدام الاضرابات اقل جدوى لتحقيق الربح اوالمنفعة الاقتصادية ،وأكثر نفعا لتحقيق الهجوم السياسى ضد السلطات القائمة ، لذلك يعتبر الاضراب فى الأيديولوجية الشيوعية والسينديكالية أوالنقابية مثلا سلاحا سياسيا معترفا أو مصرحا به .

٤ ـ تشير بعض الشواهد الى أن ظهور شكل من أشكال الصراع قد يؤدى فى بعض الحالات الى اختفاء أشكال أخرى . وقد أشار نولز Knowles الى ذلك فى تقرير بحثه الذى أجراه عن صناعات تعدين الفحم فى بريطانيا حيث يقرر:" انه بغض النظر عن اختلاف المكان والزمان . كنا نجد أنه اذا ارتفعت الخسائر الناجمة عن الاضرابات انخفضت الخسائر الناجمة عن تغيب العمال والعكس صحيح" . ولعلنا نستطيع تفسير هذه الظاهرة فى ضوء سببين رئيسيين : الأول أنه طالما أن

الاضرابات تفقد العمال قدرا كبيرا من آجورهم ومدخراتهم فانهم لايستطيعون تحمل نفقات تغيبهم عن العمل خلال مراحل الكفاح والنضال الجمعى،والثانى : أنه طالمـــــا أن الاضرابات تدعم بوجه عام من تضامن العمال ،فانهم يفضلـــون أن يتواجدوا فى مواقع أعمالهم ليزداد شعورهم بالتضامـــن مع بعضهم البعض، وعلى الرغم من ذلك فان هذه العلاقـــة العكسية بين الأشكال المختلفة للصراع تبدو محدودة بمواقـــف معينة دون غيرها . لذلك نجد نولز Knwles يستدرك الأمر فيقرر أنه فى الحالات التى يكون فيها اضطراب العمال قويا وعنيفا ، ترتفع معدلات الاضراب والتغيب فى نفس الوقـــت . ومن ثم لا يرتبطان ـ كشكلين من أشكال الصراع بعلاقة عكسية .

٥ ـ يكشف تاريخ الحركة النقابية الانجلوامريكية عن أن ثمـة تغيرات واسعة طرأت على الأشكال المختلفة للصراع العمالـى ومن أن هذه التغيرات كانت أكثر ارتباطا بالتغيـــرات البنائية التى مرت بها الحركة النقابية ذاتها .

وفى هذا الصدد نستطيع أن نميز بين ثلاثة مراحـــل أساسية :

١ ـ مرحلة اولى ومبكرة من مراحل تطور القوى العاملة ،فيهـــا اتخذ الصراع شكليـــن اساسيين احتجاج فردى فى شكل تغيـــب اوتخريب اوعدم انتظام فى العمل واحتجاج جمعى عفوى فـــى شكل غوغائى وتدمير لسلالات واضرابات فوضوية ،وقد استنـــد

الصراع فى هذه المرحلة فى جانب منه على الضغوط العنيفة والقاسية التى فرضها التصنيع على طبقة العمال ،ولو انه استند فى جانبه الرسمى على حقيقة أنعدم وجود تنظيم عمالى امر يجعل الصراع يبتعد عن الطابع النظامى ليظهر فى النهاية على شكل تعبيرات فردية او انفجارات جمعية تتميز بالانفعالية والعقوبة .

ب ـ مرحلة متوسطة توسط فيها الصراع بين محاولة استخدام الاضراب لتحقيق مكاسب اقتصادية وبيناستخدام الأشكالالأخرى والحديثة للصراع ، كما كانهذا التحول آمرا مصاحبا لدورة العمل ذاتها . ففى القرنالتاسع عشر اتخذت ثورة العمال فى الولايات المتحدة الامريكية مثلاشكلا دوريا واضحا ،حيث تركزت فى البداية حول انعاش النقابات والاتحادات فقط لكى تحقق تغيرا يضمن ويدعم سياسات لمواجهة ماقد يحدث من كساد غير أنه فى فترة الانتعاش والازدهار الاقتصادى،وحيث كانت القوى العاملة نادرة ، استخدم العمال أسلوب الاضراب والمطالبة بزيادة الاجور استخداما مؤثرا وفعالا وتمكنوا فوق ذلك كله من تمويل التنظيمات النقابية ،ثم جاءت فترات الكساد الكبير لتصبح اساليب الاضراب والمطالبةبزيادة الاجور اقل جدوى وفعالية وليتحول العمال الىالمطالبة بالتشريعات التى تحميهم من الحكومةوبالغوا نتيجة لذلك فى المناداة بضرورة التعاون من أجل اقامة بناء اقتصادى جديد .

جـ - فى المرحلة الاخيرة ظهرت حركة اتحاد رجال الاعمال Business Unionism وهنا اتجهت النقابات العمالية الى ترشيد سلوك الاضرابات والاقلال من العنف وتنظيم العمال والاقلال من الاضرابات الثانوية وتجنب الاتلاف غير الضرورى ثم حماية النقابات فى مواجهة الرأى العام. وهنا أيضا اختفت المشاعر الانفعالية تماما من الاضرابات وأصبحت المساومات الجمعية السلمية شكلا نمطيا للصراع ولذلك انحصر العنف وعفوية المشاعر على الاضرابات غير الرسمية او الاضرابات الفوضوية والتى لا يعشر فيها جماعات العمال بغبن أو مظالم من جانب الادارة فقط، بل يشعرون فيها أيضا بأنهم معزولون يقعون فريسة لمراوغة ودهاء الحكومة والنقابات معا .

ونظرا لأن بناء العلاقة بين العمال والادارة يؤثر كما قلنا فى تحديد شكل الصراع الصناعى فانه قد يبدو من الصعب أن نقارن بين أشكال متماثلة للصراع فى سياقات بنائية مختلفة ،ومع ذلك فقد استطاعت بعض الدراسات أن تكشف عن تمايز واختلاف حدوث الاضرابات باختلاف الزمن والصناعات - ولعل من أهم النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسات أنه أيا كانت الطريقة المستخدمة لقياس الاضراب - سواء كان عدد الاضرابات أو عدد العمال المشتركين فيها أو قيمة الخسارة الناجمة عنها مقدرة بأيام العمل - فانه من الواضح أن معدلات الاضراب تميل الى الارتفاع فى

أوقات الانتعاش والازدهار بينما تميل الى الانخفاض فــــى فترات الكساد، وأكثر من ذلك قد تكشف الاضرابات عن تغيــرات موسمية فى نفس السنة، ففى دراسة للاضرابات فى بريطانيـــا العظمى فى الفترة من ١٩١١ حتى ١٩٤٤ وجد نولز Knowles أن معدلات الاضراب تصل الى ذروتها فى شهرى مايو وأغسطـــس اللذين يشهدان نشاطا اقتصاديا عاليا . كما وجد الباحـــث أيضا أن معدلات الاضراب تميل الى الانخفاض بعض الشيء فـــى الأوقات التى تسبق الاجازات، وان هذا الانخفاض قد يعكـــس حاجة العمال المتزايدة لتقاضى أجورهم عن الفترة التـــى قاموا فيها بالعمل .

وفى مجال البحث عن ما اذا كانت هناك صناعات بعينها اكثر تعرضا للاضرابات عن غيرها اجرى كلارك كيـــر Clark Keer وابراهام سايجل Abraham Siegel بحثا مقارنـا للاضرابات فى احدى عشر دولة، فيه وجد الباحثان أن أعلـــى معدل للميل الى الاضرابات يتمثل فى صناعات التعديـــن والشحن والتفريغ البحرى، بينما يقدر هذا الميل فى صناعات النسيج بدرجة اعلى من المتوسط، يليها الصناعات الكيماوية والطباعة والصناعات التحويلية وصناعات التشييد، والصناعات الغذائية، فى الوقت الذى تحتل فيه صناعات الملابس والخدمات درجة اقل من المتوسط وتمثل فيه الزراعة والتجارة وأعمـال السكك الحديدية أدنى مستويات الميل للاضراب، ويفســـر

الباحثان هذا التوزيع المتمايز للاضراب فى حدود تكامل العمال الصناعيين فيما بينهم من ناحية وتكاملهم مع المجتمع الكبير من ناحية اخرى ، حيث يقرران النتائج التالية :

١ - تميل الصناعات الى أن تكون أكثر عرضة للاضرابات فى الحالات التالية :

أ - عندما يشكل عمالها جماعة متجانسة نسبيا .

ب - عندما تنعزل هذه الجماعة عن المجتمع .

ج - عندما تكون هذه الجماعة اكثر قدرة على التماسك

٢ - تميل الصناعات الى أن تكون أكثر بعدا عن الاضرابات فى الحالات التالية :

أ - عندما يتكامل عمالها بطريقة فردية بحتة مع المجتمع الكبير .

ب - عندما يكون عمالها اعضاء فى جماعات يفرض عليها تجنب الاضراب سواء كان هذا الفرض من جانب الحكومة أو من السوق .

ج - عندما يكون عمالها منعزلين كأفراد بالدرجة التى تجعل تجمعهم بهدف الاضراب أمرا صعبا .

ويقدم الباحثان تفسيرا آخرا يدعم هذا التفسير السابق مؤداه أن الصناعات المعزولة تميل بطبيعتها الى تشغيل عمال تميزوا بالقسوة والصلابة وحب المقاومة والقتال نظرا لما تتميز به - اى الصناعات المعزولة - من طابع موسمى

غير محبوب وغير ماهر .

وقد تثير هذه النتائج تساؤلات عدة حول اسباب قيام الاضرابات وهنا يجدر بنا اولا أن نميز مابين الموضوعات او القضايا التى تدورحولها الاضرابات . وبين مختلف الشروط اوالظروف الكامنة التى تعمل على اثارتها أوالقيام بها فالقضايا اوالموضوعات التى تدور حولها الاضرابات لا تكشف دائما عن الاسباب الدافعة والكامنة لها . ومن بين الاسباب المباشرة والواضحة للاضرابات فىالوقت الحاضر يذكر شارلز مايزر Charles Myers مايلى :

١ - المستويات غيرالعادلة وغير المتساوية للاجور

٢ - عدم ثبات التشغيل او العمالة وعدمانتظامها .

٣ - الاعمالالتعسفية والسلوكالمتقلب منجانب الادارة - مثل تسريحالعمال اوفصلهم عن العمل فصلاتعسفيا . وعدم الاهتمام بالتنظيماتالنقابية للعمال .

٤ - التميز أوعدمالمساواة فى تحديد مستويات العمل وتقديرها .

ويضيف سانيسلاس ويلسن Stanislas Welisz . الى ذلك ما سبق أن أشرنا اليه من أن موضوع الاضراب أو قضيته لا يكشف دائما عن أسبابه ، حيث تجدعلى حد تعبيره أن الاضرابات العديدة التى تكونالمنازعات على الأجور سببا لها ترجع فى الحقيقة الى عوامل أخرى وان المطالبةبأجور

مرتفعة تستخدم فقط كصيحة لتجميع العمال وحثهم على الاضراب .

ونستطيع أن نصنف الاسباب الجوهرية للمنازعات العمالية الى قسمين رئيسيين :

١ - الظروف المتاحة ونعنى بها عدم وجود ما من شأنه أن يعوق القدرة على الاضراب .

٢ - مصادر أو عوامل عدم الاستقرار بين العمال

وقد يتدرج تحت القسم الاول وجود تنظيم عمالى يشجع وبقوة على استخدام الاضراب كسلاح فى أيدى العمال يضاف الى ذلك ان التنظيم العمالى فى قاعدة منعزلة يكون فى العادة قوة دافعة للاضراب على نحو اكبر مما لو كان التنظيم يخضع لضغوط مختلفة من المجتمع الكبير . كذلك يعتبر الدعم المالى لتنظيمات العمال من الظروف التى تسهل القيام بالاضرابات فقد اتضح أن الاضرابات تحدث بمعدلات مرتفعة فى أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادى ،وأخيرا فان وجود حكومة تسمح بالاضرابات كوسيلة للتعبير يعد من بين العوامل الهامة ،خاصة وانه تبين ان معدلات الاضرابات تميل الى الارتفاع فى ظل مثل هذا النوع من الحكومات وعلى العكس من ذلك تميل الى الانخفاض الملحوظ فى ظل الحكومات التى تحظر القيام بها كما هو الحال فى الحكومات الديكتاتورية أو فى فترات الأزمة القومية .

أما بالنسبة لمصادر عدم الاستقرار أو الاضطراب بين العمال فقد أثار تحديدها مزيدا من الجدل والخلاف الأمر الذى أدى الى ظهور أو تطوير مداخل متعددة لدراستها وتحديدها وتفسيرها ومن أهم هذه المداخل نجد :

١ - مدرسة المزايا الاقتصادية

The Economic Advantage School

وهى ترى أن المهمة الأساسية لنقابات العمال تتمثل فى محاولتها رفع مستوى الاجور لأعضائها الى اقصى حد ممكن.

٢ - مدرسة تأمين العمل The Job Security Sbhool

وتعتبر شكلا من أشكال مدرسة المزايا الاقتصادية وان كانت تختلف عنها فى انها تركز على رغبة العمال فى حماية وتأمين ظروف عملهم على المدى البعيد والطويل بدلا من الاهتمام بتحقيق زيادات مؤقتة فى الأجور .

٣ - مدرسة "الصراع الطبقى" The Class Warfare School

وتمثلها النظرية الماركسية التى فسرت اضطرابات العمال فى ضوء ما تعانيه الطبقة العاملة من استغلال منعظم من جانب الرأسماليين. وقد شاع استخدام هذه القضية ولكن بصورة معدلة عند كثير من مؤرخى الحركة العمالية ممن يعتنقون ايديولوجية اشتراكية .

٤ – المدرسة السياسية : The Political School

وتؤكد هذه المدرسة الصراع السياسى بين النقابات والادارة على الاعتراف بالنقابات والمساومات الجمعية Collective Bargaining كما تؤكد على المنازعات القانونية بين النقابات وخصومات القيادات الداخلية وعلى مدى تأثير الاتجاه الشيوعى فى النقابات .

٥ – مدرسة العلاقات الانسانية

The Human Relations School

وقد اقترن ظهور هذه المدرسة بأعمال التون مايو Elton Mayo وزملاؤه فى مجال علم الاجتماع الصناعى. وتحاول هذه المدرسة بوجه عام ارجاع ما يستشعره العمال من مشاعر السخط وعدم الرضا الى تدهور علاقات الجماعات الاولية بين العمال والافتقار الى الاتصال والفهم المتبادل بين الادارة والعمال .

وفى مجال علم الاجتماع الاقتصادى نجد أن ثمة خلاف كبير بين الباحثين اليوم يدور حول تحديد الأهمية النسبية لأسباب الاضرابات،على أنه من الملاحظ أن على هذه المدارس المختلفة ان كلا منها حاولت أن تقدم تفسيرا لحالة واحدة أو عدة حالات قليلة للصراع الصناعى، الامر الذى يجعلنا نعتقد أن الاستراتيجية الملائمة لدراسة هذا الموضوع فى الوقت الراهن

هى اننا نتخلى تماما عن المواقف والاتجاهات الايديولوجية التى تبلورت حول هذه المدارس المختلفة وان تبحث فى الظروف النوعية والخاصة التى تجعل كل سبب من الاسباب التى ذكرتها عاملا اساسيا وفعالا فى قيام الاضرابات .

ولكن ، ماهى الوسائل التى تحول دون وصول المنازعات الصناعية الى مستوى الصراع المباشر والصريح ؟

فى الحقيقة ، لم تعد المحاولات التى كانت تبذلها الادارة لاخماد الاضراب فى المراحل الاولى والمبكرة للتصنيع (مثل اجراءات العنف ضد النقابات والاستعانة بالجواسيس والرقباء ،.... الخ) ملائمة وبخاصة منذ سنة ١٩٣٠ بل أحلت محلها وسائل وتكتيكات أكثر اعتدالا مثل الاعتماد على المساومات الجمعية واستخدام برامج أفضل للعلاقات الانسانية واللجوء الى اساليب الاقناع أو تقديم التنازلات التى تحدد بدقة وعناية ولقد اصبح اسلوب المساومات الجمعية فى الحقيقة من أكثر الأساليب شيوعا واستخداما لفض المنازعات السياسية وتهدئة موقف النزاع فى الوقت الحديث

وقد تتضمن بعض الوسائل التى تستخدم لمنع الاضرابات او الاقلال من نتائج الصراع الصناعى الى ادنى درجة ممكنة ضرورة تداخل أو وساطة طرف ثالث . ويتمثل أكثر الأشكال

تطرقا لمثل هذا التدخل فى التشريعات والقوانين الحكومية التى تنص صراحة على ابطال أو حظر صور معينة من المنازعات باعتبارها خروجا على القانون ،وأيضا فى تلك التشريعات المناهضة للاضرابات فى القوات المسلحة أو فى حالات الضرورات القومية . ولكن تكاد تكون هذه الوسائل أمرا غير مألوفا أو معروفا فى النظام الرأسمالى الذى يأخذ بسياسة المشروع الحر . ولقد ترتب على حركات التأميم - أو تدخل الدولة من خلال امتلاكها للصناعات - ظهور مبدأ جديد يتمثل فى المشاركة فى الارباح Profit - Sharing الامر الذى أدى فى النهاية الى تجنب الاسباب الاقتصادية للمنازعات ،ولو أن المنازعات التى تنشأ عن قضايا ترتبط بظروف العمل أو البطالة او علاقات السلطة لاتزال على ما هى عليه . وفى الجانب المقابل نجد أن اكثر صور أسلوب تدخل " الطرف الثالث " بساطة يتمثل فى الوساطة والتحكيم ،وكلاهما يستخدمان على نطاق واسع فى الولايات المتحدة الامريكية ولو أن الوقائع قد كشفت عن استخدامهما لفض المنازعات لايمكن أن يتم بدون مواجهة لكثير من الصعوبات والمشكلات العويصة والمعقدة .

وأخيرا:ماهى الآثار الناجمة عن الصراع الصناعى فى الوقت الحاضر؟

هنا يتعين علينا أن نميز بين الآثار الاقتصادية من ناحية وبين النتائج الاجتماعية الأكثر عمومية واتساعا .

لقد بلغت نسبة المشتركين من العمال فى الاضرابات معدلات مرتفعة ارتفاعا ملحوظا وبخاصة منذ سنة ١٩٢٠ فى امريكا وربما كان ذلك راجعا الى تزايد الحركة النقابية فيها حجما، ومع ذلك ساعدت محاولات الاقلال من الاضرابات على تحقيق درجة ملحوظة من تناقص ساعات العمل الضائعة أو المفقودة بالنسبة لكل عامل. وبحساب الارقام نجد أن الولايات المتحدة الامريكية قد عانت مما تسببه الاضرابات من فقدان للساعات العمل بدرجة تفوق ما حدث فى السويد وكندا واستراليا وبريطانيا . وبالاضافة الى ذلك توصل نيل شامبرلين Neil Champerlain وجان شيلنج Jane Shilling فى تحليلهما المقارن الى أن تأثير الاضرابات على كل من المستهلكين والمنتجين قد يكون فى بعض الاحيان من أبرز النتائج المترتبة على الاضرابات واكثرها خطورة عن مجرد ضياع او فقدان لساعات العمل .وبالطبع تواجه مهمة تحديد اى المواقف والحالات التى يكلف فيها الاضراب عامة الشعب اكثر مما يكلف القوى العاملة بكثير من المشكلات الاخلاقية والامبريقية .

وفيما يتعلق بتأثير النشاط النقابى على الاجور نجد

أن هذا الموضوع يمكن مناقشته فى ضوء مسألتين رئيسيتين هما النتائج العامة للتضخم والمشاركة النسبية للعمال فى الدخول . فمن الواضح أن النقابات تزيد من اتجاهات التضخم وذلك لأن تأكيدها المستمر على" العمالة الكاملة" ـ كاحدى القضايا السياسية التى تهتم بها ـ قد يؤدى الى بعض النتائج التضخمية غيرالمباشرة . وبالاضافة الى ذلك فانه اذا مازادت الأجور بمعدلات لا تتناسب مع زيادة انتاجية العمال ولجأ رجال الاعمال الى رفع الاسعار تعويضا لهذه الخسارة، حدث التضخم على نحو واضح وصريح. واخيرا فانه طالما كانت النقابات قادرة على مقاومة الاتجاه نحو خفض الاجور فانها بذلك تزيد من الاتجاه نحو المستويات المرتفعة لكل من الاجور والاسعار .

أما كيف يؤثر النشاطالنقابى فى مدى مشاركة العمال فىالدخلالقومى فاننا نجد انه فى الحالات التى تمتص فيها زيادة الاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار تكون مكاسب العمال التى تحققها النقابات ضئيلة وتافهة. كما أنه فى الحالات التى تؤدى فيها سياسة العمالة الكاملة الى رفع تكاليف المعيشةتزداد معاناة العمال لانهم يدخلون بالضرورة فى علاقات شرائية مع ارتفاع الاسعار. وبالنسبة لتمايزات او اختلافات الاجور بين العمال النقابيين والعمالغير النقابيين أيضا ولكن لفترات محدودة حتى أنه بمرور الزمن

تسير زيادة الاجور بين العمال النقابيين بمعدلات أسرع منها لدى غير النقابيين . وأخيرا فان العمال يستطيعون تنظيم احتجاجات أو اضرابات من أجل فرض ضرائب حكومية وذلك لا عتبارات ترتبط برفاهيتهم الأمر الذى يؤدى الى اعادة توزيع الدخل العام لصالح جماعات الدخل المحدود أو المنخفض ، وربما كان هذا النشاط السياسى هو الذى يفسر عمليات اعادة توزيع الدخل ، فى انجلترا مثلا لمرات عديدة فى العقود القليلة السابقة . ونستطيع مما سبق أن نخلص الى أن تأثير النشاط العمالى فى مجال اشتراك العمال فى الدخل قد أصبح ضئيلا وبخاصة فى السنوات الاخيرة .

فاذا انتقلنا الى النتائج الاجتماعية الكبرى المترتبة على الصراع الصناعى فاننا نجد أن النتيجة التى نتوصل اليها للوهلة الاولى انه كلما تناقص حجم الصراع كلما استطاع المجتمع أن يتجنب الآثار السلبية . ومع ذلك نجد أن بعض الباحثين يذهبون الى حد القول بأن الصراع الصناعى يقوم بوظيفة التوازن والاستقرار خاصة اذا ما سار فى قنوات مضبوطة وموجهة . وهذا ما أشار اليه كلارك كير Clark Kerr فى قوله :

" ان الصراع الصناعى يساعد فى الحقيقة على حل المتناقضات فهو قد يؤدى الى تخفيف التوترات داخل الجماعة كما قد يفيد العامل بتحقيق التوازن بين قوة أو سلطة الادارة

وبين قوة النقابات أوسلطتها ، وقد يمكن من خلال "الوساطة التكتيكية" أن تخفف من حدة الصراع الصناعى العدوانى وذلك بالابتعاد عن مظاهر العفوية أو اللارشادة او بالمساعدة فى ايجاد الحلول الملائمة أو بحث الأطراف المتنازعة علىتقديم تنازلات مرضية أو بالعمل على بهاظة تكاليف الصراع ،ولكن اسهام هذا النوع من الاجراءات قد لايكون كبيرا . أما التدخل اوالوساطة الاستراتيجية - التى تتمثل فى تنظيم بيئة العمل - فمن شأنها أن تؤدى الىتغيرات جوهرية ،حيث تتضمن تحقيق التكامل الافضل للعمال والمستخدمين فى المجتمع ، وتحقيق مزيد منالاستقرار والتوازن،كما تتضمن تطور قدر منالانسجام والاتساق الايديولوجى وتعملعلى تنظيم العلاقات الأمنةوالفهم المتبادل بينالقادةوالأعضاء فتقضى على الشكاوى والمظالم وتضع القواعد المحددة لهذه العلاقات .

٣ - العلاقات السياسية بين الوحدات الاقتصادية والحكومة

تحتل العلاقات السياسية التىتقوم بينالوحداتالاقتصادية من جانب وبينالوحدات الاقتصادية منجانب آخر مركزالصدارة بين مجموعة العوامل التى تؤثر تأثيرا بالغا فى قدرة النسقالاقتصادى على أداء وظائفه . ومع ذلك لازلنا بحاجة الىتراث علمى يدور حول المقارنة بين مختلف الترتيبات النظامية فيما يتعلق بهذه العلاقة . حيث لم تعدالمسميات العتيقة كالرأسمالية والاشتراكيةوالشيوعية تصورات كافية

للتحليل وذلك لأسباب كثيرة منها انها تغافلت عن النظم السياسية التى تتوسطها (حتى اننا لا نعرف ما اذا كان النظام فى انجلترا مثلا رأسماليا أم اشتراكى) ، هذا بالاضافة الى انها عجزت عن أن تستوعب داخل طياتها الاقتصاديات الاستعمارية والاقتصاديات التقليدية (فيما عدا ما أشارت اليه من شيوعية بدائية ومن الجانب الاستعمارى للرأسمالية) ومما هو أسوأ من ذلك انها حملت بمفاهيم أيديولوجية قللت من قدرتها على التفسير والتحليل .

ومع ذلك عنى بعض الباحثين بتقديم تحليل مقارن للأبعاد السياسية للنمو الاقتصادى ، حيث نجد قيرت هوسليتز Bert Hoselitz مثلا يقترح ثلاثة أبعاد أساسية لتحليل العلاقة بين النشاط الاقتصادى والنشاط الحكومى وهى :

١ ـ بعد توضيح مدى اهتمام الحكومة بتوسع نشاطها ـ من خلال ضم اراضى جديدة أو الاستيلاء على موارد اقتصادية جديدة ـ وذلك فى مقابل محاولة الحكومة الاكتفاء بالموارد الانتاجية التى تتوافر بالفعل للوحدات السياسية القائمة . وهو فى ذلك يرى أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تمثل النموذج التوسعى وبخاصة فى الفترة ما بين ١٨٣٠ وسنة ١٨٩٠ ، بينما تمثل الدانمارك النموذج المقابل .

٢ ـ بعد توضيح مدى سيطرة الوحدة السياسية (الدولة) على مواردها الاقتصادية فى مقابل خضوعها أو تبعيتها

لوحدة سياسية خارجية وهنا يقرر هوسليتز ان فرنسا والمانيا كانتا منذ القرن التاسع عشر تمثل النموذج المسيطر، بينما تمثل كثيرا من المناطق المستعمرة وأجزاء كبيرة من أوربا الشرقية النموذج التابع حتى وقتنا هذا .

٣ ـ بعد توضيح مدى تشجيع الوحدة السياسية للنشاط الاقتصادى الحر، وذلك فى مقابل محاولتها للتدخل فى نوعية النشاط الاقتصادى وهنا ايضا يقرر هوسليتز أن بريطانيا كانت تمثل فى أواخر القرن الثامن عشر النموذج "الأول الحر" بينما كان الاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٢٠ وحتى وقتنا هذا تمثل النموذج المقابل .

وبالمقارنة بمفاهيم ارأسمالية والاشتراكية والشيوعية تبدو مفاهيم هوسليتز اكثر موضوعية ولذلك تبدو انها مفاهيم مفيدة فى تحليل الأنماط المختلفة لعلاقة الاقتصاد بالحكومة ومع ذلك فانها لاتزال بحاجة الى مزيد من المراجعة والتنقيح. فتدخل الدولة الذى نظر اليه هوسليتز على انه نموذج واحد ومتميز، وقد يتخذ اشكالا عديدة ومتنوعة تتدرج من الملكية المباشرة للدولة لوسائل الانتاج وقيامها بتوجيه وضبط الأمور اليومية (كما هو الحال فى كثير من البلاد الشيوعية) الى الملكية المباشرة لوسائل الانتاج مع استخدام سياسة عامة للتوجيه (كما هو الحال بالنسبة لسياسة التأميم فى بريطانيا) الى التاثير غير

المباشر من خلال ما تفعه من سياسات مالية معينة . وبالمثل نجد أن علاقات التبعية الاقتصادية ـ التي اتخذت في نظره نموذجا مميزا ـ تشتمل على أكثر من نموذج واحد. فقد تتضمن سيطرة اقتصادية فقط (كما هو الحال بالنسبة لسيطرة امريكا على كثير من دول امريكا اللاتينية وقد تتضمن السيطرة على الارض والاقليم (كما هو الحال بالنسبة للاستعمار البريطاني والفرنسي والبرتغالي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) . وباختصار، يتطلب التحليل المقارن للعلاقة بين الحكومة أو الدولة وبين الاقتصاد واعادة تنقيح ومراجعة لما قدمه هوسليتز في اطاره السابق من أبعاد .

على ان كثيرا من المعالجات الحديثة التي اهتمت بتحليل العلاقات الاقتصادية أو السياسية اهتمت بصفة خاصة بتحليل التطورات الأخيرة التي حدثت في امريكا المعاصرة . فالمعروف أن للولايات المتحدة الامريكية تقليد خاص تمثل في سياسة الفردية الاقتصادية وسياسة عدم تدخل الحكومة لذلك فانه من المتوقع أن ينظر الى ما تقوم به الدولة من تنظيم للحياة الاقتصادية نظرة ملؤها التناقض الوجداني حيث نجد أنه على الرغم من أن كثيرا من جوانب الموقف المعاصر أصبحت واضحة ومعروفة تماما فان القدر الأكبر منها لايزال محاطا بقدر كبير من الغموض لتصبح مثارا لمزيد من الخلاف والجدل .

لقد تخطت امريكا ـ كماهو معروف ـ مرحلة " عدم التدخل او العمل الحر Laissez - Faire الذى امتد طوال القرن التاسع عشر واستطاعت الحكومة ـ وبخاصة الحكومة الفيدرالية ـ ان تفيد كثيرا من امكانيات التدخل الدستورى أو القانونى وتضمن نشاطها تقديم المساعدة او العون للنشاط الاقتصادى وتشجيعه وادارته وتنظيمه ،كما امتدت هذه الأنشطة الى مجالات عديدة كالزراعة والموارد الطبيعية والدفاع والتجارة والاعمال وغيرها. وبالاضافة الى ذلك كان لهذا التغيير الذى طرأ على ما تمارسه الدولة أو الحكومة من تاثير على الاقتصاد ما يبرره حيث دفعت الى هذا التغير تلك الحاجة المتزايدة للتنسيق فى بناء اجتماعى واقتصادى زاد تعقيدا وتركيبا ، كما شجعت عليه تلك المشكلات التى اخذت تتفاقم فى مجال تحقيق العدالة والمساواة لمواجهة التضخم وفضلا عن ما مرت به البلاد فى الخمسين سنة الاخيرة من أزمات كالحرب العالمية الاولى والكساد العظيم والحرب العالمية الثانية وأخيرا الحرب الباردة ـ وباختصار كانت هذه العوامل بمثابة المبررات التى دفعت البلاد نحو مستوى اعلى من التحريك الجمعى للموارد الاقتصادية .

وعلى الرغم من ذلك، ظل الغموض الامبريقى واختلاف وجهات النظر يقترن بل يميز موضوعين أساسيين ارتباطا بما طرأ على قوة الدولة أو الحكومة من تغير فى علاقتها بالاقتصاد.

أما الموضوع الاول فهو يدور حول النتائج المترتبة على التدخل او التنظيم الحكومى المتزايد لقيم الفردية وتكافؤ الفرص وغيرها من القيم الأمريكية التقليدية. وفى هذا الصدد تطرح تساؤلات عدة مثل : هل فقد المجتمع الامريكى روح البحث والاكتشاف والمبادأة ؟ وهل تعمل الرقابة الحكومية على تشجيع روح السلبية وعلى تثبيط الهمم ووأدروح الطموح ؟ وهل سينتهى الأمر الى الاطاحة بالحوافز الفردية التى تتعارض وفرض الضرائب الباهظة ؟ وهكذا كانت هذه التساؤلات وتساؤلات اخرى كثيرة غيرها مثارا للجدل والخلاف ، بل وأكثر من ذلك لم تبذل - فيما يبدو اية محاولات لبحثها امبريقيا ولا حتى لتنقيحها أو مراجعتها .

ويدور الموضوع الثانى - الذى اقترنت مناقشته بقدر كبير من النقاش والجدل - حول مدى ما يمارسه رجال الأعمال من تأثير أو نفوذ وسيطرة على الحكومة. فقد ذهب رايت ميلز G.Wright Mills مثلا الى أن الاتجاه نحو مركزية السلطة أو القوة السياسية قد أخذ يتزايد فى الولايات المتحدة الامريكية ،وأن هذه القوة التى تخول لصاحبها قدرة اصدار القرارات الهامة قد انتقلت الى أيدى جماعة صغيرة من مديرى الشركات الكبرى وصفوة من الموظفين العسكريين . على أن نظرة مثل هذه يمكن دحضها

بسهولة على المستوى المنهجي والامبريقي • وفي مقابل هذه النظرة ذهب البعض من المشتغلين بالتحليل الاجتماعي الى أنه في الوقت الذي تزايدت فيه قوة الدولة والحكومة ـ الفيدرالية ـ الا أن مصادر التأثير عليها قد زادت وتنوعت عما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة عندما تتبوأ تنظيمات رجال الاعمال والمؤسسات المالية وضعا للقوة والسيطرة بالمقارنة بقوة الدولة والحكومة • وازاء هذه الاقوال المتعارضة تبدو مهمة حل المتناقضات غاية في الصعوبة والتعقيد فمن ناحية نجد أنه على العكس مما ذهب اليه ميلز لا تؤكد الشواهد ـ وبخاصة في الخمسين سنة الأخيرة ـ وجود اتجاه نحو المركزية سواء للثروة التي تمتلكها الشركات أو حتى للدخل الخاص • كما أن ظهور الحركة النقابية على نطاق واسع والاحتفاظ بالجبهة أو الكتلة الزراعية يدعم التفسير الجموعي كوجهة نظر تخالف تماما التفسير الذي قدمه ميلز مستندا فيه على القوة التي تمارسها صفوة رجال الاعمال أو الصفوة العسكرية • غير أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن النمط الخاص لمركزية الاعمال والقوة العسكرية ـ التي تفرضها تخصيص ميزانيات كبيرة لاغراض الدفاع وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ـ يكون له تأثيره الفعال وعلى المدى القصير في اتخاذ الكثير من القرارات السياسية •

وثمة موضوع آخر يحظى باهتمام واسع في علم الاجتماع

الاقتصادى يدور حول طبيعة ما يمارسه رجال الاعمال أو الصفوة الاقتصادية من دور فى توجيه وضبط المجال السياسى على مستوى المجتمع المحلى . ذلك لأنه من المتوقع أن نجد للنشاط الاقتصادى فى بعض نماذج من المجتمعات المحلية - مثل مدن الشركات او مدن الصناعة الواحدة - سيطرة كبيرة على الحياة السياسية بينما من المتوقع ان تجد فى نماذج اخرى للمجتمعات المحلية - كالمتروبوليس مثلا أو مناطق الضواحى - صورة أخرى أكثر تعقيدا عن مجرد سيطرة المصالح الاقتصادية . كما أنه من المتوقع ألا نجد فى المدن التى بغلت درجة عالية من الانتعاش أو الازدهار الاقتصادى مجالا سياسيا واحدا يستقل عن حياتها الاقتصادية .

وعلى أية حال فقد كشف البحث الامبريقى للضوابط والاتجاهات الاقتصادية التى تفرض على الياسات المحلية عن تصور غامض ومشوش . ففى دراسة لاحد المجتمعات المحلية فى الجنوب وجد فلويد هنتر Eloyd Hunter أن اتخاذ القرارات الهامة كان فى يد جماعة صغيرة من اصحاب القوة والنفوذ الاقتصادى . هذا فى الوقت الذى كشفت فيه دراسة ديلبرت ميلر Delbert Miller عن نتائج أو شواهد عكسية تماما . ففى محاولته للتأكد من الفرض الذى وضعه هنتر عن سيطرة رجال الاعمال - من أصحاب الشركات الكبرى والبنوك والتجار وكبار المستثمرين وأصحاب الأملاك - على عملية اتخاذ القرارات الهامة فى المجتمع المحلى، قارن ميلر بين بناء " جماعات الصفوة

المؤثرة وذات النفوذ Top Influentials ودورها فى مدينة امريكية وأخرى بريطانية تتفاقن فى نفس الحجم مع المجتمع المحلى المتروبوليتى الذى درسه هنتر،وانتهى الى انه على الرغم من أهمية الدور الذى تلعبه الصفوة الاقتصادية فى كل من المدينتين ،الا أن القوة العاملة والصفوة المتعلمة كانتا تمارس قوة وتأثيرا ملحوظا كاد يفوق فى بعض الأحيان ما افترضه هنتر للصفوة الاقتصادية من دور فى توجيه سياسة المجتمع المحلى . كذلك أشار روبرت اسكيلز Robert Schulze فى دراسته لأحد المجتمعات المحلية أنه على مدى قرن من الزمان بدأيظهر اتجاه واضح نحو تراجع أو انسحاب رجال الصفوة الاقتصادية عن التأثير بل وحتى عن المشاركة الفعالة والصريحة فى الحياة العامة . وقد فسر الباحث مثل هذا المظهر المتغير بارجاعه الى الاتجاه المتزايد نحو فرض ضبط وتوجيه المسائل الاقتصادية للمجتمع المحلى من الخارج ،والاتجاه نحو اسناد مهمة تسيير مختلف المسائل الاجتماعية والسياسية المحلية الى جماعة من رجال الاعمال والمتخصصين ممن ينتمون للطبقة الوسطى وممن لا يشغلون أوضاعا اقتصادية لها طابع السيطرة .

الفصل الخامس

الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك الانتاجي

- مقدمة
- عقم المدخل الاقتصادى لدراسة الانتاجية : نحو مدخل جديد
- المدخل القيمى فى دراسة الانتاجية
- التغير القيمى فى المجتمع المصرى : عوامله ،صوره وآثاره
- كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصرى
- الخاتمة
- الهوامش والمصادر

الفصل الخامس

الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك الانتاجى

١- مقدمة :

يدور هذا البحث حول الموجهات الثقافية والقيمية للسلوك الانتاجى سواء بمعناه العام (الاداء والانجاز) أو بمعناه الخاص (الانتاج الاقتصادى) .وبكلمات أكثر تحديدا ،يهدف هذا البحث الى تحديد الدور الذى تلعبه القيم - سواء فى ثباتها أو تغيرها - فى توجيه السلوك الانتاجى للانسان المصرى ، والوقوف على العوامل المستقلة والوسيطة والتى بوجودها أو عدمها يتحقق أو ينعدم دافعية القيم، ومن ثم الانتاجية . ولتحقيق هذا الهدف ،قسم البحث الى أربعة أقسام رئيسية : اهتم القسم الأول ببيان عقم المدخل الاقتصادى لدراسة الانتاجية ، وذلك من خلال اختبار المفاهيم الخاصة بالرضاء الوظيفى " و " الانتاجية " ،كذلك طبيعة وحدود الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية ، وقصورها المنهجى،وتحليلها " السطحى " العلاقة بين الانتاجية وبعض المتغيرات الوسيطة . وقد خص القسم الثانى لمناقشة المدخل القيمى كبديل للمداخل السابقة فى دراسة الانتاجية . وقد أفردنا هذا القسم لمناقشة الموجهات القيمية خاصة العناصر الاساسية فى تحليل السلوك عامة والسلوك الانتاجى خاصة،وما يترتب على ذلك من وجود " سلم للقيم "يتحرك من خلاله الافراد فى مواجهة ضروب السلوك والمواقف المختلفة .وكذلك يعالج هذا القسم مفهوم " التغير والتغيير القيمى" ، أسبابه .وما ينجم عن ذلك من" صراع قيمى " سلوكى سواء على المستوى الفردى أو المستوى المجتمعى، وكيفية التصدى لخلق التغيير والتوازن

والتوازن القيمى فى المجتمع . أما القسم الثالث فسوف يعالج بمنظور شمولى التغير القيمى فى المجتمع المصرى ، وما نجم عنها من تغيرات بنائية فى المجتمع المصرى منذ بداية هذا القرن وحتى الآن ، وما أصاب هذا النسق من تغيرات وتجديدات تميزت " بالانغلاق " و " الانفتاح" تارة و " التقليدية " و " المعاصرة " تارة أخرى ، وكيف انعكس هذا على انساق القيم الخاصة بالعمل والتعليم والاقتصاد والسياسية ،ومستقبل التنمية . وسوف يبين هذا القسم ، كيف أدت هذه التغيرات الى وجود نسق فرعى من " القيم السلبية " ،التى اصبحت هى الموجه الجديد للسلوك ، حيث نجد قيم" الانفتاح والماديات"للقادرين وقيم السخط وعدم الرضاء واللامبالاة والاغتراب للذين لايمتلكون الحظ أو المهارة أو القوة أو النفوذ . وباختصار فان أهم سمة ميزت اتجاهات الانسان المصرى فى هذه الفترة هى" الاغتراب " عن قيم وأهداف المجتمع العليا ،وعدم الرضاء لكل ما يقوم به الانسان المصرى من سلوك. أما القسم الرابع والاخير، فسوف يكون التركيز فيه حول كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصرى - كما وكيفا - وذلك من خلال طريقين : الأول ، عن طريق بيان كيفية تغير الاتجاهات المرتبطة بالقيم السلبية ، واعادة توجيه اتجاهات وسلوك الافراد " للتوحد" مع أهداف وقيم المجتمع الاصلية ، وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيرى وبرامج التعليم والتنشئة الاجتماعية .. الخ. اما الطريق الثانى، فهو عن طريق بيان لماذا ينتج ويبدع الانسان

عامة والانسان المصرى خاصة فى المجتمعات الأخرى ؟ سوف نجيب عن هذا التساؤل من خلال مناقشتنا لموضوعات" الدافعية " و " الحاجة الىالانجاز" ودور التنظيمات التى تسمح للفرد بالتعبير عن الذات وتمكنه من الخلق والابداع ، كذلك مرونة انساق الجزاءات والمكافآت ، وكفاءة التنظيمات الادارية .

ونحن نعترف ، بأن من الصعوبة بمكان فى هذا البحث أن نغطى كل المتغيرات المتصلة بالمتغيرات القيمية وآثرها على الانتاجية . فالموضوع مازال مجالا خصبا لكثير من الباحثين. والأمل والاعتقاد،بأن تهدف هذه الدراسة فى اثارة وتحليل أبعاد أهم واخطر مشكلة تواجه المجتمعات النامية ،وهى الصراع والتخبط القيمى بين " القديم والحديث " من ناحية وبين" الفردية والمجتمعية" من ناحية اخرى،وذلك من أجل تنمية الانسان المصرى وتحديثه ، حتى يعطى الفرصة للتعبير عن ذاته ، والمشاركة الفعالة فى بناء مجتمعه ،وذلك عن طريق رفع انتاجيته فى كافة المجالات.

٢- عقم المدخل الاقتصادى لدراسة الانتاجية :نحو مدخل جديد :

سوف نحاول فى هذا الجزء أن نبين كيف أن العلوم الاقتصادية والادارية لم تقدم نظرية متكاملة عن السلوك الانتاجى. وبادىء ذى بدء ، نعترف بأنه بالرغم من عدم وجود نظرية متكاملة للمعرفة فى علم الاجتماع عن السلوك

الانتاجى ، الا أن اهتمامات عالم الاجتماع بالقيم والدوافع وتحليله للسلوك التنظيمى هو الذى يشكل السبيل لميلاد نظرية لها الطابع الشمولى فى التحليل والتفسير.

على أية حال ، عولج موضوع انتاجية الانسان في الدراسات الاقتصادية والادارية من خلال الدراسات الخاصة بالرضاء الوظيفى" Job Satisfaction (١) والحق أن هذه الدراسات - رغم عدم تبلور معطياتها واستقرار نتائجها - قد أسهمت فى بلورة عدد من النماذج التحليلية الخاصة بالعلاقة بين الرضاء الوظيفى والسلوك الانتاجى(٢) ويلاحظ أن هناك بعض القصور فى هذه الدراسات التى لها الطابع الاقتصادى والادارى من حيث :

(أ) المفاهيم: الرضا الوظيفى والانتاجية :

ا- الرضاء الوظيفى وعوامله :

يلاحظ أن هناك تخبط فى استخدام مصطلحى الرضا الوظيفى والانتاجية Productivity "يستخدم مصطلح" الرضاء الوظيفى" لوصف الحالة التى يتفاعل ويتكامل بها الانسان مع عمله فيستغرق فيه ويتفاعل معه من خلال طموحه الوظيفى أو المهنى(٣) ويوصف هذا الانسان بانه" انسان متكامل" مع وظيفته فى مقابل " Integrated Worker "

العوامل التي تتعلق بقدرات ومهارات العاملين أنفسهم ، أما العوامل التنظيمية ،فهي تلك التي تتعلق بمستوى الدافعية لدى العاملين ،وقوة تأثير دوافع العمل لديهم . وينظر الى هذين العاملين على انهما متفاعلين ،أي ان احدهما (القدرة والدافعية) لايغني عن الآخر (٩) الا ان الدراسات الاقتصادية والادارية تعطي اعتبارا بمجموعة أخرى من العوامل وهي ما يمكن ان نطلق عليه اسم " العوامل القيمية " التي توجه التنظيم ويتعامل معها ، والتي تحتوي قيما مثل الانتماء الاجتماعي ، والقيم المتعلقة بنظرة المجتمع للعمل ومكانته . ولاشك ان كل هذا " يعكس تأثيره ايجابيا وسلبيا على اندماج الموظف وتكامله مع وظيفته ، لان ما هو كائن خارج الانسان يؤثر فيما هو موجود بداخله " (١٠)

على أية حال ، يجب ان نفرق ونحن بصدد تحليلنا للسلوك الانتاجي بين أمرين الأول ،دافع الرضاء عن وظيفة أو عمل معين ، والثاني ،الدافع لاداء هذه الوظيفة أو هذا العمل بكفاءة .فمن المعروف ، أن القيم والدوافع التي تؤدي الى مستوى معين من الرضاء الوظيفي عن عمل معين ليست هي بالضرورة التي تؤدي الى بذل الجهد لأداء وانجاز هذا العمل . ولا يعني هذا ، أن الرضاء الوظيفي ، والدافع لاداء العمل بكفاءة متعارضان ولكن ما تشير اليه الدراسات الى " أن هذين المؤثرين ليس لهما بالضرورة نفس النتيجة ،فقد يكون الفرد راضيا تماما عن

عمله ولكنه لم يحفز ولا تستثر دوافعه لاداء هذا العمل ،كما أن الفرد قد يكون غير راضى عن عمله ومع هذا يكون قد حفز واستثيرت دوافعه لأداء هذا العمل "(١١)

٢- الانتاجية ومحدداتها:

ما قلناه عن مشكلة تعريف مفهوم" الرضا الوظيفي"ينطبق على تعريف مفهوم" الانتاجية" فهناك ايضا خلط بين مفهوم الانتاجية ، ومفاهيم اخرى مثل الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness . وأكثر من هذا فان مفهوم الانتاجية يستخدم في الدراسات الاقتصادية لقياس العائد في المؤسسات ذات النشاط الاقتصادي والتجاري، ذلك انطلاقا من مفهوم ان المؤسسات الاقتصادية والتجارية تحركها الاهداف الخاصة بالربح ،ولهذا فان هذه المؤسسات تهتم بتحقيق أكبر ربح معتمدة في ذلك على مقاييس مادية (التكاليف أو العائد) للانتاج.(١٢)

وطبقا للمدخل الذى نتبناه هنا ،فان المقاييس المادية أو النقدية لا تكفي وحدها لتقيم انتاجية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية ، فقد تتجه هذه المنشآت لتحقيق منفعة عامة أو رفاهية العاملين بها أو أن أهداف أخرى لا ترتبط مباشرة بحساب الارباح والخسائر ...(حيث) يصعب قياس الأثر المادى لهذه السياسة بصورة نقدية مباشرة(١٣) ولهذا نؤكد أن مفهوم

" الانسان المغترب " Alienated Worker " والانسان المحايد" Noutral worker [٤] ويذهب آخرين ، الى أن الرضاء الوظيفى " هو تعبير يطلق على مشاعر العاملين تجاه اعمالهم " . وتعتمد هذه المشاعر بالرضاء على المقارنة بين ما يعتقده الانسان بما يحققه العمل له (أى ما هو كائن) وبين ما يتطلع اليه الانسان بأن تحققه له وظيفته (أى ما ينبغى أن يكون). فالرضاء الوظيفى ، وفقا لهذا الاتجاه ، هو توافق أو تطابق بين ما هو كائن وما ينبغى أن يكون، وعدم الرضاء ، من ناحية اخرى ، هو زيادة معدل ماينبغى أن يكون عن ما هو كائن بالنسبة لتطلعات الانسان الوظيفية [٥]

ويميل فريق ثالث ، الى مساواة مفهوم "الرضاء الوظيفى" " بمفهوم" الروح المعنوية" Morale [٦]. ويرى فريق رابع ، ان الرضاء الوظيفى هو" تعبير عن الموقف الذى يتخذه الفرد تجاه عمله ، بصورة تعكس نظرة هذا الفرد وتقييمه لعنصر أو اكثر من العناصر الموجودة فى محيط عمله " [٧].

ولا شك ، أن تحديد مفهوم الرضاء الوظيفى ، يشكل حجر الزاوية فى تفهم السلوك الانتاجي للانسان. فقد تلجأ المؤسسات الصناعية التى تهدف زيادة السلوك الانتاجي للعاملين بها ، الى تحديد الابعاد التى يشكو منها العاملين ويتطلعون الى تحسينها ، وتحاول قياس ذلك عن طريق مقاييس متعددة . ونحن

نقرر بأن هناك عوامل اخرى تؤدى الى الرضاء أو عدم الرضاء الوظيفى ومن ثم الانتاجية . فقد تكون هناك عوامل اجتماعية مثل العلاقات التى تربط الانسان بزملائه بالعمل،فرص التقدير أو الترقية ، اختلاف التوقعات ، القيم والمكانة الاجتماعية للعمل ، الحاجات الاجتماعية للانسان واسرته .. الخ.

وباختصار ، فان " مفهوم الرضاء الوظيفى" يتميز بالاتساع والعمومية ، واقصى مايمكن أن يجده القارئ فى الدراسات الاقتصادية والادارية عن هذا المفهوم انه " مفهوم مركب وله عدة اوجه حيث يرى بعض الكتاب أن اشباع حاجات العاملين هو أحد المحددات الخاصة بهذا الرضاء وآخرون يعطون الاهمية فى ذلك لبعض الجوانب الاجتماعية مثل روابط وأواصر العلاقة التى تربط العاملين ببعضهم وآخرون يرجعون مستوى هذا الرضاء الى موقف المرؤوسين من رؤسائهم وبنمط الاشراف الذى يخضعون له ، وأخيرا فهناك من يعطى الاعتبارات الخاصة بالشخصية ومدى تكاملها فى محيط العمل فضل تحقيق هذا الرضاء. وباختصار فان الرضاء الوظيفى هو دالة لسعادة الانسان واستقراره فى عمله وما يحقق له هذا العمل من رضاء واشباع لحاجاته ،وهى حاجات تتباين نوعا وكما من انسان لآخر".(٨)

ويقسم علماء الاقتصاد محددات الرضاء الوظيفى الى عوامل ذاتية وعوامل تنظيمية. ويقصد بالعوامل الذاتية ، تلك

الانتاجية يجب أن يتسع ويؤخذ في الاعتبار" الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى تنتج عن نشاط هذه المنظمات ،وبتعبير اقتصادى فان مفهوم الانتاجية فى المنظمات والهيئات العامة ينبغى أن نتناوله فى اطار التوازن الكلى وليس التوازن الجزئى"(١٤).

يحدد علماء الاقتصاد محددات الانتاجية فى ضوء محددات أربعة هى :

(أ) دافعية الفرد الى العمل (ب) مناخ العمل وقدرته على اشباع حاجات الفرد التى هى انعكاس لدافعيته ،(ج) الرضاء والاستياء العام (عن العمل) وهو محصلة التفاعل بين دوافع الفرد من ناحية ومناخ العمل ومايننتجه من اشباعات من ناحية اخرى . (د) قدرة الفردعلى العمل. وتستخدم هذه المحددات فى التنبؤ بالانتاجية والاداء، ذلك منخلال قياس الدافعية ومناخ العمل والرضاء والقدرة على أداء العمل(١٥).

وبالاضافة الى أن هذه المحددات ، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة لاتؤتى ثمارها فى المؤسسات " ذات الطابع الاتوماتيكى والآلى ، كما ان هذه المحددات من خلال عدة مستويات من شانه ان يزيد عدد التوافيق الناتجة بدرجة كبيرة "(١٦).

فان هناك اغفالا ، كما سوف نبين فيما بعد،للعوامل الاجتماعية والثقافية التى من شانها أن تؤثر بدرجة كبيرة

فى تحقيق الانتاجية المطلوبة ، فالسلوك الانتاجى من وجهة نظرنا ، لايمكن أن يقاس من خلال عواملفردية ونفسية بحتة ، لكن هناك الوجهات القيمية للسلوك الانتاجى،وهناك السياق الاجتماعى الذى يعطىلهذا السلوك الانتاجى قيمه ، وهناك ايضا نسق التوقعات Expectation System والذى يشعر فيه الانسان المنتج بالقيمة الاجتماعية المتوقعة من سلوكه الانتاجى والمكافأة الاجتماعية المتوقعة من هذا السلوك .

ب - طبيعة الدراسات الاقتصادية الخاصة بالانتاجية :

من الملاحظ ،أن معظم الدراسات الاقتصادية الخاصة بالسلوك الانتاجى قد حاولت ايجاد علاقة بين الرضاء الوظيفى وانتاجية العمل، وهناك العديد من الملاحظات النقدية عن هذه الدراسات فهى أولا اعتمدت على التجارب التى اجريت على"المستويات الدنيا" من العاملين ولم توجه اهتمامها الى المديرين والفنيين الا منذ وقت قريب . كذلك فان معظم هذه الدراسات قد أجرتها المؤسسات الصناعية نفسها ،وبهذا ليس لدينا معرفة عن نوعية هذه التجارب ، وكيفية قياس الرضاء الوظيفىو الانتاجية ومن ناحية اخرى فان معظم هذه الدراسات اتسمت بكونها دراسات " ارتباطية " اى حاولت ايجاد ارتباط وعلاقة بين المتغيرات المؤثرة فى الرضاء الوظيفى ،ولكن هذه الدراسات لم تساعد كثيرا فى تفسير العوامل المسببة المؤثرة فى

السلوك الانتاجي. اكثر من هذا ، فان هذه الدراسات الارتباطية ، حاولت قياس هذه الارتباطات في وقت معين. بمعنى أنه لم تتم أي دراسة تتبعية على امتداد فترة زمنية معينة ، يتم خلالها تتبع مسيرة الرضاء الوظيفي بين فئات من العاملين والاداريين والموظفين ، وكيفية تغير دوافعهم وقيمهم وتأثير ذلك على مدى رضائهم لوظائفهم. (١٧)

ج ـ القصور المنهجي :

ومن الناحية المنهجية ، فان معظم هذه الدراسات لم تحدد بطريقة قاطعة ، العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وهل هناك احتمال لأن يكون كل منهما متأثر بمتغير ثالث وسيط . ومن الناحية الاجرائية ، فان معظم هذه الدراسات قد اعتمدت على " الاستمارة " كاداة لجمع البيانات ولاشك أن كثيرا من البيانات التي جمعت عن طريق " الاستمارة " أدت الى تكوين صورة " زائفة " وغير حقيقية عن المؤشرات الحقيقية في السلوك الانتاجي . فكثيرا ما يميل العاملين الى احجام رؤساءهم عن الجوانب السلبية في العمل ، كذلك فانه في حالات أخرى ـ تحت تأثير توقعات العاملين ـ يميل العاملين الى التعبير عن الرضاء كنتيجة تلقائية للمشاركة بابداء الرأي وغالبا ما تكون هذه الانطباعات غير ممثلة لمجتمع البحث ومن ناحية أخرى ، نجد أن اسئلة الاستمارة المستخدمة غالبا

ما تكون مباشرة ، فهى تهتم بمعرفة تأثير بعض المتغيرات على السلوك الانتاجى ، ولكنها لاتهتم بمعرفة " الظروف " التى يمكن للمتغير المستقبل أن يؤثر فى المتغير التابع (١٨). ونحن لا ننكر قيمة المعلومات التى يمكن لادارة أى مؤسسة ان تحصل عليها منهذه الدراسات ، ولكن القياس الدقيق للسلوك الانتاجى يجب ان يتطلب تصميم منهجى واضح، واجراءات تنفيذية خاصة، حتى يمكن التوصل الى معلومات دقيقة حول الموجهات القيمية للسلوك الانتاجى ، وشعور العاملين تجاه وظائفهم ، والظروف الاجتماعية والثقافية السائدة فى تنظيماتهم ومجتمعهم الكبير. ولهذا نؤكد بأن هناك نقص واضح فى المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤشرات والاتجاهات الاجتماعية والثقافية التى تعد محددات اجتماعية للسلوك الانتاجى ، وذلك حتى يتسنى وضع سياسة اجتماعية لزيادة وتنمية السلوك الانتاجى فى أى مجال.

د ـ التحليل الاقتصادى للعلاقة بين الانتاجية والرضا الوظيفى :

بعد حركة العلاقات الانسانية فى الصناعة ، خاصة تجارب هوثورن ، ظهر اعتقاد بأن " الشخص الراضى عن عمله هو شخص منتج " ، ولقد ترتب على ذلك الاعتقاد اعتقاد آخر بأنه " اذا توفرت للعاملين ظروف العمل الملائمة فانهم سيزيدون من انتاجهم عرفانا منهم واستجابة لهذه الظروف" (١٩). وهناك العديد من الدراسات التى حاولت أن تبين أثر الدافعية على رضاء العاملين وانتاجهم (٢٠) . الا أن هذا الافتراض " بأن

العامل الراضى سيكون أكثر انتاجية لم يدم طويلا، حيث ظهرت دراسات فى الخمسينيات من هذا القرن تؤكد بأن العلاقة بين رضاء العاملين وانتاجيتهم واداءهم هو " علاقة طفيفة وغير هامة (٢١) . وفى محاولة معرفة العلاقة بين رضاء العاملين وانتاجيتهم ، ظهر السؤال " اليس من الممكن أن يكون الاداء والانتاج فى ذاتهما سببا لرضاء العاملين وليس العكس ؟ (٢٢) وللاجابة على هذا التساؤل اتجه التحليل الى ايجاد العلاقة بين الدافعية والرضاء من ناحية ، والعلاقة بين الدافعية والأداء من ناحية أخرى .

ولقد كشفت الدراسات أن العلاقة بين الرضاء الوظيفى والاداء علاقة غير ثابتة ، فبعض نتائج البحوث تؤكدها والبعض الآخر ينفيها (٢٣) . ولقد ارجع بعض الباحثين سبب هذا الاختلاف الى خطأ السؤال "هل العامل الراضى هو عامل منتج" فالسؤال الذى يجب ان يثار هو" هل العامل الراضى هو العامل الذى تم تحفيزه واستثيرت دوافعه ؟ فالدافعية حسب هذا الاتجاه ، تأتى كمطلب ضرورى واساسى للانتاج والأداء (٢٤) .ومن ناحية أخرى ، بينت الدراسات أن هناك عوامل اخرى بخلاف الدافعية - هى التى تؤثر فى الانتاجية وتحدد مستواها وهى :

(١) عوامل ذاتية تتعلق بقدرة الافراد .
(٢) طرق واساليب العمل المستخدمة .
(٣) العوامل التنظيمية وهى التى تعمل على الانتماء الى تنظيم المؤسسات التى يعمل بها الفرد

(٤) العوامل البيئية التى تحاول الربط بين المؤسسة وتنظيمات المجتمع الاخرى .

(٥) واخيرا العوامل المتعلقة بالجماعة وهى التى تتعلق بقيم العمل السائدة ، فمثل هذه القيم قد تساعد على زيادة انتاجية العامل وقد تعوقها" (٢٥)

هـ - خاتمة :

على أية حال نخلص مما سبق الى أن هناك عوامل اخرى مثل الدافعية والموجهات القيمية التى تعمل كمحددات اساسية للأداء الوظيفى، ولهذا يجب أن يكون واضحا امام الادارة فى أى مؤسسة انتاجية ، ان زيادة الانتاج مرهون بتحقيق دافعية عالية لدى قوة العمل وليس عن طريق برامج جزئية مثل زيادة الاجور ، او تحسين فى ظروف العمل أو بعض الخدمات الاجتماعية أو الترفيهية وكما اشرنا فان العلاقة بين الرضاء الوظيفى والانتاجية ليست علاقة سببية (٢٦) ، اى ان التغير فى احدهما لايقابله تغير مماثل فى الاخر . ولهذا فنحن مطالبون بالبحث عن عوامل اخرى مستقلة أو وسيطة قد يكون لها تأثير واضح على الانتاجية . وكما سوف نبين فيما بعد ، "فان الدافعية للعمل" هى العامل الاساسى والمحرك الاول، للانتاجية ،وهى التى تخلق " الرغبة " فى الاداء والانجاز وهى التى تؤدى الى استمرار الانتاجية وزيادتها وتنميتها كما وكيفا . (٢٧)

٣ - المدخل القيمي في دراسة الانتاجية :

(أ) ماهية المدخل القيمي :

بالرغم من أن مفهوم " الانتاجية " من المفاهيم القديمة ، الا أنه ارتبط في العصر الحديث بحركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث ومن الملاحظ من العرض السابق ، أن هذا المفهوم لم يحظ باهتمام كاف من جانب الدراسات الاجتماعية ،واكتفى في هذا المجال بالتركيز على الجوانب الفنية أو المادية في مجال الانتاج الصناعي أو الزراعي.وهنا يأتي دور عالم الاجتماع ليبين دور" الموجهات القيمية " وتأثيراتها الايجابية والسلبية في الارتقاء بالانتاجية كما وكيفا .. ومن ناحية اخرى ، فان المدخل القيمي ينظر الى الانسان المنتج في المجتمعات النامية على أنه الوسيلة والهدف في آن واحد ، فالتخلف في الانتاج والذى يعوق عمليات التنمية ، لايمكن في نقص النواحي الفنية فقط ،بل في الانسان نفسه ، اى في موجهاته القيمية وتعليمه وتدريبه وحفزه على الانتاج. فنقطة البدء في التخطيط لرفع انتاجية الانسان، هي تحرير هذا الانسان من قيمه المعوقة ،وجعله انسانا قادرا على صنع القرارات وتنفيذها ،والعمل على تحسين ظروفه ، والانتقال من التبعية الى الاستقلالية في أمور نفسه .

والحق أن مشكلة الانتاجية ليست مشكلة فردية ، بل هي عملية تعبئة وتنظيم لجهود أفراد المجتمع وجماعاته المهنية

وتوجيهها للعمل المشترك من أجل تحقيق اهداف المجتمع العليا . والملاحظ أن مجتمعات العالم الثالث تواجه العديد من المشكلات التي تعكس " التخلف القيمي " الذي يهدد تحقيق أهداف التنمية ومن أبرز المشكلات المرتبطة بالتخلف القيمي، مشكلة انتاجية الانسان. ولاشك ، أن هناك عوامل قيمية واقتصادية واجتماعية تؤثر بشكل واضح على انخفاض انتاجية الانسان. ولهذا نؤكد انه لايمكن أن ندرس المشكلة الانتاجية بمعزل عن مسبباتها القيمية. ولتحقيق برنامج قومي للانتاجية ، يقتضي احداث تحديث قيمي في اتجاهات ومعايير الافراد نحو السلوك الانتاجي . فالمشكلة ليست قاصرة على المؤسسات الصناعية ، بل هي مشكلة المجتمع الكبير ، فالتخلف القيمي أو صراع القيم الموجود في العالم الثالث عامة ، والمجتمع المصري خاصة ، هو المسئول الاول عن ظهور مشكلة انخفاض انتاجية الانسان، ولابد من احداث تحديث قيمي لاتجاهات الافراد قبل الخوض في أي برنامج قومي لرفع انتاجية الانسان .

ب - ماهية النسق القيمي :

هناك في اي مجتمع نسق اجتماعي او تنظيم فوق عضوي يحكم كل حياتنا الاجتماعية بمعنى آخر، ان كل ما يحدث في المجتمع ، هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية والتي تتسبب في كل ما يحدث في المجتمع . وعلى هذا فاذا ما حدث أي خطأ أو انحراف في المجتمع وانظمته المختلفة ، فان

هذا يعني ، ان هناك تدخلا أو تعديا قد حدث على هذه القوى الاجتماعية ولهذا ، فالاعتقاد بأن اى علاج لأية مشكلة تواجه المجتمع ، هو فى الامتثال لعمل هذه القوى الاجتماعية ، مع الاعتراف بأن عمل هذه القوى هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الصعوبات .

المجتمع الانسانى فى حقيقته ، هو بمثابة بناء معيارى يعكس حياة معنوية يمتثل لها الافراد وتتميز بالقوة والاصالة . هذا البناء المعيارى يحتوى على صور الحياة الاجتماعية . ولا يعنى هذا ، أن البناء المعيارى أمرا مجردا من التصورات الجافة ، بل انه فى الحقيقة ينطوى على عوامل محركة ، فثمة قوى واقعية فعالة تمد وتساعد تلك هى القوى المعنوية التى تسمو على القوى الطبيعية الاخرى . هذا البناء المعيارى يحقق للانسان والمجتمع غايات المستقبل المنشود . ويتجدد هذا البناء المعيارى ويتغير فى فترات الثورات والازمات الاجتماعية التى يتمخض عنها فترات خلاقة مجددة يتجه فيها الناس تحت تأثير ظروف متنوعة ، الى التقارب فيما بينهم ، وتنشأ معايير وقيم جديدة ، تعكس انواعا جديدة من العلاقات وانماط السلوك .

واذا نظرنا الى المجتمع نظرة تحليلية ، فاننا نجده يتكون من عديد من النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادى والسياسى

والديني والاسرى وهكذا . ويتكون النظام من قيم Values معنية تحدد هويته . ويعكس النظام من ناحية أخرى، هذه القيم فى مجموعة من المعايير Norms التى قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القوانين Laws أو شفهية متأخذ شكل العرف أو التراث Mores Or Traditions وهذا ويعكس اى نظام، مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماط من السلوك ،تعكس العادات الاجتماعية Customs أو الطرائق الشعبية Folkways والتى تعكس بدورها اتجاهات الافراد نحو النظام Attitudes (٢٨).

ويمكن أن تعرف " القيمة " على انها " المرغوب فيه من الفرد أو الجماعة الاجتماعية . وموضوع الرغبة قديكون ماديا أو معنويا .. ويمكن تعريف " نسق القيمة " بأنه مجموعة المبادىء والقيم والمعايير التى تعمل على انهاالمبادىء الدينامية فى التاريخ وتقدم " معنى" للانجازات المجتمعية . فنسق القيم هو تلك المبادىء التي يتمسك بها المجتمع أو أغلبه سواء صراحة أو ضمنيا . هذا ويتضمن كل نظام قيما أقرها المجتمع . وعليه فاننا نستطيع أن نتحدث عن قيم اقتصادية وقيم سياسية وقيم تعليمية وقيم اسرية وهكذا ..

وتعمل القيم كقوى اجتماعية فى تشكيل اتجاهات الاختيار عند الافراد ، وهى التى توجه الفعل الاجتماعى نحو الأهداف

الخاصة أو العامة ، فالقيم فى الحقيقة هى العوامل أو القـوى الحقيقية فى حياتنا الاجتماعية ،والقيم هى التى تشكـل المعايير التى بدورها تحكم على الفعل بالصواب والخطـأ . فالقيم تعمل كمبررات أو ترشيد للسلوك. أكثر من هذا ، فان القيم هى ما ينبغى أن يكون أو الواجب أو المثال لأى تـراث أو ثقافة . والقيم هى المدعمة للأنظمة الاجتماعية ،وهى التـى تحدد وتحتفظ بالبناء الاجتماعى،وذلك من خلال ما تحدثـه القيم من تماسك وانتظام . والقيم تستمر خلال التاريخ، ومـن ثم فانها تعمل وتحافظ للمجتمع على هويته . كذلك فان القيم هى رموزا أو صور المجتمع فى عقول أفراده . فهى الاطـار المرجعى ، وهى التى توصل الفعل الاجتماعى لغاياته وأهدافـه وأخيرا فهى السياسات أو المعانى وراء الفعل الاجتماعى سـواء فى ثباته أو تغيره .

وتعرف القيم من خلال تجسيداتها ، أى الافعال أو الاشيـاء التى تتطابق مع ما تتطلبه تلك القيم . والقيم ليست هـذه التجسيدات ، بل هى " ملأ أعظم" ، ملأ ذو علاقات داخلية .

والعلاقات التى تربط نظام القيم ببعض تجعل منه نظامـا هرميا . والقيم فى علاقتها مع بعضها البعض فى حرب دائمـة فتحاول القيم الاقتصادية التغلب على القيم الأخرى ،أو العكـس قد تحاول القيم الدينية أو النظرية الهيمنة على سلم القيم".(٢٩)

ولكل فرد عدد من " سلالم القيم " وهذا العدد يتناسب مع أنواع وعدد المواقف التى يواجهها والتى يطالب فيها بالاختيار والقيم كسلم لاتتخذ مرتبية ثابتة جامدة ولا تتغير بل ترتفع وتنخفض وتعلو وتتناوب المراتب حسب ظروف الفرد والمجتمع وأهدافه . والانسان والمجتمع عليه أذن الموازنة والتمييز بين مراتب القيم (٣٠)

ونظرا لأن لقيم لها درجات مختلفة من التأثير على الفعل فان هذا يرجع الى أنها ليست متساوية فى الأهمية . وطبقا لأهمية القيم ومراتبها ، فان صراع القيم والاختبارات ، يمكن أن تحل فى صالح القيمة الأكثر اهمية ، وفى بعض الاحيان فان قيمة معينة قد تكون وسيلة فى مواقف بعينها ولكنها تكون هدفا أو غاية فى مواقف اخرى . اكثر من هذا ، فطالما أن القيمة هى محصلة التجربة المستمرة ، فان كل نسق يحتوى " بدائل " مقبولة اجتماعيا لتسمح للمجتمع أو الفرد بأن يكون فى توافق مع المواقف الجديدة أو المشاكل بدون صراع مجتمعى أو فردى . والى الدرجة التى تكون فيها هذه الميكانيزمات البديلة دينامية وفعالية ، فان نسق القيم يكون أكثر نشاطا فى اداء وظائفه (٣١) .

جـ — التغير والتغيير القيمى :

تعدظاهرة التغير القيمى من أكثر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شيوعا وخطورة فى الدول النامية .

والواقع أن مفهوم " التغير القيمي" من المفاهيم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض والتعقيد. فقد يضيق البعض استخدام المفهوم ليقتصر على بعض التغيرات في العادات والتقاليد أو التغيرات المتتابعة والسريعة في الطرائق الشعبية . وقد يوسع البعض من استخدام المفهوم ليحتوى كل التحولات السريعة في القيم الثقافية للمجتمع .

فمن المعروف أن بعض أجزاء النسق القيمي سرعان ما يلحقها الفتور ،نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية متجددة ، ما لم يتعهدها المجتمع بالتجديد والتحديث (٣٢). والحق أن هذا مهمة حركات الاصلاح والثورات . ولقد حلل علم الاجتماع القيم كموضوعات للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية . فبالنسبة للقيم العليا ،فان هناك احتمال بسيط لامكانية الصراع بينهما،بينما نجد المعارضة والصراع في المستوى الادنى للقيم . وتحت ظروف التغير الاجتماعي، فان التفرقة بين الوسائل والغايات لايمكن ان تتم بسهولة ويلقى هذا بالاجهاد على تكامل انساق القيم . ولهذا فان الفرد والمجتمع يواجهان بمشكلة الاختيار بين القيم . وعندما تصبح مشكلة الاختيار ملحة فغالبا ما يظهر خلاق القيمة "Value-Makers" الذين يمارسون نوعا من التكامل،وذلك عن طريق خلق قيم جديدة أو اعادة ترتيب مراتب واهتمامات سلم القيم أو أحيانا أخرى عن طريق تحديث بعض القيم القديمة .

وقد حلل علماء الاجتماع القيم كمتغيرات مستقلة تعمل كمسببات أساسية فى احداث التغير المجتمعي من ناحية ، ومن ناحية اخرى ،درست القيم كموضوع للتغير أى ما يصيبها من تغير وتعديل وتجديد .

أما عن التغيير القيمي Value-Change فان المواقف الاجتماعية المتجددة تتطلب ان يكون الافراد قادرين على التكيف على اساس موضوعي لا على أساس تقليدي أو عاطفي. وعملية تحديث القيم ليست بالامر السهل ،فهي عملية بطيئة ولا تحدث تأثير الا فى القليل بين الافراد. فهناك العديد من الافراد الذين يخشون من التجديد أو الذين تمنعهم مصالحهم أو مراكزهم من تقبل التغير القيمي . ولابد من حل التناقض الذى قد يحدث فى النسق القيمي بين القيم القديمة والجديدة . ولهذا لابد من المعالجة الواعية لهذا التناقض ،بحيث تقدم القيم التقليدية أو القديمة فى اسلوب جديد ،وتقدم القيم الجديدة - فى اسلوب مألوف حتى يتم التعايش فترة الانتقال ثم الى التكامل القيمي فى مرحلة لاحقة وكذلك الحال على مستوى التنفيذ ، فلا بد من توافر الفهم الشمولي للواقع بالنسبة للقيم القديمة وعدم التصدى لها مباشرة ،ولكن عن ط - [illegible] . الارشاد والترشيد(٣٣). ولاحداث التغيير القيمي [illegible] السلوك الانتاجي ، فقد يتبنى المدخل القيمي وسيلتين وهما : أسلوب " الفرض " و" أسلوب الاقناع"

" والاسلوب الأول" " الفرض " ،تعلميه الدولة بوسائلها الاعلامية والتشريعية والادارية . وقد تتخذ وسيلة الفرض صورة التفريغ القيمى " ،وهى تعتمد أساسا على ازالة الجذور الاقتصادية للقيم المعوقة والأوضاع المانعة للتغير حتى تزيل وتفقد وظيفتها ويتعطل دورها . وقد يؤدى هذا الى القضاء على نمط الاقتصاد المتسم بطابع العلاقات الشخصية ويحل محله تقسيم العمل والعلاقات الذاتية . ولاشك ،أن كل هذا قد يؤدى الى تهديد البناء الاقتصادى والاجتماعى وما يرتبط به من رموز وقيم عليا ، فيحدث فراغ قيمى تضعف معه مقاومة القيم القديمة للقيم الجديدة . والاسلوب الآخر" الاقناع" يعتمد أساسا على التعليم والتربية لاحداث التغيير المطلوب ولهذا يمتد نشاط هذا الأسلوب الى التنشئة الاجتماعية ووسائل الاتصال ومعاهد التعليم لغرس القيم التى تدعو للعمل والانتاج والانتماء والجمعية .

وهناك اختلاف حول استخدام هاتين الوسيلتين، فالبعض يرى أن التغير هو تغير فى الانسان ،بمعنى أن تغير القيم هو تغير فى الانسان نفسه ، ولهذا فهم يرفضون كل وسيلة تتضمن أى فرض أو اكراه ، لان هذا قد يؤدى الى النفور من كل قيم جديدة . وقديرى البعض الاخر ان هناك اتجاها لتوجيه انماط السلوك الى قيم جديدة تنبثق عن التكنولوجيا والافكار العلمية . وسواء رضى الناس أو كرهوا ،فان الاكراه

والفرض قائم فى كل صور الحياة ، وليست القيم وضغوط الرأى العام الا صور من صور الفرض . ولاشك ، ان هناك اعتبارات اخرى ، يجب ان تكون واضحة عند استخدام احدى هاتين الوسيلتين. كذلك قد تستخدم وسيلة الفرض ، الاقناع معا ، وقد يبدأ المخطط باحدهما وينتهى بالاخرى . وأيا كانت الوسيلة المستخدمة ، فالتغيير المطلوب يجب ألا يؤدى فى النهاية الى " تخلف قيمى " حيث توجد تناقضات بين رواسب قيمية جديدة ومطالب وقيم الواقع الجديد. كذلك يجب ألا يكون هناك فارق بين القيم النظرية أو اللفظية والسلوك أو المواقف الفعلية . وينصح باتباع المرونة فى تغيير القيم ، حتى لا يحدث نوع من الضغوط الاخلاقية أو النفسية التى قد يتعرض لها الافراد فى مرحلة الانتقال من النمط القديم الى نمط آخر من موجهات السلوك الجديد .

وكلمة اخيرة فى هذا المجال انه اذا اتفقنا بأن الهدف من زيادة انتاجية الانسان المصرى ليس هو هدف اقتصادى فقط بل هو اجتماعى ايضا ، فان هذا يقتضى مشاركة الناس فى هذه المشكلة حتى يحدث نوع من " الاتحاد" بين الاهداف القومية والاهداف الشخصية . فالمشاركة الشعبية قد تكشف عن الحاجات الملحة والاعتبارات القيمية التى لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار لرفع انتاجية

الانسان وتغير نظرته للحياة وتطلعاته للمستقبل. فالمشكلة هنا ، اذن ، هي المعرفة العلمية التى تبين تقابل الموجهات القيمية السائدة مع الظروف الجديدة ومتطلبات المجتمع من زيادة الانتاجية .

وسوف نحاول دراسة التغير القيمى الذى حدث فى المجتمع المصرى من خلال ثلاثة تساؤلات هى :(١) ما هى العوامل التى أدت الى هذه التغيرات القيمية ،(٢) ما هى الصور والاشكال التى ظهر بها التغير القيمى، (٣) وأخيرا ما هى الآثار التى يطرحها التغير القيمى على النحو الاقتصادى عامة والسلوك الانتاجى خاصة ؟

٤- التغير القيمى فى المجتمع المصرى :

شهد المجتمع المصرى منذ بداية هذا القرن حتى الآن تغيرات قيمية" .أدت بدورها الى تغيرات فى النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وسوف نحاول فى هذا الجزء ،تشخيص التغيرات القيمية التى حدثت فى المجتمع المصرى من حيث عواملها وصورها وآثارها .

أ- عوامل التغير القيمى فى المجتمع المصرى :

يمكن القول ،بأن هناك " ازدواجية" فى نسق القيم المصرى. فلقد تأرجحت أنساق القيم بين السلبية والايجابية من ناحية

وبين الاستسلام والخضوع والتحرر والثورة من ناحية أخــــرى.
ولعل مرجع هذا الى ثلاثة عوامل أساسية وهى :

(أ) عدم الاستقرار الاقتصادى :

لقد لعبت الظروف المعيشية القاسية للغالبية العظمى مـــن المصريين - سواء فى الريف أو المدينة - دورا هاما فـــى " خضوع المصرى وجعلت الطابع المميز لانساق القيمة هو الاستسلام للقدر والخضوع أمام الذين لهم سلطة عليه وعدم تمرده علـــى السلطات "(٣٤) ... ولقد تكونت سمات الاستسلام والخضـــوع سواء للقدر أو للحاكم من ناحية ،والايجابية والتحـرر مـــن ناحية اخرى - من طبيعة العمل الزراعى ،الذى كان هو المهنة الغالبة لمعظم المصريين. " فطبيعة العمل الزراعى أولا لابـــد ان تخلق السمتين فى انساق القيم ، فالزراعة غير الآليـــة تجعل المزارعين معتمدين الى حد كبير على ظروف لادخل لهـــم فيها ولا يستطيعون حيالها شيئا ، مثل حالة الجو وكفايـــة ماء النهر وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالـــى لابد من أن تنشأ لديهم قيم الصبر والانتظار ،والتسليم بالقـدر وبالمكتوب وبكل ما يرتبط بها من قيم غيبية لاتحـث الا على السلوك السلبى مثل الابتهال. ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدى اليه من قحط ومجاعات وأوبئة ولكن فى نفس هذه الظروف المرتبطة بالعمل الزراعى الجداعـــى تخلق فى نفس الوقت سمة مناقضة فى انساق القيم وتـــــ

ولقد صاحب ظهور الاقتصاد الاقطاعى الزر عى تطورعماثل فى الصناعة ، وتحول للاقتصاد الزراعى الى اقتصاد السوق ، واصبح النمط الرأسمالي للانتاج هو النمط السائد. ولقد صاحب ذلك ايضا ، ظهور المدن ، وتوسع فى الطبقة العمالية. ولقد ترتب على تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية وجود طبقة التجار والوسطاء وطبقة رجال المال(٣٧).

ويلخص لنا د. سمير نعيم ما أحدثته التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين من تغيرات فى أنساق القيم فى المجتمع المصرى فى الفقرة الاتية :" التناقض الحاد بين الانساق القيمية للبورجوازية المصرية من جهة والطبقة الفلاحية والعمالية من جهة اخرى أو بالتالى الصراع القيمى ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض انساقها القيمية على الطبقات الكادحة ويتضح ذلك التناقض فى الانساق القيمة من مظاهر سلوكية عديدة من أوضحها تبنى البورجوازية المصرية وخاصة الشرائح العليا منها لانماط السلوك الغربية ،تشبهها بالاجانب والافتخار بذلك واحتقار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية ،والاباحية وتعاطى الخمور والقمار فى مقابل حفاظ الطبقة العاملة على اخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الانماط السلوكية واستفادتها من كلما أتاحته لها

سمة الايجابية والتحدى . فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية انفسهم منه باقامة الجسور على النهر ولاغاثة المنكوبين ،كما أنه فى حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعا متعاونين فى الحرث والزرع ويسهرون على رعاية مزروعاتهم ، كما ينشطون بعد ذلك فى جمع المحصول واعداده للاستهلاك أو السوق ، ومن شان ذلك أن تنشأ قيم ايجابية تحث على السلوك الايجابى والجماعى والتعاونى، تتدعم هى الاخرى باستمرار "(٣٥)

لقد عان الشعب المصرى ،تاريخيا ، من الظروف المعيشية والاقتصادية المتدهورة - سواء على أيدى المماليك أو الاتراك أو اسرة محمد على . فلم تستقر ملكية الارض الزراعية طوال تاريخ مصر الوسيط والعثمانى حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكان السمة المميزة لطبيعة العلاقات الانتاجية هو الاستغلال وفرض الضرائب على الفلاحين والتجار.وباستقرار ملكية أو حيازة الاراضى الزراعية فى شكل ملكية فردية خاصة حدثت تغير قيمى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهو بروز" قيم تطلعية لدى المصريين نحو امتلاك الأرض وظهور صراع القيمى نظرا لبزوغ طبقة من الملاك من أهالى القرية لها مصالحها المرتبطة بمصالح الحاكم والمتعارضة مع مصالح الفلاحين الأجراء " (٣٦).

التغيرات الاقتصادية من فرص في تنمية قدراتها الانتاجية والعقلية ..(ويحدث عن تقديرها) للعمل الشريف المنتج وأقبلت عليه فتكونت كوادر حرفية وفنية في كافة المجالات ".(٣٨)

ومن حيث القيم المرتبطة بالسلوك الانتاجي" فانه تبلورت قيم سلبية نحو العمل الاجباري والسخرة .. بينما تبلورت قيم ايجابية نحو العمل الاختياري أو التلقائي حيث يهب الناس جميعا لدرء خطر.. وهناك أمثلة عديدة على هجر الفلاحين لاراضيهم وقراهم هربا من العمل بالسخرة . أما بالنسبة للسلوك الاستهلاكي فقد وجد نفس التناقض في القيم : " فبينما لم يكن لدى الشعب المصري الكادح ما يفي لكي يسد رمقه كان يدخر الحبوب لكي يستخدمها بذورا في العام المقبل ولكنه كان يضطر الى استهلاكه حين تجبره ظروف القحط على ذلك "

وبثورة يوليو ١٩٥٢ وبالقوانين الاقتصادية سواء ما هو خاص بالاصلاح الزراعي أو حركة التأميمات ثم اضعاف طبقة كبار ملاك الارض الزراعية والرأسمالية كقوة اجتماعية اقتصادية وسياسية . كذلك تم التحرر من سيطرة المصالح الرأسمالية الاجنبية ، وتقلصت الرأسمالية المصرية ،وتم تحقيق مكاسب للعمال والفلاحين، وتم توسيع القاعدة الصناعية

مما أدى الى زيادة حجم الطبقة العاملة ،ولقد تحقق كثيرا من الخدمات الاجتماعية والثقافية وحدث ارتفاع نسبى لمستوى المعيشة عند غالبية جماهير الشعب ، ولا شك ان هذه التحولات الاقتصادية قد دعمت قيما جديدة على الاقل من الناحية النظرية ،مثل القيم التى تؤكد على كرامة الانسان وتحرره والمساواة ، والقيم الخاصة بالبذل والعطاء من أجل الوطن والتضحية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع والاعتزاز بالوطن وأمجاده ، ويقول د. سمير نعيم : أن هذه التحولات الاقتصادية ادت الى " خلق وتدعيم قيم انتاجية ايجابية ترجمت الى سلوك فعلى ظهرت آثاره فى نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التى لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، واتضح ذلك من استعراض ما هو معروض فى الاسواق، المصرية حيث لاحظنا أن الغالبية العظمى من احتياجات المجتمع المصرى من السلع اصبحت من الانتاج المحلى بعدان كانت مصر تعتمد على السلع المستوردة ،كما ان هذه الفترة شهدت اعلى معدلات للتنمية عرفتها مصر.(٤٠) .

وبالاضافة الى عامل الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧،فان القيم الجديدة لم تكن قد توحدت بعد مع مكونات التنظيم الاجتماعى وظهرت او هكذا صورت ، قيم هذه المرحلة وكأنها "يوتبيات خيالية" على اية حال، فان مرحلة السبعينات شهدت تحولا اقتصاديا جديدا هو ما سمى " بسياسة الانفتاح الاقتصادى"

وكما سوف نبين صورة، الا ان ما يهمنا هنا هو أن هـــذا التحول الاقتصادى قد أدى الى التضخم وانخفاض الاجـــور وارتفاع فى الاسعار وظهور أنماط جديدة من البطالـــــة المقنعة واصبح النظام ، عاجز عن توفير فرص العمل المنتج ولعل ما شهدته القاهرة وبعض المدن الاخرى من مظاهـــرات واضطرابات عامة فى يناير ١٩٧٧ هو نتيجة لهذه الأزمات الاقتصادية .

ان القيم الاقتصادية التى سادت فى الانظمة الاقتصاديـة المتعاقبة ، وما احتوته من تنظيمات اقتصادية غلبـــت عليها عدم الكفاءة ، قد خلقت شعورا بالتسيب وعدم الاستقرار. فالعمل الزراعى ينظر اليه على أنه قيمة واحيانا اخـــرى على انه مرحلة تخلف يجب نتركها لنلحق بالتطور الصناعى. كذلك الحال بالنسبة للقطاع العام، والقطاع الخاص ، والدعـــم وتدخل الحكومة، والاسعار ، وما الى ذلك . لاشك أن كل هـــذا جعل نسق القيم الاقتصادى فى حالة من عدم الاستقرار ومـــن ثم من عدم الانتاج.

لقد شكل عدم الاستقرار الاقتصادى والحرمان النسبـــى والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى عاملا هاما من عدم الاستقرار القيمى فى مصر. وهذا ما هو ظاهر فى الاختلال الواضح وعـــدم المساواة فى توزيع القيم الاقتصادية ، كذلك الاختـــلاف الحاد فى ظروف الحياة وأساليبها. ويظهر هذا فى التفـــاوت

الواضح فى ميدان توزيع الدخول). وكما يشير تقرير البنــــك الدولى ان الانفتاح الاقتصادى فى المرحلة الاخيـ ،وسيطرة الرأسمالية الطفيلية علىاقتصاد مصر، قد ـدى الى احـــــــلال شديد فى توزيع الدخل فى مصر . فهناك ٥ر٢ ٪ فقط من سكـان مصر يستأثرون بـ ٢٥ ٪ من الدخل القومى ، كما يبين أن ١٠٪ من السكان يستهلكون ٤٥ ٪ من جملة الاستهلاك العائلـــــى. بينما يستهلك ٩٠ ٪ من السكان ٥٥ ٪ من جملة هذا الاستهلاك (٤١)

ويظهر ذلك التفاوت الاجتماعى والاقتصادى ايضا بوضــوح فى الاحياء القذرة او مدن العشش ـ سواء كانت داخل أو خـارج المدن ـ والتى يسكن بها الفقراء ، ممن يؤدون اعمالا هامشية وبأجور منخفضة ، أو العاطلون عن العمل . وقد يؤدى هـــــذا الحرمان الى الشعور بالاحباط والاضطهاد على المستوى الفــردى والغضب الاجتماعى ، والسخط العام على المستوى الجماعى، ممـا يدفع هذه الجماعات الى رفض اى نسق قيمى ،واحيانـــــــا اخرى الى العنف ضد النظام القائم وقيمه. أكثر من هــذا قد يتحول الشعور بالاحباط الى الشعور باللامبالاة والسلبيـــة. ولاشك ان هذا يؤثر بشكل واضح على مشروعات التنمية عامـة والسلوك الانتاجى خاصة . ويؤدى هذا العامل ـ عدم الاستقــرار الاقتصادى ـ الى نتائج وخيمة على السلوك الانتاجى من أهمها :

أـ قد تميل الحكومات التى تعانى من ذلك الى تخصيــــص جزء من الموارد القومية للانفاق على نظم واجراءات الامــــن

الداخلى ، بدلا من التركيز على مشروعات التنمية لرفع الطاقة الانتاجية للمجتمع ومواجهة مشكلاته الاقتصادية ،أو على الأقل بتقليل التفاوت الاجتماعى والاقتصادى .

ب - ادى عدم الاستقرار الاقتصادى الى تأثيرات سلبية على الميول الادخارية للافراد مما يدفعهم الى الاكتناز غير المنتج او الاستهلاك الترفيهى غير الضرورى ، وهو سلوك اقتصادى غير رشيد يمثل ايضا آثارا اجتماعية خطيرة ترتبط بتعميق الفوارق بين الجماعات والطبقات .

ج - نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادى نجد ان الحكومة تحاول الرضوخ للمطالب الاستهلاكية فى كافة المناسبات ، كذلك تحت تأثير الجماعات الساخطة قد تحاول الحكومة رفع الاجور وتحسين مستويات المعيشة دون أن يصاحب ذلك تنمية حقيقية ، فتكون النتيجة التضخم والغلاء .

د - أدى عدم الاستقرار الاقتصادى الى انعدام الاستمرارية فى متابعة سياسة واحدة محددة المعالم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لما يترتب على عدم الاستقرار القيمى من تحول سريع للقيم أو الايديولوجية الاقتصادية من اليمين الى اليسار والعكس بكل ما يعنيه ذلك من غموض واضطراب .

ب -) عدم الاستقرار السياسي :

لقد كان لبطش الحكام واستيلائهم هم وأعوانهم على معظم انتاج الفلاح ادت الى طحن المصريين حيث تضافرت عليه كوارث الطبيعة وظلم الحكام ، ولايعنى هذا "أن سمة الاستسلام والخضوع هى سمة وراثية متأصلة فى الشعب المصرى . بل على العكس فان هذه السمة تتغير بتغير الظروف . فلقد أدت طبيعة العلاقات الانتاجية الى وجود هاتين السمتين المتناقضتين فالقمع والارهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه ان يخلق لدى الناس قيما تدعو الى سلوك من شأنه الحفاظ على التراث من الدمار بواسطة هذه القوى الغاشمة ..ولكن نفس هذه العوامل القمعية كانت تخلق لدى الجماهير قيما مضادة قيم تدعو الى سلوك ايجابى ثورى يظهر عندما يصل الاستغلال الى حد يعوق استمرارية الحياة ، وعندما تصاب السلطة ببعض الضعف أو عندما تتهيأ الظروف للثورة ." (٤٢)

ولقد كان لطبيعة المصالح الطبقية ، أن ظهرت الاحزاب السياسية فى عصر محمد على ذات الايديولوجيات الواضحة والتى حاولت أن تؤثر على القيم الموجهة لسلوك الناس بما فيه مصلحتها . وتوالت الحركات التحررية والثورات متمثلة فى ثورات ١٨٨٢، ١٩١٩، ١٩٥٢، ١٩٧١، وهى دليل قاطع على السمة الايجابية فى أنساق القيم فى مصر، كما أنها تركت آثارا

عميقا على هذه الانساق .ولم تكن هذه الثورات ثورات على الحاكم أو المستعمر، بل كانت ثورات على أنساق القيم المتخلفة ، ولعل أهم ما نتج عن هذه الثورة السياسية هو تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين ، مثل قيم الوطنية ومكافحة الاستعمار والاستقلال وقيم الولاء .

لقد كان لعدم الاستقرار السياسى والتحول من النظام الملكى الى الجمهورى ، والتغيير المستمر فى العناصر الحاكمة من السمات المستجدة للعملية السياسية فى نسق القيم السياسية فى المجتمع المصرى (٤٣). وارتبط ذلك ايضا بسرعة تغير الدساتير وتعديلاتها ، وتعددت المظاهرات الشعبية والشغب الذى كان يعكس السخط الشعبى على السلطة الحاكمة وقراراتها (٤٤) .كذلك الحال بالنسبة للحملات العسكرية الاجنبية والحروب التى مر بها المجتمع المصرى وتأثيراتها على الاستقرار السياسى. ولقد كان لطريقة تكون الهياكل السياسية وأشكالها ووظائفها الصورية والعملية الانتخابية ونتائجها والانحرافات فى الجهاز الادارى، كل هذا جعل المواطن العادى انسانا سلبيا لايعطى اعتبارا للقيم السياسية التى تسود وتسيطر على المرحلة التاريخية والتى اعتبرها نوعا من " ترييف الوعى الاجتماعى والسياسى" . ولكن بالرغم من ذلك فغالبا ما تظهر القيم الايجابية مرة أخرى خاصة فى أوقات الأزمات والحروب ، ونجد قيم الولاء والانتماء هى القيم المحورية لانساق القيم المركزية .

٢- عدم الاستقرار الثقافي :

استقر في وجدان الانسان المصري ، منذ خمسة آلاف سنة ، العديد من الهويات الثقافية من فرعونية وافريقية وافريقية واسلامية وعربية وشرقية وغربية. ولاشك ان هذه الجوانب المتعددة لجوانب الشخصية المصرية لم يترجم عنه نوعا من الاندماج الحضاري ، بل ظلت هذه الجوانب هامشية احيانا ومركزية احيانا اخرى، لقد كان من جراء احتكاك المصريين بالغربيين اثناء الحملات العسكرية ، ان غرست وبثت قيم تتمشى مع القيم الغربية ومصالح المستعمر والطبقة الحاكمة التي تتعامل معه. وفي نفس الوقت ، ظهرت قيم اخرى تعبر عن التراث الاسلامي ، وكانت نتيجة هذا ثنائية الصراع بين ما هو غربي أو جديد، - وبين ما هو اسلامي ومتوارث أو تقليدي . وكان طبيعيا ، ان ينقسم المثقفين الى فريقين ، فريق يتبنى قيم الطبقة المسيطرة هي القيم الغربية ،وفريقا آخر يتخذ جانب غالبية الشعب ويدافع عن القيم الاسلامية. ولقد لعبت هذه الازدواجية القيمية دورا هاما في تمزيق هوية الانسان المصري. ولها آثارها الفكرية والسلوكية حتى الآن .ولقد كان لأثر الاتصال المستمر بالعالم الخارجي ، وتحسن وسائل المواصلات ان حدث نوعا من تعديل انساق القيم في مصر وخاصة في الحضر وذلك من خلال " اطلاع المثقفين على الأيديولوجيات الغربية وعلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونشاط

حركة النقل والترجمة والاحتكاك المباشر بالانماط السلوكية الاوربية للاجانب فى مصر،ولكن هذا التأثير على انساق القيم كان تأثيرا فارقا ومتمايزا أى أنه كان يتخذ أشكالا متباينة تبعا لاختلاف الطبقات (٤٥)

وفى ظل هذه الفوضى الحضارية والصراع بين ما هو "دينى" وما هو " علمانى" نجد ظهور حركات يتخذ بعضها الموقف اليسارى والبعض الآخر الشكل الدينى أو الفوضوى أو الهدام. أضف الى ذلك ، أن القلق الذى يصيب المجتمع ، خاصة الشباب نتيجة مشكلة الهوية عادة مايدفعهم الى اللجوء الى العنف مثل ما حدث عام ١٩٨١.

كل هذه العوامل قد اثرت على الموجهات القيمية للانسان المصرى وخلقت ازدواجية قيمية فى شخصيته. ان مئسات سنوات القمع والكبت والمعاناة قد جعلت (الانسان المصرى) شكاكا للغاية، وهو يمارس الظلم والطغيان فى غير رحمة على اولئك الذين يقلون عنه فى الوضع الاجتماعى،وهو متكبر ومتغطرس على اولئك الذين يساوونه فى المركز الاجتماعى، بينما يكون خاضعا لأولئك الذين يفوقونه فى المركز الاجتماعى بل يمتهن نفسه الى حد الاذلال والاهانة (٤٦)

ب - صور التغير القيمى فى المجتمع المصرى :

يمكن تقسيم اشكال وصور التغير القيمى من الناحية الاجرائية - التى أصابت المجتمع المصرى منذ بداية القرن

العشرين حتى الان الى ثلاثة مراحل رئيسية : المرحلة الاولى وهي مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ وهي مرحلة قيم البحث عن هوية حضارية ،والمرحلة الثانية مرحلة ثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ وهي مرحلة القيم - العقلانية والثورية ،والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٠ - ١٩٨١ وهي مرحلة القيم الاقتصادية ،ونظرا لاهمية المرحلة الثالثة فقد حرصنا على معالجة مختصرة جدا للمرحلتين الاولى والثانية .

(١) المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل الثورة وازدواجية "القيم الخاصة" بالبحث عن الهوية الحضارية . واجه نسق القيم المصري في تلك المرحلة مشكلة الاختيار الحضاري بين ثنائيات قيمية . ففي مجال القيم السياسية ،كان الاختيار من أجل الهوية السياسية بين قيم" القومية" في مقابل قيم" الاسلامية" وفي مجال النشاط الاقتصادي كانت مشكلة البحث عن الموجهات القيمية التي تؤدي الى اقتصاد قومي يقاوم الاستثمار والصناعات الاجنبية ،وفي المجال الثقافي ، كان الاختيار بين القيم الغربية التحررية في مقابل القيم التقليدية المتوارثة . وفي مجال القيم الدينية ، نجد دورها في مقاومة التغير المفروض على النسق التقليدي للقيم في المجتمع المصري (٤٧).

(٢) المرحلة الثانية : مرحلة الثورة وسيادة القيم العقلانية والثورية : ونظرا لاعتبار الثورة بأنها اعلى صور عدم الاستقرار القيمى فهى تتضمن بالضرورة احداث تغيرات قيمية وهيكلية فى الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما أنها تتضمن المشاركة الجماهيرية ، واتساع قاعدة المستفيدين من النظام الجديد فى كافة قطاعات المجتمع . وتتميز نسق القيم فى هذه المرحلة بثنائية الترشيد والعقلانية من ناحية ،والثورية من ناحية اخرى. ففى المجال السياسى ، روج للقيم السياسية التى تعلى من قيمة الدولة والتضحية من اجلها داخليا وخارجيا ، واعتبار أن الدولة هى القيمة العليا . وفى المجال الاقتصادى ، ثبت قيم الترشد والعقلانية والانجاز من أجل التصنيع القوى ومحاربة الترف والكماليات والمناداة بقيم الاشتراكية والمساواة والعدل الاجتماعى. وفى مجال القيم الثورية ، كان التأكيد على القيم الثورية والراديكالية والابتعاد عن القيم التقليدية التى قد تعوق من حركة المجتمع من التقدم وبمعنى آخر، طوعت كل انساق القيم لخدمة القيم المركزية الخاصة بالتحديث الثورى .(٤٨)

(٣) المرحلة الثالثة : قيم الانفتاح الاقتصادى وسيطرة القيم المادية :

لقد انهار نسق القيم الذى كان سائدا فى الخمسينات والستينات من هذا القرن بموت عبدالناصر أو بمعنى أصح بعد

هزيمة ١٩٦٧. وكان للمجتمع أو لقياداته السياسية البحث عن" بدائل قيمية" تحاول بها تغيير مسيرته واحداث تحولات سياسية واقتصادية وتشريعية . وكان على القيادة السياسية فى هذه المرحلة قبل الدخول فى" علاقات حميمية ، مع امريكا ان تغير القيم الموجهة للنظام الاقتصادى واحلالها بقيم ما سمى بعد ذلك " بقيم الانفتاح" وكما سوف نبين فى السطور التالية ، ان هذه المرحلة شهدت تغيرا أساسيافى سلم القيم الاجتماعى ، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وهبطت قيم أخرى مثل الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والكفاح ضد التبعية والقيم الجمعية أسفل السلم فى هرم القيم ويصف لنا د. سمير نعيم فى تحليل ماركسى - تقليدى كيف أن البناء التحتى قد تبنى نمطا من علاقات الانتاج، أدى بدوره الى تبنى البناء الفوقى لمجموعة من القيم التى تتمشى مع مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة على مقاليد السياسة والتشريع والاقتصاد فى المجتمع المصرى . ويعبر د. سمير نعيم عن هذا:

" .لم تكن هذه التبعية لتتحقق دون أن تسيطر على تقاليد المجتمع المصرى طبقة ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الامبريالية العالمية... ولم تكتف الطبقة الطفيلية .. باحداث تغيرات اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصالحها ومصلحة القوى الامبريالية عن طريق تحجيم دور الدولة وجعلها فى خدمة هذه المصالح، ولكنها عمدت أيضا منذ البداية الى نشر قيم

اجتماعية بين الجماهير تتلاشم مع الواقع الذى خلقته وتدعمه ".(٤٩)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف ـ أعنى استبدال الانساق القيمية بأخرى تتفق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد ـ فقد بذلت محاولات مخططة لاحداث التغيير القيمي المطلوب وبدأت وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة فى التشكيك " فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم وتهاجمه بشراسة وعنف بشتى الاساليب " .(٥٠) فهوجمت القيم التى كانت تساند النظام الاقتصادى السابق " الاشتراكى " ،وهياكله الاساسية (القطاع العام) ،وانجازاته الاساسية (السد العالى والتصنيع) كذلك كل القيم الاساسية التى كانت تساند هذا النظام . ولقد استغل " الدين" و " النزعة الوطنية "و"معاناة الجماهير" على اعطاء الانطباع أنه لابد من مرحلة جديدة تحقق الانفتاح المطلوب (٥١).

جـ ـ الآثار المترتبة على التغير القيمي وعلاقتها بانتاجية الانسان المصرى :

لقد كان لهذه المرحلة آثارا جوهرية سواء على نسق القيم المركزى المحدد لهوية "مجتمع المصرى أو الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كذلك لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية . فلقد حدث ما أسميناه "بالتخطيط القيمى " فى كل اتجاه . وساد التشكك والحيرة على اتجاهات

الناس ، هويتهم الثقافية والحضارية فما كان ذى قيمة أصبح " وبالا وما كان يصور على أنه " شائبة " سياسى أو ثقافى أو حضارى اصبح هو الخير الاعظم . أكثر من هذا ، فان هذه الحملات المخططة هزت ثقة الناس (وخاصة الشباب) بأنفسهم وزعزعت أنساق القيم التى تتصل بالزهو والفخر الوطنى ، والأهم من ذلك ، أنها افقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها . ليست هذه الاجهزة ذاتها ، بل ونفس الاشخاص العاملين فيها احيانا ، هى التى كانت تقول عكس ذلك تماما ؟ أى كلام هو الصحيح ؟ وماذا نصدق؟ الاتحاد السوفيتى الصديق أصبح العدو ، وامريكا كانت العدو فاصبحت الصديق ، واسرائيل كانت عدوا فاصبحت خصما ثم صديقا ، والقطاع العام كان مستقبل مصر فاصبح خراب مصر ، والعرب اخوتنا - اصبحوا أعداءنا ، والاشتراكية كانت عدلا فاصبحت ظلما واستغلالا .. الخ " (٥٢)

وعلى مستوى نسق القيم ، نجد ان هذه المرحلة أحدثت نوعا من الفوضى الاجتماعية ، حيث طغت القيم الفردية الذاتية والمرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الوطنية والجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا . وظهر نوع من التناقض الفكرى فى المناخ الثقافى . فقد أقصى وأبعد كل من تمسك بالقيم الاصلية للمجتمع بينما رفع من شأن من دافع عن القيم الجديدة . بل لقد وصل الامر الى أن "التمسك بأى قيم أصبح فى حد ذاته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية

والنفاق هو المثل الاعلى الذى تقدمه وسائل الاعلام للشباب"(٥٣) كل هذا بلا شك كان له تأثيره السلبى على اتجاهات الناس فى كل موقع وكل موقف فالانسان الذى اصيب بالتخبط فى موجهاته القيمية، لايرجأ منه اى سلوك هادف أو متزن . ولهذا ليس بمستغرب أن هذه المرحلة لم تشهد أى انجاز حضارى الا حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والذى كان امتدادا حتمى لهزيمة ١٩٦٧ ؛ وسوف نحاول ان نبين كيف أثرت هذه المرحلة على السلوك الانتاجى للانسان المصرى فى كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد احدثت التغيرات القيمية تغيرات جوهرية فى النظام الاقتصادى المصرى ،وتبنت مصر، أو النظام الحاكم ، سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى صدر من اجله العديد من التشريعات، مثل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (٥٤) وقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥،وهى القوانين التي سمحت لرأس المال المحلى والعربى والاجنبى للاستثمار فى جميع المجالات ،دون قيد أو شرط ، والدعم اللامحدود للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام. وكذلك فتح المجال لمكاتب الاستيراد والتصدير المحلية والاجنبية للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لمصر. وكان طبيعيا أن تتبلور هذه المصالح فى طبقة أطلق عليها" الطبقة الطفيلية" لأنها لا تهتم بأى دور فى انتاج الثروة فى مصر ولكنها تعتمد فى تحقيق ارباحها الطائلة على عمليات

السمسرة والمضاربة والعمولات ، وتجنيها من عرق الشعب العامل، وتعمل على تدمير القوى الانتاجية للمجتمع ، ولايهمها أي شيء حتى قتل المواطن بالاغذية الفاسدة التي تستوردها مادامت ترتبح، وهي استهلاكية بالضرورة ، لانها تدمر فرص تكوين أو زيادة الادخار القوى وذلك باستيراد السلع الاستهلاكية ، كما تنفق ارباحها على المظاهر الترفيهية والبذخية ، وهي تابعة لان مصالحها ترتبط دائما بمصالح الشركات العالمية الاجنبية ، ولا مانع لديها من الخيانة الوطنية ، وتدمير الصناعة المحلية من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح". (٥٥)

وأمام هذه السياسة الاقتصادية ، وأمام المطالب الاجتماعية ، وأمام الغلاء ، والمعاناة ، وجد الانسان المصرى نفسه أمام اختيارين: اما ممارسة نشاط ما" يدر عليه عائدا سريعا، واما الهجرة الى الخارج والعودة بالمال المطلوب ومن المؤسف ان النشاط الانتاجي المشروع لايمكن أن يلبى الحاجات الملحة والمتجددة لمتطلبات الحياة الاجتماعية فى تلك المرحلة ، ولهذا ظهرت أنشطة اقتصادية مثل السمسرة والمضاربة والاختلاس والانفتاح الاستهلاكى والعمل فى شركات الاستثمار الاجنبية كل هذا بلا شك كان من نتيجته فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيا واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية ،

النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته (٥٦) . ولاشك ان هذا قد أدى الى اختلال فى نسق القيم الاجتماعية حيث حلت القيم الاقتصادية والمادية القمة فى هرم القيم، وفى هذا المعنى يقول د. سمير نعيم :"ويكتسب الشباب من خلال تعامله اليومى فى المجتمع ومن خلال تجاربه ومشاهداته قيما هدامة تجعل من المال القيمة العظمى فى الحياة بحيث تتوارى وراءه كل القيم الانسانية . فالشجاعة والشرف والامانة والتقدير والاحترام ، بل وحتى العلم أو المعرفة كلها أشياء يمكن أن تشترى "(٥٧).

ولقد أدت هذه السياسة الاقتصادية الى تناقض فى نسق القيم المتعلقة بالنشاط الاقتصادى عامة والسلوك الانتاجى خاصة. فلقد أثر هذا التناقض القيمى على عملية التنمية واعاقها من خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تشخيص هذا التناقض القيمى فى الاتى : " الكسب السريع " فى مقابل" العمل المنتج " " الاستهلاك " فى مقابل " الادخار والاستثمار" " النمطية" فى مقابل " الابتكار والابداع " ،" اللاعقلانية" فى مقابل " العقلانية" ، استباحة واهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة" فى مقابل " حماية ادوات الانتاج وأجهزتها"،" المصلحة الشخصية" فى مقابل " المصلحة القومية والوطنية" ،" الوقتية أو سياسة" اللحظة الراهنة " فى مقابل " التخطيط والمستقبل" " الانحراف " (النفاق ـ الخداع ـ النصب ـ التزوير ـ الرشوة ـ الفساد الاخلاقى) فى مقابل " القيم الروحية" .... الخ(٥٨)

ولاشك ،أن غلبة وبروز هذه القيم على سطح المجتمع المصرى وما نتج عنها من سلوك ادى الى الاضرار بالمصالح القومية والتدهور الاجتماعي ، الاقتصادى ويمكن تلخيص ما جرى فى الموجهات القيمية المجتمع المصرى وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى هذه الفقرة " ان القدوة التى تقدمها الطبقة البرجوازية للشباب من خلال سلوكها ومن خلال اجهزة الاعلام قدوة غير منتجة ولا تتسم بالعطاء للمجتمع ولكنها تتسم بالفردية والاستهلاك والسطحية والانانية والعمالة للقوى الامبريالية ..ومن المؤكد ان لهذه القيم انعكاساتها الخطيرة على التنمية فى ظل (هذه) السياسة .. هى تنمية لثروات الأفراد وليس تنمية للمجتمع وموارد ، وهى تنمية تتصف بقصر النظر وليست تنمية على المدى البعيد بشكل مخطط وفى سبيل المصلحة الخاصة يضحى بالمصلحة العامة .. ولايمكن هنا أن نتغافل عن دور الفساد الحكومى فى ذلك، كما يمكننا أن نشير الى سلوك الحرفيين فى كافة المجالات التى تتصل بأمن المواطن الذى اصبح يتسم بالاستهتار الشديد بالعمل مهما كانت خطورة العمل الذى يؤدونه فى سبيل الحصول على أكبر عائد مالى ، وما يمثله ذلك من اهدار لموارد المجتمع . يمكن أن نذكر أيضا الانتشار الرهيب لظاهرة الغش بالامتحانات .. وتأثيره على مستقبل المجتمع بأثره .(٥٦)

ولقد انعكست هذه " القيم السلبية " ودعمتها الظـــــروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة على مجالات التنمية فى كافــة أجزاء المجتمع . فى مجال الانتاج الاسكانى نظرا الى المشكلــة على أنها ناجمة عن عدم تشجيع القطاع الخاص على البناء ،وعدم ملاحية القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر،وتدخـــل الدولة فى تحديد القيمة الايجارية ، وتحديد أسعار موادالبناء ولهذا نظر الى التنمية الاسكانية على أنها تشجيع مطلـــق للقطاع الخاص ، وتقديم كافة التسهيلات له . كانت النتيجــــة أن حصاد التنمية فى مجال الانتاج الإسكانى هو وجود مساكـن بلا سكان وسكان بلا مساكن.وانعكس هذا الوضع على الكثيــر من الشباب ، حيث أصيب بفقدان الأمل فى الحصول على مسكـن فـى المستقبل القريب أو البعيد، ولهذا ظهرت قيم الهجرة أو الهروب من الواقع الاجتماعى المصرى وما يتطلبه من ماديات لايمكـــن للفرد العادى أن يحققها من دخله الثابت أو المشروع ولقـــد هاجر الكثير من الشباب المتعلم الذى كانمخطط له أن يساهـم فى التنمية الشاملة للعمل فى أى عمل حتى ولو كان لايمـــت لتخصصه بصلة." ومما لاشك فيه أن عدم امكانية الحصول علـى مسكن ملائم ينعكس على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحــو عمله ونحو وطنه . فالذينيعانون منأزمة الاسكان لايمكننـــا أن نتوقع منهم تبنى قيما ايجابية نحو العمل ولا اسهامــا فى التنمية وتفانيا من أجل مستقبل الوطن"(٦٠). وقد انعكست

أزمة الاسكان بدورها على قيم الاسرة، مثل قيم تأخر سن الزواج والمعايير المادية لاختيار الزوج أو الزوجة، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، والاحباط والانحلال الخلقي" فالشباب يجد نفسه عاجزا عن اشباع حاجاته بالأساليب المشروعة التي تتفق مع قيمه، ولكن لهذه الحاجات ضغوطا عليه تضطره الى اشباعها بأساليب غير مقبولة اجتماعية، والخطورة في ذلك ان التخلي عن قيم اساسية في جانب لابد ان يتبعه التخلي عن قيم أخرى في العديد من الجوانب الاخرى "[٦١].

ولا شك أن هذه القيم السلبية قد انعكست بدورها على مجالات الخدمات الاخرى، مثل المواصلات والمرافق الحيوية حيث اتسمت بالسوء الشديد والتدهور المستمر، بالاضافة الى انتشار الفساد والمحسوبية في الجهاز الحكومي. ومعنى ذلك " أن القدرة المالية للشخص هي التي تحدد نوعية الخدمات التي يمكن أن يتلقاها (العلاج والدواء المناسب، والدروس الخصوصية ..الخ) حتى في المؤسسات الحكومية التي تنتشر فيها الرشوة والفساد والمحسوبية والوساطة. ويؤدى ذلك بالضرورة الى الشعور بالاغتراب والى اعلاء المصلحة الخاصة على اى مصلحة عامة"[٦٢]. ولقد أدى هذا الى انعكاسات خطيرة على أنساق القيم التي يتعلمها الاطفال من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، " ان العمل المنتج والاخلاص فيه ليس هو الطريق لتحقيق التطلعات التي تبثها في نفوسهم كافة وسائل الاعلام، ولا الى المظاهر البراقة التي

يتمتع بها أبناء البورجوارية الطفيلية ،ولا حتى الطريق للوفاء بالاحتياجات الاساسية للانسان.(٦٣)

وكان لابد أن تتأثر القيم المتعلقة بالتعليم بهذا التخبط أو الزيف القيمى . فالحاجات الأساسية والثراء لايلبى عن طريق التعليم ،وانما يرتبط بالقيم والسلوك الاستقلالى. ومهما بلغت درجة التعليم التى يحصل عليها أى فرد فان دخله من عمله الشريف لايمكن أن يقارن بدخل فى مقارنة بدخول العاملين فى الانفتاح أو من يستغلون ... فى خدمة كبار رجال الطبقة الطفيلية(٦٤) أيضا فان القيم المتعلقة بالانجاب قد تأثرت بالتناقض القيمى الذى تقع فيه أجهزة تنظيم الاسرة فالدولة تترك الناس لمواجهة مشاكلهم ولا تتدخل لمنع استغلالهم وحمايتهم من الفساد،وفى نفس الوقت تطلب منهم الاستجابة لدعوى تنظيم النسل / فالانسان المصرى يرى - تحت تأثره بقيمه الفردية وظروفه الاقتصادية التى تتحسن نتيجة عمل الاولاد وتأمين مستقبله فى الشيخوخة - أن السلوك الانجابى سلوك شخصى ولا يشاركه أحد فى قراره .(٦٥)

ان الضغوط الاقتصادية والاستفزاز الاقتصادى التى تفرضها الاعلانات عن السلع الاستهلاكية الاجنبية والكماليات الاستهلاكية التى أصبحت مظاهر حضرية للسلوك ، كل هذا جعل" من العسير جدا على الناس الاستمرار فى التمسك بالقيم الايجابية والاجتماعية

(وخلق) بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقى مما يؤثر تأثيرا بالغا على انتاجية الافراد فى المجتمع . ان التواجد وسط مناخ عام فاسد يتطلب من أى مواطن شريف قدرة خارقة على مقاومة الفساد ، بل أن المقاومة قد تعرضه لاخطار التآمر عليه ... "(٦٦) .ولاشك ، ان كل هذا يدفع الانسان المصرى الى اللجوء الى الحلول الفردية الذاتية لحل كل هذه الأزمات التى يواجهها فى يومه . وهكذا تؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام ، فهى تضعف من القيم الواعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الانانية والفردية وتزيد من شعور الآخرين بالاغتراب عن المجتمع ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد واللامبالاة (٦٧) .

د - خاتمة

من هذا التحليل السريع للتغيرات التى أصابت نسق القيم المركزى وتجسداته فى الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية ، نقول أن التغيرات السريعة والمتلاحقة التى فرضت على أنساق القيم هى التى أدت الى هذا التخبط والتناقض القيمى ، فقيم مرحلة ما قبل الثورة استمرت ومازالت تجد من يروج لها الى الآن وعايشت قيم الثورة . وكلاهما عاصر وعايش قيم الانفتاح ، " كل ما فى الأمر أن كل مرحلة من مراحل المجتمع تطغى أو تسود فيها أنساق معينة من القيم

بفعل الظروف المادية التى تسودها ، دون محو للقيم السابقة عليها . ان القيم السلبية التى طفت منذ مرحلة رأسمالية الدولة التابعة لم تظهر من العدم ولكنها كانت كامنة فى أنساق القيم التى تكونت تاريخيا ، وحين تهيأت لها الظروف المادية طفت الى السطح وأصبحت لها السيادة "(٦٨).

ه- كيفية الارتقاء بانتاجية الانسان المصرى :

أ- تغير الاتجاهات الخاصة بالقيم السلبية :

من العرض السابق لصور التغير القيمى وعوامله وآثاره التى اصابت المجتمع المصرى وأثرت بشكل قاطع على القيم الايجابية للعمل المنتج والمفيد اجتماعيا ،نؤكد انه بالرغم من بروز بعض القيم السلبية على السطح ،لايعنى عدم استمرار وجود القيم الايجابية الاصلية للمجتمع المصرى والتى تكونت له عبر التاريخ والتى تشهد له بقيم العمل والجدية والابداع. ولازالت هذه القيم الايجابية من مكونات انساق القيم فى المجتمع المصرى ومازالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين وانها سوف تطفو مرة اخرى الى السطح وتصبح لها السيادة حين تتغير الظروف المادية للمجتمع ، بل انها لابد وان تساعد على حدوث هذا التغير .(٦٩)

وكما اشرنا ، فان القيم الايجابية استمرت وصمدت ولازمت القيم السلبية . والدليل على ذلك هو استمرارية المجتمع المصرى فى الانتاج ، بل وحتى البقاء ، " فلو أن كل أفراد الشعب قد تبنوا القيم الفاسدة المعوقة للعمل والانتاج التى تنشرها البورجوازية لتوقفت عجلة الانتاج تماما فى مصر ولحدث انهيار كامل لها . وهذا ضد منطق التاريخ."(٧٠) ومن ناحية أخرى فان القيم السلبية قد تجذب اليها بعض الفئات ، ولكن لن يستمر هذا طويلا . وفى هذا المعنى يقول د. سمير نعيم " لقد تكون هذه القيم المدمرة ذات بريق خاص يجعل الناس يتبنوها فى بداية الأمر ويدافعون عنها ، ولكن الخبرة العملية بها ومشاهدة آثارها تجعل هؤلاء الناس يدركون خطورتها ، خاصة وانهم يكتشفون انها ليست قيمهم فعلا ، وان تبنيها لايمكن ان يحقق لهم الاحلام الزائفة التى روج لها ، أى ان كل الناس يمكن ان ينخدعوا بها لبعض الوقت ، أو قد يخدع بها بعض الناس طول الوقت ، ولكن من المستحيل ان ينخدع بها كل الناس طول الوقت " . ويمكن ان تساهم وسائل الاعلام وبرامج التعليم فى كشف زيف هذه القيم واستبدالها بقيم الانجاز والانتاج.(٧٢)

ب - التعجيل بالانتاجية :

١- لماذا ينتج الانسان ؟

فى هذا الجزء سوف نجيب على السؤال الرئيسى لماذا ينتج الانسان عامة والانسان المصرى خاصة فى التنظيمات أو المجتمعات الاخرى ؟ وقبل ان نجيب على هذا السؤال نثير سؤال آخر وهو لماذا تخلفت مجتمعات عن تحقيق الانتاجية المطلوبة ومن ثم التنمية الشاملة ؟ باختصار تتخلف المجتمعات كما يذهب دافيد ماكيلاند، عندما يندثر رغبة اهلها فى الانجاز وتتحول اهتمامهم الى الترف والصراع " ويحصل أى جيل منهم على ما طلبه أكثر من شىء آخر"(٧٣) وكما عبر عن ذلك من قبل ابن خلدون فى وصفه لانهيار الدولة بأن الجيل الرابع " يبلغ الترف غايته بما انغمسوا من النعيم فيصيرون عالة على الدولة تقوم بحمايتهم كالاطفال والنساء .."(٧٤)

والسؤال الآن لماذا تخلف المجتمع المصرى عن المعدل المطلوب من الانتاجية بالمقارنة مع دول اخرى مثل اليابان وكوريا ودول آسيا وامريكا اللاتينية ؟(٧٥) ، وهل حدث للشعب المصري مايمكن ان يوصف " بالصدمة الثقافية " خاصة بعد الغزو الفرنسى والانجليزى والحروب المتعددة ؟ ولماذا لم تحدث اتجاهات ثورية بعد ثورة ١٩٥٢ فى القطاعات الانتاجية فى المجتمع ولماذا استولت على الثورة مصالح طبقية معينة وتحولها الى هياكل تنظيمية فارغة من اى دافعية أو راديكالية فى التفكير

والفعل ؟ ولماذا ينتج للانسان المصرى طالما أنه " عالة " على المجتمع وكل شىء يوفر له أو هكذا تشير تصاريح المسئولين. ولنأخذ مثالا على ذلك مثال "الطالب الجامعى" الذى يدخل الجامعة فيجد امامه مجانية التعليم الجامعى ، ومجانية السكن الجامعى ،ومجانية الملبس والمطعم والكتاب والقروض والمحتوى الدراسى والاختيار فى الاسئلة ولجان الرأفة وأخيرا التعيين عن طريق القوى العاملة. هل ننتظر من هذا الشباب ان يكون مبدعا ومجددا وهل يؤمن بالحاجة الى رفع انتاجية عمله فى اى قطاع ؟ بالطبع لا ،وكل ما يفكر فيه الشاب هو الهجرة للحصول على الاموال المطلوبة لتحقيق آماله واحلامه. وكل المظاهر تشير الى عدم وجود الدافعية لتحقيق الانتاجية المطلوبة. فهناك ارتفاع ملحوظ فى نسبة العاملين فى بطالة مقنعة سواء فى الريف أو الحضر ، وهناك انخفاض فى المعدل الفردى من رأس المال القومى ، وهذا ناجم ايضا من انعدام المدخرات لدى غالبية الشعب ، وحتى اولئك الذين لديهم مدخرات فأما ان توجه الى فوائد البنوك ونادرا ما نجد دافعية للقيام بمشروعات قومية فى أى مجال. وتعانى الدولة من قلة الفنيين المتخصصين فى كافة المجالات ، كذلك هناك [illegible] الاجهزة الادارية ، بالاضافة الى الاعتماد على المعونات الدولية. أن الدافعية الى الانجاز تحتاج الى تغيير شامل فى النسق القيمى الموجه لسلوك الافراد

ورفض القيم السلبية مثل اللاصالة والتواكل ؛ وعدم الايمان بالعلم والتجريب والمظهرية والانانية وابدالها بقيم الانجاز والدقة والمهارة فى العمل والرغبة فى تحسين الظروف الشخصية والمجتمعية .

٢- الحاجة الى الانجاز :

ما نريد أن نبينه فى هذا الجزء هو اهمية الموجهات القيمية فى خلق " الحاجة الى الانجاز " "N. Achievement" والذى يؤدى الى الانتاجية ، و من ثم النمو الاقتصادى. ولاشك أن هناك اختلاف بين المجتمعات فى شعورها العام بالحاجة الى الانجاز او الى بذل الجهد للعمل فى كافة المجالات . وقد يتوقف درجة استجابة المجتمع وشعوره بالحاجة الى الانجاز لنسق القيم والاطار الثقافى العام الذى يعيش فيه الافراد. فالمجتمعات التى يزداد فيها هذا الشعور تنتج، كما سوف نرى ،نوعا من " المنظمين الاقتصاديين الذين تتوفر لديهم رغبة ودافعية ملحة للعمل المكسب . هؤلاء هم الاساس فى دفع عملية الانتاجية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . والمجتمع الذى يوفر الموجهات القيمية والاطر الثقافية الايجابية ينتج نوعا من المنظمين الاقتصاديين ذوى تكوين نفسى خاص يدفع بكل فرد منهم الى بذل الجهد والقيام بالعمل الفنى فى سبيل الانتاج والكسب . اى أن مجتمع الانجاز ينتج افرادا مجتهدين ومبتكرين

ومجددين ومخاطرين وذوى بصيرة اقتصادية . وأن المجتمع الذى لايشعر برغبة فى الانجاز .. لاينتج هذا النوع من الرجال "(٧٧) .

واذا أثرنا السؤال لماذا يتفاوت مستوى الانتاجية من مجتمع لآخر رغم التشابه فى المصادر والظروف الحضارية ؟ الاجابة ، كمايقترح ماكليلاند D. McClelland نرجع الى الفروق الموجودة فى الدوافع والقيم والانظمة الاجتماعية والسياسية " هذه القوى تكمننا فى الانسان نفسه — فى دوافعه الاساسية والطريقة التى ينظم بها علاقاته مع رفاقه (٧٨) هذه القوى الخفية هى التى تجعل بعض المجتمعات يهتمون بالانتاجية اكثر من غيرهم ويحققون فى ذلك غاية النجاح .

وكما أشرنا فان التفسيرات الاقتصادية للانتاجية تعد تفسيرات عقلانية ، أى انه وفقا لرؤية رجال الاقتصاد فان الانسان يؤدى افعاله حسب مصالحه الذاتية ، ولكنه يفيد المجتمع كله عندما يحول الضغوط التى تفرض عليه من داخل النظام الاقتصادى او خارجه الى مناشط تؤدى الى انتاجية اكثر أوثروة اضخم ، وبالنسبة لهم فان تفسيرهم للعوامل الاساسية التى تؤدى الى زيادة الانتاج هى تراكم رأس المال ، التغيرات السكانية ، تقسيم العمل ، التنظيم الادارى ، ولكن من وجهة نظر علم الاجتماع ، لاتعد هذه التفسيرات كافية لتفسير

الانتـاجية . لقد ادرك بعض علماء الاقتصاد أن مصادر التفسير في النسق الاقتصادية تكمن خارجه . فالدافع الى الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادى والانجاز والانتاج كلها دوافع اجتماعية نفسية وليست بقوى اقتصادية . ولقد قدم لنا ماكس فيبر دراسة هامة فى هذا المجال حيث يبين لنا كيف أن الرأسمالية الحديثة قد انبثقت من القيم الدينية التى ظهرت مع البروتستانتية فى اوروبا . وبهذه الدراسة مهد لنا فيبر المقومات الاجتماعية والنفسية التى يمكن على اساسها اقامة تفسيرات سليمة للانتاجية .(٧٩)

ما نريد أن نؤكده هنا ان الانتاجية لا تفسر بعوامل اقتصادية ، فهناك عوامل اخرى مثل الاستقرار السياسى والاقتصادى، الرغبة فى الانجاز والتعليم والموجهات القيمية كلها عوامل تساعدنا لمعرفة اسباب زيادة أو اخفاق الانتاج فى مرحلة معينة من تاريخ أى مجتمع . بمعنى آخر، ان الانتاجية لاتفسر الا من خلال فهم وتحليل الموجهات النفسية والاجتماعية وراء الافعال الاقتصادية . ولقد بات واضحا امام مخططى التنمية أن زيادة معدل الانتاجية فى البلاد النامية لابد أن يكون من خلال " العوامل الاجتماعية والنفسية التى تدفعنا الى عدم تخطيط برامج التنمية وفق اسباب اقتصادية بحتة . ومن ثم فهناك حاجة واضحة الى مساعدة علماء النفس وعلماء الاجتماع

لتفسير مثل هذه العوامل[٨٥]

نخلص من هذا بأن هناك قوى " لاالقتصادية " مسؤولة عن الانتاجية هى " الدافع الى الانجاز " وأن الانجازات الكبرى فى اى مجتمع انما جاءت نتيجة الرغبة القوية فى الانجاز والتى ساعدت القيم والثقافة على تحقيقها . ولكن ما هو الدافع الى الانجازية ؟ لو استعرنا من علم النفس تفسيره للدوافع نقول ، أن حاجة الجسم الى الطعام تدفعه الى بذل النشاط حتى يشبع هذه الحاجة ، ونظرا لاختلاف الأكل عن الدافع الى الاكل فانه كلما أكل الانسان ، زادت رغبته فى الاكل ،وبالكيفية نفسها ، فكلما انجز الانسان وانتج زادت رغبته فى الاضطرارية فى الانجاز والانتاج.[٨١] وكما بينا فهناك فارق بين الدافع والفعل كذلك هناك تميز بين الرغبة فى الانجاز والانتاج ، والانجاز والانتاج الفعلى .

٣- خصائص الانسان المنتج :

ولكن السؤال ، كيف يقاس الدافع الى الانجاز؟ وهل يختلف من فرد لآخر ؟ يمكن قياس الدافع للانجاز من خلال اشارة الدافع فى جماعة من الافراد ثم نلاحظ تأثيرات هذا الدافع على سلوكهم كذلك يمكن تكشف القصص والروايات الشعبية عن نوعية التفكير والخيال الذى يثير الدافع الى الانجاز[٨٢] ولكن ما

فائدة هذه المقاييس؟ أى ماذا تشير المقاييس بأن الحاجة الى الانجاز عند اشخاص معينة عالية ؟ تكمن الاجابة على ذلك فى هؤلاء الاشخاص الحاصلون على درجات عالية فى الانجاز، يميلون الى تحسين افعالهم باستمرار كلما تقدموا فى اعمالهم اى انهم يهتمون باداء العمل على نحو اكمل ، مثلما يتعلمون كيف يجيدون عملهم كلما استمروا فى ادائه ، كذلك انهم يؤدون اى نوع من العمل يتطلب فهم أداء أفضل مهما تباينت الظروف . وتشير هذه الحقائق الى ان الحاجة القوية الى الانجاز تقود الشخص الى أداء أفضل عندما يصير الانجاز الفعلى ممكنا ، وهم يبحثون عن مواقف يحققون فيها اشباع الانجاز وهم يضعون معايير الانجاز لانفسهم دون اعتبار للمكافآت التى لاترتبط بالانجاز نفسه ،وهم يجهدون انفسهم لبلوغ المعايير التى وضعوها لانفسهم ،ووجود عدد من الاشخاص ذوى الحاجة العالية الى الانجاز فى ثقافة معينة سوف يخلق بلا شك نشاطا خلاق وهكذا تسمح الحاجة العالية الى الانجاز بالانتاج والنمو الاقتصادى والاجتماعى. (٨٣)

٤ـ العلاقة بين الدافع الى الانجاز والانتاجية :

وتشير الدراسات بأن هناك ثمة ارتباط بين الدافع السنى الانجاز والنمو الاقتصادى (الانتاجية) ولقد كشفت دراسة امريكية حديثة كيف يشير الوالدين خاصة الامهات اهتماما قويا بالانجاز عند اولادهم وكانت نتائج البحث تذكر أن امهات الاطفال الذين نالوا درجات عالية فى الحاجة الى الانجاز لديهم

اتجاهات مختلفة فى تربية الاطفال ، فهن يتوقعن من اولادهن ان يكونوا اكثر نشاطا واستقلالا ، فاملهن أن يتعلم اولادهن فى مرحلة مبكرة انشطة مثل الاداء الجيد واحراز الانتصارات فى المسابقات وأن يختاروا اصدقائهم بمفردهم. باختصار ، فان امهات الاطفال الذين نالوا درجات عالية فى الانجاز يطبقن معايير عالية لاولادهن اذ يتوقعن استقلالا اكبر وتحكما اكثر فى المهارات فى مرحلة مبكرة بعكس امهات الاطفال الذين حصلوا على درجات منخفضة حيث يملن الى فرض قيود اكثر على الاولاد ، فلا يسمح لهم باللعب مع الاخرين او اتخاذ أى قرار الا بالرجوع اليهن .(٨٤)

وما اكدته دراسة ماكس فيبر، ما هو الا العلاقة بين الموجهات القيمية التى تؤدى الى استقلالية الفرد والتى اظهرت نمطا جديدا للشخصية . فالموجهات القيمية الجديدة ادت الى خلق روح اكثر حيوية ، اثرت فى اتجاهات العمال واصحاب العمل ، وقد فسر فيبر السبب الذى ادى الى نجاح رجال الاعمال البروتستانينية الى : (أ) الايمان بمسئولية الانسان الاساسية فى بذل أقصى جهد ممكن مهما كان الدور الذى منحه الله له فى الحياة بدلا من الانسحاب من المجتمع وتكريس نفسه للعبادة .(ب) أن العمل ليس له الصفة المادية فقط بل الروحية ايضا ،حيث سوف يساعد صاحبه الى الثواب الاخروى ، وهذا يجعل الانسان يعمل بكد حتى يحقق واجبه الدينى ايضا . (ج) عدم الاعتماد على اى سلطة

حتى ولو كانت الكنيسة ، ويمكن للانسان العادى أن يقـــرأ الكتب المقدسة بنفسه ، وهذا ، بلا شك يؤدى الى الاستقلاليـــة فى التفكير.(د) الجهاد المتصل لتحسن الفرد من مركـــزه اى يثمين شيئا ، فالنضال لاداء افضل شئ يعنى بذل اقصـــى جهد لاداء الدور على خير وجه والذى منحه الله للفرد.أى يبذل الانسان اقصى طاقته لاداء دوره المهنى(هـ) الثورة فى مجـــال الاسرة حيث قادت البروتستانتية الى مزيد من الابناء الذيـــن لديهم حوافز قوية الى الانجاز .

كل هذا بين لنا الموجهات القيمية التى استطاعت ان تؤثـــر تأثيرا فعالا فى انتاجية المجتمع ومن ثم الدافعية الى الانجاز عند الجيل الجديد. . فتدريب الطفل على الاستقلال المبكـــــــر واتقان العمل هما يكونان بدورهما دافعا اعظم الى الانجـــاز أى الى الانتاجية الخاصة بالرأسمالية الحديثة.(٨٥)

كذلك تشير الدراسات الى أن مستوى الحاجة الى الانجاز فـــى مجتمع ما يرتبط جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة هذا المجتمع . فالثقافات التى اثبتت قوة الحاجة الى الانجاز اكثر استعدادا لتبنى وسائل فنية اكثر كفاية واكثر تعقيـــــدا للحصول على موارد الرزق ، على حين يمكن ان تكون الثقافـــات التى اظهرت ضعف الحاجة الى الانجاز اكثر اهتماما بالمحافظـــة على تقاليدها العامة واكثر احتراما للتقاليد الدينية خاصة .(٨٦)

ومن ناحية اخرى تدل الدراسات انه كلما كان البلد اكثر تخلفا كلما اصبحت الحاجة الى الانجاز فيه اقوى من المجتمعات الاخرى ، فالبلاد المتخلفة تعى وعيا كاملا حاجتهاالى الانتاجية والنمو الاقتصادى والاجتماعى وتتحرك لتخلق المجتمعات الاكثر تقدما . كذلك ، فان الاهتمام بالانجاز يرتبط فى العصور الحديثة بمعدل اسرع للتنمية الاقتصادية فى جميع المجتمعات فالناس الذين لديهم دوافع قوية للانجاز يحققون انجازات اقتصادية رغم التباين فى البناء الاجتماعى والثقافى."فما يريده الناس يتدبرون عادة الحصول عليه."(٨٧)

وهناك عوامل اخرى تستطيع أن تغير السرعة التى تحقق الانتاجية ، مثل الحاجة الى الانتماء الوطنى والحاجة الى السلطة(٨٨) ومن ناحية اخرى اكدت نتائج الدراسات ان المجتمعات التى تقدمت تقدما اقتصاديا سريعا هى التى ترغب فى التقدم ،وتؤكد العمل الشاق كوسيلة لادراك اهدافها ، وأن أفرادها يفهمون عالم الطبيعة على أنه قوى كبرى ضاغطة تتطلب السلوك التعاونى بين الناس ومن ضمن النتائج الرئيسية التى أكدتها الدراسات ايضا أن " الرأى العام " هو القوى الرئيسية الموجودة فى المجتمعات التى تحقق انتاجية مرتفعة وليست التقاليد .فلقد بدأت هذه المجتمعات تقلل من قدر التقاليد التنظيمية وتؤكد بدلا منها العلاقات الشخصية المحددة . فهناك تحويل للولاء من

التقاليد الى الرأى العام المنظم. ويحتاج ايضا المجتمع الـــذى يسعى الى الانتاجية الى المرونة فى العلاقات الاجتماعيـــة. فالتقاليد لا تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية التى يرتبط فيها الفرد بغيره. هذا بين زيادة الاعتماد على الرأى العـــام لمجتمع لتوجيه السلوك الاجتماعى والاقتصادى.(٨٩)

ولكن المشكلة المتضمنة هنا هى ما اذا كانت الحاجة الـــى الانجاز تقود الى آراء أفضل فى كل المهن، ام انها تـــؤدى الى نجاح اعظم فى مهن معينة فقط، خاصة تلك المرتبطـــة بالانتاج الاقتصادى؟ والحق ان هناك مجتمعات"الانجاز" غير تلـك التى يحدث بها الانجاز الاقتصادى. فهناك الانجاز العسكـــرى والانجاز السياسى، والانجاز الفنى، والانجاز الفكرى وهكـــذا. فارتفاع الحاجة العالية الى الانجاز فى المجتمع لا يؤثر فى كل المهن بطريقة متساوية، اذ أن تأثيره فى المهن التجاريـــة والصناعية اكثر من تأثيره فى غيرها. وذلك لان هذه المهن تساعد على اختيار ذوى الحاجة الى الانجاز من ابناء الطبقة الوسطـــى والدنيا وهم كثيرون فى المجتمعات النامية(٩٠). معنى هـــذا أن الحاجة الى الانجاز لا تؤثر فقط فى نمـ نشاط ولكنهـــا تحدث فروقا فى المستوى الذى يتحقق فيه هذا النشـــاط أى كان نوعه.(٩١)

على اية حال، فان مستوى الحاجة الى الانجاز فى مجتمع مـا مرتبط جوهريا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة هذا المجتمع

وتمثل همزة الوصل فى هذه العملية فى خصائص وسلوك المنظمين "entrepreneurs" الذين ينظمون وحدة العمل ويزيدون من قدرتها الانتاجية . فالمجتمع الذى يشعر بالحاجة الى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين نشطاء اكثر ،وهم بدورهم يحدثون انتاجية عالية . بمعنى آخر ان المنظم هو شخصية أساسية فى عملية الانتاجية ،فهو بالضرورة رجل لديه حاجة الى الانجاز اعلى من غيره فى كل المجالات . وهناك مجموعة من الخصائص يتصف بها المنظم أو كيف يتصرف المنظم بطريقة تنظيمية . فهناك درجة عالية من الاتفاق فيما يتعلق بالخصائص الاساسية للدور التنظيمى للمنظمة . وهذه الخصائص هى : المخاطرة المعتدلة كنتيجة للمهارة وليست للمصادفة ، النشاط الفعال أو النشاط الابداعى ، المسئولية الفردية ،المعرفة ونتائج القرارات واعتبار المال مقياسا للنتائج ، والاهتمام بالمهن التنظيمية نتيجة لمكانتهما ومخاطرها.(٩٢)

ولقد اشارت الدراسات التى اجريت فى امريكا بأن الاسر فى الطبقات المتوسطة والدينا هى التى تغرس وتنمى فى ابنائها اعلى حاجة الى الانجاز ،ويعنى هذا، انه عندما تتوفر الحرية فى المجتمع لتحقيق الانتاجية ، فانه تظهر ايضا وسائل اجتماعية لتساعد على الحاق ذوى الحاجة العالية الى الانجاز من ابناء الطبقة الدنيا بهذه الاعمال . فالحاجة الى الانجاز

تؤدى الى تطلع الشباب من ابناء الطبقات الوسطى والدنيا لتحقيق الانتاجية خاصة فى المجال التجارى والصناعى(٩٣) .

هـ- المصادر الاجتماعية للحاجة الى الانجاز :

لكن لماذا يستشعر بعض الناس الحاجة الى الانجاز فى بعض الاوقات اكثر من غيرهم ؟ قد تكون الحاجة الى الانجاز استجابة سيكولوجية لظروف اجتماعية واقتصادية معينة . بمعنى ان تفسير الحاجة الى الانجاز قد يكون بالرجوع الى الاحداث التاريخية او السياسية او الاقتصادية التى مرت بمجتمع معين وأدت ، أو تطلبت رفع مستوى الحاجة الى الانجاز .ومن ناحية أخرى ، فان الناس " يظهرون خاصية الحاجة العالية الى الانجاز النشطة عندما يعاملون بطريقة غير عادية او عندما يكونون ضحايا للتعصب الاجتماعى. اذ انهم فى تلك الحالة يرون ان ينجزوا حتى يعوضوا الوضع الدونى الذى فرض عليهم ، فعندما تكون الدافعية عالية تكون الاستجابة قوية . اما اذا كانت الدافعية منخفضة فتميل الاستجابة لان تكون نوعا من الانسحاب والتراجع والكآبة .(٩٤)

ولقد ركزت كثير من الدراسات على دور الاسرة فى تحديد الحاجة الى الانجاز بمستوى الحاجة الى الانجاز عند الاطفال يتأثر بشكل قاطع باتجاهات امهاتهم . وتتوقع امهات

الابناء ذوى الحاجة العالية الى الانجاز اعتماد أبنائهن على انفسهم واجادت مهارات معينة فى سن مبكرة ، اكثر مما تتوقع امهات الاطفال ذوى الحاجة المنخفضة للانجاز. باختصار فان اسلوب تربية الطفل وتدريبه مبكرا على الاستقلال والاعتماد على النفس واجادة مهارات معينة لديهم انما يولد الحاجة العالية الى الانجاز .(٩٥)

وتعتبر القيم الدينية ايضا من العوامل المرتبطة بالحاجة الى الانجاز ، لانها تفسير لنا لماذا يتصرف الآباء والامهات بهذه الطريقة ولا يتصرف آخرون كذلك ؟ بمعنى آخر أن قيم الآباء وتمثلها آراؤهم الدينية تؤثر فى اساليب تنشئة الطفل وبالتالى فى مستوى الحاجة الى الانجاز عنده . فالبروتستانية تختلف من الكاثوليكية فى أساليب تربية الطفل ومن ثم حاجته الى الانجاز . كذلك هناك أديان اخرى مثل الهندوسية والبوذية لا تتيح نسقها القيمى الى حاجة عالية الى الانجاز لدى الاطفال بعكس اليهودية (٩٦) . وباختصار ، فان الاديان التى تؤكد على القيم الايجابية نحو الحياة والعمل لابد وأن تكون مرتبطة بالمستويات العالية للحاجة الى الانجاز .

* – نحو برنامج قومى لرفع انتاجية الانسان :

لكن اذا أراد شعبا معرفة ما يجب ان يفعلوه أفراده لزيادة انتاجيتهم ؟ فان الاجابة باختصار ، فى أن هذا

المجتمع يجب ان يقدم الكمية المناسبة من الحوافز ،ولكن كيف؟.
وقبل ان تجيب على هذا السؤال يجب ان يكون واضحا بأن اعطاء عوامل اخرى مثل المصادر الطبيعية والسكان ومحكات الاستثمار من شأنه الابتعاد أو تجاهل المشكلة الحقيقية. فقد يذهب البعض ايضا انه كلما اعطيت رؤوس اموال كبيرة لدول نامية زادت معدلات التنمية الانتاجية بها. " ولكن تختلف الدول في مقدار رأس المال الذى يحتاج اليه لانتاج نفس الزيادة في الانتاجية. وترجع هذه الاختلافات طبقا للمستويات القومية للحاجة الى الانجاز. اذ تتطلب الدول ذات الحاجة العالية الى الانجاز رأس مال اقل لانتاج زيادة معينة فى الدخل. (٩٧)
كذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو السكان على اساس انه كلما قل عدد السكان كلما كان نصيب الفرد من الدخل القومى اكثر. ولكن تشير النتائج أن المعدلات السريعة لنمو السكان مرتبطة بالمعدلات البطيئة للتنمية الاقتصادية، وان دافعية الناس في كثير من الدول كافية لان تعوض السكان المتزايدين، خاصة وان الفرد يميل الى انتاج اكثر مما يستهلكه واخيرا فان علماء الاقتصاد يعطون اهمية لنموذج الاستثمار لتحقيق الانتاجية والتعجيل بالتنمية. بمعنى، هل يجب ان يكون نماذج الاستثمار دائما موجهة الى المصانع والنقل والمبانى، أم أن هناك استثمارات هامة مثل التعليم والتدريب والاتصالات يجب ان توجه اولا مثل الاستثمارات الاخرى؟ فقد نجد ان قيم

ودوافع الافراد لاتدعم بعض النماذج الاستثمارية وتبعا لهذا فان هذه النماذج قد تكون ضارة ، لأنها قد تزيد من معدلات التخلف ولا تفرس قيما أو معايير جديدة ، كما انها لاتزيد من عدد الخبرات التنظيمية (٩٨). ما نريد أن نؤكده هو اهمية خلق دوافع وقيم جديدة لدى الافراد والا فانهم قد يتعلمون اساليب جديدة للانتاج ولكن لايكون لديهم الدافع لاستعمالها. والمطلوب هو خلق اسلوب لايتداخل ولا يتعارض مع الاسلوب القومى للحياة . بمعنى تبنى دوافع وقيم معينة للانتاجية. وحينئذ قد يقرر ماذا يفعل . هل يبقى على القيم القديمة او يكتسب قيما جديدة ؟(٩٩)

والحق ان وضع برنامج قومى للارتقاء بانتاجية الانسان أمر صعب لاختلاف الموجهات القيمية فى قطاعات وطبقات المجتمع الكبير . وأيةما كان الأمر ، فانه ليس هناك بديل حقيقى " لرغبة " المجتمع فى الانتاجية ،وتشكيل شخصية الانسان بالتربية الاستقلالية حتى تساعد على تكوين الشخصية المجتهدة والمبتكرة والمخاطرة والتى لا تستسلم للظروف ولكن تحاول التغلب عليها وتطويعها لخدمتها. على أية حال،فان الموجهات القيمية اللازمة لوضع سياسة توجيه من اجل الارتقاء بانتاجية الانسان هى :

(١) غرس الاتجاهات والقيم الجديدة :

وهذا يتطلب تغيير القيم التقليدية في المجتمع والتي هي في العادة قيم مثبطة ـ الى قيم ومعايير جديدة تدفع عجلة الانتاج. أي تغيير القيم والمعايير المتخلفة عن تحقيق الانتاجية المطلوبة الى القيم والمعايير التي تحقق النجاح المطلوب . فمتطلبات الانسان المتجددة عن الثقافات المتقدمة خاصة الجوانب المادية والتكنولوجية تجعله يقبل كثيرا على القيم والانماط الثقافية الحديثة ،وتصبح بذلك وسائل الوصول الى مستوى اقتصادى أعلى ممكنة . وذلك بعد تقبل الناس الحاجة الى التغير في القيم والاتجاهات . ولتحقيق هذا يتطلب زيادة وسائل الاتصال الجماهيرية والتي لها دور في التغلب على المقاومة الطبيعية للتحديث . فعن طريق الحملات الدعائية والرأى العام يمكن اعلام الناس واعدادهم للتغير المطلوب . هذه الحملات الدعائية تعطى " الامان العاطفى" لتقبل القيم والاتجاهات الجديدة . ايضا يتطلب تحديث الاتجاهات والقيم تغير النظرة الى دور المرأة في المجتمع ، خاصة وان النساء اكثر تقليدية في قيمهن ، ولكنهن اللائي يربين الجيل الجديد . كذلك تعديل البرامج التعليمية لكي تغرس في الاطفال من الصغر الحاجة الى الانجاز والدافعية الى الانتاجية ،وترتبط هذه البرامج بما يحتاجه المجتمع بالفعل وليس ما تعلمه التربويون. ونؤكد هنا بأهمية الآلات الحديثة لاحداث التغيرات في الاتجاه المطلوب

بسرعة اكبر . وذلك لان من المعوقة بمكان الابقاء على المعتقدات التقليدية مع استعمال الآلة المعقدة .فالالات تساعد على تحطيم الاساليب الاجتماعية التقليدية ،كما انها تنشر الاتجاهات التى تعبر عن القيم الحديثة . " فقد تكون الكهرباء مثلا معلما جديدا للقيم الجديدة بتشغيلها للمحركات واكثر من ذلك تجلب المعلومات الجديدة من خلال الراديو(وأجهزة الاتصال الاخرى) (١٠٠) .

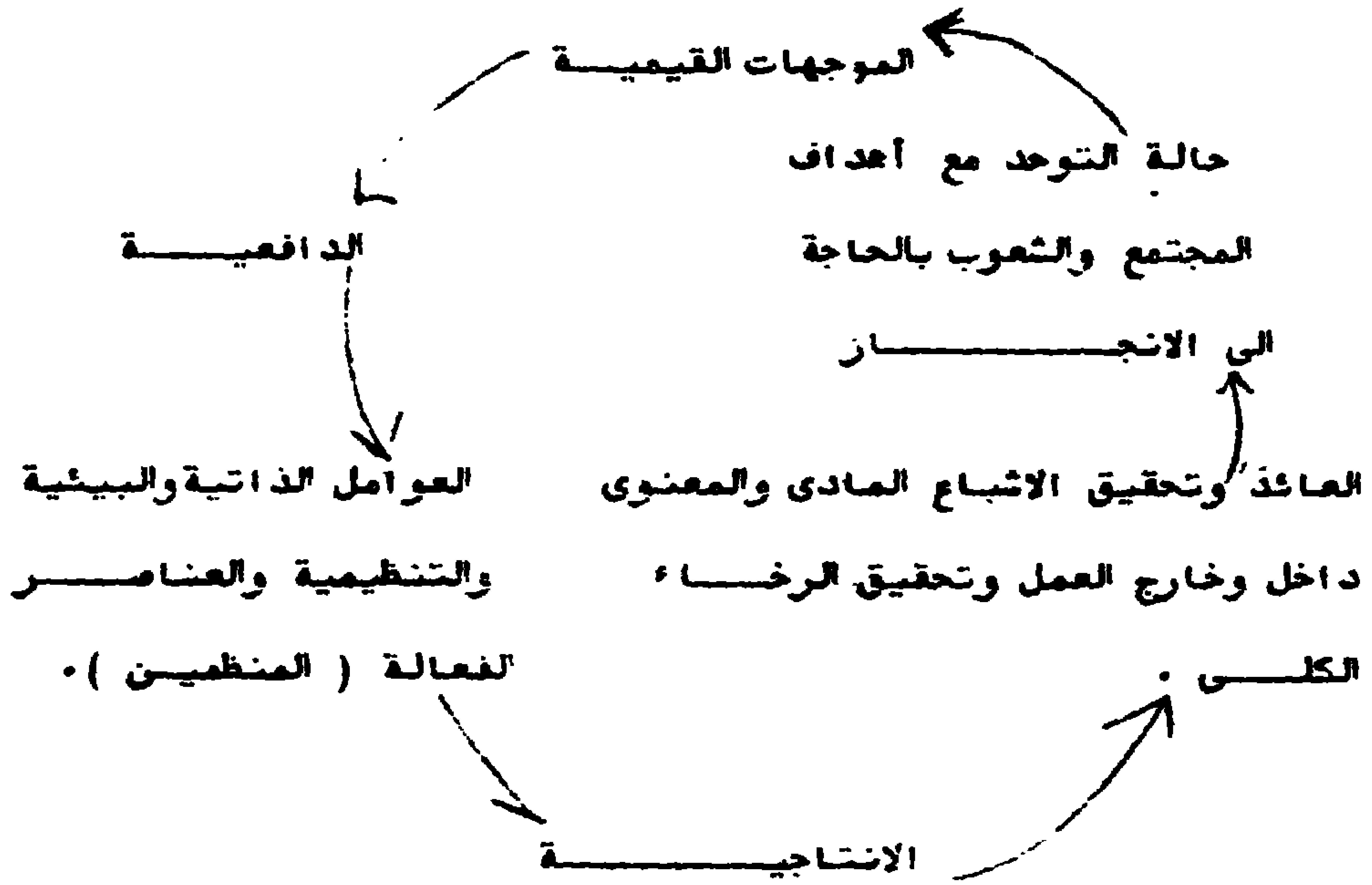
(٢) دعم الشعور بالحاجة الى الانجاز لدى الافراد :

الحق أن مستوى الحاجة الى الانجاز جزء من الثقافة الكلية أى جزء من الدين ونمط الحياة وطريقة تنشئة الاطفال .(١٠١) وهذا يتطلب مراجعة شاملة لقصص الاطفال السائدة كذلك الحكايات الشعبية والاساطير التى تلقن للاطفال. فقصص " الشاطر حسن " و " علاء الدين والمصباح السحرى " والكنز المفقود " يجب أن يحل محلها قصص أخرى تعكس فى ثناياها مدى الحاجة القومية الى الانجاز، والانتاجية ، والقيم والاتجاهات التى يرغب المجتمع فى تأكيدها. فأطفال اليوم هم منظمى الجيل القادم،ومن ثم يمكننا أن نتوقع أن القيم والاتجاهات المعروضة فى قصص الاطفال معدلات الانتاجية فى مجتمع المستقبل. كذلك يجب أن يتضمن مسحا شاملا لقيم واتجاهات الآباء والامهات

وانعكاساتها على الرغبة فى الانجاز لدى الابناء ولهذا يجب أن يكون هناك دراسة تبين درجة الحاجة الى الانجاز لدى مجموعة من القيادات سواء فى مجال الاقتصاد أو الادارة والتعليم أو السياسية ، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين الحاجة الى الانجاز والانتاجية فى كافة المجالات .

(٣) **الاستفادة المثلى للمصادر الحالية للحاجة الى الانجاز:**

ولكن لن ننتظر حتى يأتى الجيل الجديد والذى نأمل أن يكون لديه دافعية عالية للانجاز، فالحكومة وكل منا يريد الارتقاء بالانتاجية كما وكيفا. والحل العملى هو الاستفادة من الامكانيات المتاحة الحالية خاصة للشباب ذوى الحاجة العالية الى الانجاز . ويرى البعض أنه فى مثل هذه الحالات، فان السيطرة المركزية أو الحكومية على الانتاج يكون أكثر ايجابية عن غيره من الانظمة . وفى هذا النظام المركزى يمكن التخلص من ذوى الحاجات المنخفضة الى الانجاز عن طريق التنافس . ولابد ايضا أن يكون هناك معايير صارمة للمؤهلات الخاصة بالمراكز الرئيسية ذات المسئولية ، كما لابد من وجود نظام للاختيار تحكمه نظم مستقلة محايدة . واذا كانت الدولة تأمل فى تحقيق رفع الانتاجية بسرعة وينقصها المواهب التنظيمية فانه " يلزمها ممارسة سيطرة ممكنة والعناية فى اختيار أولئك الذين سيديرون المشروعات الرئيسية وذلك عن طريق شخص محايد وموضوعى." (١٠٢) على أية حال ، يوضح الرسم التالى الموجهات القيمية ودورها فى تحقيق الانتاجية ...



٦ - الخاتمـــــة :

" يقول ابن خلدون فى وصفه للمصريين" انه من كثرة لهـم تحسبهم وكأنهم فرغوا من الحساب " .والحق أن المجتمع المصرى يعانـى من صور التغير القيمى ، ويرجع ذلك الى شبكة معقدة من العوامـل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وطغيان بعض " القيم الزائفـة " التى فرضتها ظروف معينة واصبحت بمثابة المعوقات التى حالـت دون تطوير القيم الايجابية بالنسبة لانتاجية الانسان المصرى وانطلاقه لتحقيق أهدافه وطموحه . ومن هنا يمكن القول ، بأن دراسة ظاهـرة

معقدة مثل التعبير القيمى وآثاره على انتاجية الانسان المصرى تتطلب حذر فى المنهج والتحليل . فنحن من ناحية فى حاجة الى منهج موضوعى يعكس اهمية المتغيرات التى يفترض أنها " مترابطة " . فنحن ايضا فى حاجة الى اجراء المقارنات عن معدلات الانتاجية او على الاقل نكون قادرين على أن نقرر متى ترتفع انتاجية الانسان المصرى ومتى تنخفض ؟ ونحن نعترف بأن ظاهرة مثل الانتاجية تسببها عوامل كثيرة ،وكل ما حاولنا تأكيده هو أن نبين أن أحد هذه العوامل(التغير القيمى) اكثر اهمية من غيره فى الوقت الراهن. ومن ناحية أخرى رأينا أن نكون حذرين فى تشخيص ما أصاب النسق القيمى فى المجتمع المصرى . وما ترتب على ذلك من تناقض بين قيم الاجيال واتساع الفجوة بين ما هو " تقليدى " وبين ما هو " حديث "، وانعكاس ذلك على تماسك وحدة الشخصية المصرية وتفككها . ولقد بيننا بوضوح أن طغيان هذه السلبية لايعنى غياب القيم الاصلية الدافعة للعمل والانتاج. كل ما نحتاجه هو كشف اللثام عن هذا " الزيف القيمى" الذى فرضته مصالح معينة ومساعدة النسق القيمى على أخذ المبادرة مرة أخرى لتحويل المجتمع الى مرحلة اكثر ايجابية فى الانتاج والعطاء.

ويرجع السبب فى هذا الحذر المنهجى والتحليلى الى اختلاف معايير الحكم التى تستخدم لتحديد المقصود بالانتاجية ؟ فالتقييم على اساس " الانتاج المادى" تلغى من الحسبان جوانب اخرى

مثل الرفاهية والترفيه ،والتحرر من القلق والقيم الروحية . كذلك لايمكن ان يكون " الدخل" هو الاساس لقيم الانتاجية فكثير من الدول العربية يحقق الفرد فيها معدلا عاليا من الدخل ولكن لايمكن ان نقول مع هذا بأن هذه الدول متقدمة اقتصاديا وتحقق الانتاجية المطلوبة . ولهذا فان عند تقدير الزيادة الانتاجية فانه يجب حسبان ذلك وفقا لاطار العلاقة الكلية بين مستوى نقطة بداية بالتنمية ومقدار ما حقق من زيادة فى الانتاج. فمعدل الانتاجية لايحدده المقدار الكلى للزيادة فى معدل الانتاج،أو النسبة المئوية لهذه الزيادة ، بل يحدده ما اذا كان البلد قد حقق انتاجية أفضل أو أسوأ مما يتوقع .

ان مبدأ قيمة الانتاج،والاستمتاع بالطبيعة الى أقصى حد هو جزء من كل يتفاعل مع الاجزاء الاخرى المشكلة لنسق القيم أو الهوية الحضارية ،ويتكيف وفقا لموقفه من السلم القيمى. فقد تكون انتاجية بعض الاعمال (كالانفتاح الاستهلاكى مثلا) عقيمة لانها تبديد للطاقات الصالحة المنتجة فى الانسان واهدار للاموال التى كان يمكن تحويلها الى عوامل تنموية وانتاجية . ولقد كشفت لنا التجربة التاريخية فداحة الخسارة التى منى بها الانتاج بسبب تبديد تلك الطاقات والجهد والاموال . فالانتاج ليس هدفا فى حد ذاته الا بمقدار ما ينعكس فى قيم الناس وحياتهم ويحقق لهم الرخاء العام .

فالانتاج له وظيفة اجتماعية ، اذن ، وهى اشباع الحاجــــات الاساسية لجميع أفراد المجتمع دون اسراف أوسوء توزيـــع .

ولكن لم يطرح هذا البحث سؤال رئيسى آخر وهو من ينتـــج وماذا ينتج ولمن هذا الانتاج ؟ الحق ان هذا السؤال يقتضـــى الاجابة عليه من خلال العلاقة بين السلطة والثروة والتوزيـــــع فى المجتمع .

وبعد هل سوف يؤخذ فى الاعتبار ما قدم من ابحــــــاث وتحليلات وحلول المشكلة الانتاجية . اخشى ان تستمر العمليـــة الانتاجية بعد نهاية المؤتمر كما هى ، وتدور الالات والتنظيمات وبداخلها الانسان المصرى فى دائرة من التخلف فرضت عليـــــه أو صنعها هو لنفسه . حتى يوم الحساب وصدق القائل :" لايغيـــر الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " : أى يغيروا موجهاتهم القيمية ونظرتهم الى الحيـــاة .

.. ..

الهوامش والمصـــادر

١- من أهم الدراسات التى حاولت ايجاد علاقة بين الرضـــاء الوظيفى والانتاجية هى :

- Argule, M., Garrdner,G., ane Cioff F., "Supervisory Methods Related to Productivity, Absenteeism and Labour Turnover" Human Relations, Vol . 11, 1958.
- Bernberg, R. E., " Socio-Psychological Factors in industrial Morale, 1. The Prediction of specific indicators ", J.of Social Psychology. Vol. 36 (1952).
- Harell, T. W., Managers' performance and personality. Cincinnati , Sosuth Western Publishing Co., 1961.
- Rothe, H. F " Does Higher pay Bring Higher Produitivty" Personel Vol. 37(July-August).

٢- عبدالخالق (ناصف) ، " الرضاء الوظيفى وأثره علـــــــى انتاجية العمل ،مجلة العلوم الاجتماعية- الكويت - العدد الثالث . (سبتمبر١٩٨٢) ص ٧٥ ،ونظرا لاهميـــة هذه المقالة فسوف نعتمد عليها فى تقديم المدخـــل الاقتصادى لعلاج مشكلة الانتاجية .

٣ـ المرجع السابق ، ص ٧٨ ، انظر ايضا :

- Stone , E., F., " The Moderating Effect of Work - RelatedValues on the job scape-job satisfactions", in Organizational Behavior and Human performance , 1976, PP. 147 -j167 .

٤ـ عبدالخالق (ناصف) مرجع سابق،ص ٧٨ • ويعرف الشخص المغترب عن وظيفته بانه " هو شخص يكون ارتباطه وتفاعله مع وظيفته تفاعلا" ميكانيكيا" لانه ينظر الى عمله على آنه وسيلة يسعى من خلالها لتحقيق اهداف مهنية دون اهتمام بتنمية مسئولياته أو تنويعها أو التطلع الى مراكز اعلى أو تحقيق الاستقلالية • انه انسان يتقاضى اجره مقابل ادنى جهد يبذله " • اما الشخص المحايد فهو " الذى يكون ارتباطه وعمله بالقدر الذى يجنبه المؤاخذة والمسئولية لا يتحمس لفكرة ،ولا يتطلع الى جديد،ولكنه يباشر مسئولياته على النحوالذى تظل به الامور جارية كما جرت بها العادة" • نفس المرجع ص ٧٨ •

٥ـ المرجع السابق ، ص ٧٩ •

٦ ـ المرجع السابق ، ص ٨٠ ، انظر ايضا :

- Besch, D. S., Personnel, The Mangement of people at work . N.Y: Macmillan Publishing Co., 198o.

٧ — هناك ثلاثة ابعاد لهذا الرضاء هي : الرضا لسياسات العمل في المؤسسة وتشمل (سياسات الاجور، التعويضات الترقيات ، والتامينات ... الخ) ، الرضاء بعلاقات العمل ، الرضاء بالعمل ذاته ، عبدالخالق (ناصف)مرجع سابق ص ٨٠ — ١٩٨١.

انظر ايضا :

- Szilagy, A.D., and Wallance, M., Organizational Behavior and Performance. California: Good-Year Publishing Co.,1980.

٨ — عبدالخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص ٨٢ ، انظر ايضا :

- Locke , E. A., "What is Job satisfaction", Organizational Behavior and Human Performance. op,cit, pp.309. 336.

٩ — عبدالخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص ٨٣ — ٨٤ انظر ايضا

- French, Elizabeth, "Effects of the interaction of Motivation and Feedback on Task Performance" in Alkinson, J. W.(ed.) Motives in Fantasy Action , and Society N.Y: Van Nostrand,1958. PP. 400- 408, Stone, E., Op.Cit.PP.147-167.

١٠- عبدالخالق " ناصف " ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

١١- مرجع سابق ، ص ٨٦ ، انظر ايضا .

Flieshman, E., A,Harris, E.F. and Burtt H.,E., Leadership and supervision in industry, Calumbus: Ohio State Univ, Bureau of Educational Research, 1955.

هناك العديد من المقاييس التى تقيس الرضاء الوظيفـ
من اهمها :

- طرق تحليل ظواهر الرضاء(مثل معدل دوران العمـ
التغيب ، التمارض .... الخ.

- طريقة هرزبرج F. Herzberg وهى طريقة القصـ
التى تطلب من مفردات العينة فى مقابلات شخصيـة
نتذكر الاوقات التى تشعر بها بالرضاء عن عملها كذا
الاوقات الاخرى التى يشعر فيها بعدم الرضاء مع محا
ذكر الاسباب فى كل من الحالتين . كذلك طريقـ
الاستقصاءات مثل نماذج استطلاع الرأى تصاغ محتواه
وتصمم عناصرها من اجل قياس الرضاء وهناك العديـ
من القياسات الاخرى . المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٩٠

Brayfield, A., F., andRathe, H.F., " An Index of job Satisfaction",J. of Applied Psychology. Vol , 35(1951)pp. 307-311.

- Smit· , P.C. Kendall, L.M. and Hulin, Job Descriptive Index, Dept. of Psychology, Ohia: Bowling Green Univ., 1975.
- Weiss, D, J., Dawis, R. V., England G.W., and Lafquist, L.H., Manual For the Minnesata Satisfaction Questionnaire, Minneapoli : Minnesota Studies in Vocational Rehablition, Bulletin, Vol. 45 , 1967. N. 22.

١٢- عبدالخالق (ناصف) ، مرجع سابق ، ص ٩٠ - ٩١.

١٣- المرجع السابق ، ص ٩١

١٤- المرجع السابق ،ص ٩١ - ٩٢ ،انظر ايضا :

- Simon, A. 11, Adminstrative Behavior N.Y: Free Press, 1968, PP. 172-175.

١٥- عبدالخالق (ناصف) مرجع سابق ، ص٩٢ ،انظر ايضا :

- Soliman, H.M., and Hartman, R., A., "Asystematic Analysis of Productivity Determinants industrial Enginaering (Sept.) 1971.

السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

١٧- المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٥ انظر ايضا :

- Vroom , V.H. Motivation in Management, N.Y: American Foundation For Management Research 1965.

١٨- المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٨٥

١٩- المرجع السابق ص ٩٣ .

٢٠- المرجع السابق .

٢١- المرجع السابق ، انظر ايضا :

- Brayfield, A. H. and Crockett W.H.,"Employee Attitude and performance" Psychological Bulletin (1955) Vol. 52PP 396- 428.

٢٢- المرجع السابق ، ص ٩٣ .

٢٣ - المرجع السابق ، ص ٩٤ .

٢٤- المرجع السابق ، أنظر ايضا :

- Maslow, AH. Motivation and Personality. N.Y: Harper and Row, 1954.

- Herzberg, F., Work and The Nature of man. Cleveland : The world publishing Co.,196

٢٥- المرجع السابق ، ص ٩٦ - ٩٩

٢٦- المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، انظر ايضا :

- Vroom, V.H., Work and Motivation. N.Y:John Wiley & Sons, 1964.PP.183-185.

- Rensis, L., New Patterns of Mangement. N.Y: McGraw Hill Book, 1961.

٢٧- المرجع السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

٢٨- انظر : بيومى (محمد احمد) ،علم اجتماع القيم، الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١، ص ٢١وما بعدها .

٢٩- انظر : بيومى (محمد احمد) القيم واثرها على مواقف واتجاهات الاسرة في المجتمعات المستحدثة ،الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ص ١٧.

٣٠- انظر : دياب (فورية) ،القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية فى مصر، القاهرة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٦.

٣١- بيومى(محمد احمد) ،علم اجتماع القيم ،المرجع السابق ص ١٦٣ - ١٦٤. .

٣٢- انظـــــر :

- Laszlo , E., and Wilbur, J., (edc) Value Theory in Philosophy and Social Science,N.Y : Gardan and Breach Science Publishers,1973. PP 12-23.

٣٣- لمزيد من المعلومات عن كيفية تغير القيم والاتجاهات انظر:

- Fishibein, M., and Ajzen , I, Belief, Attitude, Interaction and Behavior. Mass: Addison-Westey Publishing Company , 1975.

- Thomas, K. (ed.) Attitudes and Behavior, London Penguin Books, 1971.

" دراسات فى الشخصية " مجلة عالم الفكر، الكويت . العدد (يوليو - اغسطس ١٩٨٢) .

٣٤- نعيم (سمير) "انساق القيم الاجتماعية ، ملامحها وظروف تشكيلها وتغيرها فى مصر " مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت - العدد ٢(يونيو ١٩٨٢) ص ١٢٨ .

٣٥- المرجع السابق ، ص ١٢٩.

٣٦- المرجع السابق ،ص ١٣٤.

٣٧- نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٣٤.

٣٨- المرجع السابق ، ص ١٣٨.

٣٩- المرجع السابق ، ص ١٣١.

٤٠- المرجع السابق ، ص ١٤٠.

٤١- انظر مرسى (فؤاد) هذا الانفتاح الاقتصادى ،القاهرة دار الثقافة الجديدة ،١٩٧٦، ص ٢٩٨.

٤٢- نعيم (سمير) مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠.

٤٣- نشرت جريدة الاهرام عدد ٣٥٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥ الصفحة الثالثة ، دراسة اجراها خبراء المركز القومى للبحوث عن ملامح السلطة التنفيذية فى مصر منذ عام ٥٢ وحتى الآن. وجاء فى هذا التقرير ما يأتى :

" كانت اولى ملاحظات الدراسة هى أن معدل التغير الوزارى فى مصر منذ يوليو ٥٢ وحتى الان يعتبر سريعا جدا فالوزارة

الجديدة (وزارة يوليو ٨٤) تأتي تحت رقم ٣٣ وقدتعاقب هذا العدد من الوزارات خلال ٣٢ عامايعا يعني بأن متوسط عمر الوزارة اقل من عام... ويبلغ عدد الشخصيات التي تقلدت مناصب وزارية منذ عام ٥٢ حتىالآن ٢٩٤ وزيرا منهم ١٣١ وزيرا في عهدالرئيس الراحل عبد الناصر و ١٦٣ وزيرا في عهد الرئيس الراحل السادات " .

٤٤- انظر ،معوض (جلال) ،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وابعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت العدد الاول ،(مارس ١٩٨٣) ص ص ١٣١ - ١٤٩.

٤٥- نعيم ،(سمير) مرجع سابق ، ص ١٣٦.

٤٦- انظر ايضا : نقلا عن المرجع السابق،ص ١٢٨ ، انظر ايضا :
حسين(محمد محمد) مصريتنا مهددة من داخلها من اوكار الهدامين - الكويت - مكتبة المنار الاسلامية ١٩٦٨.

عويس(سيد) حديث عن الثقافة (بعض الحقائق) الثقافة المصرية المعاصرة - القاهرة - مكتبة الانجلوالمصرية ، ١٩٧٠.

٤٧- انظر: Bayyumi, M.A.,The Islamic Ethic of Social Justic and the spirit of Modernization , An Application of Weber,s Thesis to the Relationship Between Religious Values and Social Change in Modern Egypt"

(Unpublished ph. D. Dissertation
U.S.A. Temple Univ. 1976). PP. 121-155.

٤٨- انظـر: Ibid : PP. 534 - 593.
Thompson. J.N., and Reischover , R., (eds.) Modernization of the Arab World: N.J: D. Van Nastrand Company, 1966. PP. 61-86.
- Helpern , M., The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, N.J. Prencenton Univ. Press, 1965.

٤٩- نعيم (سمير) " اثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على اتساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية " مجلة العلوم الاجتماعية ،الكويت ،العدد الاول - (مارس ١٩٨٢) ص ١١٣.

٥٠- المرجع السابق ، ص ١١٤.

٥١- المرجع السابق ص ١١٤ - ١١٥.

٥٢- المرجع السابق ، ص ١١٥

٥٣- المرجع السابق .

٥٤- هناك العديد من الدراسات الخاصة بتقييم تجربة الانفتاح الاقتصادى انظر على سبيل المثال :

- الجريتلى (على) خمسة وعشرون عاما- دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢- ١٩٧٧- القاهـــرة : الهيئة العامة للكتاب ،١٩٧٧.

- العيسوى(ابراهيم) ،تطور النظام الاجتماعى ومستقبـــل التنمية الاقتصادية فى مصر نشرة سلسلة التخطيط رقم٢ - ١٩٨٠،القاهرة : جهاز تنظيم الاسرة والسكان. المؤتمر العلمى السنوى الرابع ،القاهرة : المركز العربى للبحـوث ١٩٨١.

- حسين(عادل) الاقتصاد العربى بين الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤- ١٩٧٩ بيروت - دار الكلمة للنشر ، ١٩٨١.

- شهيب (عبدالقادر) محاكمة الانفتاح الاقتصادى،بيروت دار ابن خلدون ١٩٧٩.

- مرسى (فؤاد) هذا الانفتاح الاقتصادى : القاهرة : دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦.

٥٥- نقلا عن نعيم(سمير) ،المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

٥٦- نعيم(سمير) المرجع السابق ، ص ١١٧ .

٥٧- المرجع السابق ص ١٢١ .

٥٨- المرجع السابق ص ١٢٤ - ١٢٥.

٥٩- المرجع السابق ، ص ١٢١

٦٠- المرجع السابق ص ١١٧.

٦١- المرجع السابق

٦٢- المرجع السابق ص ١١٨ - ١٢٠

٦٣- المرجع السابق ص ١٢٠

٦٤- المرجع السابق ، انتجت السينما المصرية العديد من الافلام التى تحتوى هذا التناقض القيمى مثل افلام "انتبهوا أيها السادة" ، "السادة المرتشون" "ايوب" وغيرها .

٦٥- المرجع السابق ض ١٢٢ - ١٢٣ .

٦٦- المرجع السابق ص ١١٩-١٢٠ .

٦٧- المرجع السابق ص ١١٨

٦٨- المرجع السابق ص ١٢٣

٦٩- المرجع السابق

٧٠- المرجع السابق

٧١- المرجع السابق ص ١٢٥

٧٢- ولمزيد من المعلومات عن تغير الاتجاهات والقيم والاعتقادات انظر :

Fishtein, M., Alzen, I.,Op.Cit, Thomas ,K., (ed.) Op. Cit.

73- Mcclelland, D.,The Achieving Socity N.Y.The Free Press, 1961.

الترجمة العربية :

ماكيلاند (دافيد) مجتمع الانجاز (الدوافع الانسانية الاقتصادية) : ترجمة د. محمد سعيد فرح و د. عبدالهادى الجوهرى ،مراجعة وتقديم د. عبدالمنعم شوقى،القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٥، ص ٢٣٧ .

٧٤- مقدمة ابن خلدون ، الطبعة المصرية ص ١٤٦.

٧٥- انظر دراسة :

- Bellch, R.,N., Tokugawa Religion : The Value of preIndustrial Japan, Boston :Beacon Book , 1970.

٧٦- ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ،كذلك انظر :

- Mcclelland, D., andWenter, D.,Motivating Economic Achievement , New York: The Free Press, 1971.

٧٧- ماكليلاند (دافيد) مرجع سابق ،ص ١ ، انظر ايضا :

- Hagen, E.E. " How Economic Growth Begins : A Theory of Social change" , J. of Social Issues. Vol . 19 (1963) PP. 20-34.

٧٨- المرجع السابق ، ص ١٧.

٧٩- انظر دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

- Weber, M., The Protestant Ethic and the spirit of Capitalism. N. Y. Charles Scribnes's Son 1958.

كذلك انظر ماكس فيبر - اعماله الاخرى الخاصة بالديانة اليهودية والمسيحية والبوذية والهندوسية.

٨١ - المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ انظر ايضا :

- Parsons, T., and Smelser, N. ,Economy and Society. N.Y. The Free Press, 1969.

٨٢- المرجع السابق ،ص ٥٠ - ٥٤ .

٨٣- المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٧ ، انظر ايضا :

- Argule, M., The Social Psychology of work N.Y: Taplenger Publishing Co. , 1972. PP. 84-103.

٨٤ - المرجع السابق ص٥٧ - ٥٨ انظر ايضا دراسة :

- Winterbottam, Marian , M., The Relation of Childhood Training in Indeperdence to Achevement motwation (unpublished Doctoni Disserlation Univ.Mich,(1953).

٨٥ - المرجع لسابق ، ص ٥٨ - ٦١ : انظر ايضا :

Morre , W., E., "Labor Attitudes Toword industrialization in underdeveloped countries" A. Economic Review. Vol 95 (1955) PP.156 165.

٨٦- المرجع السابق ، ص ٧٨ - ٧٩ .

٨٧ - المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١

٨٨- المرجع السابق ، ص ١١٢ - ١١٧

٨٩ - المرجع السابق ، ص ١١٨ ،١٢٩، انظر ايضا :

Nash, M.,"Some Social and cultural Aspects of Economic Development" in J.L. Finkle and R.W. Gable (eds.) Political Development and social change N.Y : John Wiley & soon Inc. 1971 PP. 193-203.

٩٠- المرجع السابق ، ص ١٥٧.

٩١- المرجع السابق ، ص ٦٦، ٧١ ، ٧٨

٩٢- المرجع السابق ، ص ١٣٢، ١٥٨ - ١٩٢، انظر ايضا :

lamner , W., C., And Schmidt,F.,L.,(ed.) Contemparary Problems in Personnel: Readings For the seventies.Chicago,st.Clair Press,1974.

٩٣- المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧.

٩٤- هناك عوامل اخرى مثل الطبيعة والسلالة والمناخ واشكال الاسرة . انظر المرجع السابق ، ص ١٩٣- ١٩٦.

٩٥- المرجع السابق ، ص ١٩٧- ٢٠٠ - انظر ايضا :

- Haselize, B.F., "Economic Growth and Development : Nonecanamic Factors in Economic Devolopment", A. Economic Review. Vol. 47. (1959) PP. 28-41.

٩٦- المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠٩

٩٧- المرجع السابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠

٩٨- المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

٩٩- المرجع السابق ، ص ٢٢٣.

١٠٠- المرجع السابق ، ص ٢١٨ - ٢٢٣

١٠١- المرجع السابق ،ص٢٢٣ -٢٢٧ ، انظر ايضا ص ٦٦- ٦٨ ، ٨٠، ٨٨، ٨٩ .

١٠٢- المرجع السابق ، ص ٢٢٧، ٢٢٩ انظر ايضا :

Etzianic A., The Active Society, A Theory of Societal and Political Processes New York: The FreePress, 1988.

١٠٣- يقول ابن خلدون فى هذا المعنى : " واعتبر ذلك ايضا باهل مصر .. كيف غلب الفرح عليهم والخفة والغفلة عن العواقب حتى أنهم لايدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مآكلهم من أسواقهم " المقدمة ، مرجع سابق ص ٧٨.

.. ..

الفصـــل الســادس

الاسلام و النظــام الاقتصـــادى

(١) مقدمـــــــة

من الجوانب الاساسية التى يقوم عليها النظـــام الاسلامى هو الجانب الاقتصادى او النظام الاقتصـــــادى وكان على الاسلام ان ينظم هذا النظام بالقيم الاسلاميـــة الشمولية من ناحية والقيم الاقتصادية المحددة للنشـــاط الاسلامى بحيث لايترك هذا النظام تتجاذبة به أهـــــواء الفرد أو طغيان المجتمع . وقبل ان نعرض للمبادىء التـى يقوم عليها النظام الاقتصادى فى المجتمع الاسلامـــــى نشيـــر :-

١) ان النظم الاسلامية التى بنى عليها النظام الاقتصادى يعترف منذ البداية بأن الفرد هو اللبنة الاولـــى التى يتكون منها المجتمع الاسلامـــى .

٢) ان الانسان مكون من جسم ونفس ولهذا وحد التـــوازن بين القيم المتصلة بغرائز الانسان والقيم المتصلـة بروحه بدون اسراف أو تطرف فى أى منهمـــا .

٣) ان الاسلام طالب المسلم بأن يتمتع بهذه الحيـــــاة طالما كانت تلبى بالطريق الحلال : " قل من حـــرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الـــرزق

قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يــوم القيامة كذلك نفصل الايات لقوم يعلمون " (ســورة الاعـراف : ٣٢) ٠

٤) ان الله سخر ما فى الكون كله من حيوان و جمــاد ونبات ٠ فيقول تعالى : " والأنعام خلقها لكـــم فيها دفء و منافع و منها تأكلون ،ولكن فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون ،وتحمل أثقالكن الى بلـد لم تكونوا بالغية الا بشق الانفس ان ربكم لـــروف رحيم ،و الخيل و البغال و الحمير لتركبوهـــا وزينة ويخلق مالا تعلمـون " (سورة النحل : ٥ – ٨) كذلك يقول تعالى : " وهو الذى سخر البحر لتاكلوا منه لحما طريا و تستخرجوا منه حلية تلبسونهـــا وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكـم تشكـــرون " ٠ (سورة النحل : ١٤) ٠

٥) ان من مهمة المجتمع الاسلامى ان يمد الانسان بالوسائل الاقتصادية الضرورية لاستمرار الحياة ،فكما يقـــول الرسول الكريم : " الكل راع و الكل راع و الكل مسئول عن رعيته سواء الامام او الزوج أو الزوجـــة والعبد ٠ ويعقد بالمسئولية هنا المسئولين فـــى تنظيم أمور المجتمع بطريقة تتيح لكل فرد فيـــه ان يتمتع بالحياة أو الجانب المعاشى منهـا ٠

على أية حال قدم لنا الاسلام نظرة شمولية اقتصادية تتسم بالعدالة الاجتماعية من ناحية والتكافل الاجتماعى من ناحية أخرى • فان كان الاسلام قد حث الانسان على العمل الطريق الوحيد لتملك المال ،الا ان الاسلام قد جعل المال مال الله و الانسان خليفة الله فى هذا المال • كذلك وان كان حق التملك فردا مباحا الا انه جعل للملكية وظيفة فى المجتمع ،ثم عمل كذلك على تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع فنادى بعدم تكديس الثروات فى يد قلة دون الاخرى ،كذلك وازن بين حق الفرد و حق المجتمع فلا يطغى احدهما على الاخر،وسوف نناقش هنا ثلاثة مسائل رئيسية وهى منظور الاسلام للعمل والكسب ،ومفهوم الاسلام للمال والملكية ،و أخيرا خصائص الاقتصاد الاسلامى(١)

---

(١) اعتمدنا فى كتابة هذا الجزء على المصادر الاتية :
- د• عبد الواحد محمد الفار : الثقافة الاسلامية : دراسية تأصيلية لتخدم الرسالة الاسلامية فى ضوء القرآن والسنة • سلسلة الكتاب الجامعى ،١٩٨٣،ص ص ٢٠٧ - ٢٥٦•
- صالح ذياب : دراسات فى الثقافة الاسلامية • عمان كلية المجتمع ،١٩٨٢، ص ص ١٦٣ - ١٨٠
- د• محمد عبد السلام محمد وآخرين : دراسات فى الثقافة الاسلامية • الكويت ،١٩٨٠، ص ص ٢٠٧ - ٢٩٣ ==

٢) مفهوم الاسلام للعمل والكسب

حث الاسلام على العمل ـ مادى كان أو معنوى ، أو مؤلف بينهما ـ شرطة أن يكون نافعا للناس فى الدنيا أو الآخرة . فالعمل الذى يؤمن حاجات الانسان سواء له أو للجماعة يعتبر عملا اسلاميا .

واذا بحثنا عن مفهوم العمل فى الاسلام وجدناه يشمل العمل اليدوى و الفنى و العقلى فالصحة واحياء الارض و الزراعة والتجارة و الصناعة والعمل الفكرى كلها مجالات للعمل حث عليها الاسلام . ويقول تعالى " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله " (سورة الجمعة : ١٠) كذلك يقول تعالى : " هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها و كلوا من رزقه واليه النشور " (سورة الملك : ١٥) . ويقول تعالى أيضا : " و جعلنا الليل لباسا و جعلنا النهار معاشا " (سورة النبأ : ١٠ ـ ١١).

فالاسلام ليس مجرد اقامة شعائر وانما هو عبادة وعمل فى نفس الوقت ،بل ان العمل ذاته عبادة ،وفى هذا المعنى يقول الرسول عليه الصلاة والسلام " الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار "

= ـ على أحمد السالوس و آخرين : دراسات فى الثقافة الاسلامية . الكويت ،مكتبة الفلاح ،١٩٨٢ ،ص ص ٣٥٣ ـ ٤٦٥ .

واذا نظرنا الى مفهوم العمل فى الاسلام وجدنـــا ان الاسلام عظم العمل اليدوى ،فيقول الرسول صلى اللـــه عليه وسلم " ما اكل أحد طعاما قط خيرا من ان يأكـــل من عمل يده ،وان نبى الله داود كان يأكل من عمـــل يده " . كذلك قوله : " ماكسب الرجل كسب اطيب من عمـــل يده " . وسئل عن أفضل الكسب فقال : " عمل الرجـــل بيده و كل بيع مرور " . اكثر من هذا ان كلمة عامـــل أو أجير تطلق على الوالى والأجير . فالمجتمع فى نظـــر الاسلام مؤلف من مجموع العاملين وكلهم يسمون عمـــالا ويترتب على ذلك أمرين هاميـن :

١) ان الاصل تتساوى البشر من حيث كونهم عمـــالا وبشرا لهم كرامتهم وان تفاوت قدراتهم ومزاياهـــم ودائرة عملهم سعة وضيقا وأجورهم أو رواتبهـــم فلا امتياز لفئة على أخرى .

٢) ان العمال ليسوا فريقا من المجتمع ،بل هم جميـــع العاملين فية . ولهذا المفهوم يختلف الاسلام عـــن المذاهب الاقتصادية الاخرى ،فالمجتمع لايقسم الـــى عمال وأصحاب عمل وسمى الجميع اجراء سواء كانـــوا مستخدمين من قبل فرد اوشركة او من قبل الدولـــة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ ان الاسلام حث على العمل وترك الكسل والخمول فيقول الحق : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " (سورة التوبة : ١٠٥) كذلك يبين الله تبارك وتعالى ان الناس تتفاوت درجاتهم بحسب اعمالهم : " ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالا وهم لايظلمون " (سورة الاحقاف : ١٩) ،كذلك يقول تعالى : " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " (آخر سورة الزلزله) . كذلك روى عن الرسول عليه صلاة الله وسلامة " ان قامت الساعة وبيد احدكم فسيله فان استطاع الا يقوم حتى يغرسها فليفعل وقوله صلى الله عليه وسلم:" مامن مسلم غرس غرسا فاكل منه انسان او دابة الا كان له صدقة ".

كذلك طالب الاسلام المسلم ان يسهم فى عمار هذا الكون و عليه كذلك أن يعمل طلبا لرزق الله تعالى لينفق على نفسه و أهله ومن يكلف بالانفاق عليهم ولقد ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام عندما مر عليه رجل فراى الصحابة الكرام من قوته و جلده و نشاطه فقالوا : لو كان هذا فى سبيل الله ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : " ان كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو فى سبيل الله ،وان كان خرج يسعى على ابوين

شيخين كبيرين فهو فى سبيل الله ،وان كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو فى سبيل الله ،وان كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو فى سبيل الشيطان .

والاسلام بهذا يقضى على مشكلة التسول و يحلها حلا عمليا ،فقال عليه الصلاة والسلام : " من فتح على نفسه بابا من التسول فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر " وقال : " اليد العليا خير من اليد السفلى وأبدا بمن تقول : " كذلك فان الاسلام طالب المسلم القادر على العمل الا يلجأ الى سؤال الناس مادام امامه فرصة للكسب الحلال مهما صغر عمله فى أعين الناس . فيقول الرسول الكريم " وان يغدر احدكم ،فيحتطب على ظهره فيتصدق منه ،ويستغنى به عن الناس ،خير له من ان يسأل رجلا اعطاه او منعه " . اما الذين يباح لهم السؤال فيحددهم الرسول عليه الصلاة والسلام ،حيث يقول " المسألة لاتحل الا لثلاثة : لذى فقر مدقع ،او لذى غرم مفظع ،أو لذى دم موجع " وهؤلاء المحتاجون يجدون من الزكاة و الصدقات ومن بيت المال مايغنيهم عن المسألة .

اما عن حقوق العاملين وواجباتهم فان الاسلام

جعل الحق للعاملين ان يختار العمل الذى يتلاءم مع قدراته ومهاراته ورغباته مادام عملا مشروعا نافعا ولقد بين الله سبحانه وتعالى انه قد فاوت بين خلقه فيما اعطاهم من الاموال والارزاق والعقول فقال تعالى: " نحن قسمنا معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات " (سورة الزخرف : ٣٢).

ومع ان الاصل فى الاسلام حرية اختيار العامل عمله الا ان الاعمال التى يحتاج اليها المجتمع المسلم قد تصبح فرض عليه . فهناك الكثير من المهن التى لاتتم مصلحة الناس الا بها ولهذا فان مهمة الدولة رعايتها ومن ناحية أخرى نجد ان من حق العاملين ألا يكلفوا فوق طاقتهم ،و هذا مبدأ عام يقرره القرآن الكريم حيث يقول تعالى : " لايكلف الله نفسا الا وسعها " (آخر سورة البقرة) كذلك : " ربنا لاتحملنا ما لا طاقة لنا به " .

كذلك طالب الاسلام بتعجيل دفع الاجر وعدم نقصانه عن القيام بالحاجات الضرورية . فيقول الرسول الكريم " اعطوا الاجير أجره قبل ان يجف عرقه " . ولقد أمر الاسلام بعدم انقاص أجر العامل طالما بذل الجهد المطلوب

فيقول الرسول : " من ولى لنا عملا وليس له منـــــزل، فليتخذ منزلا ،أوليست له زوجة فليتزوج ،أوليس له خـادم فليتخذ خادما ،أو ليس له دابة فليتخذ دابة " و كــل ذلك من بيت مال المسلمين .

وان كانت هذه هى الحقوق التى كلفها الاســلام للعاملين ،فان هناك واجبات من أهمها اتقان العمــل " يحب الله العامل اذا عمل ان يتقن " . كذلك طالــب الاسلام بأن يكون الكسب من الكسب المشروع ،ولهذا حــرم الاسلام السرقة و النصب و النهب ،كما حرم أخذ المــال لقاء عمل محرم مثل البغاء والرشوة . كذلك حــرم الاسلام الربا و أحل البيع ،لان البيع يتم به تبــادل المنافع و الوصول الى مافى أيدى الآخرين بطرق مشروعــة ولقد سئل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أفضل الكســب فقال : " عمل الرجل بيده ،وكل بيع مبرور" ومن ناحيــة أخرى فان تحريم الربا لما فيه من استغلال للفقير ومنــع للتعاون بالقرض الحسن بين المسلمين ومعيار للطمــع والجشع . ولهذا يقول تعالى " يا ايها الذين آمنــوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا ان كنتم مؤمنيــن فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله (البقــرة: ٢٧٨ – ٢٧٩) .

على أية حال نخلص مما سبق بأن أهم خصائص مفهوم الاسلام للعمل تنحصر فى الاتى :-

١) ان العمل قيمة وواجب على كل مسلم ،وحق لكل قادر ويتعين على الدولة ان تكفل هذا الحق للجميع .

٢) يجب ان يكون العمل مشروعا أجازه الاسلام ويحقق مصلحة المجتمع ولهذا يعتبر من عداء العمل أى نشاط ضار بمصلحة المجتمع او يخالف القيم والمعتقدات الدينية كالتحريم او البغاء او بيع المواد المسكرة .

٣) ان الاصل هو تساوى البشر من حيث كونهم بشرا لهم كرامتهم ولايغير هذا الاصل اختلاف مواقع العمل لكل منهم ،بل الجميع متساوين فى نظر الاسلام لافرق بين من يقوم بالاعمال اليدوية او من يقوم بالاعمال الفكرية ،فالجميع سواء امام شريعة الله

٤) أن التفاوت فى الارباح والمكاسب المالية حق من الامور الطبيعية المسلم بها نتيجة لتفاوت قدرات الناس ،ولايعنى هذا اى نوع من الطبقية فى المجتمع الاسلامى ،لان شعور الاسلام للمجتمع انه يقوم على التعاون والتكافل .

٥) على المجتمع أن يولى وظائفه للاكفاء الصالحين فقد روى عن الرسول عليه السلام انه صرف أبا ذر الغفارى عن تولى الامارة حين طلب ذلك وقال له : " ياأبا ذرانك ضعيف وانها أمانة ،وانها يوم القيامة خزى وتدانيه الا من أخذها بحقها واعطى الذى عليها "

٦) ان العمل يجب الا يشغل صاحبه عن القيام بواجباته نحو الله "رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله واقامة الصلاة وايتاء الزكاة (سورة البقرة ٣٧) .

٣) مفهوم الاسلام للمال والملكية

أ) استخلاف الانسان فى مال الله

المال فى الاسلام ضرورة من ضروريات الحياة التى لاغنى للانسان عنها . ويرى الاسلام ان المال وسيلة ليس غاية فى حد ذاتها انه خلق لمصلحة الانسان وقياما لحياته ومعاشه . فالمال ليس هدفا للحياة ،ولاينبغى ان يشغل الانسان عن عبادة ربه أو يشغله عن دينه كذلك فان الاسلام لايجعل المال أساسا لتقييم الناس وانما يجعل التقوى أساسا للتفاضل بينهم .

وطالما ان الله خالق كل شئ فان المال و كل الممتلكات هى مال وملك الله وان الانسان مستخلف فيه من قبل الله سبحانه وتعالى فيقول تعالى " ولله ملك السموات والارض ومابينهما ويخلق مايشاء" (المائدة ١٧:) كذلك : " لله ملك السموات والارض و مافيهن "(المائدة ١٢٠) و عن استخلاف الانسان لله فى الارض يقول تبارك وتعالى : " امنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " (الحديد : ٧) . فالمال اذن كسائر الممتلكات ملك للخالق الرزاق ،و طالب القرآن المسلم بالانفاق مما جعلنا مستخلفين فيه ،كما قال تعالى " وآتوهم من مال الله الذى اتاكم " (النور : ٣٣) . ويلاحظ ان القرآن قد قرن الانفاق بالتذكير دائما على ان المال مال الله وان الانفاق من رزق الله سبحانه وتعالى .

وبعد ان أكد الاسلام على حقيقة ملكية الله للمال ،فقد أعطى الاسلام للفرد الحق فى التملك المشروع بمعني إن للفرد الحق فى الانتفاع والتصرف باعتباره مستخلفا فى هذا المال ينفق ويتصرف فى الحدود التى شرعها صاحب المال ـ أى الله .

ولهذا فان الاسلام قد شرع وحدد الطرق المشروعة للتملك والكسب للاستثمار ،كما بين حدود الانفاق ،و اذا خالف المسلم هذه القواعد والتشريعات فانه يعتبر بذلك مخالفا لمالك المال وخارجا عن أصول الاستخلاف . ولقد ترتب على هذه القاعدة - أى استخلاف الانسان فى مال الله - أمور اقتصادية من أهمها :

١) لايجوز لأى فرد ان يتملك المال تلمكا نهائيا ، كذلك لايحوز لأحد ان يكون له على المال الا تلك المنفعة ،ذلك لان حقوق الله ثباته وليس لاحد من البشر ان يتضرف فيها او يتنازل عنها حاكما كان او محكوما .

٢) ان للجماعة الحق فى تنظيم طريقة الانتفاع بالمال اذ ان المال وان كان لله ،الا انه جعله لمنفعة الجماعة ،والقاعدة فى الاسلام كل ماينسب من الحقوق لله : انما هو لمنفعة الجماعة وهى التى تشرف عليه دون الافراد .

٣) ان للجماعة الحق عن طريق ممثليها فى رفع يد اى مالك للمال ،للمنفعة العامة وذلك اذا اقتضت مصلحة عامة بشرط ان يعوض عن ملكية المنفعة تعويضا مناسبا ،كما لايحل أخذه بالباطل . يقول تعالى:
" ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل "(البقرة : ١٨٨)

٤) ان الاسلام وان أباح للفرد حق التملك ،الا انه يجيز للجماعة بواسطة ممثليها باعتبارها القائمة على حقوق الله ان تنظم حق الانتفاع وان تحدد مايملكه الشخص من مال أو أرض زراعية او ملكية اراضى بناء او خلافه .

ومن ناحية أخرى فان الاسلام وان قرر حق الجماعة فى التدخل فى حق الانتفاع ،الا انه اكد ان حق ملكية الانتفاع المخصصة لاتمس الا من وجهة تنظيم حق ملكية الانتفاع فقط وليس لها ان تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للافراد ، كذلك أعطى الاسلام الحق للفرد الحق فى التصرف فى ملكيته بالبيع او الرهن أو الوصية وغيرها من التصرفات الشرعية او الانتقال لورثته بعد وفاته . فالاصل فى الملكية انتفاع الافراد بها فان عطل المنتفع المال فلم ينتفع به فقد عطل انتفاع الجماعة ،ومن هنا كان للجماعة ان ترفع يده عنه بشرط ان تعوضه بما يقابل قيمته .

و من ناحية ثالثة نجد الاسلام وان كان قد أعطى الفرد حق الانتفاع بالمال فى الحدود التى شرعها الله فان الاسلام أكد على ان للغير حقوقا فى هذا المال

فرضها الله عز وجل كالزكاة او حث عليها كصدقة التطوع وليس للفرد باعتباره مستخلفا الا ان ينفذ اوامر الله ويسعى لارضاءه .

ب) منع الاستئثار بالثروة

كذلك نجد ان من مبادىء الاسلام ان ينهى عن استئثار مجموعة من البشر فى مال الله دون غيرهم ،ولهذا شرع الاسلام العديد من التشريعات التى نلخصها فى التالى

١) قرر الاسلام ان الناس شركاء فى الماء والكلأ والنار فهذه الاشياء ضرورية للغاية ولايستغنى عنها أحد ولهذا لايستأثر بها احد ويمكن ان يقاس عليها غيرها فالضروريات قد تختلف من عصر الى عصر ومن بيئة لأخرى .

٢) فرض الاسلام الزكاة عن مال ويملكه المسلم . والزكاة تعنى نقل ملكية جزء من مال الاغنياء لملاك جدد وهم الفقراء والمحتاجون وبذلك يقل غنى الاغنياء بقدر مايقل فقر الفقراء وحاجة المحتاجين .ويقول تعالى : " وفي أموالهم حق للسائل والمحروم " (الذاريات : ١٩) فالزكاة اذن حق معلوم فرضه الله على مالك المال ولايحل لصاحب مال ان يتصرف فى زكاته الا بماشرعه الله له ولايملك احد أن

يمتنع عن دفع الزكاة متى وجبت عليه

كذلك حث الاسلام على الانفاق فيقول الله تعالى:
" قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية " (ابراهيم : ٣١)،كذلك قوله تعالى : " ياأيها الذين آمنوا مما رزقناكم" (البقرة : ٢٥٤) وقد حدد القرآن لمن تعطى الزكاة " انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " (التوبة : ٦٠)٠

٣) كذلك حدد الاسلام قانونا للميراث يوزع الثروة توزيعا عادلا على أساس صلة القربى وصلة الزوجين ٠ والقرابة تشمل الابناء والبنات والاباء والامهات والاخوة والاخوات يستوى فى ذلك الصغير والكبير٠ والقاعدة العامة عند اشتراك الذكور والاناث فى التركة ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لما يتحمله الذكر من أعباء مالية وان الذكور هم وحدهم المكلفون بالانفاق والزوجات يرث كل منهما الاخر غيران نصيب الزوج ضعف نصيب الزوجة (انظر الايات الخاصة بالارث فى سورة النسا : ١١،١٢، ١٧٦

فالميراث حق اعادة توزيع للثروة من جديد بطريقة الهية عادلة ،ولاشك ان هذا يؤدى الى منع الاستئثار بالثروة

٤) من ناحية أخرى نجد ان الاسلام قد نهى عن الاحتكار والربا منعا لاستغلال الفقراء . فلا استغلال لحاجة المحتاجين ولا احتكار فى اى سلعة ضرورية ولاشك ان منهج الاسلام فى تحريم الاحتكار يساعد على منع الاستئثار بالثروة و مخالفة شرع الله اما الربا فانه يعنى زيادة ثروة الرابى على حساب حاجة المضطر واستغلال الفقير والمسكين ، فتحريم الربا يمنع بلا شك زيادة ثروة المرابين .

٥) ولقد نهى الاسلام عن الاكتناز لكى يدور المال فى المعاملات . فالمال له وظيفة ودور أساس فى الحياة الاجتماعية ،وان احتفاظ أشخاص بثروات يكنزونها حرمان للمجتمع من هذا المال غير المتداول ،وذلك لان المال مال الله يجب ان يستفيد منه خلق الله ،فليس لاحد الحق فى تعطيل المال او منع الاستفادة منه والاستئثار به). يقول تعالى " والذين يكنزون الذهب و الفضة ولاينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم

هذا ماكنزتم لأنفسكم فذوقوا ماكنتم تكنـــــزون "
(التوبة : ٣٤ ـ ٣٥) ٠

د) اخلاقيات المـــــال

فبعد ان أكد الاسلام على ان المال مال اللــــه وان الانسان مستخلف فيه ،نجد الاسلام يدعو الى الانفـاق في الخير ويحارب الشح وبذلك يحرر الانسان من عبوديتـه للمال ٠ وهناك الكثير من الايات تدعو الى الانفـــــاق والترغيب فيه وبذلك تحرر الانسان من العبودية للمـــال و تكون عبوديته خالصة لله (انظر البقرة : ١ ،٤ ،٢٥٤ ، ٢٦١ ـ ٢٦٧ ،النساء : ٣٩ ،الحديد : ٧ ،التوبة : ٢٠ ، ٨٨) فالاسلام ينادى بأن يكون حب الانسان بخيلا شحيـــا " واحضرت الانفس الشح " (النساء : ١٢٨) كذلك جعـــل الاسلام ارتباطا بين الشح وعدم الايمان : " أشحة علـــى الخير أولئك لم يؤمنوا (الاحزاب : ١٩) ٠ كذلك أشـار القرآن الى البخل فى بفع آيات وبين سوء العاقبـــة حيث يقول تبارك وتعالى : " ولايحسبن الذين يبخلـــون بما أتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهـــم سيطوقون مابخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات و الارض والله بما تعملون خبير (آل عمران : ١٨٠) ٠ و آخيرا يقول تعالى :" ومن يوق شح نفسه فأولئك هـــم المفلحون " (الحشر : ٩) ٠

٤) دور الدولة فى الموازنة بين الفرد والمجتمع

ان تدخل الدولة فى أمر من الامور فى المجتمع الاسلامى يعنى تطبيق الشريعة التى أمر الله بها ليتحقق الامن والاستقرار والعدل والكفاية للناس جميعا . والاسلام يبنى نظامه الاقتصادى على الحرية : حرية العمل والكسب والتملك والانفاق غير ان هذه الحريات مقيدة بقيود مشروعة ، ومن مظاهر تدخل الدولة مايلى :

أ) ان الاصل فى الاسلام حرية اختيار العمل مكفولة للانسان غير ان بعض الاعمال التى يحتاج اليها المجتمع المسلم تعتبر فرض كفاية وقد تصبح فرض عين . ومتى صار العمل فرضا على قوم اجبرهم عليه ولى الامر اذا امتنعوا عنه ، مع اعطائهم أجرهم العادل

ب) ان الاساس فى النظام الاقتصادى الاسلامى هو ان يحصل العامل على اجره ، فان كان هذا الاجر لايفى بحاجاته الاساسية فعلى الدولة ان تضمن له كفايته ، وقد يأبى ان يقوم صاحب العمل برفع الاجر ، فلهذا تتدخل الدولة لاقرار العمل وذلك بتحديد الاجر . وذلك تمنع تحكم العامل ، كما تمنع تحكم اصحاب العمل

ج) منع الاسلام المحرم من الاعمال والمكاسب ، لذلك طالب بمراقبة الاعمال الجائزة لتؤدى على وجهها الصحيح

ومن أجل ذلك وجد نظام الحسبة لمراقبة النشاط الانسانى ولاسيما الاقتصادى . فمهمة هذا النظام مراقبة الاسواق فى المجتمع الاسلامى من حيث غش المبيعات و تدليس الاثمان ومراعاة اصل الصنائع من حيث الاخلاق والجودة والامانة .

٥) خصائص الاقتصاد الاسلامى

بعد ان استعرضنا المبادىء التى يقوم عليها النظام الاقتصادى فى الاسلام سوف نحاول هنا ان نقارن بين النظام الاقتصادى الاسلامى و عدد من النظم الوضعية الاخرى حتى يمكننا ان نخلص بخصائص الاقتصاد الاسلامى .

فالمعروف ان الذى يسيطر على العالم نظامان اقتصاديان احدهما النظام الراسمالى والاخر النظام الشيوعى . وباختصار فان الاقتصاد الراسمالى يتجه نحو اعطاء الفرد الحرية الكاملة بغض النظر عن الاضرار التى يمكن ان تنجم عن هذه الحرية غير المقيدة. ولذلك فان النظام الراسمالى يعطى الفرد الحق فى التملك بغير حدود ،كما ان للفرد الحق فى أي نشاط اقتصادى . فالانسان فى المجتمعات الغربية يستطيع ان يقوم بأي نشاط طالما يدر عليه اكبر قدر من الربح وله أن يشترى مايشاء من

السلع والخدمات فلا قيود على استهلاكه أو ادخاره أو استثماره . وتحدد الاسعار في النظام الراسمالى حسب العرض والطلب ولذلك يظهر الاحتكار الذى يد يؤدى الى رفع الاسعار والتنافس الذى يؤدى الى اعتدالها او قد يؤدى الى انخفاضها لدرجة تلحق الضرر بصغار أصحاب رؤوس الاموال وقد يكون لحرية الافراد بعض المزايا الا أن النظام الراسمالى يعمل أساسا على تحقيق اكبر قدر من الربح ولهذا يعمل على استغلال العامل ،ولهذا نسمع عن الكثير من تعطيل مئات الالاف من العمال. ولاشك ان هذا يؤدى حتما الى شعور العداوة والحقد من العاجزين والضعفاء وذو الحاجة الذين لايجدون من يساعدهم بعد بطالتهم و تشردهم .

أما النظام الاخر – وهو النظام الشيوعى فانه يقوم اساسا على نقيض النظام السابق فى منع الحرية الفردية وركز الملكية والنشاط الاقتصادى فى يد الدولة . فعوامل الانتاج تخضع كلها للدولة . فالدولة هى التى تملك وهى التى تنظم ،والفرد هو جزء من آلة يتحرك بتحرك الاله دون ان يكون له أدنى اختيار او شعور بالحرية فى العمل .

أما الخصائص التى يتميز بها الاقتصاد الاسلامى فيمكن ايجازها فى التالـى :ـ

أ) النظام الاقتصادى الاسلامى نظام قائم على القيم التى حددها الله فى الكتاب والسنة ويسمح للمجتمع بالاجتهاد فى ضوئها .

ب) يوفق النظام الاقتصادى الاسلامى بين النزعةالفردية والجماعية لدى الانسان ويراعى المصلحتين معـا ويوفق بينهما كلما امكن ذلك ،فاذا لم يتم التوفيق يضحي بمصلحة الفرد فى سبيل المصلحة الجماعة على ألا يقع ظلم على الفـرد .

جـ) الملكية فى النظام الاقتصاد الاسلامى مصونة ومباحة الى غير حد الا اذا اقتضت مصلحة عامة تحديدهـا فهناك اشياء لايحوزالملكية الفردية فيها ،وفى بعض الاحيان تسقط الملكية الفردية خاصة فى أوقات الازمات والشدائد عندما لاتفى موارد الدولة لتحقيق حد الكفاية لكل فرد ،فالدولة فى هـذه الحالة تأخذ من الملكيات الخاصة مايحقق الكفاية التى كفلها الاسلام .

د) الملكية في الاسلام لاتكتسب الا عن طريق مشروعـة ، لا احتكار فيها ولاربا ولاتجارة فى محرماته فالملكية

هي ملكية النفقة والتصرف فيها تصرف في الحـــدود التي حددها الاسلام لان المسلم مستخلف في مال الله .

هـ) المال مال الله وله وظيفة رئيسية وهي لمنفعــــة الجماعة ولذلك يعمل النظام الاسلامي على منــــع الاستئثار بالثروة ويحرم كنزل المال .

و) حرص الاسلام على صيانة حقوق العامل ،فمع حق اختيـار نوعية العمل وعدم تكليف الانسان فوق طاقته ،فـــان الاجر في أدنى حالاته يجب ان يحقق الحاجات الفرديـــة للعامل . وفي حالة عجز العامل أو كان أجره غيـــر كاف لـه ولمن يعول ،كفل الاسلام حد الكفاية كحــد أدنـــى للمسلـــم .

ز) رعى الاسلام ربط الاقتصاد بالقيم الدينية . فالاساس في الاقتصاد الاسلامي مراعاة الله وتسامى الانســـان بنشاطه الاقتصادى واضفاء نوع من الروحانية علـــى النشاط الاقتصادى . وبهذا نقول بأن النظام الاقتصادى الاسلامي تجنب افراط الراسمالية والشيوعية واختـــط لنفسه منهجا مستقلا فريدا يحقق فيه التوازن بيـــن المادة والربح من ناحية وبين الانسان الفـــرد والمجتمع من ناحية أخـــرى .

الفصـــل السابـــع

التحليل السوسيولوجى للتنمية فى دول العالم الثالث

أشكال متعددة للتغييـــر :

ربما يعتبر أبسط نوع من التغير هو الـــــــذى ينتج من دور ان مختلف الجزاءات و الامكانيات والموظفين من خلال البناء القائم • ويمكننا ان نشير الى هـــذا النوع من التغيير على أنه ببساطة عملية اجتماعية

وكمثال اقتصادى لذلك هو عملية توزيع السلطـــة والخدمات والنقود فى سوق المعاملات اليومى •

واحيانا تؤدى هذه العملية الى ظهور تنظيمـــات فى حركة المقاييس كما فى دورات التخزين والـــدورات التجارية واعادة توزيع الثروة •

خارج نطاق الاقتصاد يمكننا ايضا ملاحظة عمليـــات مماثلة • فالتنقل الاجتماعى على سبيل المثال ،غالبـــا مايشيرا الى حركة الاشخاص من خلال مراكز هرمية ،و هـــذه العملية لاتطلب بالضرورة اى تغيير بنائى فى البنـــاء الهرمى نفســـه •

فالانتخابات السياسية غالبا ماتتضمن اعادة توزيع للقوى السياسية وتنقلات بين الموظفين السياسيين ولكن لن يؤدى ذلك بالضرورة الى تغيرات دستورية او قانونية فى اطار سياسى . فالتعريف الاجرائى لخصائص العملية هو اذن التغيير الذى يأخذ مكانه فى البناء القائم .

ونوع التغيير الذى يتوسط بين العملية الاجتماعية والتغييرات فى البناء الاجتماعى يسمى انقسام . وهو يشير الى توالد وحدات بنائية اضافية لاتختلف فى خصائصها عن الوحدات الموجودة . و مثال على الانقسام هو الزيادة الطبيعية للسكان الذى يؤدى الى خلق أسر جديدة ليس لها بالضرورة بناء أسرى جديد .

ومثال آخر هو اضافة وحدات انتاجية الى السوق عندما يزداد العرض / ففى كلا من الحالتين فان الانقسام يشير الى تعدد الوحدات البنائية المتشابهة والتغير البنائى يشير الى البروز النوعى لمراكبات جديدة من الادوار والتنظيمات . وفى تحليل بيرل ومينز لاتفصال الملكية عن الرقابة فى المنشآة الحديدة ،على سبيل المثال ،فان التغيير المتضمن هو اكثر من نمولوحدات انتاجية جديدة ،ولكن يتضمن نمو أدوار جديدة (مديرين مساهمين ،عاملين) ونوع جديد من التنظيم (المنشآةالجديدة)

وبالرغم من أنه من الممكن من الناحية التحليلية فصل العملية الاجتماعية والانقسام والتغيير البنائى الا أن الثلاثة من الناحية الامبريقية متلازمين . فالتجديدات الاقتصادية (مثل انتشار صناعات حديدة مثل السكك الحديدية) تتضمن تغيرات بنائية لها أهمية كافية لتنتج أو على الاقل لتبدأ دورات أعمال ،وفى بعض الأحيان فان انقسام الوحدات الأسرية يخلق انفجار سكانى من الصعب استيعاب فى النسق الاجتماعى بدون تغييرات بعيدة المدى على البناء الانتاجى والاستهلاكى .

وفى هذا الفصل سوف نركزعلى التغييرات البنائية مؤكدين على التغيرات الملازمة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية (التى يطلق عليها أحيانا النموأوالتحديث)

٢) وجهات نظر الاقتصاديين للتنمية

أن نظرة ماركس للتطور من الاقطاع الى الراسمالية ثم الى الشيوعية يتضمن سلسلة من التحولات على المستوى البنائى فى العلاقات بين الطبقات بين الدولة والاقتصاد وهكذا ،وحتى الى وقت قريب مال الاقتصاديون الى الابتعاد عن تحليل التغيرات البنائية لمثل هذه المشاكل والتركيز على المقاييس الاقتصادية الكمية للحركة

وبناء على ذلك فلقد بدأ كثير من الاقتصاديون فكرة " النمو " التى حددت بعض المقاييس مثل نمو وازدياد دخل الفرد من السكان أو انتاج الصلب أو حجم القوى العاملة ،هذه الفكرة تشكل المتغير التابع الأساسى .

أما عن المتغيرات المستقلة الأساسية و التى تحدد معدلات النمو فيمكن التعرف عليها فى عوامل الانتاج الموارد الطبيعية ،راس المال المستخدم للاستثمار،العمل المهارات المتصلة بالمقاولة ،لذلك فهناك بعض المتغيرات الاقتصادية التى تساعد هذه العوامل مثل الادخار التضخم ميزان المدفوعات ،المساعدات تساعد هذه العوامل مثل الادخار لتضخم ،ميزان المدفوعات ،المساعدات الأجنبية و معدل التغير السكانى .

وأحيانا يبحث الاقتصاديون مايسمونه بالتغير البنائى و لكن هذا المفهوم غالبا مايحدد بالمعدلات النسبية للنمو فى مختلف الصناعات وكما لخص هنرى بريتن مشكلة التغير البنائى بقوله :

" أنه يبدو واضحا أنه ليس هناك احدى الصناعات التى عرفت بالتوفيق سوف تستمر فى النمو بمعدل نسبى ثابت ،على العكس ربما يمكن التوقيع أن تنمو بسرعة

فى الفترة اللاحقة لبدايتها ،وبعد ذلك تقل عندما تلحق باقى الصناعات و هذا يعنى ،أنه فى أى فترة زمنية أن بعض الصناعات تمارس نفوذ قوى و ينظم و هى كما كانت سابقا تجوب باقى نسق الاقتصاد و نموها "

على أية حال ،هذا المعدل من النمو لايستمر مطلقا ،فانه يبدأ فى الانخفاض ليساير المستوى المعروف عن المعدل النمو فى الاقتصاد ككل و أخيرا فانها سوف تختفى تحت هذا المعدل ويمكن ان تضمحل بطريقة كلية

و بعد أن تلحق صناعة ما ،كما يقترح بريتسن فان معدل نموها يعتمد على واحد أو أكثر من ثلاثة عوامل اقتصادية تالية هى : السكان ،الطلبه التكنولوجيا .

٣) الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى

فيما وراء المتغيرات الاقتصادية المباشرة يكمن العديد من المحددات الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية فمركب الادخار و الاستثمار ،على سبيل المثال - محكوم بصفة خاصة ،بأنساق القرابة والتمايز ،والشعائر الثابتة الخاصة لاعطاء الهدية كذلك يرتبط الاستهلاك بأشكال تقليدية ،كل هذا تؤدى الى مستوى منخفض للادخار.

وأسلوب الحياة الارستقراطى قد يؤدى الى مستويات عالية من الاستهلاك اكثر من ذلك ،فان هذا الاسلوب من الحياة قد يركز على الادخار فى شكل أمتعة أو نجوهرات والتى قد تجمد الادخار ومن ثم لاتستثمر فى مشروعات انتاجية اقتصادية .

وسوف نوضح هنا آثار للمتغيرات الغير اقتصادية على تيسير مرونة عوامل الانتاج ،و التى بدورها تؤثر على معدل النمو الاقتصادى . وفى مكان آخر فى هذا الفصل سوف نبحث ـ فى التغيرات فى البناء الاجتماعى التى تقترن ـ فى بعض الحالات للحكومة بالتنمية الاقتصادية . وفى تحليل هذه العلاقات بين النمو الاقتصادى و البناء الاجتماعى فانه من الممكن عزل تأثيرات العديد من العمليات الصناعية والاقتصادية والايكولوجية المتداخلة والتى عادت تصاحب التنمية .

(١) فى التكنولوجية

التغير من المعرفة البسيطة والتقليدية نحو تطبيق للمعرفة العملية .

(٢) فى الزراعة

التطور من المزارع الخاصة بالاساسيات

نحو الانتاج التجارى للغلات الزراعية وهذا يعنى التخصص فى المحاصيل النقدية و تمركز قوة الشراء فى السوق على التجار غير الزراعية .

(٣) فى الصناعة

التحول من استخدام قوة الانسان و الحيوان الى التصنيع المناسب أو جمع الرجال حول مكافآت دفع القوى ،العمل من أجل عائد نقدى من منتجات العملية الانتاجية والدخول فى سوق قائم على شبكة العلاقات المتبادلة .

(٤) فى الترتيبات الايكولوجية

الحركة من الحقل والقرية الى المراكز الحضرية . وهذه العمليات العديدة غالبا ما تحدث فى آن واحد . على آية حال ،فبعض التحسينات التكنولوجية مثل استخدام حبوب منقحة - يمكن أن تقدم بدون أن يوادى ذلك الى تغيرات ثقافية مباشرة - فالمزارعة يمكن أن تكون تجارية بدون أن يصاحب ذلك تصنيع كما هو الحال فى البلاد المستعمرة .

فالتصنيع قد يكون القوى ،والمدن قد تنمو فى غيبه تصنيع هام كما هو الحال فى كثير من المراكز التجارية للعصور الوسطى . اكثر من ذلك ،فان النتائج

الاجتماعية الخاصة للتقدم التكنولوجي : تجارية ، الزراعة ، المصنع ، المدينة ـ على التوالى لايمكن بحال من الاحول ردها بعضها لبعض ، على أن هذه التغيرات التكنولوجية و الزراعية و الصناعية تميل الى التأثير على البناء الاجتماعى بطرق مماثلة . فالكل يساعد على ظهور التغيرات الخطية البنائية التى تتشعب فى كل أرجاء المجتمع .

١) تمايز بنائى ، أو خلق وحدات بنائية اكثر استقلالا و تخصصا وسوف توضع هذه العملية فى أشكال مختلفة الاقتصاد ، الاسرة ، التمايز .

٢) التكامل أو خلق بناءات متناسقة جديدة خاصة : القانون السياسى والترابطى طالما أن النظام الاجتماعى القديم قد أصبح عديم الاستعمال بواسطة عمليات التمايز .

٣) الفوضى الاجتماعية ، الهوس الاجتماعى ، تفضيات العنف الحركات الدينية والسياسية التى تعكس التوترات الاجتماعية الناتجة عن عمليات التمايل والتكامل . وفى آخر جزء من هذا الفصل فاننا سوف نحدد هذه التغيرات البنائية و تبين علاقاتها بعضها ببعض .

٤) المحددات الاجتماعية فى النمـو

أ) دوائر النقص (الدوائر الخشبية) والارتفاع للنمـو :ـ

لتحليل كيف تصطدم المتغيرات الاجتماعية بالنمـو الاقتصادى سوف نبدأ بنموذج اقتصادى هو شرح رجنرفيركس

فالمناطق المتخلفة كما بين تقع عادة فى مصيدة انخفاض نصيب الفرد من الانتاج • وهذه المرحلة تتكـون من دائرتى خبيثتين احدهما خاص بعوامل العرض للانتـاج والآخر خاص بالطلب على الانتـاج •

فالبنسبة لجانب العرض ،فراس المال قد يكون غيـر متوفر ،ذلك بسبب القدرة المنخفضة للناس على الادخـار وهذه القدرة المنخفضة للادخار ماهى انعكاس لانخفـاض المستوى الدخلى الحقيقى المنخفض ينتج عن الانتاجيـة المنخفضة والتى بدورها تعكس القدر الصغير من راس المال المستخدم فى الانتـاج •

و أخيرا فان انخفاض حجم الاستثمار يستند علـى ضعف الباعث للاستثمار ومرة أخرى فان التفاعل بين كـل هذان المتغيرات يعمل على الاحتفاظ بقيمة منخفضـة لكل متغيـر •

ونتبين من عرض فيركس أنه قد كرس لمعرفة الطرق التى بها يمكن كسر دائرة النقص . فاذا امكن فعل ذلك اى اذا امكن ان تزيد من قيمة متغير واحد مثل الباعث على الاستثمار ،فان كل المتغيرات سوف تبدا فى الزيادة و النتيجة سوف تكون دائرة مكتملة للنمو الاقتصادى .

ومن بين الامكانيات آلتى يقترحها فيكس لتبديل دوائر النقص هو زيادة التجارة الدولية ،تناقص السكان (أى على الاقل يقاف نموها) ،ابعاد فائض العمالة من الارض ،فرض الادخار ،الاقتراض الدولى . على أية حال فان فيركس يرى أن كثيرا من هذه الوسائل المقترحة عديمة التأثير الا اذا تداخلت المقاولة فى الاقتصاد ووفرت متغير الباعث على الاستثمار و يفضل ذلك فان هذه المتغيرات تقدم التغيرات البنائية الاساسية فى عوامل الانتاج .

ب) المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية

تؤكد نظرية فيركس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية مثل الادخارات الاستثمار ،الاستهلاك ،الانتاجية، التنظيم و هكذا .

فاذا تحركنا بعيدا عن التأثير المباشر لهذه المتغيرات فاننا نجد أن قيمة كل منها معادل ـ المستمى

حد ما ـ بواسطة المتغيرات الاجتماعية مثل القرابة التمايز الاجتماعي .

(١) مركب الادخارات ـ الاستهلاك ـ الاستثمار :

هناك جانبان من الادخارات يشكلان أهمية فى الاسراع بالتنمية الاول هو مستوى الادخار ،والسؤال المناسب هنا هو مقدار الثروة التى فضلت عن الحاجات الاستهلاكية الجارية .

و الجانب الثانى هو شكل الادخارات فبالرغم من أن مستوى الادخار قد يكون غالبا الا أن هذه المدخرات ربما " تجمد " فى المجوهرات او العملات ،ومن ثم فهى غير متوافرة للاستثمار فى المشروعات الاقتصادية .

فبعض المحددات للسلوك الادخارى وهى اقتصادية ، وعلى سبيل المثال وفى هذه الحالات التى يكون فيها الدخل منخفض جدا لدرجة أن كله يجب أن يصرف فى الضروريات ،وفى حالات أخرى ،فان السلوك الادخار والاستثمارى من نتاج المتغيرات الاجتماعية مثل انساق التمايز والقرابة .

وبالنسبة لنسق التمايز فان معظم المجتمعات القروية مطبوعة بانساق المكانة المتمركزة حول الارض .

وفى ملخص للدراسات عن الادخار فى جنوب آسيا مبين راتشر لانبرت وبيرت هوستلز اثر هذا التنوع من التمايز الذى يؤثر على السلوك الاستثمارى .

" وفى كل مجتمعات (جنوب آسيا) فان الارض تحتل قائمة الممتلكات المعترف بها ... حتى الثروة المكتسبة من أعمال غير زراعية يجب أن تتحول الى امتلاك أرض حتى تصبح (هذه الثروة) مشروعة كلية وجزئيا فان هذا التاكيد المتزايد لامتلاك الارض يمكن فهمه طالما أن الارض هى المصدر الاساسى لانتاج السلع ولكن غالبا مايستمر الاقبال على ذلك حتى فى ظهور بدائل للاستثمار (غير الارض) والتى تثبت انها اكثر نفعا.

و أحد النتائج التى لها التركيز على الارض هو زيادة الارض ،والاتجاهات التضخمية العامة ،وارتفاع ثمن الارض بانتظام ،ففى عام ١٩٦٠ ارتفع ثمن الارض من ثمانية الى عشرة أمثال ماكانت عليه سنة ١٩٣٩ ،و أنها تتكلف اكثر مما كانت عادة يكسب منها فى خمسة عشرة أو عشرين عاما ،ولو أن التراكم (الادخارى) أخذ مكانه فى موضوعات أخرى غير الارض فانه سوف يجد طريقة فى العملة او النقود التى تخزن فى صناديق أو تدفق فى جزء من المنزل او فى المجوهرات اوالمعادن النفيسة

و فى التأمينات ذات المستوى المنخفض ،وفى تخزين الحبوب و تخزين الحبوب التى لاتستخدم فقط من أجل تامين امداد الاستهلاك و لكن للمضاربة ضد تقلبات الاسعار المتزايدة رسميا .

هذه الترتيبات تميل الى تحويل الاذخار الى مجريات اقتصادية غير منتجة نسبياوايضا . وأيضا كثير من الشعائر التقليدية تبعد الثروة عن الاستثمار.

و من جهة أخرى فى جنوب آسيا : فطقوس المرور ومرحلة الحياة أو الوحدة بين أسرتين عن طريق الزواج متشابكة بالمراسم الدينية فالزيادة فى ثروة الأسرة تدعو الى زيادة النفقات على الشعائر الدينية فمراسم الزواج او الدفن وأعياد الموتى قد درجت بشدة بالتكلفة ففى شعائر الموت فان القسيس يذهب الى المنزل حيث توضع الجثة بدلا من الانتظار فى الكنيسة . وشعائرآخرى متضمنة فى الكنيسة تكتمل بالمرتلون و أجراس الكنيسة وذهاب القسيس الى المقابر ليقوم ذبائح للميت أويغنى المرتلون و تعزف فرقة موسيقى حول القبر . كل هذا يزيد من تكاليف الجنازة الى عشرة أو خمسة عشر ضعفا وهذا الاتفاق ـ المقرر للمراسم يمكنها ان تمتص جزء أكبر من الدخل الزائد ـ أو الادخارات السابقة و التى يمكن أن تكون لها استخدامات اقتصادية منتجة .

وبينما بين أحد التقارير أن النفقات الخاصة بالمراسم فى الريف الهندى هى بمعدل ٢ر٧ ٪ من نصيب دخل الفرد ،فان هذا الرقم يشير الى أن هذه المصاريف التى تصرف على مراسيم الزواج او الموت فى الريف الهندى لو صرفت فى مشروعات انتاجية فانها ربما تزيد الاستثمار بحوالى ٥٠ ٪ .

هذه الشعائر المتأصلة فى الاسرة ،المجتمع المحلى الدين لاتذوب بسهولة فهذه الشعائر غالبا ماتكون موانع أمام محريات التغييرات الاجتماعية (الاستعمار التحضر) التى قد بدأن تتغلغل فى الطريقة الريفية للحياة.

(٢) التزام العمل :

ويتطلب النمو الاقتصادى أن الاستثمار و مصادره يجب أن تستخدم فى تعيين العمال غالبا وفى أوضاع اقتصادية جديدة ،فالعمال يجب أن يوضعوا فى نسق جزاءات جديدة (دفع الاجور) و شكل جديد من السلطة هو الاشراف على مبنى المصنع ودفع سمسرة اكثر للسوق والمجتمعات الريفية التى تتميزبالقرابة المتداخلة واتصالهم بالارض دائما ماتقاوم امداد العمالة للاوضاع الصناعية الحضرية وقد لاحظ ولبرت مور أن نسق القرابة فى المجتمعات الغير صناعية " انها ربما

تحتل التهديد الوحيد للتنقل الفردى ،ليس فقط من خلال ادعاءات المنافسة للانساب على تزويد افراد للعمل الصناعى ،ولكن آيضا من خلال الضمان المتماثل فى الانماط القائمة للمسئولية المتبادلة .

(٣) المقاولة :

وكما بين فيركس آن تحديدات المقاولة او المشاريع الاساسية فى ادخال النمو الاقتصادى ،ولكن المقولة مثل راس المال والعمل و لاتظهر من نفسها فانها انتاج لعدد هائل لمركب قوى اجتماعية وقد لاحظنا سابقا آن مختلف التقاليد الدينية والقومية تقدم تشجيعات مختلفة لظهور المهارة والنشاط المقاولى آكثر من ذلك فان انشاق الاسرة التقليدية و التى من خلالها تمارس دائما قيم الدين ،تختلف بقدر كبير فى تشجيعها للمهارة المقاولية .

واحد الملامح المميزة من المجتمعات الريفية والقبلية التقليدية ،هو آن مركب القرابة ـ المجتمع المحلى ـ الدينى للنظم يقدم معوقات خطيرة للظهور الفعال للمقاولات و كحقيقة تاريخية فان التنمية الاقتصادية و مهما كانت محدودة وغير متوازنة تظهر

في هذه المجتمعات فقط عندما تبدأ المشاريع الاستعمارية تفكك في الممارسات التقليدية •

كذلك فان القومية الثورية دائما تتجه الى حد ما للسيطرة الاستعمارية تصبح وسيلة لتدمير الانماط التقليدية للنشاط الاقتصادى وتدعى للمشروعات التحديدية •

التغييرات البنائية المصاحبة للتنمية

أ) قابلية التغيير فى عملية التنمية

دعنا الآن نفترض أن دائرة النقص للفقر قد كسرت و معرفة بأى طريقة قد تم ذلك ،لم يعد مهما الآن و أن النمو الاقتصادى قد بدأ : ماذا يحدث للبناء الاجتماعى تحت هذه الظروف ؟

ليس هناك اجابة بسيطة متوفرة لمثل هذا السؤال لان الاختلافات القومية تجعل هناك انماطا متنوعة من التنمية وعمليات التنمية الاقتصادية ربما تختلف فى الطرق الآتية :ـ

(١) التنوع فى الاوضاع القبل صناعية فى المجتمع فنسق القيم فى المجتمع قد يكون مستقل ،أو معادى للقيم الصناعية ،و المجتمع قد يكون محكم أو مغلق التكامل

وقد يكون مستوى الثروة فيه منخفض او مرتفع و الثروة قد يكون موزعه بالتساوى او بعدم التساوى . ومن جانب السكان ،فالمجتمع قد يكون حديث و غير مزدحم (مثل استراليا) و قد يكون قديم ومزدحم (مثل الهند) والمجتمع قد يكون كله مستقل سياسيا او جزئيا مستقل او كلية مستقل ،فمثل هذه الأوضاع السابقة على التصنيع تشكل تأثيرا على القوى الاقتصادية للتنمية و تؤدى بذلك الى اختلافات جوهرية فى التجارب القومية للتنمية .

(٢) التنوع فى الواقعية للتنمية : فالرغبة فى النمو ربما تتسب الى تضمنات داخلية لنسق القيم (كما هو الحال فى نظرية فيشر عن الزهد البروتستانتى) أو من الرغبة للأمن والمكانة القومية ،أو من رغبة للرخاء المادى أو من كل هذا فالالتزام السياسى ربما يستخدم ليشكل القوى العاملة ،وربما يكون هذه الضغوط اقتصادية كما هو الحال فى حالة الضغط السكانى على الارض ،او فقدان الاسواق للمنتجات الرخيصة المستوردة أو اجتماع الضغوط السياسية والاقتصادية كما فى حالة الضرائب على الفلاحين تدفع فقط فى صورة نقود .

وقد يكون الضغط اجتماعى كما هو الحال فى الرغبة للهروب من الجوانب الثقيلة للنظام القديم .

هذه الاختلاقات تؤثر بشدة على التكيف للتحديث .

(٣) التنوع فى الطريقة نحو التحديث ،فالتنمية ربما تبدأ مع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ،أو ربما تكون هناك محاولة لتقديم أولا صناعات ثقيلة ذات الكثافة الراسمالية وربما تأخذ الحكومة دورا ايجابيا اوسلبيا فى تشكيل نمط الاستثمار . فايقاع التصنيع ربما يكون سريع أو بطىء .

كل هذا يؤثر فى طبيعة التغير البنائى ودرجة القلق الذى ينتج عن هذا التغير .

(٤) التنوع فى المراحل المتقدمة للتحديث فالمجتمعات قد تختلف فى العلاقات الضرورية بين الدولة والاقتصاد و الدين و هكذا .

فالبرغم من أن المجتمعات الصناعية المتقدمة تشارك فى صفة التصنيع ،الا أن الاختلافات القومية المتميزة لاتزال موجودة على سبيل المثال الطبقة الاحتماعية تختلف فى اهتماماتها الاجتماعية فى الولايات

المتحدة الامريكية عن بريطانيا بالرغم من أن كلاهما يعتبر بلد نامى .

(٥) التنوع فى المحتوى والتوقيت للاحداث المنشطة خلال التنمية مثل الحروب ، الثروات ، الهجرة المنتظمة التطورات الطبيعية ربما تؤثر فى مجرى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبسبب مصادر هذه التنوعات فانه بالتالى من المستحيل تكشف تعميقات امبيريقية سريعة وثابتة عن تطور البناء الاجتماعى خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ولهذا فان هدفنا فى هذا الفصل ليس الوصول الى مثل هذه التصميمات ولكن هدفنا هو أن نحدد نماذج مثالية معينة عامةحدا للتغيرات البنائية المصاحبة للتنمية وهذه التغيرات هى :-

(١) التباين البنائى

(٢) التكامل

(٣) القلق الاجتماعى

وفى ضوء هذه التغيرات يمكن أن تصنف وتحلل التجارب القومية المتنوعة والمتنوعات مثل التى وصفت وتحدد الى حد ما لاستجابة القومية المكثفة لهذه الجوانب العامة

ب) التبـاين البنـائى فى فترات التنميـة

أن مفهوم التبـاين البنـائى يمكن استخدامه لحصـر كثير من التغيرات البنـائية التى تصاحب التغيير مـن المجتمع قبل الصناعى الى المجتمع الصناعى . وببساطـة يعرف التبـاين بـأنه يشير الى التطور من البنـاء ذوالأدوار المتعددة الوظائف الى البنـاءات المتعددة والأكثـر تخصصا ،والآتـى أمثلة نموذجيـة :

١) فى التحول من الصناعة المنزلية الى صناعة المصنع فـان تقسيم العمل يزيد من الانشطة الاقتصادية التـى كانت سابقا مخصصة لاسرة تحولت الى المصنع .

٢) و مع ظهور نسبة التعليم الرسمى فان الوظيفـة التربوية التى كانت سابقا تؤدى الى حد كبير عـن طريق الاسرة و الكنيسة ،فانها اصبحت موكولة الـى وحدة اكثر تخصصا أعنى المدرسـة .

٣) و الحزب السياسى الحديث له بناء اكثر تعقيدا اكثر من جزبيات القبيلة و بالاخرى أقل تكبلا بدوائـر القياس و التنافس على القيادة الدينية الـخ.

وهكذا فـان التمايز البنـائى صوريا يمكن أن يعـرف على أنه العملية التى بمقتضاها فان دورا أو تنظيمـا اجتماعيا يتبـاين الى دورين او تنظيمين او أكثـر،

ويعمل بفاعلية اكثر فى وضعه التاريخى الجديد،والوحدات الاجتماعية الحديدة تختلف بنائيا بعضها عن الآخـــــر ولكنها معا تعمل على أنها متساوية للوحدة الاصلية .

و التباين يعنى فقط التغيرات فى الدورالبنائـــى ويحسن الا تخلط بين هذا المفهوم مع مفهومين متصليـــن بذلـــك .

الاولـى هى " السببية " أو " الدافعية " لابـــراز الدور التباين ،فالعمل بالاحر على سبيل المثال ،ربمـــا ينتج من الرغبة للتحسين الاقتصادى ،أو من الالتـــــزام السياسى ،أو حتى من الرغبة فى القيام بواجبات تقليدية (مثل استخدام الاحور لاعداد المهر) ،وهذه الاسباب يجب ان تفصل عن مفهوم التباين نفسه ،والفكرة الثانيـــــة متصلة بتكامل الادوار المتباينة ،فعند ظهور العمـــــل بالامر المتباين على سبيل المثال ، فانه يظهر معـــــه المعايير القانونية برصد العمال ،الاعتمادات التجاريـة وهكذا التى تنظم بدرجات مختلفة من النجاح ،العلاقـــات بين العمال والادارة ،هذه العملية لاعادة التكيـــــف بالرغم من أنها فى بعض الأحيان تؤدى الى ظهور وحـــدة اجتماعية حديدة ،يجب أن تعتبر منفصلة عن الدور التخصصى للوظائف الأخـــرى .

دعنا الآن نبحث عملية التباين فى مجالات اجتماعية مختلفة ومتعددة .

(١) التباين فى الانشطة الاقتصادية

نموذجا فى البلاد المختلفة ،فان الانتاج محدد فى الوحدات القرابية فمزارع الاساسيات هى السائدة ،وبعض الصناعات تعتبر تكميلية ،ولكنها مازالت متصلة بالاسرة او بالقربة وفى زراعة الاساسيات ،فان هناك قدر محدود للتبادل المستقل خارج الاسرة ،وفى الحالات فان المركز الوظيفى يحدد الى حد كبير بواسطة الجماعات الممتدة مثل الطبقة ،وبالمثل فالتبادل و الاستهلاك محدد بعمق فى الأسرة والقربة .

و هذا يعنى أن الانتاج والاستهلاك يحدثان فى نفس وضع السياق الاجتماعى وانساق التبادل المناسبة مودعة فى القرابة والمجتمع المحلى (مثل التبادل المشترك) وفى أنساق التمايز (مثل اعادة التوزيع على أساس أعضاء الطبقة) و فى الانساق السياسية (مثل القرابة ، الجزاءات ، العمل بالسخرية ، الدفع بالنوع) وتحت مثل هذه الاوضاع فان انساق السوق تعتبر مختلفة ،والقوة المستقلة للنقود والتى تتحكم فى حركة السلع والخدمات فى حدها الادنى . وينمو الاقتصاد فان انواع عديدة

من النشاط الاقتصادى تخرج من نطاق ذلك المركب للاسرة والمجتمع المحلى .

ففى الزراعة ،فان الداخل الاسواق المالية للتحاصيل يمثل تباينا بين التركيبات الاجتماعية للانتاج والاستهلاك وأحيانا العمل الزراعى بالاجر يفوض الوحدة الانتاجية الاسرية .

وفى الصناعة يمكن أن نميز بين مستويات عديدة من التباين ،فالصناعة المنزلية أبسط الاشكال ،توازن زراعة الضروريات مع أنها تمد المصانع باحتياجاته وليس لها علاقات بالتجارة . " والانتاج الحرفى " يفصل الانتاج عن الاستهلاك ،بالرغم من أن الاستهلاك دائما يأخذ مكانه فى المجتمع المحلى .

و من الناحية الاخرى ،فصناعة المخلات الصغيرة ،دائما تشتمل تباين بين الاستهلاك و المجتمع المحلى ،و ذلك لان الانتاج موجه للسوق و للمستهلك الغير معروف ،وتباع لتاجر جملة وهو الذى يمتلك أسهم .

و أخيرا فان أنظمة الانتاج او المصنع تعزل العامل عن راس المال ،ودائما اسرته .

وتباينات مماثلة تظهر لنا فى نظام التبادل، فالبضائع و الخدمات التى كانت سابقا تتبادل ليس على أى أساس اقتصادى ،فانها اصبحت مجذوبة اكثر وأكثر للسوق ،فالنقود الآن تتحكم فى حركة السلع والخدمات اكثر وأكثر وأحيانا تفويض الجزاءات الدينية والسياسية الأسرية او الطبقية والتى كانت سابقا تحكم النشاط الاقتصادى .

وامبريقا يمكن أن تصف الاقتصاد المتخلف أو شبه النامى بالقياس الى كيف والى أى مدى حظا على نفس هذا النمط للتباين ،والعمالة المهاجرة ،على سبيل المثال ،ربما تعتبر نوعا من التوافق بين عضوية كاملة فى قوى العمل بالاجر ،وبين الالتزام بحياة المجتمع القديم .

وصناعات المحلات الصغيرة تقدم أسواق متسعة، ولكنها تحتفظ بالامتزاج بالانتاج الاسرى ،فتأجير الاسر فى المصنع احتفظت بصورة من اشباع الاسرة وصرف الاجور على متطلبات تقليدية مثل المهور ،أيضا تبين أن هذا هو نصف الطريق للدخول فى بناء صناعى حضرى اكثر تباينا .

وللاسباب لهذه الحالات الجزئية للتباين تشمل

المقاومة من جانب العامة للتخلص من الطرق التقليدية للحياة واقتصاديات الطلب للمنتجات اليدوية وانساق التمايز العنصرى من القوى العاملة الوطنية . على أية حال فان مفهوم التباين البنائى يمدنا بالقياس الذى يحدد المسافة التى يشغلها البناء الاقتصادى .

(٢) التباين فى الانشطة الاسرية

احد المتضمنات لابعاد الانشطة الاقتصادية هو العلاقة القرابية ان الاسر تفقد بعض وظائفها السابقة وتصبح وكالة اكثر تخصصا فالاسرة تنهى لان تصبح اقتصادية للانتاج .

وواحد أواكثر من الافراد يتركون الآن المنزل للبحث عن مكان فى سوق العمل و أنشطة الاسرة تصبح اكثر تركيزا على الارضاء الانفعالى . والتنشئة الاجتماعية وتبدى الكثيرمن الترتيبات التوافقية مثل تأجير الاسرة ونظام التهجير .

فالاتجاه هو عزل وظائف الاسرة ،عن الوظائفالاقتصادية وهناك العديد من العمليات التى تصاحب هذا التمايز للاسرة عن باقى اهتماماتها .

أ) انحدر المهتمين فى الاسرة .

ب) تتطور الضغوط حين تدخل المحسوبية الاسرية فى الاختيار للعمل والادارة هذه الضغوط دائما تكمن فى متطلبات الترشيد الاقتصادى على أية حال هذا التدخل و الذى كيكون ملحا خاصة على المستويات الادارية . وفى بعض الحالات (مثل اليابان) الارتباطات الاسرية تستمر فى كونها القاعدة الاساسية لاختيار العمل .

ج) وبضعف التحكم المباشر لكبار وقرابة النسب على الاسرة الصغيرة ،وهذا يبين فى مصطلحات بنائية التباين للاسرة الصغيرة عن الاسرة الممتدة .

د) احد جوانب فقدان هذا التحكم هو نمو الاختيار الشخصى والحب كمقياس اخرى للغرام و الزواج ،ونتيجة لذلك فان الزواج ،الذى كان يرتبط عن طريقة للكبار والقرابة الممتدة ،لايكون له أهمية تذكر .

هـ) واحد الدعائم لهذا المركب من العمليات هو تغير مكانة المراة التى اصبحت اقل تبعية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لزوجها عما كانت عليه فى الظروف المبكرة وغالبا مايصاحب هذه التطورات ظهور حركات نسائية

وبهذه الطرف فان التباين البنائى يفوض النماذج القديمة للتكامل فى المجتمع .

فالضوابط على الاسرة الممتدة و القرية تبدا فى التحليل فى الوضع الاجتماعى الواسن والمعقد الذى يتضمن التباين ،وهذا يخلق المشاكل الحديدة يسبب هذا الاهمال المتزايد للاشكال التكاملية القديمة،وسوف نبحث الان عن ظهور اشكال حديدة للتباين .

(٣) تباين الانساق الدينية

أن انساق الدين والمعتقدات القومية تتنوع فى تأثيرها على التنمية الاقتصادية فربما تحمل مثيرا وعقبة . ومنطق التباين يسمح بالتقصى لمعرفة هذه الاثار المتناقضة .

ففى المراحل الاولى للتنمية على سبيل المثال، فان كثير من الولاءات التقليدية يجب أن تقتطع ،من أجل اقامة البيئة الاجتماعية الاكثر تباينا ،ولان هذه الالتزامات القائمة ،وطرق التكامل لها حذورها العميقة فى تنظيم المجتمع التقليدى ،فانه دائما التزام قيمى يتميز بالعمومية والقوة الشديدة ،حتى يستطيع ان ينفصل الفرد من هذه الالتزامات التقليدية .

تعطى هذه الدفعـــة :

والثلاث انساق لها أقصى التزام و الذى من أجلهــا قد يتطلب و تدبر الكثير من التضحيات ، ونفس النجــاح لهذه الانساق القيمية نفسه ،على أية حال ،هو الــذى ينتج الاوضاع لضعفهــم .

و فى عبارة مميزة لاحظ فيبر أنه ببداية القــرن العشرين عندما أخذ النظام الراسمالى صورة عالية مــن التطور فان الراسمالية لم تعد بحاجة الى الدافعيــة الناتحة عن الزهد البرتستانتى فالراسمالية بحكــم غزوها لمعظم أرجاء الغربى فقد اقامت لنفسها قاعــدة نظامية صلبة ـ نسق قيمى علما فى مؤسس على فكرتهــا من الترشيد الاقتصــادى .

هذه القيم لاقتصادية العلمانية لم تعد فى حاجــة الى التبرير الدينى الذى كان يتطلب فى الايام الاولــى الثورة الاقتصاديــة .

ولهم قيم مستقلة مثل الترشيد الاقتصادى فان هــذا يشكل علمانية القيم الدينية . وفى هذه العملية فــان الاشكال التنظيمية الاخرى مثل الاقتصادى ،والسياسى والعلمى ... الخ ،أصبحت مؤسسة على قاعدة مستقلة . و القيــم الجارية لهذه الاشكال لم تعد بعد مصدقة مباشــرة

بالاعتقادات الدينية ولكن بالترشيدات المستقلة .

وبمجرد ان تحل هذه الترشيدات محل التصديقات الدينية فى هذه الاشكال فان ذلك يؤدى الى حدوث العلمانية

وبالمشابهة ، انساق القومية ، والانساق القبيية ، تمر بعملية علمانية كلما زاد التباين فيتحرك المجتمع نحو تنظيم اجتماعى اكثر تعقيدا ، فان القومية المنتشرة تعطى مجالا لانساق الرشادة اكثر استقلالا . والاتحاد السوفيتى ، على سبيل المثال ، كلما نما بناؤه الاجتماعى وأصبح أكثر تباينا فان هذا سوف يؤدى الى ادخال مكانيزمات سوقية مستقلة ، مثل البحث الاجتماعى العلمى الحرفى ، وهكذا .

اكثر من ذلك ، هذه المقاييس ليست مصدقة مباشرة من انتماشها للقيم القومية او الشيوعية ، هكذا فان العنصر المتناقض فى دور القيم الدينية او الوطنية كالاتى : طالما أنهما يشجعان على تفتيت الانماط القديمة فانهما بذلك يحثان على التنمية الاقتصادية ، وطالما انهما يقومان نتيجة العلمانية التى لحقتهم فان هذه القيم نفسها تصبح عائق أمام التقدم الاقتصادى والتغيير البنائى .

(٤) التباين فى انساق التمايز

ان الاشكال الجمعية للتنقل (فى مقابل التنقل الفردى) نموذجيا مصاحبة بأنساق التمايز . و كثير من المجتمعات المتخلفة تتميز بانساق مختصة للتمايز ومطابقة مع أشكال جمعية للتنقل . اكثر من ذلك فبحث الاوضاع الخاصة بالتنمية ،فان التباين البنائى يشتمل على تغير فى هذه الخصائص .

(١) مقاييس تقيمية أخرى تتطفل على الاشخاص المعنيين ،على سبيل المثال ،مالا حظه " ماكين ميريوت فىالقرية باربل فى الهند " الثروة الشخصية التأثير الاخلاقى قد قامت التشكيل النظامى و الطبقى التقليدى لنوع الجماعات واصبحت قواعد فعالة للتصنيف .

وفقدان هذه القواعد الحديدة للتصنيف ،لم يعد بعد اتصال واضح بأى نسق شامل للتجمعات التضامنية الواسعة ،فالاحكام يجب ان تكون فى ضوء الخصائص الخاصة بالفرد ،او الوحدات الاسرية ،هذه الفردية للاحكام تؤدى الى اختلافات كبرى ..... "

ولاتعتقد الجماعات الطبقية والعنصرية والتجمعات الدينية و التقليدية اهميتها كلية خلال فترات التنمية

كما سوف ترى حاليا ان هذه الجماعات ربما تزداد فـــى خفية مثل جماعات المصلحة السياسية او الجماعــــات المرجعية للواء المنتشر اوالولاء السائد .

على أية حال ،كلما اصبحت الاسس الجوهرية للتصنيـف فان المقاييس المناسبة فانها تصبح اكثر تباينا عــن المستويات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

(٢) ويزداد التنقل الفرد من خلال العرم الوظيفـــى وهكذا يبين التباين فى الدور الوظيفى لفرد منـــذ تطوره ،بالاضافة فان التنقل الفردى عادة مايستبـــدل بالتنقل الجماعى ،فالافراد الذين لاينتمون الى طبقـات او قبائل يتنافسون من اجل المستويات العليا فـــى المجتمع . وهذه الظاهرة لتزايد التنقل الفرد تبـــدو وعلى أنها أحد النتائج العالمية للتصنيع .

على أية حال فان انماط الرموز الطبقية والايدلوجية الطبقية قد تستمر فى الاختلاف بين الدول الصناعية .

(٦) التكامل للانشطة المتباينــة

لقد كان من مناهج اهتمامات دور كايم هـــو دور الميكانيزم التكاملية تحت الظروف الخاصة بنمو اللاتجانس

الاجتماعى . واحد النتائج التابعة لتقسيم العمل المتزايد (تباين) كما يرى دوركيم ،هو تزايد الميكانيزمات التى يؤدى الى تناسق و ترسيخ التكامل بين الأفراد ذو المصالح المتعددة والمتزايدة .

ولقد وجد دور كايم ،هذا التكامل أساسا فى البناء القانونى ،ولكن يمكننا أيضا أن نجد أنواع متشابهة للقوى التكاملية فى اماكن آخرى فى المجتمع .

وهكذا فان التباين بمفرده ليس طاف للتحديث فالتنمية تستمر على أنها بدعية جديدة للتأثير بين التباين ،(الذى هو الانقسام للمجتمع القائم) والتكامل (الذى هو يوحد البناءات المتباينة على أساس حديد)

على أية حال ،فانه من المتناقض أن عملية التكامل نفسها تؤدى الى مزيد من النباءات المتباينة مثل اتحادات التجارة والمنظمات ، الاحزاب السياسية ،جهاز الدولة سريع النمو . وهنا نوضح هذه العملية المركبة للتكامل فى العديد من الاشكال النظامية .

(١) الاقتصاد والأسرة

فى ظل النوع البسيط من النظم الاقتصادية أوالزراعات

الاساسية أو الصناعات المنزلية ،فان التباين يكون محددا بين الادوار الاقتصادية و الادوار الاسرية فالكل يقطن فى البناء القرابى . فتكامل هذه الانشطة المنقسمة و الغير متخصصة أيضا تستند على أبنية الاسرة المحلية والمجتمع المحلى والتقاليد الدينية التى تقوى كل منهما .

و فى الظروف الخاصة بالتباين نجد أن الوضع الاجتماعى الخاص بالانتاج ينفصل عن ذلك الخاص بالاستهلاك ، والأدوار الانتاجية لافراد الاسرة لتنفصل جغرافيا وزمنيا وبنائيا عن الادوار الاسرية المتميزة .

هذه التباينات ،تخلق بسرعة مشاكل تكاملية مثل كيف تنتقل المعلومات الخاصة بفرص العمل للعمال؟ كيف تكامل اهتمامات الاسر باهتمامات المنشآت ،كيف يمكن حماية الاسر من التضخمات السوقية ؟ بينما تقابل مثل هذه الضروريات التكاملية مثل وكلاء اختيار العمال والاتحادات العمالية ،تنظيم الحكومة للعمل التخصصى الترتيبات الدعاية ، العلاج ، الجمعيات التعاونية ، الانظمة الادخارية ،كل هذا يتضمن وكلاء يتخصصون فى التكامل.

(٢) المجتمع المحلـــى

لوحدثت الصناعة فى القرن فقط ،أو لوبنيت القـــرى حول المشروعات الصناعية فان كثير من الروابط بين المجتمع المحلى والقرابة تستمر تحتل الظروف الصناعية والحضرية على آية حال دائما تخلق هامشية اكثر ونتيجة لهـــذه الهامشية نجد معوض للمنظمات التطوعية مثل الكنائـــس والمعابد والمحلات وجماعات المساعادات المتبادلة الخ.

وفى بعض حالات هذا النمو لهذه التجمعات التكاملية وربما ينحصر ذلك بسبب حركة الجذور والمد للعمـــال المهاجرين الذين يأتون للمدينة لتحقيق تمايزهـــم ويعولون للقرية لتحقيق تكاملهم . وفى المدن انفسهـــم كان المعيار الاصلى للمشاركةربما تكون القبلية العامـة او الطريقة أو القرية . ولكن هذا المعيار قد تضـــاءل اختفى بالتدريج امام جمعيات وظيفية قائمة على مصلحـة اقتصاديـــة او سياسيـــة .

(٣) البناء السياســى :

فى هذا فى حالة ماقبل التحديث ،فان التكامـــل السياسى يكون متداخلا مع الوضع القرابى ،فالعضويـــة القبلية والتحكم فى الارض او التحكم فى المجهـــول والاشكال السياسية تتضمن الزعماء ،الملون ،هيئة الكبـار كبار ملاك الارض كبار السحرة الكهنـة ... الخ .

السياسة فى افريقيا والتى يمكن أن تصنف حسب درجة تباينهم عن الانساب القرابية :-

أ) مجتمعات صغيرة ،والتى فيها اكبر وحدة سياسية لأنها تضم فقط اللذين يتحدثون عن طريق القرابة و هكذا فالسلطة السياسية متداخلة مع العلاقات القرابية .

ب) المجتمعات التى يكون فيها الاطار السياسى ،هو الاساسى التكاملى لعدد من الانساب القرابية .

ج) المجتمعات التى بها تنظيم ادارى وله طبيعة رسمية

هذه الانساق تخطط نحو تباين اكثر ،كلما زاد نمو السكان وتزايد اللاتجانس الاقتصادى ،والثقافى ،وفى المجتمعات الافريقية المستعمرة أو حديثة التحرر نجد أن الانساق السياسية تتطور مع ظهور الاحزاب والمجالس و الجماعات الضاغطة و الانظمة البرلمانية .

و أحيانا فان هذا التكامل السياسى الواضح مثل تكامل المجتمع المحلى قد يكون مؤسس على امتداد اوتعديل للاساس التكامل القديم . فلقد بين كليبع هرسون على سبيل المثال ،ان التطورات الجديدة فى الهند قد غير من أهمية الطريقة من أمداد القرية التقليدية للاسرة

الممتدة " الى المخالفة التعليمية لاقارب الوحدات المحلية " .

هذه الامثلة توضع كيف ان التباين فى المجتمع يعطدم بشكل التكامل والبناءات التكاملية الناتجة وتوازن وتثبيت على النجاح المتنوع ـ البناء الاجتماعى الذى تهدده قوى التباين بالتفتيت ،وفى كثير من الحالات فالمنظمات التكاملية والاحزاب تمر ومرحلة عدم تباين هائلة ،والاتحادات العمالية تنقلب لتكوين آحزاب سياسية وقومية والطرق الدينية تصبح جماعات سياسية واندية كرة القدم تصبح فرق دينية وهكذا .

والفيضان الناتج يشير الحاجات الملحة لاعادة التكامل تحت ظروف تباين سريعة وشاذة وعمليات مفككة وهذه الاستجابة الاولى غالبا ماتكون نوعا من التعير و المحاولة والخطأ فى الحال لكثير من أنواع التكامل .

لقد أخذنا بعض النتائج البنائية للتقدم التكنولوجى وتتجير الزراعة والتحضروالتصنيع ولقد حللنا هذه النتائج بلغة التباين و التكامل ويجب ان تتذكر ان التغيرات البنائية ليست وظيفة بسيطة للتصنيع بمفردة فبعض التغيرات البنائية بعيدة التأثير قد حدث فى المجتمعات

التى نادرا ماجريت بدابات التصنيع .

على سبيل المثال الاستعمار أوأشكال متطلحة بالسيطرة الاقتصادية لم تخلق فقط تباين مكثف للمحاصيل النقدية وعمال الاجر ،ولكن أيضا أدت الى التضخم العالمى فى اسعار البضائع ،ومن ثم فان الكثير من التغيرات البنائية التى وضحناها وكثير من الاضطرابات الاجتماعية تميزا لمجتمعات التى مازالت تكنولوجيا فى مرحلة ماقبل التصنيع .

(٧) التوقف فى التباين والتكامل - الاضطرابات الاجتماعية

تبدو التغيرات البنائية المصاحبة للتنمية الاقتصادية مفككة للنظام الاجتماعى للاسباب الآتية :

١) يتطلب التباين خلق انشطة جديدة ومعايير وجزاءات تفودمكانة سياسية وهيئة قائمة على الوظيفة وهكذا .

هذه الانشطة تتصارع دائما مع النماذج القديمة للفعل الاجتماعى والتى عادة مطبوعة بانساق تقليدية للدين والقبلية والقرابة ،وهذه المستويات التقليدية هى من أهم المعوقات الصغيرة للتحديث و عندما تتهدد فان ذلك يؤدى الى ظهور عدم رضى خطير و معارضة .

٢) التغير البنائى قبل كل شىء يكون غير متساوى فى فى فترات التنمية ،وفى المجتمعات المستعمرة على سبيل المثال ،فالقوى الاوربيةعادة تطور الاطراف الاقتصادية والسياسية والتعليمية ولكنها فى آن واحد تشجع أو تعارض التقليدية فى الانساق التقليدية للدين والطبقة والاسرة .

ان المشكلة الاساسية فى هذه المجتمعات المستعمرة ،كانت التوقعات ان السكان الاصليين قد يقبلون أوضاع نظامية معينة جديدة ..... وقد يؤدون من خلالهم أدوار متنوعة خاصة الادوارالاقتصادية و الادارية بينما فى نفس الوقت قد يرفضون بعض المميزات الاساسية المتعلقة بهذه الاوضاع .

انه كان يتوقع منهم العمل على أساس من نسق الواقعية المستمد من بناء احتماعى متخلف وهو الذى تحاول القوى الاستعمارية والحكام الموظيفيين ان يجعلوه يستمر . وتحت الظروف الغير استعمارية للتنمية فانه قد تظهر توقعات مماثلة.

ففى الاقتصاد نفسه فان التصنيع السريع لايفى كيف تناسق مع اجزاء البناء الاقتصادى القائم، وفى كل ارجاء المحتمع فان التباين يتسبب بالتغيرات الزراعية والصناعية والحضرية دائما تتحرك فى علاقة

التارجح مع التكامـــل .

و هذين النوعين من القوى تتبع باستمرار تخلفـــات واختناقات فكلما زادت سرعة ايقاف التحديث كلمـــا كانت التوقعات اكثـر حدة .

٣) وعدم التزام الشخص الناتج عن هذه التوقعات احيانا يزداد شدة بالمجالات التى تحاول التغلب عليـــه . وبعض التوقعات قد تختفى الى حد مابدراسة الاجهـزة التكاملية الجديدة مثل الاتحادات المنظمة ،النوادى التنظيمات الحكومية وهذه التحديدات دائما ماتعـرض بالمصالح الراسخة التقليدية وذلك لان الاشكـــال الجديدة للتكامل تتنافس مع الاشكال القديمـــة اى الانساق الغير متباينة للتقامن ،والنتيجـــة هو ثلاث طرق " لشد الحبل " بين القوى التقليدية ...

قوى التمايز والقوى الجديدة للتكامل هذه الاوضـــاع تخلق بالضرورة امكانيات غير محدودة لتشكيل الجماعـــات المتصارعـــة .

و الاستجابات التقليدية لهذه التوفقات هو القلـــق العدوانية ،الوهم وهذه الاستجابات عندما تصبح جماعـــة تتبلو فى حركات اجتماعية متنوعة الهياج المسلمى والعنـف

السياسى ،والقومية والثروة والتخريب السرى الخ.

وهناك دلالة ظاهريا يمكن قبولها بالرغم من أنها غير مقنعة كلية ان الذين ينتمون الى هذه الحركات هم الذين يعانون بشدة من الام التنقلات الناتجة عن التغير البنائى على سبيل المثال :

(تظهر القومية كقوى ثابتة فى الجنوب الشرقى لاسيما فى الوقت الذى يجبر فية الفلاحون لاعطاء مزارع الاساسيات لزراعة الحبوب النقدية أوعندما (مثل هافنانا المستعمرة)تنتعى مزارع الاساسيات لاعطاء الاساسيات وادخال الاقتصاد النقدى وطريقة اهمال القرية كوحدة للحياة يصاحب هذه التنمية و اخيرا اقامة الفترة الخاصة الاستعمار الاقتصادى . لم يتكاملوا مع النظام الاجتماعى الجديد .

و كثير من انساق الاعتقاد المصاحبة لهذه الحركات يحاول تخيل التكامل السريع والشامل للمجتمع .

و فى كثير من المجالات تكون الاعتقادات متغيرة بالانفعال الشديد و غير مهمة بالسياسات الواقعية و فى الحركات القومية فى المستعمرات .

وعلى سبيل المثال فالرموز السياسية تميل الى تطور قيم جديدة ومطلقة وعامة وولاء اساس اكثر من انتمائهـــا للموضوعات السياسية الجارية فى المجتمع المستقـــــر. اكثر من هذا فان الانساق الاعتقادية تعكس التناقـــــص الوجدانى الناتج من الصراع بين التقليدية والتحديـــث ويتعاقب القوميون فى تبغيضهم للاجانب الشديد.

وهم ينبئون انهم سوف يفوقون الغرب فى المستقبـــل وانهم فى نفس الوقت يمتلكون القيم الحقيقية للحضـــارة القديمة وهم فى نفس الوقت ينادون بمبادىء هيراكيـــــة فى التنظيم الاجتماعى وتوجد الايديولوجيا القوميـــــة والمرتبطة هذه الاتجاهات المتعارضة فى المجتمع رمـــزا واحد ولو أن هذه الايديولوجسات ناجحة ،فانها غالبـــا ماتستخدم كوسيلة لمزيد من التنمية الاقتصادية .

و ليست كل حالات التنمية تؤدى الى ظهور حركـــات قومية تتميز بالعنف او الحركات الاجتماعية الاخرى اكثـــر من ذلك وعن ماتظهر هذه الحركات فانا تأخذ عدة أشكـــال مختلفـــة .

و العوامل الاتية تبدو على انها اكثر مما فى الأصـــل و شكل الاضطرابات الاجتماعيـــة :-

(١) المجال واهميته للارتباطات الاجتماعية التى تنشأ من التغيرات البنائية فكلما عظم ايقاع هذه التغيرات كلما زاد هذه المشاكل التعارضية التى يواجهها المجتمع .

(٢) التعقيد البنائى للمجتمع فى الوقت الذى تبدأ فيه التنمية وفى المجتمعات الاقل تطورا عندما يكون لغة السياسة هى لغة الدين ،فى نفس الوقت فان الحركات المعارضة فانه قليلا و كثيرا تأخذ بسرعة على أنها هيئة دينية ففى أفريقيا ،على سبيل المثال ،فان الحركات المثالية الرئيسية يبدو كأن لها نسبيا مدى اكبر فى الاقاليم نموا بينما الحركات الاكثر علمانية السياسية ،مثل اتحاد التجارة والحركات الاتحادية وحزب الاضطرابات وقد يمثل للتجمع فى المناطق الاكثر نموا وتزداد علمانية والاعتراض كلما زادت خطى التنمية والتباين.

(٣) نفاذ الجماعات القلة الى المجموعات المؤثرة فى السياسة الاجتماعية ولو أن تكون نسبيا سليمة وعادية ،ولو أن هذه النفاذ قد عرق بسبب انعزال هذه الجماعات او عند السلطات الحاكمة فان المطالبة بالاصلاح تميل لان تأخذ اشكالا اكثر عنفا ومثالية و غرابة .

ومن ثم فان الاتجاه للوهم والعنف الغير منتظم بتجميع بين الذين بلا تراث والمستعمرين والمهاجرين والمنعزلين اجتماعيا .

(٤) التطابق بين المصالح وخطوط الانشقاق ،وكما اكتشفنا سابقا فالمجتمعات التى تتطابق فيها الاقتصاد والسياسة مع الانشقاقات العنصرية تميل غالبا الى انتاج انواع منتشرة اكثر من الصراعات والحركات الاجتماعية اكثر من التجمعات التى تتعارض فيها هذه الانشقاقات .

(٥) نوع ومدى التسرب الاجنبى والتدخل من جانب الجماعات الاعترافية ولو حاولنا ان نختار بالفاظ النموذج المثالى الفرق التى يتصل بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبناء الاجتماعى . ولقد ركزنا المناقشة حول مفاهيم ثلاثة أساسية هى التباين الذى تميز حركة البناء الاجتماعى نحو تعقديات كبيرة ،والتكامل الذى فى بعض بالجوانب يوازن الطبيعة الانقسامية للتباين والاضطرابات الاجتماعية التى تتيح الفصل بين التباين والتكامل .

ولهذا التحليل يجب ان تضيف اربعة تعديلات :

أ) لم نحاول ان تهتم بالمحددات الخاصة بالتنمية الاقتصادية بنفسها وفى الحقيقة فمنافسة التباين التكامل ،والاضطرابات الاجتماعية آخذ كمعطى كمحاولة للنمو اقتصاديا . هذه القوى الثلاث على أية حال تحدد مجرى التنمية منذ بدايتها .

ب) الهدف الشرح لقد قدمنا المقاولات الثلاثة فى نظام خاص : التمايز التكامل ،الاضطرابات الاجتماعية ولايعنى هذا ان ندعى ان احد منهم يدعى اسبقية عملية فى تحليل التغير الاجتماعى . وعلى العكس فهذه العقولات الثلاثة تشكل تفاعل . فالاضطرابات على سبيل المثال قد تنشأ من الفعل المتسبب عن التباين البنائى ،ولكن هذه الاضطرابات نفسها ربما تشكل مجرى العمليات المستقبلية للتباين ،وبالمثل التطورات التكاملية ربما تصبح فى حركة بواسطة التباين ولكن بدورهم قد يبدو خطوط حديدة للتباين.

ج) وبالرغم من أن قوى التباين والتكامل والاضطرابات متصلة ببعضها فى الواقع يحب الايغلق النظام الذى يتكون من العلاقات بين هذه القوى الثلاث . فالتباين قد يظهر من مصادر غير التنمية الاقتصادية ومتطلبات التكامل قد تظهر من أوضاع غير التباين ،ومصادر الاضطرابات الاجتماعية ليست مستنفذة بالفعل بين التباين والتكامل .

د) فخاصية " الكل فى نفس الوقت " للتحول من المجتمعات الاقل تباينا الى المجتمعات الاكثر تباينا يحب الا يغالى قيمها . وامبريقيا فان العملية تتطور تدريجيا و تؤثر على البناء الاجتماعى انتقائيا والتاكيد على مختلف الترتيبات لنصف الطريق و التوفقات خلال هذا الفصل خلق الذى بين البطئ و الاختلال .

(٨) أسس بنائية لدور الحكومة

يمكننا فى نهاية هذا الفصل ان نقدم ملاحظة سياسية موجهة ،فالكثير قد تطلب وجود حكومة قوية ومركزية فى المجتمعات النامية بسرعة فالتخطيط و النشاط الحكومى متطلبان،على سبيل المثال لتوجيه الادخار والاستثمار ؟ و تنظيم الحوافز و تشجيع المشروعات المقاولية والتحكم فى التجارة والاسعار وهكذا.

ويمكن اضافة لهذه المتطلبات بعض الاعتبارات التى تظهر من تحليل التغير البنائى فى فترات التنمية السريعة .

١) البناءات النظامية غير المتباينة ،غالبا ما تكون العوائق الاجتماعية الاساسية للتنمية . فلقد يرفض الافراد العمل بالاحر بسبب الارتباطات التقليدية

للقرابة او القرية أو للقبيلة .

وثانيا : فان نوعا معينا من الضغط السياسى قد يتطلب ليساعد الفرد للتخلص من هذه الارتباطات . وبطبيعة الامر فان الحاجة لمثل هذه الضغوط تتزايد بحيث معدل التنمية المطلوب .

(٢) وعملية التباين نفسها هى التى تخلق هذه الظروف التى تتطلب نوعا اكبر واكثر من الادارة السياسية ،و حجة أخرى لاهمية الحكومة التى فى فترات التنمية السريعة والغير متوازنة يكمن فى الحاجة للتهيئة نحو التمايز الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ،والتحكم فى الانعكاسات السياسية التى تظهر من التحول الدائم لتوزيع القوة و التى تصاحب الاعادة المكثفة للتنظيم الاجتماعى .

(٣) القابلية الظاهرة لفترات التنمية المبكرة للاندفاع للمتقسيمات ـ المتفجرة والتى تخلق مشاكل سياسية حاسية لقادة الدول النامية . ماهو نوع الحكومة الذى يكون له فاعلية فى مواجهة هذه التفشيات ؟....

أولا : سوف يزيد هؤلاء القادة فاعليتهم بالالتزام العلنى والضمنى للمثالية والشعور القومى ،هذا الالتزام يعمل كاداة قوية لتحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هى :

أ) زيادة ادعائهم للشرعية بالاخذ على عاتقهم رسالة خلق دولة الشعب .

ب) زيادة تضحيات صعبة مماثلة من الشعب الذى قد يلزم للتنمية صوريا ،ولكنه يقاوم التفتيش المستمر للطرق التقليدية .

ج) استخدام ادعائهم للسلطة للقضاء على الاعتراضات ومنع الرموز العامة مثل الشيوعية من الانتشار لكل اشكال النظم الخاصة .

هؤلاء القادة السياسيين أنفسهم ،لايجب على أية حال ،ان تاخذ حماسهم دلادعائهم للسلطة حرفيا وشكليا متمنين الايركنوا الى قوة التزامهم الوطنى لاعمال او خنق هذه الظلم كلية .

و بهذا فانه يبدو أن هناك مفتاح ايباس للأستقرار السياسى هو الممارسة للسياسات المرنة واجهة الالتزام الراسخ للرسالة القومية .

الفصل الثامن

منظور علم الاجتماع للتنمية *

يشكل الواقع الاجتماعي بأبعاده التاريخية ،وبقضاياه ومشاكله ،ميدان علوم المجتمع ،ومداخلها ويحدد في نفس الوقت منظوراتها . وبغض النظر عن اختلاف تصورات هذه العلوم واهتماماتنا وتفسيراتها ،فانها تسعى الى اكتشاف الحقيقة ،والارتفاع بمستوى كفاءة أدوات البحث واختيار النظرية و تطويرها وتدعيم قدرتها على الرؤية المستقبلية ،من خلال " موقف تقييمي معين ينبع من اطار ايديولوجي يتسم بالخمود او بالمرونة ،ويحدد طبيعة الرعي بأهداف المجتمع العليا ،وطابع الانتماء الى حركة التاريخ ومسيرة الحضارة وينبني على ذلك ،ان موضوعية البحث في المجتمع من اى متناول او مدخل ،ومن خلال اى منظور ،لايتعارض مع الالتزام المنهجي العالم كباحث او مع الخيال المنبعث من تذوق الحقيقة او مع النقد الاجتماعي الملهم للتطور الخلاق ،أو مع الدور الذى تفرضه ايجابية المواطنة .ولعل هذا هو الذى جعل كثير من دارسى الانسان والمجتمع يعتقدون ،أن أحد المعايير نجاح العلم في تنمية المعرفة ،هو اسهامه الايجابي المتقدم في تمكين الانسان من السيطرة على مشاكله وتحقيق تطلعاته وبناء عالم أفضل .

---

* د. محمد عاطف غيث ،الاقتصاد و المجتمع . الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٥.

واذا كان علم الاجتماع يسعى الى اقامة بناء نظرى متكامل منطقيا و تقديم صياغات تنطوى على قضايا قابلة للتحقيق الامبيريقى ،باستخدام مناهج اكثر ضبطا و أدوات أقدر على استجلاء ابعاد الواقع فان القيمة المعرفية لما توصل اليه نتائج ،تنطوى على أبعد من سلامة المنهج او الحبكة المنطقية او كفاءة تكنيكات البحث بوجه عام ،وكذلك على أبعد من اضافتها الى تيار المعرفة تاريخيا ،لأن علم الاجتماع بل و كل علوم المجتمع الاخرى ارتهن بمواقف ايديولوجية تتناقض اشد التناقض انعكست بوجه خاص على تصور مشاكل المجتمع وانتقاء بعضها للدراسة ومعالجتها بحثا وتحليلا واستنتاجا ولعل ميدان التنمية بوجه عام ،يكشف عن هذا التناقض سواء فى التصور العام او فى تحديد المداخل والمنشورات ،او فى طبيعة العمل من اجل انشاء البرامج من خلال خطط طبيعية مركزية او محلية مما أصبح مألوفا الان فى التراث العالمى لعلوم المجتمع .

ان الاهتمام بالتنمية او التحديث ،لم يعد قضية تشغل رجال الصناعة او الادارة او مخططى السياسة العامة او قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الايديولوجية بل اصبح يمثل ميدانا جديدا يتعاظم شأنه فى علم الاجتماع

والعلوم الاجتماعية الاخرى ،اما لانه الامتداد الطبيعى لدراسات التغير الاجتماعى و الثقافى او لانه يشير من الناحية العامية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية فى مسيرتها بكل ماتنطوى عليه من دينامية ،وبكل ماتطرحه من مشاكل ،للتغلب على التخلف من خلال توجيه النمو فى اتجاه أهداف مضبوطة ومحددة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم . ولهذا ،أصبح مألوفا الان أن يؤكد علماء الاجتماع ،أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قضية كبرى من قضايا هذا العصر فرضتها ظروف التقدم العلمى و التكنولوجى ،وأوجبتها مسئولية القيادات المختلفة فى المختلفة عن وضع الانسان فيه فى موقع ملائم من حركة التقدم الحضارى العالمى وحتمتها ماهو مطروح تاريخيا من مشاكل التخلف وصعوبات النمو ومايظهر بالضرورة من مشاكل التنمية ذاتها .

ولقد أصبح من المسلم به ، أن قضية التنمية قضية علم ،وقضية سياسة فى نفس الوقت ولم يعد من المقبول ان يتخلف العلم انتظارا لنتائج التحارب كذلك لم يعد من المقبول ان تجرب السياسة اوتخطط فى غيبة العلم هذا فضلا عن أن التجريب فى التنمية و البحث العلمى لها لاينبغى ان يسيرا فى خطين متوازين ،بل انه وفقا لما هو متراكم من حصيلة التجريب على المستوى المحلى والعالمى

فأنهما يجب ان يتفاعلا على مستويات متعددة حتى ينمو التجريب فى اطار من التقييم المستمر ،وبارشاد دائم من نتائج الدراسات العلمية التى يمكن ترجمتها عمليا .

ملاحظات مبدئية

(١) ان قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات النامية قضية علم ومصير ولهذا لايجب أن التردد فى القول ،بأن تبنى استراتيجيات للتنمية ،ثبت نجاحها نسبيا فى مجتمعات متقدمة أو نامية ،تختلف تاريخيا وظروفا عن مجتمعنا أدى الى تعقيدات وصعوبات بعثرت العائد الاجتماعى المتوقع من محصلة الاستثمارات المادية والبشرية والفنية ،و خلق حالة من التفكك انبثق منها عدد من المشاكل مما تاكد معه ان دراسة علمية لتربية التنمية و مناخها وترجمة نتائجها لقسيم فى صنع سياسة التنمية مطلب جوهرى واستثمار حيوى لضبط عمليات التنمية وتقليل فاقدها .

(٢) ان الاخذ بسياسة الاسراع بالتصنيع ،باعتبارها المنطلق الاول وربما الوحيد لتحقيق التنمية ،تسبب فى احداث فجوات فى بناء المحتمع ،والتواء فى مسالك النمو المتوازن لجوانب الحياة المجتمعية ككل . ان أحدا لاينكر أهمية التنمية الاقتصادية وخطورتها محوريتها ،ولكن

تصورها كأستراتيجية " منعزلة " هو الذى أدى الـــــى اغفال التنمية الاجتماعية وأهميتها فى نجاح وتدعيـــم النمو الاقتصادى ،غنى عن البيان أن الاستثمار فى ميــدان الانتاج الزراعى و الانشطة المعاونة له ،يزال و سيظـــل يمثل جانبا له خطره فى التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة لمجتمعنا ،ومقياسا لنجاح الايديولوجية التى تنبع منهـــا كل مخططات التنمية • ولهذا فان دراسة لتلك الموضوعـــات وتوجيهها مصاحبا بناء على نتائجها لسياسة التنميـــــة يعتبر من أهم ضمانات نجاح التنمية واستمرارهاتبيـــــن ودون الدخول فى التفاصيل ـ أنه بعد ربع قرن او يزيـــد من التجريب فى ميدان التنير و التنمية ،أن قضية تخلـــف مجتمعنا لاتزال مطروحة ان لم تكن قد تفاقمت ولهذا يجـــب أن تتجنب الارتجال والسطحية و التعالم الذى غشيـــــة الجهل بحقيقة المجتمع عن طريق الدراسة العلمية الموجهة ايديولوجيا ،لامكان الوصول الى الاطار الذى يمكـــن أن تتحرك من خلاله البرامج المتكاملة للتنمية تلك التى يجب الا تنعزل او تنزلق ابتعادا من التخطيط الشامل علــــى المستوى القومى ،وهذا لايمنع بالطبع وفقا للاصول المرعيـة علميا فى التخطيط من تحريك امكانيات التنمية الذاتيـــة على مستوى انماط المجتمعات المحلية •

(٤) ان التجارب التى خاضتها مختمعات غير مجتمعنا ،ولكنها شبيهة به من عدة جوانب ،يمكن آن تشكل بدراستها وتقيمها ،وبالاضافة الى ظروف مجتمعنا التاريخية والموضوعية ،اطارا او نموذجا او تعطينا مؤشرات تقودنا الى التصور العلمى المناسب ،وترسم اجراءات مواجهة سياسة من خلال برمجة عالية الدقة ،لما هو ممكن او ما هو متاح فى حدود مضبوطة نسبيا للتوقف والاولويات .

(٥) من المسلم به علميا الآن على الاقل ،ان التنمية هى التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها ،الى حالة مرغوب الوصول اليها . وهذا يعنى ان عملية التنمية تستهدف تغيرا اساسيا فى البناء الاجتماعى ،بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الاهداف و تعديلا فى الادوار و المراكز ،وتحريك الامكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها الى جانب العمل على تغير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة ،تلك التى تعوق التجديدات ،والاهتمامات الجديدة .

هذا وينظر علم الاجتماع الى التنمية من خلال اطار يتضمن المفهومات والاتجاهات التالية .

(١) تهدف التنمية الى استثارة مجموعة من عمليات التغيير المخطط و هى لذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير من حيث اتجاهات وشدته وعمقه وبأهداف المجتمع النابعة من آيديولوجية تصنع شكل النظام الاجتماعى والاقتصادى وبطبيعة المشاكل القائمة وتوفر الامكانيات المتعددة و الانواع القادرة على مواجهتها وبمستوى الطموح المتمثل فى تطلع واقعى مستند الى الادارة لتنمية ايجابية واضحة .

(٢) تتطلب نظرة علم الاجتماع للتنمية ،تحقيق الفهم المتعمق لعدد من الموضوعات مثل التاريخ والتنظيم الاجتماعى و الاقتصادى و التدرج الطبقى الاجتماعى وانساق الانشطة المختلفة وأدوار الناس ومراكزهم وضوابط السلوك والموجهات القيمية وقضايا عديدة يطرحها علم الاجتماع السياسى ،ولهذا لايهتم المدخل السوسيولوجى بالعمليات التنموية فى حد ذاتها وانما يهتم أكثر بالتنمية البشرية من خلال تغيير ملائم وهادف لابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والصحية والنفسية .

(٣) يعتقد علماء الاجتماع ان منظورهم يمكن ان يحقق تكامل التناول الصحيح للتنمية ويظهر قصور المداخل الاقتصادية والتربوية والعمرانية والارشادية كبل

على حده ،ذلك لان التنمية الاقتصادية اذا كانت مطلبا اول او مبدى لمساندة التنمية الشاملة فانهـــا، اى التنمية الاقتصادية تعتمد على عدد من المتغيرات ذات الطبيعة الاجتماعية مثل الاتجاه نحو التجديـــد و استعداد لاستخدام و تطبيق نتائج العلـــوم الاجتماعية والطبيعية ،وتبلور قيم الرفاهية فـــى حياة الجماهير فى نفس الوقت الذى يسعون فيه مـــن أجل التقدم المادى .

(٤) ترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالاطار الايديولوجى للمجتمع و ظهر ذلك بوضوح مـــن الاتجاه العام الذى تنطلق منه نظريات التغيـــر الاجتماعى ،ولهذا يمكن ان نبرز ثلاثة اتجاهـــات ذات طابع ايديولوجى تسيطر على طبيعة التنميـــة فى عالم اليـــوم .

الاتجاه المحافظ : الذى يرفض البعد التاريخـــى فى دراسة الواقع ومن ثم لايربط ربطا واضحا بين النمـــو الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى ،ويرتبط بهذا الاتجـــاه المتطور البراجماتى الذى يرفض التحايل الديالكتيكـــى للواقع الاجتماعى التاريخى ويرى ان الواقع الاجتماعـــى الممكن هو الواقع القائم والاتجاه الوضعى الذى يـــرى انصاره ان التنمية يمكن ان تتحقق من خلال تعديلات وظيفيـــة

دون مساس بتكامل النسق القائم واستمراريته . والاتجاه الماركسى الذى ينطلق من تصورات مختلفة تقوم أساسا على تغيير الاساس المادى للمجتمع مع مايستتبع ذلك من تغيرات مصاحبة فى نظم المجتمع . وبالتالى يكون طريق التنمية ،هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذى تفرضه حتمية التاريخ .

(٥) وينبنى على الاتجاهات السابقة ،تصور الاستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية ويمكن ان نحصر أنواعها فى أربع الاولى :- الاستراتيجية الامبيريقية العقلانية " التى تعتمد على رغبة المجتمع المحلى واستجابته والثانية " الاستراتيجية التربوية " التى تعتمد على تغير نسق الفعل من خلال تغيير نسق القيم والمعانى و التصورات والثالثة " استراتيجية القوة " التى تعتمد فى تحقيق التنمية على قوة القانون والاجراءات السياسية والاقتصادية والادارية والرابعة " الاستراتيجية الثورية " التى تتطلب التغيير الشامل من خلال فلسفة ترى ان الاصلاح لايجدى وان الواقع الاجتماعى ليس مؤشرا لطبيعة الوجود الاجتماعى .

(٦) لقد حققت التنمية الاقتصادية تقدما ملحوظا فى السنوات الاخيرة الا ان التنظيم الاقتصادى فى علاقته بتغير البناء الاجتماعى لم يحظ حتى الان بأهتمام واضح ،كما ان هناك اعترافا (تحت تأثير الماركسية) بالتفاعل الحتمى بين التغير الاجتماعى البنائى و بين التنمية الاقتصادية من خلال النظر الى الراسمالية كنسق اجتماعى اقتصادى ،تبدو العلاقة فيه واضحة بين الطبقات الاجتماعية وتنظيم الانتاج ولهذا فان المطلوب تحديد الاطار والاساليب التى يمكن ان تؤدى الى دفع التنمية الاقتصادية فى خط متواز مع التنمية الاجتماعية .

(٧) هناك نماذج و أفكار عن التنمية تؤخذ عن " الغرب " دون فحص ملائمتها موضوعيا وتاريخيا لمجتمعنا النامى مثال ذلك الربط بين التقدم التكنولوجى فى مجال الانتاج والتنظيم الاقتصادى ،فى غياب فهم متعمق للتاريخ الحضارى الاجتماعى ولهذا يجب ان نختبر مدى صلاحية تطبيق الخبرة الغربية على ظروف البلاد النامية ،التى يشكل القطاع الريفى فيها الجزء الاكبر من المجتمع . كما انه من الملائم بحثا الافتراض الذى يزعم ان للتحديث يمكن التوصل اليها عن طريق تبنى التكنولوجيا الغربية والتنظيم

الاقتصادى المصاحب مع ما يترتب على ذلك من تغييرات توافقية تمتد الى البناء الاجتماعى والقيم

(٨) يتصور بعض خبراء التنمية ان التنمية الاقتصادية للمجتمعات النامية مثل مجتمعنا ،لابد ان تكون مصاحبة لعدد ،من التحولات الاجتماعية ،او بمعنى آخر ،لاتكون التنمية الاقتصادية ممكنة دون تغيير جوهرى فى البناء الاجتماعى يتيح الفرصة لقيام تنظيم اقتصادى انتاجى قادر ولهذا فمن الضرورى ان نتوصل الى فكر واضح حول هذا الموضوع لانه يتعلق بالعمليات والاولويات فى تنفيذ سياسة التنمية .

(٩) يشير الكثيرون من علماء الاجتماع المهتمين بالتنمية ان الاسراع بها وخاصة فى القطاع الريفى وتحقيق أهدافها من خلال خطة قومية شاملة يعتمد على :-

أ) تغيير الدور الاقتصادى من اعتماده على المكانة الى قيامه على الكفاءة .

ب) تغيير " تقليدية " العلاقات الاقتصادية الى علاقات تقوم على توازن القيم .

ج) تغيير نمط الاقتصاد ،من اقتصاد المكانة الى اقتصاد السوق .

د) انفتاح القرية على المدينة واتاحة فرص التنقل الاجتماعي

هـ) زيادة الانتاجية

و) تحرير البنك الاجتماعي من الرواسب التقليدية المتخلفة .

ز) خلق مناخ التجديد والابتكار .

التنمية كمفهوم في الفكر الاجتماعي

(١) لم تعد التنمية بوجه عام موضوع علم واحد كما ان التنمية الاقتصادية لم تعد ميدانا يحتكر علماء الاقتصاد ،ويظهر ذلك من احساسهم بضرورة التعاون مع غيرهم من العلماء في ميادين أخرى لتأصيل فهمهم لمنظورهم الاقتصادي و مثل ذلك أن " ابفيريت هاجين " وهو اقتصادي في الاصل ،يتساءل عن " سبب تخلف بعض البلاد في الوقت الذي فيه مصادر وموارد المعرفة الفنية وطبيعي ان الاجابة على هذا التساؤل سوف تتضمن أبعادا غير اقتصادية و يعتقد أن هذا افضل واكثر واقعية من حصر الاجابة في الابعاد الاقتصادية وحدها ،كما يميل الى ذلك حتى اليوم كثير من الباحثين في التنمية الاقتصادية .

لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومى " التنميـــة " و " التغير " الاجتماعى كأنهما يشيران الى موضوع واحـــد على مافى هذا من خلط واساءة فهم مدلول كل منهمـــــــا وعلى ذلك يمكننا ان نشير الى ان توينبى وفى دراساتـــه عن كيفية ظهور الحضارات و تدهورها ،وسوروكين فـــــــى دراسته عن الانساق الثقافية المتعددة التى تزدهر ثـــم تندثر ،وماركس فى دراسته عن الانهيارا جدلى للانســــاق الاقتصادية وظهور انساق اخرى جديدة ،ودراسات كل مـــن باريتو ومــاكس فيبر عن الصفوة والسلطة ـ كانت كلهـــا تضع احد المفهومين محل الاخر . وعموما يمكن القول ان جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعـــى وليس للتنميـــة .

هذا ويحمل مفهوم التنمية معنى اكثر تحديدا مـــن مفهوم التغير الاجتماعى و حدير بالذكر ان التنمية فـــى معناها الاصلى كانت مرادفة للنمو او الانفتاح علـــــى الطاقات والامكانيات الكافية . وعندما تحول المصطلـــح من اللغة العادية الى العلوم الاجتماعية اندرج تحــــت المدخل التطورى مثله فى ذلك مثل مصطلح " التقـــــدم "

الا أن " التنمية " كمصطلح يستخدم دوليا على نطاق واسع الان لاتشير الى عملية نمو تلقائية ،وانما الى عملية

تغير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذهـا هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلـى تستهدف ادخال نظم جديدة ،او خلق قوى اجتماعية جديـــدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل ،واعادةتوجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة و تهيئة الظروف المتعـــددة لهذا الجانب من التغير الاحتماعى الذى يطلق عليـــه " التنميـــة " .

و من الخصائص المميزة للتنمية ،انها ليست عمليـــة تطور تدريجى تلقائى حيث انها تتم على اساس التدخـــل المستمر والمقصور فى المحتمعات ،وتستمر عن طريـــق هيئات التنمية التى تكون جزءا من بناء الدولة .

هذا ويؤكد المفهوم الاقتصادى للتنمية على سياســة الهيئة المسئولة عن المعوبة سواء على مستوى الدولـــة او على المستوى العالمى ، التى تهدف الى بناء نظـــام اقتصادى فى المجتمعات النامية يكون قادرا على انتـــاج السلع الكافية لتحسين مستويات المعيشة لكافة أفـــراد الشعب . وتعلق القيم المتضمنة فى هذه السياسة أهميـــة كبرى على تحقيق الرفاهية المادية ، الشرط الضرورى لبناء نشاط أفضل ،كما تؤكد معنى العدالة الاجتماعية بهـــدف التوزيع العادل لهذه الرفاهية على كافة أعضاء المحتمع .

(٢) ان هدف التنمية الاقتصادية يتمثل فى اقامة وتدعيم نظام اقتصادى جديد ،قادر فى حد ذاته على مستوى اعضاء المجتمع ككل من خلال تصور محدود هو امكان ادارة هذا النوع من الاقتصاد ذاتيا . وبناء على ذلك يتحول المفهوم الاقتصادى للتنمية ليستوعب الابعاد الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية والثقافية فى نفس الوقت . فهو اقتصادى بقدر مايهدف الى زيادة انتاج السلع المادية والخدمات ،والتوصل الى درجة عالية من كفاءة التنظيم وتقسيم العمل . وهو اجتماعى بقدر مايتضمن جماعات جديدة ،تختلف فى طبيعتها عن الجماعات التقليدية لها أدوارها الجديدة وعلاقاتها الجديدة.

(٣) و يظهر الطابع السوسيولوجى الهام لمثل هذا النظام الاقتصادى فيما يبدو من سيطرة التنظيم الرشيد الوظيفى ،الذى يشتمل على أنشطة مندمجة بطريقة رشيدة موجهة نحو أهداف معينة على المستويين الافقى والراسى واذا ظل التنظيم رشيدا فان الافراد يختارون طبقا لكفاءاتهم فى أداء هذه الاعمال .

اما العلاقات فينبغى ان تظل مقصورة على علاقات الدور وحسب . ولهذا فان الرشيد والوظيفة هما القيمتان

الاساسيتان النسق التنظيمى . وعندما تطبق معاييرأخــرى فى التنظيم سواء فى اختيار الافراد للمهن او فى اضافـة انواع أخرى من العلاقات الانسانية الى علاقات العمــــل فان ذلك يسمى تدميــرا .

(٤) ويعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية اخلاقيـــا بطبيعته بقدر ماينطوى على فكرة المساواة و العدالـــة فسياسات التنمية الاقتصادية تستهدف الصالح العام لافـراد المجتمع . وما من شك فى أن هناك ضرورة لاعطاء اولويــات معينة بعض القطاعات والمناطق ،ولكن هذا الاجراء لابد أن ينظر اليه على أنه اجراء مؤقت وعلى ذلك فان التنميـــة الاقتصادية اليمكن اعتبارها ناجحت الا اذا تمكنت نظـــم الانتاج الاقتصادى الحديدة من الاستمرار والتوسع والتجديـد الذاتى من أجل تحقيق مستويات دخل أعلى باستمرار

ومن ناحية اخرى نلاحظ ان الدول التى حققت استقلالها السياسى بعد الحرب العالمية الاخيرة اتجهت الى تنميــة سياسات جديدة هدفها الاول بناء الدولة . ويتمثل العنصر الايجابى فى هذا الاتجاه من وجهه النظر الاقتصادية فـــى ان النمر الاقتصادى بالنسبة للدولة النامية اعتبر رمـزا للقوة القومية ،ولهذا يميل المفهوم القومى للتنميـــة

الى تحقيق الرفاهية . وجدير بالذكر ان أغلب الدول النامية ترفض النظام الاقتصادى الراسمالى الذى يعتمد على اتخاذ القرارات من المشروعات الحرة التى لايمكن ان تخدم الاهداف القومية .

(٥) وعموما ،توجد فى الدول النامية اتجاهات عامة نحو سيطرة الدولة على الاقتصاد والرقابة السياسة المباشرة على المشروعات التى تحتل المتواقع الاساسية من الاقتصاد . ومعنى هذا العمل على ملائمة مفهوم التنمية السياسى للاهداف القومية الا أن هذه الدول من أجل تاكيد استقلالها الاقتصادى وتحقيق فعاليتها فى محال العلاقات الاقتصادية الدولية ،تحتاج الى معونة الدول الغنية ،الامر الذى يؤثر على استقلالها الحقيقى ، ان الدول الغنية والقوية فى نفس الوقت تمارس تأثيرها العالمى للدفاع عن ايديولوجيتها مما يجعل التعاون التنموى الدولى مجالا للتناقضات العميقة .

تحديد بعض المصطلحات

هناك نتيجة هامة ترتبت على دخول دراسات التغير ميدان التنظيم والتنمية تمثلت فى ظهور فكرة " التحديث" لمحاولة سد ثغرات التخلف واللحاق بمسيرة العصرية .

(١) يتضمن الاتجاه نحو التحديث تعديلات شاملا للمجتمع التقليدى من خلال نماذج التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى المرتبط بها ،والذى يميز المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسا الى حد ما . وهناك امكانية قائمة للتحسين و الاصلاح فى اى اتجاه يمكن ان يتم اختياره لان كثير من وجوه النظام الاجتماعى فى المناطق النامية من العالم لاتتطابق مع النماذج الموجودة فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

و فى أغلب الاحيان تقوم السلطات السياسة المؤثرة بتحديد المشاكل الملحة التى يجب معالجتها ،تلك التى قد يراها المحلل الاجتماعى أبعد ماتكون عن العوامل الاستراتيجية الموصلة للاهداف العليا ،و التى من شأنها أن تؤدى الى تعديلات عامة فى ظروف الحياة ،وفى الطرق المختلفة التى يمكن ان ينظم على اساسها المجتمع.

(٢) ان المشكلة معقدة للغاية ،والحلول المقترحة لايمكن أن تكون متماثلة و لا مناسبة فى كل زمان و فى كل مكان . فالماركسية مثلا تقدم مجموعة من القضايا والحلول التى يمكن ان تؤدى الى تغيرات متتابعة من أجل تنمية المجتمع المختلف . ويعتقد كثيرون وخاصة فى العالم

الغربى ان النمط السوفيتى فى اعادة بناء المجتمع لايتناسب مع الظروف المختلفة للمناطق المتخلفة المناطق المتخلفة التى هى تاريخيا لاتوجد فى ظروف كالظروف التى وجد فيها المجتمع الروسى قبل النمو الصناعى .

(٣) ان تميع كثير من الانساق الاجتماعية فى كل زمان ومكان تقريبا ،جعل من غير الممكن تبنى نموذج محدد التغير يقوم على أساس علمى ويمكن ان يتبناه فى نفس الوقت مخططوا السياسة العامة . " ولبرت مور" فى هذا الصدد ان كثير من نماذج التنمية تقوم على اساس تجريدات لاتتقابل مع الظروف التاريخية او المعاصرة لمشروعات التنمية القائمة بالفعل . كما ان الاخذ بمبادىء التحديث قد يبدأ من خلال طرق شديدة التنوع او قد يحدث فى كثير من وجوه البناء الاجتماعى ،و لكنه من ناحية أخرى قد يعمل بطريقة غير منتظمة .

ان عملية التحديث تكمن فى التوجيه والضبط الواعى للنتائج الاجتماعية المترتبة على التمايز للافراد و التعقيد النظامى فى المجتمع الذى لايرجع اساسا الى النمو السكانى وانما الى تعاظم الادوار الوظيفية ذات المغزى التكنولوجى و هذا يقودنا الى تأمل أصول " التحديث " .

(٤) لقد كتب الكثير عن العوامل و الظروف والنتائج التى تترتب على التغير من التقليدية الى التحديث ،لكننا نحاول هنا أن نركز على " التنمية " التى تمثل الاهتمام المعاصر فى موضوع التغير ،وهناك امثلة تاريخية عديدة يصعب معها ان نفصل مستويات التقليدية عن مستويات التحديث نظرا لما فى معالجة المجتمعات التقليدية باعتبارها مكونة من مجموعة متميزة من العناصر التى تشارك كلها بقدر معين فى الطبيعة الاستاتيكية لها ،من تعقيدات و خاصة عندما تتم هذه المعالجة من خلال اطار محافظ يدعم التوازن القائم و يصادر كل مقومات التغير واحتمالاته .

(٥) وعلى ذلك تعتبر " التقليدية " عمليا وفى صورها المختلفة جانبا هاما من دراسة التحديث " سياسيا على الاخص " لانها تمثل الصورة المقابلة التى خلقت الاتجاهات الثنائية فى نظرية التغير ،فى نفس الوقت الذى اوضحت فيه دور المتغيرات النظامية . ومثال ذلك ان " هنرى مين " اهتم بنظام القرابة فى المجتمعات البدائية الذى يتغير الى نظام مختلف يناسب طبيعة البناء الاجتماعى فى المجتمع الحديث . اما دور كايم فقد حاول ان يوضح الاختلاف الكبير على سلم التطور بين المجتمعات البدائية والحديثة من خلال تمييز حاسم بين

نوعين مختلفين من التضامـــــــن .

هذا ويقول رميوند فيرث ،ان محاولات التمييز بيـــن المجتمع التقليدى و أنماط المجتمع الصناعى الحديــــث التى تقوم على ثنائية النظرة الى التطور الاجتماعــــى من الاسرة الى الفرد ومن المكانة الى العقد ،ومـــــن التشريع العقابى الى القانون المدنى قد جانبها التوفيق لانها تبنت منظور تحليليا متعسفا و ينطبق هذا النقـــــد على كل من دور كايم و فير وسمبارت وتوبنيز و بعـــــض المحدثين مثل هاجيـــن .

(٦) ان كثيرا من الدارسين اليوم يميلون الى تحليل المجتمع الحديث من خلال استخدام مصطلحات مثل " المهارة" و" التكنولوجيا " و "العلانية " و " الوظيفية "

و على مافى هذه المصطلحات من مستوى معين مـــــن التجريد الا انها قد تستخدم ككل فى ضـــــــوء الأدوار الاستراتيجية فى المجتمع ؛الامر الذى يظهر التعقيد التى تكتنف عملية التحديث ،و خاصة عندما نستخدم أدوار اقتبست من مجتمعات صناعية غربية ،وعلى ذلك فلا يحب ان يستقـــر فى الذهن أن التحديث " حلة غربية " تحتذى من مصـــدر معين وحـــده .

ان الادوار ،قديمة أو حديثة معدلة او متوافقـــــة يجب ان تكون نقطة البدء في تحليل التحديث ،لانها تفصح عن كثير من المعلومات الملائمة لتحليل السياسات فـــى الوقت الذى تقدم فيه أفكارا جديدة عن الاخلاق ،كما انها عند تشكيل نماذج التفاعل تكتشف عن المشاكل الفعليـــة التى تنشأ فى المجال الاجتماعى مثل التنقل وصــــراع القيم ومشاكل العلاقات بين الادوار فى اماكن العمـــــل

(٧) ولكى نوضح ذلك نشير الى فكرة يتزايد الانتفاع بها ،وهى ان التحديث كعملية ـ اكثر بطئا واقل اندفاعـــا من التصنيع السريع • ويرجع ذلك الى ظهور عدد كبيــــر من الادوار البسيطة التى يمكن ان تربط بين القديــــم وبين الحديث فتعمل على تعويق او تسهيل التحديــــــد والاختراع بينما فى الحالة الثانية اى عند الصنيـــع السريع تطرح جانبا اذا كانت معوقـــة •

هذا ويرتبط التحديث بالقضاء النسبى على علاقـــات السيطرة والتبعية عن طريق انشاء الاجهزة والادوات" العصرية التى تتيح ايجاد علاقات مستقلة وفى هذا السياق نستطيـع ان نسأل سؤالين هامين بصدد التنمية بوجه عـــــام والتنمية الاقتصادية بوجه خاص. يمكن ان يضيفا كثيـــرا

الى ماقدمناه من قبل هما : كيف تبدا التنمية اى ماهى الشروط الضرورية لبدء فى عملية التنمية و الثانـــى: اذا بدأت عملية التنمية مثلا فهل يمكن ان نصل الـــى نهايتهـــا ؟

(٨) ويلاحظ انه انطلاقا من الرغبة التى يبديهـــا كثير من الدارسين فى الوقت الحاضر لدراسة أنماط التغيير الاجتماعى من منظور وظيفى محدد فقد حصرت الانماط الممثلة فيما يلـــى :ـ

أ) الدورات الاجتماعية التى تشتمل على سبيل المثـــال على دورات العمل و دورات التجديد والدورات الليبرالية و المحفظة فى السياسة العامـــة .

ب) تفكك النظام الاجتماعى واعادة بنائة تحت وطـــأة الازمات مثل الحروب والكوارث الطبيعية والمجاعـــات الكبـــرى .

ج) خلق انساق قيمية جديدة تستطيع ان تستوعب تحليـــل نخو الاديان والحكومات و النظم الثورية .

د) تكامل الوحدات الاجتماعية الصغرى داخل وحدات اكبـــر مما يسمح بدراسة الاتحادات والجماعات الكبـــرى وكذلك المنظمات الدوليـــة .

وقد كان من الممكن ان نعرض لهذه الانماط بشيء من التفصيل الا انها لاتتصل اتصالا مباشرا بالموضوع الذى نعالجه الان . ولهذا فان من المناسب ان نختار نمطا من التغير ،وهو التحديث او التنمية الاقتصادية مع الاهتمام بكل العمليات التى يتضمنها هذا النمط من التغير فى الوقت الذى نشير فيه الى الاساليب المختلفة التى ترتبط عن طريقها العمليات الداخلة فى نطاق هذا التغير احداها بالاخر .

(٩) ان الغموض الذى احاط بنمو المجتمع الصناعى قد آثار حيرة علماء الاجتماع منذ اللحظة الاولى التى ظهرت المعالجة النظامية له . ومثال ذلك ان الرواد الكلاسيكين الكبار " سبنسر " ماركس ،فيبر ،ودوركايم كانوا منشغلين وبصور مختلفة بمحاولة استكشاف العوامل والنتائج التى ترتب على مايسمى الان بالتنمية الاقتصادية ومما لاشك فيه ان افكار هؤلاء الدارسين الاولى لازالت تسيطر من زوايا متعددة على التفكير الموسيولوجى للتغير و الى جانب ذلك ،فان الاهتمام بالتنمية قد تعاظم فى السنين الاخيرة نتيجة للتقدم العلمى و التكنولوجى الهائل الذى يحدث فى عالم اليوم . هذا التقدم الذى فرض نفسه على العلماء الذين يعالجون

مسائل المجتمع الانسانى ـ ومن الحدير بالذكر هنـا ان بعض الدارسين مثل نيل سمساريرون فى هذا التقدم ادت الى تفكك وانتهاء الاستعمار الغربى وتحول المستعمـرات القديمة الى أمم جديدة صاعدة . ولهذا فانه من ابـرز سمات هذا العصر ماتحاوله هذه الامم الحديدة من أجـل تحقيق تغيرات اجتماعية اقتصادية سريعة لتغيير صـورة مجتمعاتها ولعل هذه الظاهرة وابتداء من نهاية الحـرب العالمية الثانية هى التى جعلت كثير من علماء الاجتمـاع والاقتصاديين والانثروبولوجيين وعلماء السياسة يجتهدون فى تطبيق أدواتهم النظرية و المنهجية والاستفـادة من نتائج دراساتهم لمحاولة فهم تلك التغيرات لعامـة التى تحتاج هذه المناطق النامية من العالم .

(١٠) ويلاحظ ان كثيرا من الدارسين فى فروع علـم الاجتماع المختلفة يميلون الى تغليب مسألة التنميـة الاقتصادية كمنطلق اساسى لتغير المجتمع النامى والانتقال به من التقليدية الى التحديث . هذا الميل الذى ادى الـى الوقوع فى أخطاء تركزت كلها حول تبسيط مسألة التنميـة الاقتصادية او النظر اليها باعتبارها نمطا فريدا مـن العمليات الاساسية فى التغير الشامل . ولكن تزايـد الاهتمام بالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية ،بـل والمجتمعات المسماه بالمتقدمة واستمرار دراسةالمشاكـل

التى يطرحها التغير قد ادى الى الاعتقادبأن التنمية الاقتصادية ليست بسيطة ولافريدة • ومن أجل هذا تظهر فى السنين الاخيرة محاولات جادة لتفسير التنمية الاقتصادية من منظور سوسيولوجى او تحديد الاهداف الاجتماعية العليا من عملية التنمية الشاملة واعتبار التنمية الاقتصادية احد الوسائل الهامة للوصول الى هذه الاهداف • بل ان الامر قد امتدالى اطار آخر فى العلم الاجتماعى عندما تبين ان نجاح مخططات التنمية يرتبط ببناء القوة فى المجتمع مما ادى الى اعتناق المداخل السوسيولوجية وربما يعطينا هذا الاتجاه الجديد لمعالجة قضايا التنمية فكرة واضحة ان العملية التنموية الشاملة للمجتمع لابد ان تصب فيها كل اهتمامات وتكتيكات علوم المجتمع المختلفة • ويؤيد ذلك ماذهب اليه الكثيرون من الدارسين فى العالم الثالث و فى اوربا الغربية و فى الولايات المتحدة ولاتحاد السوفيتى والهند من ان اى اجراء للتنمية لايمكن ان يتم بمعزل عن تفهم عميق للابعاد الدينامية والاستاتيكية والمختلفة التى تؤثر فيه • ومثال ذلك ان بناء مصنع فى منطقة معينة او زيادة الانتاجية الزراعية لايمكن ان يتحقق باستخدام الوسائل الفنية او بتطبيق المعادلات الاقتصادية عليها بمعزل عن طبيعة المناخ السياسى و الاجتماعى و الثقافى والقيمى السائد • او بمعنى آخر لايمكن ان يتحقق بنجاح هذا

الاجراء والوصول الى العائد الاقتصادى المتوقع منه الاعن طريق اسهام انسانى واع ،هذا الاسهام الذى لايمكن التاكد منه الا باجراء تعديلات و تغييرات عديدة فى الموقف الاجتماعى لخلق ارادة التغير والتنمية .

(١١) اذن عندما نستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية يكون من المناسب ان نضمنه اربعة عمليات مترابطة هى :-

آ) اذا كان الامر متعلقا بالتكنولوجيا فان المجتمع النامى يتغير من اعتماده على الوسائل الفنية البسيطة والتقليدية الى تطبيق المعرفة العامية

ب) اذا كان الامر متعلقا بالزراعة ،فان المجتمع النامى من الانتاج الزراعى الذى يقوم على توفير المواد الضرورية الى الانتاج التجارى للسلع الزراعية وهذا يعنى التخصص فى المحاصيل وزيادة الاعتماد على المنتجات غير الزراعية التى تتوافر فى السوق وكذلك الاعتماد بصورة او باخرى على العمال الاجراء .

حـ) اذا كان الامر متعلقا بالصناعة ،فان المجتمع النامى يواجه انتقالا من استخدام القوى الانسانية والحيوانية الى التصنيع بكل معانيه ،حيث يكون الاعتماد على العمال الذى يشرفون على ادارة الالات التى تنتج السلع التى غالبا مايتم تسويقها خارج نطاق منطقة

د) و اذا كان الامر متعلقا بالترتيبات الايكولوجية فان المجتمع النامى يتحول من مناطق الاقامة على مستوى القرية والمزرعة الى مناطق اقامة ذات مراكز حضرية متعددة .

ومع ان هذه العمليات الاربعة تحدث غالبا متزامنة او فى وقت واحد تقريبا خلال التنمية فان حدوثها على هذا النحو ليس بالضرورة مسألة حتمية . وذلك لان الزراعة يمكن ان تاخذ النمط التجارى دون ان تحدث تغيرات ذات بال فى النطاق الصناعى وهذا ماحدث فى بعض البلاد المستعمرة عندما اهتمت السلطات القائمة بزيادة انتاج الموارد الاولية . كما ان التصنيع يمكن ان يحدث فى القرى و كذلك المدن يمكن ان تنمو دون ان يكون هناك تصنيع واضح كما حدث فى بعض المجتمعات الافريقية والاسيوية وتقودنا هذه الامثلة الى ان عوامل التنمية الاقتصادية ومسارها ونتائجها لابد ان نتوقع فيها اختلافات واسعة النطاق من مجتمع الى آخر .

(١٢) هكذا يتبين بوضوح كما سبق ان اشرنا ان التنمية الاقتصادية ليست الا ناحية واحدة فى التغير الاجتماعى المعقد الذى تعيشه المجتمعات النامية مما يجعلنا نشير الى ان مصطلح التحديث القريب من مصطلح التنمية

الاقتصادية يمكن ان يستخدم باعتباره اكثر استيعابا وشمولا لانه يتضمن ان التغييرات التكتيكية والاقتصادية والايكولوجية تنتشر فى كل اتجاه خلال المنهج الكلى الثقافى والاجتماعى • وفى اى مجتمع صاعد فاننا يجب ان نتوقع تغيرات جوهرية فى هذه النطاقات • ففى النطاق السياسى مثلا تحل الاحزاب السياسة و المنظمات البنائية والاجهزة البيروقراطية محل السلطة القبلية او القروية وفى مجال التعليم نلاحظ ان المجتمع فى محاولته لخفض نسبة الامية يزيد من مستوى المهارات الاقتصادية والانتاجية ويمكن ان تقول فى هذا الصدد ايضا ان الانساق العلمانية للاعتقاد فى المجال الدينى تحل محل الاديان التقليدية كما تفقد الانساق الرابية الممتدة الاسس التى تقوم عليها والتى فرضت استمرارها عبر ماحل تاريخية طويلة وفى الوقت الذى تمتد فيه كثافة التنقل الاجتماعى والجغرافى مما يؤثر على طبيعة التدرج الطبقى واحتمال تزايد ظهور الانساق التدريجية بمستوياتها الراسية والافقية•

واتفاقا مع ماسبق ان ذكرناه من ان حدوق هذه التغيرات لايتم متزامنا بالضرورة فاننا نتوقع بدايات مختلفة له ومعدلات مختلفة للتنمية وبالتالى • يؤكد بعض الدارسين فى هذا الصدد ان لمجتمع الذى يسير نحو التحديث تظهر فيه تراكمات التغيرات النظامية ،وبغض

النظر عما اذا كان التغير الاجتماعى قد خطط له بعناية فان بعض هذه التغيرات سوف تتقدم بصورة اسرع مما تظهر معه احتمالات التخلف بالمعنى السوسيولوجى .

(١٣) للتنمية ابعادها الاجتماعية الضرورية وخصوصا عند الحديث عن اهتمام الدول النامية بجوانب الرفاهية الانسانية اكثلا من تركيزها على زيادة الدخل او الانتاج فى خططها التنموية .

و قد تبنت الهيئات الدولية والغربية ـ العامة والخاصة ـ مفهوما اقتصاديا للتنمية ،كشفت عنه الامم المتحدة عند تأسيسها المعهد البحوق فى جنوه الذى يؤمن بفكرتين اساسيتين : الاولى ،انه ينبغى ان تكون التنمية متوازنة لكى تكون ناجحة وتغطى الجوانب الاقتصادية مثل ايفائها بالاغراض الاجتماعية اوالانسانية والثانية انه يمكن تبرير الاستثمارات الاجتماعية من خلالها نتائجها الاقتصادية وينطوى الادعاء الاخير على فكرة مؤداها أن الخدمات الاجتماعية لابد ان تؤتى بعائدها الاقتصادى والا فليست حاجة اليها.

على ان رجال الطب غالبا مايعارضون هذه الدعاوى

مسائل المجتمع الانسانى - ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض الدارسين مثل نيل سمساريرون فى هذا التقدم ادت الى تفكك وانتهاء الاستعمار الغربى وتحول المستعمرات القديمة الى أمم جديدة صاعدة . ولهذا فانه من ابرز سمات هذا العصر ماتحاوله هذه الامم الحديدة من أجل تحقيق تغيرات اجتماعية اقتصادية سريعة لتغيير صورة مجتمعاتها ولعل هذه الظاهرة وابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية هى التى جعلت كثير من علماء الاجتماع والاقتصاديين والانثروبولوجيين وعلماء السياسة يجتهدون فى تطبيق أدواتهم النظرية و المنهجية والاستفادة من نتائج دراساتهم لمحاولة فهم تلك التغيرات لعامة الى تحتاج هذه المناطق النامية من العالم .

(١٠) ويلاحظ ان كثيرا من الدارسين فى فروع علم الاجتماع المختلفة يميلون الى تغليب مسألة التنمية الاقتصادية كمنطلق اساسى لتغير المجتمع النامى والانتقال به من التقليدية الى التحديث . هذا الميل الذى ادى الى الوقوع فى أخطاء تركزت كلها حول تبسيط مسألة التنمية الاقتصادية او النظر اليها باعتبارها نمطا فريدا من العمليات الاساسية فى التغير الشامل . ولكن تزايد الاهتمام بالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية ،بل والمجتمعات المسماه بالمتقدمة واستمرار دراسة المشاكل

انهم جميعا يكشفون عن السعى نحو اضفاء مضمون اجتماعى جديد الى مفهوم التنمية .

ويمكننا ان نستخلص من ذلك كله نتيجة عامة مؤداها ان التنمية عملية تتحرك فى عدة اتجاهات فى آن واحد . اما النتيجة العملية فهى : انه ينبغى ان تتجه السياسات الاجتماعية نحو تلك المضامين الثقافية والاجتماعية والثقافية للتنمية الاقتصادية اذا أرادت أن تكون قادرة على تحقيق كل مضامين مفهوم التنمية فى وقت واحد .

(١٤) تعتبر التنمية عملية ذات نوعية خاصة تجرى فى معظم البلاد النامية وهى توجه عن طريق سياسات قومية ودولية فى نفس الوقت . وقد اصبحت تلك السياسات . تمثل ضرورة فى الوقت الحاضر بالنسبة للدول الغنية والفقيرة وهى ليست ضرورة اخلاقية وحسب ،وانما ضرورة القوى من كل القوى ،مهما كان نظامها السياسى ودرجة نموها وهناك وقائع اجتماعية فرضت هذه السياسات ،وعندمايتساءل المرء عن نوع هذه الوقائع ينبغى ان يتعرف على ما يلى :-

ان هذه القضية تدعونا الى العودة الى البيان الشيوعى لماركس وانجلز عام ١٨٤٨ ،حيث يمكننا ان نتعرف على الواقعة الاولى وهى ان الشيوعية كانت موضع اعتراف بوصفها قوة من خلال القوى الاوربية .

اما طبيعة تلك الواقعة فهى تتمثل فى انها حركة اجتماعية وتيار جمعى كان بمثابة الدفعة القوية للافعال او السياسات الجمعية على مستوى الجماهير.

وقد يعترض القارئ على ذلك الاجراء الذى يميز بين الاهداف المتضمنة فى سياسات التنمية ودوافع صناع تلك السياسات . على ان حقيقة هذا التميز نجد اصلها فى الفكرة التى مؤداها ان السياسات غالبا جدا ماتكون بمثابة تعبير عن عوامل اجتماعية او سوسولوجية كبرى بوصفها متميز ،عن العوامل الفردية او السوسولوجية الصغرى ،كالدوافع . ان صناع السياسة غالبا جدا ما لايكونوا احرارا فى اختيار اتجاههم . انهم مرتبطون بالافكار التى تحكم محتمعاتهم ،سواء بطريقة شعورية أو غير شعورية .

من اجل هذا ،عندما نقوم بتحليل هذه السياسات

فاننا نتعرض لهذه الافكار ،لان الفكرة تنطوى تحت حركة اجتماعية تحدد السياسات . وهذا يعطى الفرصة لعلماء الاجتماع فى اخضاع الافكار للبحث السوسيولوجى ،لان الحركات الاجتماعية تعتبر حقائق احتماعية قابلة للملاحظة .

هذا وقد عرف المؤرخون الحركات الاجتماعية كقوى محددة فى مجال الحياة الثقافية لايمكن مقاومتها او بوصفها " اتجاهات منبثقة حديثا " ففى لحظة معينة فى تاريخ الثقافية تظهر افكار جديدة - احيانا لايعلم احد من اين اتت -وتنتشر انتشارا سريعا - ولايعرف المراء لماذا . واذا نجحت هذه الحركات فانها تصبح نظامية تعمل على القضاء على النظم التقليدية ،ثم تشكل مجتمعا مختلفا عن المجتمع القديم . فالحركات الاحتماعية تتبنى فكرة حديدة ،ثم تطورها وتعمل على ادماجها فى نظم المجتمع الملائمة .

و يمكن ان تحدث الحركات الاجتماعية فى جميع قطاعات الخياة الثقافية :فى الحياة السياسية ،والدينية والبنائية الاجتماعية ،والايديولوجية والعلمية والفنية

والحركات الاجتماعية تستهدف تحرير الغالبية من سواء

استخدام الاقلية للسلطة التى يمتلكونها ،او تحرير الجماهير من حكم الاقلية المسيطرة .

(١٥) عبر الاتجاه نحو القضاء على الاستعمار،واتجاه مساعدة التنمية عن ذاتهما كحركات اجتماعية ظهرتا فجأة و بصورة لايمكن تحديها او مقاومتها فالقضاء على الاستعمار فى جميع دول امريكا اللاتينية ،حدث خلال فترة لاتزيد عن ١٥ سنة . وتحرر الشرق الاوسط من الاستعمار تقرر اثناء الحرب العالمية الاخيرة ،اما فى الشرق الادنى فقد حدث ذلك بعد الحرب بحوالى ٥ سنوات و فى معظم دول افريقيا حدث بين عامى ١٩٥٨، ١٩٦١ . اما الاتجاه الى بذل المعونة لتدعيم التنمية فقد ظهر عام ١٩٤٩ ،و انتشر فى العالم عام ١٩٥٥.

و تتميز الحركات الاجتماعية ايضا بأنها عاطفية ولاينطبق ذلك على حركة التحرر من الاستعمار فحسب ،وانما على حركة معاونة التنمية ايضا . فالمعونة الفنية تنطوى على رمز اجتماعى لدعوة معان ،ونداء موجه نحو قيم المجتمع من اجل هذا ،لاتعتبر الدوافع الاقتصادية اوالسياسية او الاخلاقية كافية لتفسير مايحدث فى الواقع تحت ظل هذا الشعار .

ان لعنصر الضرورى الذى يميز"الحركة" يتمثلفى كونها ذات طبيعة جمعية ،ومع ذلك فان دور الفرد فى المبادرة بتلك الحركة لايمكن انكاره .

* * * *

الفصل التاسع

التنمية والعلوم الاجتماعية *

(١) القضية العامة هنا هى قضية العلاقة بين الانساق السياسية والاقتصادية كما عالجتها النظرية الماركسية . ولاشك ان التراث المتعلق بهذا الموضوع معروف تماما ،كما انه فى حد ذاته ليس جديدا تماما فى علم الاجتماع السياسى . ولكن الاهتمام التزايد اليوم بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسية و الذى نبع اصلا من مشكلة التحديث السياسى فى البلاد النامية هو الذى يجعله مطروحا على نطاق واسع .

ومن بين المعالجات العديدة فى هذا الصدد اجد من المناسب استعراض اسهام ليست ثم محاولة كوامان وتطبيق منهج ليست فى المناطق النامية لقد اثيرت فى علم الاجتماع السياسى مسألة ارتباط التحديث الاقتصادى بالتحديث السياسى وفقا للمعنى المحدد للنموذج الغربى للديمقراطية . لكننا هنا نحاول ان نستكشف فى شىء من الوضوح طبيعة العلاقة او الارتباط بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات السياسية .

اهتم ليست بدراسة الارتباط بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بين ظهور النسق السياسى اديمقراطى . ويعرف

---

* د. محمد عاطف غيث ،الاقتصاد والمحتمع الاسكندرية دار المعرفة الحامعية ،١٩٨٥.

النسق السياسى الديمقراطى بأنه النسق السياسى الذى يعمل باستمرار على توفير فرص منتظمة لتغير الاجهزة الحكومية او ايجاد الميكانيزم الاجتماعى الذى يسمح لاكبر عدد من السكان أن يؤثروا فى عملية اتخاذ القرارات الهامة عن طريق اجراء اختبار بين المتنافسين لشغل الاوضاع السياسية . وواضح ان هذا التعريف يشتمل على ثلاثة عناصر اساسية :

أ) الصيغة السياسية اى مجموعة المعتقدات التى تحدد مشروعية الانساق .

ب) مجموعة القادة السياسيين العالمين فى الاجهزة الحكومية .

ج) محموعة القادة السياسيين الذين يتطلعون للعمل فى هذه الاجهزة .

ويرى ليست ان النسق السياسى اذا لم يكن متضمنا لنسق من القيم يعاون على التوزيع السلمى للقوة وكذلك التغيير السلمى للقادة فان البديل حالة من الفوضى و الاضطرابات و كما هو ملاحظ فى كثير من دول امريكا اللاتينية و مالم تستقر السلطة و النفوذ فى ايدى مجموعة من القادة فسوف تقوم حكومات غير ثابتة و غير مسئولة كما حدث فى ايطاليا قبل الحكم

الفاشى ،و كما حدث فى عهد الجمهورية الثالثة والرابعة فى فرنسا . و آخيرا ما لم يكن هناك معارضة فعالة ومؤثرة فان السلطة الحكومية ستزداد و تقوى الى حد كبير بحيث تضاءل معها التأثير الشعبى على اتجاهات السياسة العامة .

وجدير بالذكر ان ماكى فيبر يعتقد ان الديمقراطية الحديثة لايمكن ان تعمل بكفاءة الا فى ظروف التصنيع الراسمالى (ولو انه يرى انه لايوجد رابطة ضرورية بين الراسمالية والديمقراطية) . الا ان ليست يتجه الى الاعتقاد بأنه حتى على المستوى النظرى لانستطيع ان نتوقع وجود ارتباط كبير بين عوامل مثل الدخل والتعليم والدين من ناحية ،وبين الديمقراطية من ناحية آخرى وذلك لانه بالقدر الذى يعمل فيه النظام السياسى بطريقة استقلالية يبرز موقفان لاثالث لهما : فأما ان يستمر الشكل السياسى تحت ظروف تناوىء اوتعارض ظهوره او أن يتصور شكل سياسى اخر بفعل مجموعة عوامل تاريخية فريدة رغم أن الخصائص والملامح المميزة للمجتمع تتلاءم وتؤكد شكلا سياسيا آخر .

وقد يكون للنسق السياسى الديمقراطى على مشروعيته

ولكن ذلك لن يتأتى الا عن طريق النظم التى تدعم استمراره . وكثيرا ماتتدعم الديمقراطية عن طريق تطوير ظروف مثل التعليم واستغلال مراكز القوة والتأثير.

لكن الديمقراطية قد تنزلق الى تهديد التنمية الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الاستهلاك على حساب الاستثمار و ماقد يترتب على ذلك من صراع بين الاقبال على التصنيع و حاجة الجماهير الى الرفاهية .

وفى هذا الصدد يلاحظ ان ليبست يهتم اساسا بالشروط الاجتماعية التى تعمل على مساندة النظم الديمقراطية اكثر من اهتمامه بالقواعد او الاحكام السياسية النوعية التى تعمل على بقائها والمحافظة عليها . وتتمثل نقطة البدء فى مدخل ليبست فى محاولته تصنيف البلاد التى درسها من خلال مقولات عامة تكشف عن ثقافات سياسية متمايزة الى بلاد اكثر ديمقراطية و أخر اقل ديمقراطية على أساس ان الديمقراطية ترتبط فيها مجموعة مركبة من الخصائص التى يمكن قياسها وترتيبها بطرق مختلفة ولكنه يعنى بعد ذلك على مستوى تحليلى بالاختلافات التى تظهر بين البلاد التى تنتمى الى مقولة واحدة (ثقافية سياسية واحدة) .

ولقد توصل ليبست الى نتيجة مؤداها ان الديمقراطية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادى فى المجتمع . ويلاحظ ان اهم مايتضمنه هذا التعميم أن المجتمع الذى يحقق مستويات عالية من المعيشة و يقلل الى ادنى حد ممكن من الفقر الحقيقى للافراد ،هو المجتمع الذى يستطيع ان يحقق شوط المشاركة الذكية والفعالة فى العمليات الديمقراطية من منظور الغالبية العظمى من الافراد كما يحقق أيضا شروط المقاومة الفعالة لاشكال الديماجوجية ويرى ليبست ان المجتمع الذى يكون من أغلبية فقيرة او معدمة واقلية او صفوة مترفة فان النسق السياسى فيه يميل الى ان يأخذ الطابع الاوليجاكى الا والاستبدادى ولقد اختبر ليبست امبيريقيا الافتراض السابق باستخدام مؤشرات مختلفة للتطور الاقتصادى مثل الثورة والتصنيع والتحضر و التعليم .... الخ . وقارنها على مستوى البلاد التى صنفها من قبل الى بلاد اكثر ديمقراطية وتوصيل الى انه فى كل حالة ،ظهر ان متوسط الثورة ودرجات التحضر والتصنيع ومستوى التعليم سجل معدلات مرتفعة فى البلاد الاكثر ديمقراطية ،وفى هذا النطاق نية ليبست الى دراسة ليل شانون التى ربطت بين مؤشرات التنمية الاقتصادية وتوفر ملومات الحكم الذاتى فى أقسام المجتمع المتمايزة ومعنى هذا ان التخلفالاقتصادى يرتبط بغياب الحكم الذاتى . الا ان النتائج التى توصلت

اليها دراسات كثيرة فى عدد من البلاد النامية تشير الى انه فى وجود نوع من الحكم الذاتى تظل التنمية اوالتطور الاقتصادى مرتبطا مع ذلك بطبيعة النسق السياسى .

ولسنا هنا بصدد التحقق من صدق المؤشرات التى استخدمها ليبست لقياس متوسط الثروة او مستوى التحضر والتصنيع او المستوى التعليمى و يكفى ان نشيرالى ان المادة العلمية المقارنة التى جمعها تؤكد صدق كثير من النتائج التى توصل اليها . مثال ذلك ما اكده مرارا انه كلما ارتفع مستوى التعليم سمحت الفرصة المواتية للديمقراطية دون الدخول فى صلاحية المؤشرات التى استخدمت فى قياس هذا المستوى . ويلاحظ ان ليبست بالغ فى تاكيد اهمية عامل التعليم حين يقول "أن التعليم اذا لم يخلق المواطنة الصالحة فانه يجعل صاحبة اكثر استعدادا لها . وذلك ان التعليم يوسع آفاق الفرد ونظريته على الاختيار الرشيده .

هذا وقد كشفت بعض المسوحوالدراسات التى اجريت فى هذا الصدد ان الجوانب المختلفة للتنمية الاقتصادية الثروة - التصنيع - التحضر التعليم ترتبطارتباطا وثيقا

بحيث تصبح عاملا عاما فى تدعيم العلاقة بين طبيعة النسق السياس و الديمقراطية . وهنا يؤكد ليرنر ان التنمية غير المتوازنة التى يمكن ان تتم فى هذه المتغيرات يمكن ان تؤدى الى نتائج خطيرة مما يجعل التغير و تنسيقه فيها أمرا ضروريا و من خلال ذلك يضيف ليرنر (نظريا) فكرته فى ضرورة النظر الى المتغيرات الاساسية فى عملية التحديث على انها تمثل مراحل تاريخية تكون الديمقراطية فيها اخر حافاتها فالتحضر يحدث أولا ثم ينمو التعليم وتتطور وسائل الاتصال داخل الاطار الحضرى وعندما يتسع نطاق التكنولوجيا المتقدمة وتزداد درجات التحضر والتصنيع و هكذا .

(٢) حاول كولمان ان يطبق تحليل ليست على البلاد التى اختارها لدراسته و مع ذلك يؤكد ماذهب اليه ليرنر بعد ذلك من أن التحديث عملية ذات طابع متميزلان عناصره المختلفة لاتظهر بطريقة عشوائية او غير مترابطة وقد انتهى من ذلك الى مجموعة من النتائج نوردها فيمايلى:-

أ) تميل السياسات القومية الى التركيز اساسا فى المناطق الحضرية حيث توجد المدن الكبيرة ومواطن الصفوة الحديثة .

ب) هناك هوة واسعة تفصل المجتمع الحضرى العصرى عـــن المجتمع القومى الاكبر على الرغم من احتفاظ بعـــض سكان الحضر بروابط وثيقة بأوطانهـــم الريفية الامـر الذى يمنع عمليا سكان الريف من المشاركة فى رســـم السيـاســة القوميــــة .

ج) يعاون التباين الواضح بين مستويات المعيشة الريفيــة والحضرية على تزايد تيار الهجرة الى المناطـــــــق الحضرية الا أن البطالة وعدم توفر فرص العمـــــــل بالقدر الكافى قد لايؤدى الى نشاط سياسى حديث فحسب بل قد يؤدى ايضا الى الاغتراب و اللامعياريــة .

د) ان تنمية الانشطة التجارية والصناعية لاتسهم بصفـــة دائمة فى التكامل السياسى والاجتماعى أو فى ظهـــور الطبقة الوسطى الملائمة من الناحية السياسيـــة لان جانبا كبيرا من هذه الانشطة خاضعا لسيطرة جماعـــات أجنبيـــــة .

هـ) ان تغيرات البناء الاجتماعى المترتبة على التحديـث قد تزيد صراحة من شدة التوترات بين الجماعات الخاصة اذا ما ارتبط التعليم والثروة الاقتصادية او توافـــق مع أقسام اقليمية . ومع ذلك ليس هناك ارتباط ايجابى بين التنمية الاقتصادية وبين التكامل السياســـــى والاجتماعـــى .

و) اسهمت عملية التحديث فى تعاظم مايسمى بالاتجاه العلمانى و مع ذلك لايزال الدين عاملا على قدر كبير من الاهمية فى العمليات السياسية خاصة و أن الصفوة العلمانية الحديثة تشعر فى مواقف متعددة بأهمية استخدام الدين كقوة سياسية .

اما النتيجة النهائية التى خلص اليها كولمان فهى افتراض ارتباط التنمية الاقتصادية ايجابيا مع مقومات ومناخ المنافسة السياسية قد يصدق اذا صنفت البلاد المتخلفة فى مجموعات متمايزة من حيث درجة المنافسة السياسية ثم قورنت بعد ذلك بدرجات مختلفة من النمو الاقتصادى ،ولكن عندما تتدرج المقارنة لتصل الى مستوى بلاد بعينها يضعف هذا الافتراض نظرا للارتباط السلبى القائم بين هذين المتغيرين فى أغلب البلاد النامية ،ولهذا يرى كولمان ان التحديث الاقتصادى يمكن ان يسهم ببعد واحد فقط من مجموعة الابعاد التى تصبغ السلوك السياسى فى البلاد التى درسها بطابع خاص، وبناء على ذلك نستطيع ان نقول ان التعميم الذى يحاول الكثيرون تأكيده فى أن التصنيع مؤثر فى قيام الديمقراطية تعميم لايمكن قبوله دون تحفظ .

ان المدخل الذى درس ليست من خلاله علاقة التغيير الاجتماعى والاقتصادى بالنسق السياسى، والتطبيقات التى اجراها كولمان على عدد من البلاد المسماه بالمتقدمة او النامية لم توضح برغم ذلك طبيعة هذه العلاقة لان التعريف الذى قدمه ليست للنسق السياسى تعريف محدود ولا يمكن ان يستوعب التنوعات العدية للانساق السياسية فى بلاد تختلف اختلافا بينا فى الظروق التاريخية والمجتمعية والتوجيهات الايديولوجية كما ان هناك نوعا من المغالطة النظرية يمكن ان يكون كل من ليبست وكولمان قد تعمداها وهى نظراتهما الى النسق السياسى على انه متغير معتمد او مصاحب دائما للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية اذا لو كانا قد ربطا التغير فى النسق السياسى بالتغير فى الاساس الاقتصادى لكان الامر مفهوما اما يزاوجا بين التغير الاجتماعى والاقتصادى فى التأثير الدائم على كل تغير يحدث فى النسق السياسى فأمر تكتنفه صعوبات نظرية ومنهجية وواقعية وتاريخية أيضا كما انه من الواضح ـ وبناء على ماهو معروف عند عدد من المجتمعات النامية ـ فان التنظيم السياسى بل ونوع القادة يلعبان دورا لايمكن تجاهله فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

لكن " بندر " من ناحية أخرى يرى ان النظر الى التطور الاقتصادى كمتغير مستقل ، والتغير فى النسق السياسى كمتغير معتمد امرا غير مقبول على المستوى النظرى ، وواضح ان نقد بندر هذا يعتمد على رفضه لوجهة النظر الماركسية فى مسيرة التغير ونتائجه؛ وقد أهمل بندر فى هذا السياق و ضع " ليبيست للتغير الاجتماعى والاقتصادى فى فئة واحدة ، واقتصر على تصوره للجانب الاقتصادى ، وكان أحدر به ان يحال منظور ليبيست الذى يرفض التحليل الماركسى للقوى الدافعة فى التغير وان لم يستطع ان يهمل الدور الذى يمكن ان تلعبه العوامل الاقتصادية .

هذا ويتضح من النتائج التى انتهى اليها كولمان بوجه خاص انه يقيس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على النموذج القومى وخاصة من جهة النظر الامريكية ، وذلك اتفاقا مع مايعتقده كثير من الدارسين هناك ان كل اختلاف عن هذا النموذج يمكن ان يرقى الى مرتبة الانحراف الاخلاقى لكن الاختبار الامبيريقى لمحاولة ليبيست ونتائج الدراسات التى قام بها كولمان تؤكد ان البلاد النامية لكى تنمو اقتصاديا فعليها ان تضع بعض الحدود للمشاركة الديمقراطية فى المسائل السياسية وعلى بعض أنواع مايسمى بالحرية الاقتصادية .

مداخل متعددة لفهم قضايا التنمية

اشرت فيما سبق أن الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية في علم المجتمع المختلفة وواضح ان علم الاقتصاد كان له السبق في هذا المضمار . الا أن العلوم الاجتماعية الاخرى كعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا قد بسهمت من وجهه نظرها في دراسة جوانب هامة من التنمية وخاصة فيما يتعلق بالفروض و القضايا الاساسية وتوجيه علمياتها حتى أنه أصبح في الامكان تجاوز الاختلافات الايديولوجية والتركيز على التجارب المجتمعة ،ويحسن هنا وفي هذه المرحلة من اهتمام علم الاجتماع بمسألة التنمية ان نتعرض في ايجاز الى الفروض والمفهومات والقضايا والتي اثيرت في علم الاجتماع على المستوى العالمي و في بعض العلوم الاخرى المتداخلة معه و التي تثرى نتائجها من غير شك المنظور السوسيولوجي .

(١) تتميز معظم الافكار التي ظهرت في تراث علم الاجتماع عن التنمية بأفتقارها الى فروض منسقة كاملة وأن كانت قد اهتمت بامبيريقيات بالتخطيط لها . وقد اقتصر معظم الدارسين على ان التعليم الشامل ومحو الامية يعتبران من أهم شروط النمو ولكنهم لم حددوا

الوسيلة التى يمكن من خلالها فهم تعميم التعليم وتحقيق التقدم الفنـــــى .

وقد ذهب الكثيرون الى ان المجتمع الصناعى الحديث هو النموذج الذى يحتذى فى تحديد الشروط الاساسيـــــة للتنمية . ومن ثم ظهرت فكرة تذويب العائلة الكبيـــرة المميزة للمجتمع التقليدى ،فى اسر صغيرة جدا حتى يمكن اقامة النماذج الحضرية الملائمة للاقامة والتنقل و خلــق عادات الاستثمار فى المجتمعات النامية الا أن هناك بعض الكتاب ومن بينهم هو ساينز نقدوا هذه الدعوى على اساس ان خصائص المجتمع التقليدى لايمكن النظر اليها جميعـــا على انها تتعارض مع التقدم فالعائلة الممتدة مثلا يمكن ان تعاون فى تعبئة الموارد اللازمة للتنمية . و كذلــك اذا امكن توجيه التعليم وفقا لمطالب خطط التنميـــــة ليضع فى أهدافه تدريب الافراد على استخدام الالات ،فـــان العائد الاجتماعى منه يكون مباشرا . ومع ان كثير مـــن المجتمعات النامية اليوم وخاصة فى قطاعاتها المتقدمـــة نسبيا تعتمد على مقومات بيئة حضرية الا أنه من الممكـــن تدعيم العناصر الايجابية التى يمكن ان تساند التجديـــدات لتحقيق التنمية وربما تتناقض هذه الفكرة مع مايذهـــب اليه بعض الدارسين من أن الاطار الاقتصادى والاجتماعـــى

العام للمجتمعات النامية بصورته الراهنة ليس تربية صالحة للتنمية الشاملة اوالتحديث . وهذا يعنى فى رأى الدارسين المحدثين ضرورة تحقيق بعض الشروط المسبقة الضرورية لاحداث التنمية وبهذا يعلقون أهمية كبرى على الاحكام القيمية أو " القيم " ومع ان هذا المصطلحين الى معان مختلفة عند كثيرين من علماء الاجتماع الا أنه يمكن القول بوجه عام ان لكل مجتمع قواعده الواضحة التى توصف بأنها " معايير تكمن وراءها مجموعة قيم . وقد صحح هذا الاتجاه منظور هؤلاء العلماء الذين كانوا يعتقدون ان الفرق بين نماذج الحياة التقليدية والحديثة يقوم على الجوانب المادية وحدها الا أن ادخال مسألة المعايير فى الاعتبار قد وسع من نطاق الهوة التى تفصل بين هذين النمطين المجتمعين .

وجدير بالذكر ان مفهوم قد عولج من منظورين مختلفين عند كل من باريتو وسمنر ،حيث ذهب الاول الى وجود مجموعة من القواعد والممارسات فى كل مجتمع توجهها بعض الدوافع والمشاعر السائدة اذا اكتشفت امكن صياغة منهج لتحليل الفعل الاجتماعى من منظور ثقافى . اما " سمنر" فقد علق أهمية ضئيلة على مشكلة القيم حيث صنف معايير اونماذج السلوك الى " عادات شعبية ". أو اعراف " وتصور هذه

المشاعر المترابطة على انها محصلة العادات الشعبية والاعراف اكثر من كونها عوامل محددة لها .

الا ان مفهوم التنمية تعرض فيما بعد لصراع شديد بين العلماء المحدثين وخاصة عندما تعرضوا لتفسير المعايير المتصارعة فى المجتمع الواحد او فى طبقة اجتماعية واحدة ،ولهذا فاننا نعتقد ان التناقض الذى يكتنف هذا المفهوم قد عوق الى حد كبير نظرية التنمية فى علم الاجتماع . وحدير بالذكر ان مايشار اليه على انه " قيم " قد يكون فى الحقيقة مجموعة من الوسائل الفنية تبلورت فى شكل عادات .

وهناك مفهومان اخران عوقا بشكل واضح اكتمال نظرية التنمية هما : التوازن والاستقرار ،فقد ذهب عدد كبير من الذارسين الى ان المجتمع يعتبر فى حالة توازن عندما تكون قوى الصراع متكافئة نسبيا . ومن الامثلة على القوى المتصارعة او المتناقضة ،الضغوط التى تمارس فى اتجاه الطلاق والضغوط المضادة التى تستهدف تماسك الجماعة . ويرى كورث ليفين فى هذا الصدد انه يمكن عن طريق تعزيز احدى هذه القوى . وتعويض الاخرى ان يتحرك المجتمع فى الاتجاه المطلوب . الا ان هذه

المهمة عسيرة جدا من الناحية العملية لان مايضعه البعض فى فئة القوى الايجابية يضعه آخرون فى مقولة العوامل السلبية . ولهذا نعتقد ان عملية تصنيف قضايا معينة ،كالطلاق وساعات العمل القصيرة وغيرهما انما تعتمد على الحكم الاخلاقى لمن يقوم بالتصنيف اكثر من اعتمادها على الموضوعية .

هذا ويضاف الى ماسبق من مفهومات مسألة " ادارة التوتر " وهو مفهوم اجرائى يستهدف تحديد عوامل التغير الداخلية والخارجية التى تؤدى الى خلق ظروف معوقة وظيفيا للمجتمع ،بقصد التقليل من حدة هذه التوترات عن طريق قيادة المجتمع من خلال عملية تغير منظمة وتقع المسئولية الاولى فى ادارة التوتر على عاتق الدولة التى تستطيع ان تمد التغير بمقومات الاستمرار وفى هذا الصدد يذهب بعض الدارسين الى امكانية تحديد الاسباب النوعية للتوتر ،وقياس قدرتها النسبية على التعويض الوظيفى حتى انه اذا كان فى الامكان عزل" علاقات التوتر " فان الاجهزة الحكومية المعينة يمكن ان تبطل مفعولها . .

وهناك نسق نظرى سوسيولوجى آخر ارتبط بالتنمية

وهو الذى يتبنى فكرة اقامة نموذج جديد لبناء طبقى اجتماعى فى المجتمعات النامية ، الا أن هذه الفكرة تعتبر امتدادا او تكرارا بصورة ما لعدد من الافكار التى أشرنا اليها والتى توحى يتبنى عدد من الشروط القبلية لتحقيق التنمية ومع وجاهة هذه الفكرة وأهميتها الا أنه لايمكن انكار ان البناء الطبقى بصورته الراهنة فى عدد كبير من مجتمعات العالم ينظر اليه على انه نتيجة للتصنيع ،ولهذا يصعب ان نضعه فى مرتبة الشروط المسبقة فى احداث التنمية هذا مع الاخذ فى الاعتبار الفروق القائمة تاريخيا وموضوعيا بين المجتمعات الحديثة والمجتمعات النامية ،بل بين كل منهما على حده .

وقد اتجه العلم الاجتماعى عندما تصدى لتفسير نمو المجتمعات وتطورها الى طريقين : الاول يتبنى صيغة التطور الطبيعى من المراحل البدائية الى الحالة المتمدينة . والثانى : يمكن ان تتدرج تحته كل النظريات التى تبنت عوامل لها صفة الحتم فى توجيه مسار التغير الاجتماعى .

لكن ودون الدخول فى التفاصيل تميل اغلب اتجاهات النظرية السوسيولوجية العامة اليوم الى تفسير التغير

من خلال محصلة العوامل النظامية الاقتصادية والاسرية والدينية والسياسية • وان كان من الممكن أن نجد تركيزا على عوامل دون غيرها ،كما يظهر من دراسات تورستاين فيان واميل دور كايم وماركس وآجبرن وماكس فيبر • ومما لاشك فيه ان نظريات التغير التى طرحها علم الاجتماع سواء ما استهلم فى بنائها المادية التاريخية والمادية عموما او الوظيفية او غيرها من التصورات التى تحدد مواقف علم الاجتماع المعاصر فانها قد اثرت الى حد كبير فى تصور نظرية التنمية بوجه عام او اقامة نماذج مثالية او امبريقية لتحقيق أهدافها الا أن الملاحظ حتى الان ان دراسات التغيرفى علم الاجتماع على هذا المستوى لم تحقق بعد التنمية اطار على المستوى النظرية او المنهج •

ومن أبرز الاساليب الاجتماعية العملية التى تستهدف تدعيم النمو ما يطلق عليه الان " تنمية المجتمع " وقد تزايد اللجوء الى هذا المدخل عند علماء الاجتماع والانثروبولوجيا فى العالم الغربى وهو يتبنى منظور اساسيا يتمثل فى حل المشاكل علي مستوى المجتمع المحلى الا انه فى الحقيقة عبارة عن برنامج عمل يحاول صياغة نموذج لنظرية فعل خاصة به من خلال الملاحظة المباشرة

للميدان . ويميل المتبنون لهذا المدخل فى الوقت الحاضر الى اعتبارة ضربا من التنمية على المستوى القومى الشامل الا انه مع ذلك لايفارق انطلاقاته الاولى ،وهى معالجة مشاكل محددة على مستوى المجتمع المحلى ومن أجل هذا يكون من الممكن تنفيذ برامجه عن طريق اخصائيين مدربين فى مجال دراستها ومعالجتها . أما الدعوى الاساسية لتنمية المجتمع المحلى فهى الاعتقاد بأنه اذا امكن رفع مستوى كل مجتمع محلى امكن تحسين مستوى المجتمع برمته وقد طبقت " تنمية المجتمع " فى بعض مناطق المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا وفى عدد من المجتمعات النامية كالهند . وجدير بالذكر ان الاجراء الاساس الذى تعتمد عليه يهدف الى " اكتشاف " الكفاءت و تشجيع المبادءات المحلية و " تعزيز النمو الانسانى " او " توجيه التغير الثقافى " هذا الى ان عددا من المتخصصين فى تنمية المجتمع المحلى يرون ان الاصلاح الاجتماعى لايكون ان يتم اذا لم يؤمن الاشخاص المستفيدون منه بأنه أمر ممكن

وينظر المناصرون لهذا الاتجاه الى تنمية المجتمع العرب على انها عملية تربوية تعليمية فهى تربوية لانها تسهم فى النمو الانسانى ،تنمية المجتمع أولهما : عدم صدق الانقضاء بأن كل مجتمع نام يفتقد الاحساس " بالمجتمع "

لان معظم المجتمعات " النامية " فى الواقع اكثرالتحاما وتماسكا فى تنظيمها واقوى من حيث مشاعرها بالقياس الى قطاعات اكثر تقدما فى العالم بأسره وشانيهما: ان القائمين بعملية تنمية المجتمع يعتقدون ان العمليات الاجتماعية الجوهرية تتمثل فى تدعيم التعاون ،ولهذا اغفلوا أهمية ادماج الجماعة فى نظم تكنولوجية حديدة .

ويرجع ذلك الى ان اسلوب تنمية المجتمع يتبنى ايسر الطرق واقصرها لتحقيق التغيير من خلال اعادة التنظيم الاجتماعى ،او ادخال أساليب عمل جديدة . وهذا فى الوقت الذى يفترض هذا المدخل كذلك ان جميع الثقافات تتمتع بقدرة مسبقة على التوافق ،وعندما استعداد لتوجيه مواردها نحو الصالح العام . ولكن ذلك لايمثل ماهو واقع فى كل المجتمعات غير الصناعية او حتى فى المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا التى تمد الاولى بالمعاونات وهى كما نعلم باستثناء عدة مجتمعات قليلة يقوم اقتصادها على نظام المشروع الحر الذى يدعم النمو من خلال المشروعات الفردية .

وجدير بالذكر ان البحث السوسيولوجى فى غياب نسق نظرى ملائم استخدم " كمدخل عملى " التنمية ويضاف الى ذلك ان من تبنوا " مدخل البحث " وحرصوا على الادعاء

بأن خطة التنمية يمكن ان تنفذ بكفاءة بدون بحث يجري على المجتمع او المنطقة التى يراد تنميتها، ومن أجل هذا يعالج كل مجتمع على حدة بوصفة " مشكلة تنموية فريدة " تجرى فيه البحوث عارية من اى اساس نظرى او فروض موجهة . ان البحث الذى يفتقر الى التوجيه النظرى قد يكون مفيدا - الى درجة ما - عندما يكون موقف الدراسة فريدا فى نوعه ولكن محاولة دراسة التنمية او تطبيق " بحث التنمية " بلا اى نظرية عن التنمية يعتبر عملا يماثل الى حد كبير سلوك الكمياشى الذى بدأ بحثا عن نموذج جديد للمادة دون اى توجيه من نظرية كيمياشية .

ان النتيجة الحتمية لهذا الاسلوب فى تنمية المجتمع فى صورته الراهنة تتمثل فى اخراج " تقارير نهائية " قاصرة و محددة ولاتفيد فى القاء الضوء على نوعية اجراءات البحث المفضلة كما تكشف عن عدم جدارة بعض من يدعون انهم علماء اجتماع واخفاقهم فى استكمال اى عمل له قيمة اوحتى توصيات مفيدة و ملائمة عن نماذج البحوث التى لابد من اجرائها فى المستقبل . ومن سوء الحظ ان ينفق مثل هذا الجهد وهذا الوقت وهذا التمويل فى هذا النوع العقيم من الابحاث و الدراسات التى تؤدى الى

نتائج لاتجد طريقها الى وثائق التخطيط القومى ٠

(٢) انصب الاهتمام حديثا على لجديد كسمة من سمات الشخصية ومحصلة للاسلوب الذى يرتبط به الفرد من خلاله بيئته ،وقد كان البناء الاجتماعى المغلق الذى تميز به المجتمع التقليدى ،فى مقابل تلك المرونة ألتى يتميز بها المجتمع الحضرى الحديث اثر كبير فى تطوير هذه الفكرة ٠ فقد ذهب أنصارها الى أن المجتمع التقليدى بما فيه من التزامات ومطالب مثل طاعة نماذج السلطة الاجتماعية الوالدية وغيرها ، واهتمامه بالمكانة الموروثة وعزلته النسبية ـ يعمل على تعويق ظهورالشخصية المجددة ٠ اما المجتمع الحضرى الحديث فهو من الناحية الاخرى يتمتع بقيم متعارضة مع القيم التقليدية وتعمل فى الوقت ذاته على تيسير التحرك الاجتماعى والفزيقى ٠ ومن ثم ييسر المجتمع الحديث امام الفرد الهروب من السلطة التقليدية اوتحاشيها كما يوفر الوسط الملائم لتشجيع التجديد ،والنمو الاقتصادى السريع ٠ ان حركة الناس من المجتمع الرفى التقليدى الى المنطقة الحضرية واعادة توطنهم فى هذه المناطق الاخيرة يخلق نوعا من تقنين وسائل الاتصال واحساسابالهدف القومى الذى تسعى اليه الحركة الاقتصادية و تتمثل

المشكلة الاساسية فى هذا العدد فى تحديد كيفية اسهام هذه الحركات والعلاقات الفردية الحديدة فى تكوين الشخصية المجددة . واذا رجعنا الى تراث هذا الموضوع يمكننا ان نلاحظ اهتماما بغوامل معينة : " كسيطرة الحاحة " و " الحاجة الى الانجاز " و " الدافعية الى الانجاز " و " الشخصية المسئولة "... الخ ويمكن الرجوع ايضا الى النقطة التى آراد المجتمع عندما ان يتحول الى مجتمع حديث والذى يهمنا فى هذا العدد هو الفروق السيكولوجية الاجتماعية عن التنمية .

وهناك مثالات يوضحان المدخل السيكولوحى الاجتماعى لتفسير التنمية هو " كتاب مجتمع الانجاز " الذى آلفه " دافيد ماكايلاند الذى اشار فيه الى ملائمة " الحاجة الى الانجا" " وكيف تعبر تلك الحاحة بمثابة مطلب اساس للنمو الاقتصادى . واكد انه طالما كانت هناك حاجة ماسة الى الانجاز فسوف يتبعها مباشرة نمو اقتصادى.

ولهذا ركز بحثه فى عوامل تصدع المجتمع التقليدى واتجاهه نحو العصرية وعندما اراد " هاجين " تحايل التغير التاريخى للقيم الثقافية وانبثاق الشخصية الخلاقة المبدعة حدد نوعا من التتابع التاريخى على النحوالتالى

التسلطية والرغبةفى استرداد المكانة الانعزالية والخلق ـ اما المرحلة العامة فى تكون الشخصية الخلاقة فهى مرحلة الرغبة فى استرداد المكانة التى يستجيب الفرد لها بالانحراف عن معايير الجماعة لكى يضمن نوعا من الموافقة والاستحسان الاجتماعى الذى فشل والده فى تحقيقه .

على ان هاجين نظر الى عوامل تغير الشخصية فى تاريخ المجتمعات التى تسير فى طريقها نحو النمو الصناعى . ومن ثم تجاهل مجتمعات كثيرة تتميز شعوبها بالتجديد ولكن بطرق غير مؤدية الى النموالتكنولوجى ولذلك فمن أهم الثغرات فى هذا التفسير ذلك المعتقد الذى مؤداه ان اعضاء المجتمعات المقدمة تكنولوجيا هم وحدهم المخترعون والمجددون . يضاف الى ذلك شىء آخر وهو انه اذا اصبح المجتمع الصناعى الحديث مكانا لايواء المنحرفين اصبحت الشخصيات المجددة مجرد نماذج للمنحرفين اجتماعيا او فئة من الناس الذين يتبنون انساقا قيمية حديدة متطرفة . واخيرا فان صورة هذا التحول السلوكى للشخصية غير قابلة للاختبار العملى لان التحول يحدث على مدى قرون عديدة .

(٣) هناك اعتبارات اساسيان يجب ذكرهما قبل الاستطراد فى مناقشة المداخل الانثروبولوجية الى التنمية وكلاهما مرتبط بتوجيه الانثروبولوجية والدراسات الانثروبولوجية ويتعلق الاعتبار الاول بأن أغلبية الانثروبولوجيين كانوا يميلون الى الاتجاه المحافظ ووجهه النظر المتشائمة لدرجة انهم نظروا الى التغيرات اللازمة والضرورية من جهة نظر البراجمانتين على انها اما عسيرة اومستحيلة

والثانى انه عندما كان الانثروبولوجيون يقومون باجراء دراساتهم الحقلية وبحوثهم الميدانية الايجابية فى ميدان التنمية تمركزت اهتماماتهم حول التغير الثقافى اكثر من التغير التكنولوجى .

وقد تعرض الانثروبولوجيون لبعض المشكلات النظرية التى ظهرت فى العلوم الاجتماعية الاخرى ومنها عدم اتساق المفاهيم التى حاولت من خلالها تفسير التغير . وهناك نموذج كلاسيكى للفروض الانثروبولوجية يمكن العثور عليه من فلسفة كل من " رادكليف براون " و " ايتش " .

وقد كان " براون " يميل الى وجهة النظر التى مؤداها ان المجتمع يعمل كوحدة وظيفية وانه لكى يدعم

ذاته يجب ان تحظى جماعاته المختلفة وروابطة بدرجة معينة من التكامل الاجتماعى . وذلك من أجل ان يصل تكامل المجتمع فى فترات معينة الى حدة الادنى ، وهنا يجب ان يعمل على اعادة هذا التكامل . ان بعض الصراعات تؤدى الى التفكك ويكون من الصعب حلها ولذلك فانه يطرأ على بناء المجتمع نوع من التغير اثناء عملية اعادة التوافق وقد عقد " براون " مماثلة بين المجتمع والكائن العضوى الحيوانى عن طريق الاشارة الى امكانية تعرض كل منهما للظروف المرضية ثم يعود ثانية الى حالة الصحة .

اما " ايتش " فلم ينظر الى التغير او الظروف التى تسبقه كعوامل ضرورية وانما ذهب الى انه حتى اذا حدثت بعض التغيرات فى المجتمع فانها لابد ان تعود الى حالتها السابقة لكى يعود المجتمع بدورة الى حالة التوازن او الصحة .

ويعرف " لينتون " التغيير الثقافى تعريفا محدودا ومن خلال تحديد خطوات تبنى المجتمع لاختراع معين . وتتمثل الخطوة الاولى فى اكتساب المجتمع لاحدى إلسمات الثقافية ثم تعديل تلك السمة لكى تتفق مع ثقافة المجتمع واطاره الاجتماعى واخيرا تلاشى السمة الثقافية القديمة بالتدرج.

اما الدراسات الحلقية الانثروبولوجية التى اهتمت بالتنمية فهـى :-

اما بحوث يطلقون عليها مصطلح " نظرية " اومشروعات تستهدف معرفة اسباب ونتائج تغير المجتمع وبرامج عمل تستهدف فى بعض الاحيان ادخال الغير .

النمـوذج الاول

وهو الذى تمثله تلك الدراسات الوصفية التىاجراها علماء الانثروبولوجيا على المجتمع المحلى المغير او المجتمع الاكبر .

ومن الامثلة على ذلك دراسات " اجلار " الذى قام بوصف ثقافة احدى قرى باكستان الغربية ،وفريزر الذى اهتم بوصف حياة الناس فى احدى قرى تايلاند ويمكن ان تكون لهذه الدراسات قيمة فى التنمية التكنولوجية المخططة حيث تفيد معرفة العادات الشعبية للمجتمع نواهيه وبعض المعلومات الاولية عن موارده البشرية والطبيعية فى تحديد اكثر الاساليب ملائمة فى ادخال التكنولوجيا . ولايتوقع أحد ان هذا النموذج من الدراسات يمكن ان يضيف شيئا الى النظرية التكنولوجية ولكنه يفيد فقط فى توفير المعلومات العملية التى تعتبر ذات أهمية كبرى فى المراحل الاولى من التخطيط الاجرائى .

ويتمثل النموذج الثانى من الدراسات الحلقيـــــة الانثروبولوجية التى تهمنا فى هذا الصدد تلك المشروعـات التى تستهدف فحص اسباب تغير المجتمع ونتائجه و التـــى تلحق ببرامج ميدانية انثروبولوجية تستهدف بعض الاحيـان ادخال التغير وخصوصا فى مجال العمليات الزراعية ـ ومن الامثلة على هذه الدراسات البحث النظرى التطبيقـــــى الذى قامت به جامعة كورنيل عام ١٩٤٨ ،تحليل العمليـات الديناميات الثقافية للتغير الثقافى والتعلقائى والمخطط فى عدد من الثقافات الريفية فى العالم .

يضاف الى ذلك مجال اخر للبحث اهتم بـــشـــيـــه الانثروبولوجيون وهو العرف على قيم المجتمعات البدائيـة والمتخلفة وفهم المتغيرات المختلفة التى تؤثر فـــــى هذه المجتمعات المعاونة على وضع خطط التنمية علـــــى اسس جديدة علما بأن هذه الدراسات تعتمد كلها علـــــى المعلومات الوصفيـــة .

(٤) هناك قلة من علماء السياسة حاولت التشكيـــك فى الدور الذى يمكن ان تقوم به الحكومة فى حقل التنمية مع ان بقية هؤلاء العلماء اختلفوا الى حد كبير فى تحديد درجة السلطة التى يجب ان تحتفظ بها الحكومة فـــــى

هذا الميدان . ففى احد الاطراف يوجد هؤلاء المناصـــرون لدولة الرفاهية الذين يعتبرون الحكومة والتنمية أنشطة مترادفة . وفى الطرف الاخر ،يوجد هؤلاء المناصرون المشروع الحر الدين يعتقدون ان الحكومة يجب ان تجند نفسهـــا من اجل القيام بالوظائف التى تمهد الطريق امام المبادأة الفردية والخاصة . وقد اشتركت هاتان الجماعتان - وهما من رجال الاقتصاد بوجه عام - فى تصور ضمنى وهو قدرتهـا على تحديد الشروط المسبقة للنمو الاقتصادى ووظيفتهـــا الاساسية فى هذا المجال .

هذا وتتمثل احدى ميادين الدراسة التى اهتم بهـــا النظريون السياسيون فى تحديد نموذج الحكومة الاكثــــر ملائمة لتنفيذ التنمية . ومهما كانت طبيعة الاجابات علـى هذه القضية فانها سوف تظل مجردة طالما ان المجتمـــع النادى لن يغير من صورة حكومته طبقا لمقترحات علمـــاء السياسة . فقد ذهب بعض هؤلاء العلماء الى ان ثمة مشكلات ضخمة توجد فى معظم المجتمعات المستحدثة وفى ان الحكومـة النامية يجب ان تكون تسلطية إلى حد كبير ولكن بعـــد ان يسير النمط الاقتصادى فى طرقه الملائم ،لابد من انتهاء الحكومة التسلطية واحلال نموذج اخر من الحكومة اكثـــر مرونة ولكن على الرغم من ان معظم المجتمعات الانتقاليـــة

فى العالم الراهن تعيش فى ظل حكومات شمولية فانهــــا لم تجد طريقها بعد الى الخطط الملائمة للتنمية والتغيير.

الا ان هناك عددا من المعايير التى اتفق علمـــاء السياسة على ان الحكومة تستطيع تطبيقها لتدعيــــم النمو الاقتصادى و هى : تجديد الاهداف القومية ورســـم برنامج وجدول زمنى لانجاز هذه الاهداف و خلق النظــــم العامة لتجميع الموارد اللازمة لبرمجة التنمية وتحديـــد الامكانيات المتاحة والخبرات الفنية والمهارات ،والمساعدة فى استيراد التكنولوجيا وفرض المعايير العادلة التـــى يحتاج اليها التعليم والنظم الاخرى .

ولكن هذه المعايير تستعصى على التنفيذ فــــى المجتمعات النامية لان معظم وظائف الحكومة ذاتهــــا لاتأتى الابعد ان تبدا التكنولوجيا فى النمو يضاف الـــى ذلك انه ليس من الواقعية وصف الوسائل المتاحــــة واجراءات التنمية التى يجب ان تتبع فى مجتمع تــام.

وقد اشترك كثير من علماء السياسة مع رجال الاقتصـاد فى وجهه النظر التى نرى ان الحكومة تستطيع استيــــراد التكنولوجيا من الخارج . مع ان الخاصية الاساسيـــة للتكنولوجيا انها لايمكن ان تستورد . ذلك لان تدعيـــم

المهارات الجديدة والاتجاهات المطلوبة لايمكن ان يأتى من الخارج بسهولة ويحقق الاهداف المرغوبة . وقد يتمكن المجتمع من استيراد مركب صناعى باكمله ولكنه من العسيران يستورد الكفاءة الادارية فى تنفيذ و تحقيق ايجابياته .

نظرة الى قضية التنمية فى العالم الثالث

يتكون العالم الثالث من المناطق التى لم تصل بعد الى مستوى عال من المعيشة من وجهه النظر المادية ولهذا يرى الدارسون الغربيون ان معظم آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية يضم الشعوب المتخلفة او النامية او الصاعدة واذا نظرنا اليه من زاوية التنمية الاقتصادية (او النمو) فان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تشغل مكانا يمكن فصله اجرائيا عن المكان الذى يشغله الغرب (العالم الاول) والكتلة الشيوعية (العالم الثانى) كما ذهب الى ذلك هو رفينز فى كتابه الذى صدر له سنة ١٩٦٦ عن عوالم التنمية الثلاث ، ويجب أن نشير هنا الى ان كلمة " الثالث " لاتمثل مرتبة ثقافية او قيمية ولكنها تعنى فى الواقع او تشير الى درجة معينة من درجات التنمية (النمو) الاقتصادية ـ كما يلاحظ فى الدراسات الاخيرة التى صدرت فى اواخر الستينات

آن هناك ميلا الى استبعاد كلمة متخلف من تحليل التغير واستبدالها بكلمة نامى او صاعد بالمقاييس الاحصائية التى تشير الى انخفاض فى مستويات التقدم ٠

ان التحضر من وجهة النظر الاحصائية الخالصة ومن خلال المقاييس الاحصائية يتعاظم فى كثير من الدول المسماه بالمتقدمة ٠ الا ان العالم الثالث فى اساسه يعتبر علما ريفيا من حيث المهنة والاقامة وانساق للقيم وعلى الرغم من النسبة العالمية من التعليم التى توصلت اليها بعض الدول القليلة فى هذا العالم النامى الا انه مازال عالما غير متعلم تسوده الامية على نطاق واسع وليس الامر هنا يتعلق بالامية الهجائية وحدها ولكنه يتعلق بصورة أخص بالامية الثقافية التى تعتبر من وجهة نظر عديد من الدارسين من اكبر عوائق التنمية على مختلف مستوياتها ٠ ومما هو جدير بالذكر ان العالم الثالث ليكولوجيا يحتوى على مناطق قد تكون شاسعة من حيث المساحة الا انها قليلة جدا من حيث السكان ومع ذلك فان المناطق المسكونة فيه تتميز بكثافة عالية للغاية ومع وجود صفوة غنية قليلة فى عددها الا ان الغالبية الساحقة من السكان فقيرة ويسجل مستواها المعيشى انخفاضا ملحوظا يصل الى درجة البؤس ٠

ومن الملاحظات الحديرة بالاهتمام والتى تستدعى اهتمام الدارسين فى الوقت الحاضر انه على الرغم من تلك الظروف المتخلفة التى يعيشها هذا العالم الثالث عموما فان عددا من دولة لدية ثروات طبيعية هائلة وبعضها يمتلك ثروات معدنية تشكل نسبة عالية من المخزون العالمى وخاصة فى مصادر الطاقة . وكذلك فانه فى وجود مساحات شاسعة من الصحراء والغابات فهناك انهار كبيرة ومساحات لاباس بها من الارض الخصبة . ولقد اجمع الدارسون حتى الغربيون منهم ان الاستعمار قد استغل العالم الثالث استغلالا كاد ان يدمر مصادر ثروته الطبيعية ويعوق نموه الاجتماعى والاقتصادى ،وكل من المأمول انه بعد ان حصلت اغلب دولة على استقلالها الوطنى ان تسير فى الخط الطبيعى للاستقلال الاجتماعى والاقتصادى . الا أن الاستعمار القديم قد غير جلده فى صورة امبريالية اشد قسوة وضراوة .

ومن أهم الاخطار التى تهدد التنمية الاقتصادية فى دول العالم الثالث اليوم اكثر من استغلال الاستعمار القديم لثرواتها ،نوع الاقتصاد الذى ورثته هذه الدول من فترة الاستعمار . وهو اقتصاد تجارى وليس اقتصاد صناعيا يقوم على المصانع ووجوب العمال الصناعيين وتنوع

السلع واعادة الاستثمار فى راس المال الصناعى • ويرتبط بالاقتصاد التجارى وطابعه فى البلاد النامية بالتالى اضفاء الطابع الغربى على عدد من المراكز الحضرية والموانى • وهو نوع من التنمية قاد الى انقصام حاد بين هذه المناطق والمناطق الريفية الواسعة من حولها مما ادى الى تعاظم المسافة الثقافية التى تفصل الحضر عن الريف • ويلاحظ ان أثر هذه المسافة يتضح هذه الايام فى كثير من البلاد النامية ويترجم عمليا فى معدلات توزيع مقومات التنمية الاجتماعية الطبية والتعليمية والانتقال والخدمات الاقتصادية •

لقد كان من فلسفة الفترة الاستعمارية سياسيا بعثرة الاسس التقليدية للقوة وفرض الصور الغربية للادارة و خلق دول او دويلات سياسية بلا قاعدة ثقافية او لغوية ولهذا لم تؤدى نهاية الحكم السياسى الاستعمارى ماديا الى تغيير له قيمة لان الوطنين المتشبعين بالثقافة الغربية حلوا محل معلميهم واضافوا الى البيوقراطية التى اقاموها امتدادا جديدا • كما ان نهاية الحكم الاستعمارى لم يعن نهاية الاستعمار • ويكفى ان ندلل فى هذا النطاق ان بعض المؤسسات الامريكية تكتسب (٥٠) مليون دولار فى الوقت الذى تحتاج فيه الى ضمان أسواق

وفرص متزايدة للاستثمار لاتوقف نموها وفقدت الراسمالية الاحتكارية الاساس الطلب الذى يُدعم وجودها .

لقد اهتم الاقتصاد الراسمالى العالمى بالتخلف لانه يرتبط معه بمصالح مستقرة وهامة . فالتخلف يعنى الاسعار الرخيصة للمنتجات الغذائية التى يصدرها وانخفاض اثمان المواد الخام واليد العاملة الرخيصة ،ووجود نوع من الاقتصاد الذى لابد ان يستورد السلع الاستهلاكية ومن المفارقات التى لاتزال قائمة حتى اليوم فى أغلب البلاد النامية انها تصدر المواد الخام باسعار رخيصة للغاية وتعود اليها سلعا استهلاكية فادحة الثمن مما يؤدى الى زيادة التراكم الراسمالى فى الدول الصناعية المتقدمة . واقرب مثل على ذلك ان مصادر الطاقة فى الشرق الاوسط لو استخدمتها الدول التى تمتلكها بنفسها فان اثمانها تصديرا للخارج سوف ترتفع ارتفاعا هائلا. لكن هناك تفسير مسئول يقدمه ميخائيل تانزر فى هذا الصدد حيث يرى ان الصفوة الوطنية فى كثير من البلاد النامية التى تشكل العالم الثالث مرتبطة بمصالح معينة فى بقاء التخلف او بالنمو على المستوى الاستهلاكى وذلك من خلال الروابط الاقتصادية التى تربطها بالدول المتقدمة

هوامش (١)

ان الايديولوجية المنتشرة فى العالم الثالث من أجل التغير والنمو هى الاشتراكية ويحدث فى كثير من الحالات انه اذا كانت الحكومة القائمة لاتصنف نفسها داخل احد القوالب الاشتراكية فان الحركات الدورية فى الدولة التى تشرف عليها مثل هذه الحكومة تكون غالبا حركات اشتراكية . لكن هوروفينز يقول فى هذا الصدد ان ثورات العالم الثالث او حركات الثورية موجهة اساسالمواجهة المشاكل الاقتصادية وحلها ليس مجرد اعتناق ايديولوجية محددة بطريقة تعسفية . ويرى ان ليس هناك بأس من أن تكون استراتيجيات التغيير فى العالم الثالث شديد القرب من النظرية الماركسية . ومع ذلك فان الايديولوجية سلاح عام فى التغيير . والاشتراكية بصورة عامة لها جاذبية خاصة فى البلاد المتخلفة والنامية . ويقول انه لاحظ ان النموذج الاشتراكى فى التنمية يجتذب أغلب مجتمعات العالم طالما انه يحقق بناء خطة مركزية للتنمية السريعة ويشير ويدعم التوجيه الجماعى لحل المشاكل ويعد بالحد من اللامساواة فى الدخول ولامتيازات الطبقية .

---

(١) هناك تحولات تجرى الا ان فى الشرق الاوسط نتيجة لحرب ٦ اكتوبر ولم يتضح الان المجال لتحليلها اوالتنبوء باثارها .

وماهو جدير بالذكر فى هذا المقام أن ميردال يقول انه من باب الوهم ان نعتقد ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تتحقق بدون ان نرفع وبصورة حاسمة انتاجية العمل الزراعى لكن ذلك يصطدم بعدد من الوقائع التى لاتزال قائمة فى كثير من البلاد النامية وهى انخفاض المركز الاجتماعى لمن يعمل بالزراعة وخاصة بين العناصر المتعلمة من السكان . وصعوبة الحلول التكتيكية فى مجال التطور الزراعى بالمقاومة بالحلول الهندسية فى مجال التصنيع هذا الى جانب تخوف القرون من الطرق الجديدة وعدم وجود تنسيق كامل بين التربة ودرجة الحرارة والامطار ممايسمح باستزراع عملى فى أغلب دول العالم الثالث .

اذا حاولنا فى نهاية هذا العرض ان نفحص طرق التنمية الاقتصادية ومتطلباتها وكذلك طرق التحديث ونعيد بعض ما اشرنا اليه فى الصفحات السابقة تقول ان البعض يؤكد اولوية الظروف والفرص الاقتصادية فى مقابل مايؤكده اخرون من أولوية الدفع الثقافى والسيكولوجى للبلاد ومامن شك ان المنظور الاول يتبنى بصورة ما وجهة النظر الماركسية بينما يتبنى المنظور الثانى وجهة النظر الفيبرية . ويقول فى هذا الصدد ماكايلاند انه لابد من وجود عنصر سيكولوجى فى التنمية وهو الرغبة فى بناء

جماعة الفضل او تحقيق الصالح العالم ومعنى هذا ان ظروفا اقتصادية مواتية وفرصا متاحة لايعد كافيا للتعجيل بعمليات التنمية بل لابد ان يكون هناك مناخ للتغيير ورغبة فى الانجاز ويفسر بعض الدارسين ذلك بانه لابد من وجود ايديولوجية قومية فى العالم الثالث تستخدم كسلاح لتوجيه التنمية الاقتصادية و التأثير فيها .

واخيرا ينبغى هنا الى ان التحضير من حيث العدد فى مدن العالم الثالث ليس دليلا على وجود الحضرية بل انه يلاحظ ان انخفاض نسبة المتعلمين بالقياس الى عدد السكان قد ادى الى انتشار الامية لكن وسائل الاتصال الحديثة يمكن استخدامها بديلا للقراءة والكتابة . الا أن هناك اعتقاد يكاد ان يكون عاما بأن انتشار التعليم وتدعيم التنوير من بين العوامل المعجلة لتنمية الاقتصادية لانها تخلق عند المواطنين ارادة للتغيير و تساند مقومات التجديد . ومن الغريب ان كثيرا من بلاد العالم الثالث تعانى الان نتيجة لعدم الرط الواعى بين مختلف مستويات لتعليم و خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من فائض المتعلمين تعليما عاليا .

الفصـــل العاشـــر

نظريات التغير الاجتماعى وتحليل ابعـــاد التنميـــــــة *

يعتقد كثير من علماء الاجتماع وجود نظرية متكافئة عن التغير الاجتماعى يمكن ان تصلح فى بناء نموذج للتنمية وخاصة للمجتمعات النامية وهو الموضوع الملح الذى يواجه علم اجتماع اليوم . وقد تعرض عدد من الدارسين المحدثين لهذا الوضع من خلال تقييم تراث النظرية فى مجال التغير ومدى ملائمتـه فى الاسهام فى دراسات التنمية الجاريـــة فقيل مثلا ان نظرية التغير يجب ان تكون مختلفة عن نظرية الانساق و هذا لان علم الاجتماع المعاصر قد شغل بالتحليل الوظيفى الذى يناسب دراسة الظاهرة الاجتماعية داخـــل سياق بنائى معين دون أن يهتم بتفسير التغير ،يضـــاف الى ذلك انه اذا كانت دراسة الاستمرار والثبات الاجتماعية تمثل مطلبا هاما وجانبا له خطرة فى النظرية السوسيولوجية الا ان التقدم الذى أحرز فى هذا الميدان هو تقدم جزئـى لانه أهمل الجانب الاخر من الحقيقة وهو التغير والنمـــو بل ان بعض الدارسين يرون أن التغير الاجتماعى هو وحـده الحقيقة اما الثبات الاجتماعى فهو مجرد وهم أو خيـــال يمثل وجهة النظر او التفكير المحافظ . واذن تكون رسالة علم الاجتماع ان يعيد تركيب التاريخ العام للمجتمـــع

* د. محمد عاطف غيث ،الاقتصاد والمجتمع ،الاسكندريـــة

الانسانى كخطوة لأولى لاعادة تركيب تاريخ كل مجتمع على حدة من أجل فهم القاعدة الضرورية التى يجب ان ينطلق منها تحليل مناخ التنمية الراهن .

غيران البحث الدقيق لوجهات النظر السابقة يكشف عن أن الراى الاول صحيح فى جانب خاطىء فى جانب آخر فهو صحيح من حيث ان علم الاجتماع يفتقد فعلا نظرية متكاملة للتغير ولكن من المشكوك فيه ان يكون لعلم الاجتماع نظرية متكاملة عن التوازن او اثبات والاستمرار لانه لو كانت هناك نظرية للثبات فانها لايمكن ان تكون مكتملة نظريا الا من خلال فهم متعمق للتغير ،فلوافترضنا ان نظرية الثبات (او التوازن) تحاول تفسير سبب " عدم تغيرالمجتمعات " فى ظروف معينة فان نظرية التغير هى وحدها التى يمكن ان تفسر الاسباب التى من أجلها لم تتوفر - مثلا - الشروط الضرورية لحدوث التغير.

ولايزيد الراى الثانى فى صحته عن الراى الاول فاذا كانت الماركسية مثلا تستطيع ان تفسر التغير الاجتماعى فانها يجب ان تكون قادرة على تيسير عدم التغير. اما الراى الثالث فهو راى وجيه الى حد كبير لان دراسة الثبات تعتبر جانبا خاصا وهاما من دراسة التغير كما

ان دراسة التغير هى ايضا جانب خاص من دراسة الثبات (التوازن) . اما الراى الرابع والاخير فهو يختلف تماما عن الاراء الاخرى ذلك لانه رغم كل الانتقادات التى وجهت الى هذه النظرة والى مايعرف بعلم الاجتماع التاريخى فهو وحتى الان مايزال يمثل رايا له وزنه خاصة فى الوقت الذى تتعاظم فيه الحاجة الى دراسة مجتمعات العالم الثالث واستكشاف افضل المداخل والنماذج لوضعها على طريق التنمية الشاملة .

(١) طبيعة التغير الاجتماعى

غالبا مايميز علماء الاجتماع بين التغيرات التى تتمثل جزءا ضروريا من نسق أو نظام اجتماعى دائم ومستمر وبين التغيرات الاصلية فى النسق او النظام ذاته وهم فى ذلك يرون أن التغيرات التى تكون جزءا من النسق ممايؤدى بدورها الى تغير النسق ذاته . مثال ذلك ان النسق السياسى عادة مايسمح باحلال الاحزاب بعضها محل البعض الاخر ولذلك فان الفشل فى تحقيق هذا الاحلال قد يعتبر كما لو كان تغيرا فى هذا النسق السياسى .

كذلك يحاول بعض علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية فى النسق الاجتماعى

لذلك قد يعتبر الاصلاح الاجتماعى او عمليات التوسع فى الخدمات الاجتماعية تغيرا جزئية فى نسق يقوم على اساس من اللامساواة والملكية الخاصة • حتى تأميم الصناعات الهامة قد تعتبر هى الاخرى تغيرات جزئية فى النسق الاجتماعى لان هذا التأميم يتلازم فى وجوده مع الملكية الخاصة في مجالات اخرى ومع اللامساواة التى تؤثر فى عملية اختيار الاشخاص لاوضاع ومراكز السلطة والقوة فى الصناعات التى خضعت لعمليات التأميم • ومن ناحية أخرى فان تغير سيطرة العمال على الصناعة قد يعتبر تغيرا فى النسق فى حد ذاته •

غير انه من الصعب ان نزعم ان النسق الاجتماعى يتغير كميا لان فكرة التغيرات الكلية تكاد ان تكون اسطورة لاتتحقق أبدا • ان النسق الاجتماعى لايمكن ان يتغير كلية • لان معظم التغيرات الجذرية ـ كالثورات مثلا يتكون أبدا تغيرات فى جميع سمات او ملامح البناء الاجتماعى • ان التغير هو دائما جزئى و غير كامل وخاصة فى مراحله الاولى وهنا قد يبدو من المعقول ان نميز بين التغيرات الصغرى والتغيرات الجذرية او الاساسية فى النسق الاجتماعى حيث يكون بمقدورنا ان نقيم هذا التمييز عن طريق عزل الملامح او الخصائص الاساسية فى النسق ثم تحدد بعد ذلك التغيرات الجذرية او الاساسية التى تحدث

فيها . ومع ذلك فان هذا الاسلوب قد يثير صعوبات متعـددة منها مثلا : كيف يمكن تحديد هذه الملامح ام الخصائـــص الاستراتيجية فى النسق ثم كيف يمكن ان نميز بين التغيرآت الهامة او الاساسية والتغيرات البسيطة او السطحية التى تحدث فى هذه الملامح اوالخصائص الاستراتيجية للنســق؟ غير ان هذه الصعوبات كلها لاتمنع من ان تكون هنـــاك نظريات نستيطيع ابراز عوامل معينة تشكل الملامح الهامة والحاسمة فى النسق وهى التى تؤدى تغيرها الى تغيــرات كبيرة اساسية فى النسق . ومع ذلك فان هذه الصعوبـــات تغنى فى النهاية ان محاولة تحديد هذه الملامح اوالخصائص الاستراتيجية للنسق تمثل جزءا فى اى نظرية للتغيـــر الاجتماعى وليست خطة آءلية او تمهيدية للتميز بيـــن التغيرات الكلية و الجزئيـــة .

والواقع ان كل التغيرات الاجتماعية تغيرات هامـــة ولكن هناك بعض التغيرات التى تحدث فى قطاعات معينـــة من النسق الاجتماعى قد تؤدى الى بعض النتائج التى تفـوق فى اهميتها وخطرها ماقد يترتب على تغيرات احرى يمكـــن ان تحدث فى قطاعات آخرى للنســـق .

(٢) مشكلات هامة فى دراسة التغير الاجتماعى

تواجه المدرسة النظرية للتغير الاجتماعى مشكلتين هامتين : الاولى تتعلق بالعوامل او الميكانزمات التى تحدث التغير و الثانية ،تتعلق بالخصائص العامة والمميزة لاتجاه التغير الاجتماعى . وسنحاول فى الصفحات التالية ان نناقش هاتين المشكلتين تحليليا من خلال التراث المتوفر فى علم الاجتماع على المستوى المحلى والعالمى.

ومن المعروف انه ابتداء من القرن الثامن عشر فان علماء الاجتماع الذين يبحثون فى ميكانيزمات التغير الاجتماعى يحاولون تفسير كل او معظم اشكال التغير فى ضوء عامل واحد بعينه . وقد انقسمت نظرياتهم الى قسمين نظريات فسرت التغير الاجتماعى فى ضوء عوامل وعمليات داخلية ونظريات تؤكد على عوامل خارجية.

وسنناقش فيما يلى اشهر النظريات التى حاولت تفسير التغير فى ضوء عامل واحد بيعنه ثم نحاول بعد ذلك ان نجيب على سؤال هام هو :

هل يمكن ان تكون هناك نظرية واحدة للتغير الاجتماعى ؟

أ) النظرية التكنولوجيـــــة :

لقد اقترنت هذه النظرية عن طريق الخطأ بالماركسية فقد استخدمت تارة لتفسير التشابه القائم بين المجتمعات الصناعية الاشتراكية وغير الاشتراكية واستخدمت تـــــارة أخرى لتحليل عمليات التغير الاجتماعى والتنبؤ بنتائجها فى المجتمعات النامية . ومع ذلك فان هذه النظرية يمكـن ان تاخذ شكلين متميزين الاول كنظرية يمكن ان تفصـــــح عن الشروط الكافية او الملائمة لاحداث التغير الاجتماعــى والثانى : كنظرية تكشف عن الشروط الضرورية فى هـــــذا التغيـــــر .

ويصدق الشكل الاول للنظرية مثلا على بعض جوانـــــب التغير ولكنه لايصدق على جوانب آخرى . لان اى تغيـــــر تكنولوجى واسع النطاق بدرجة كافية سوف يؤدى بالطبـــــع الى تغيرات اجتماعية . مثال ذلك ان وسائل الانتـــــاج الصناعى الجديدة احدثت كما هو معروف آثارها علـــــى العلاقات الاجتماعية فى الصناعة كما ان المعدات الحربيـة تركت اثارها على التنظيم العسكرى للمجتمعات وهكـــــذا يكون من الصعب ان نجد تغيرا تكنولوجيا واحدا لايحـــــدث بعض تغيرات اجتماعية . ولكن ذلك لايعنى ان التغيـــــر التكنولوجى وحدة قادر على او ان يكون وراء جميع اشكـال التغيرات الاجتماعيـــــة .

وقد تضمنت هذه النظرية فكرة لاقت قبولا واسعا في علم الاجتماع وهي فكرة التخلف الثقافي التي تستخدم في تفسير بعض ملامح المجتمعات الصناعية الحديثة كالصراعات والتوتر والمرض العقلي ... الخ . من خلال ماهو معروف عن فشل التنظيم الاجتماعي لهذه المجتمعات في مراكبه التغير التكنولوجية المتزايدة وهنا يكمن اكبر خطأ في هذه النظرية . ذلك لان هذه الفكرة تفترض اننا نعرف اى نوع من العلاقات الاجتماعية تتلائم مع مستوى معين من التكنولوجيا ،كما ان التغيرات التكنولوجية السريعة قد تحدث دون حدوث نفس الدرجة من التغير في البناء الاجتماعي والعناصر الثقافية الاخرى ودون ان يؤدى لذلك حتما الى وقوع " التخلف الثقافي ".

كذلك لايمكن ان يكون التغير التكنولوجي دائما شرط ضروريا للتغيرات الاجتماعية فقد تكون بعض الشروط التكنولوجية ضرورية قبل ان تتكمن عوامل اخرى من احداث تغيرات معينة ولكن هذه الشروط ليست امورا ضرورية للتعجيل او الاسراع بالتغير الاجتماعي . ان النظام الشمولي في بريطانيا مثلا لم يكن يتطلب بالضرورة حدوث تغير تكنولوجي . ومع ذلك فلسنا ننكر ان التغير التكنولوجي قد يسبب في بعض الاحيان تغيرات هامة في

البناء الاجتماعى ، الا اننا نتسائل لماذا يحدث التغيير التكنولوجى ذاته ؟ ان هذا التغير لايمكن بحال ان يكون نتيجة لقوة ذاتية فيه لان ذلك لايبرر عدم حدوثه فى بعض المجتمعات وفى مراحل تاريخية معينة .

(ب) النظرية الاقتصادية

احتلت النظرية الاقتصادية مكانا هاما فى تاريخ النظرية فى العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك الى حد كبير الى تأثير ماركس والماركسية . غير ان التفسيرات الاقتصادية للتاريخ والتغير الاجتماعى لاتعنى ان يكون الباحث دائما ماركسيا ،ولكن هذا لايمنعنا من القول بأن الماركسية هى وحتى الان اكثر جوانب النظرية الاقتصادية أهمية وتأثيرا .

ومن المعروف ان تحليل ماركس استند فى جوهره الى ان البناء الاقتصادى السفلى (او التحتى) يعتبر دافعا اساسيا للتغير الاجتماعى ويتكون بنائيا من قوى الانتاج والعلاقات المترتبة على طبيعة هذه القوى ويتكون البناء الفوقى من النظم الدينية والسياسية والقضائية وغيرها من ملامح النسق الاجتماعى التى تعبر عن طبيعة البناء الاقتصادى السفلى او تتغير ومقالة . غيران ماركس لم

يكن يعنى ان العناصر البنائية الفوقية " الاسمى " تتغير كلية مع تغيرات البناء " السفلى " كما لم يكن يعنى ان كل المجتمعات التى تمر بنفس المرحلة من التطور الاقتصادى لها نفس الخصائص البنائية الفوقية ذلك ان نظريته لم تكن تؤكد حتمية التغير الكلى لجميع النظم عن طريق عمليات عامة للتغير الاقتصادى بل اكدت ببساطة ان التغيرات الاقتصادية تغيرات اساسية وحاسمة تحدث تغيرات اخرى تتفق بدورها مع المصالح الاقتصادية .

ولايمكن بحال ان نعتبر نظرية ماركس شكلا من اشكال الحتمية التكنولوجية فقد قرر ماركس نفسه ان اى نسق اجتماعى يمكن ان يشتمل على قدر كبير من التطورات او التغيرات فى قوى الانتاج دون ان يؤدى ذلك الى هدمه او تقوضه . لان ماهو أهم من ذلك فى نظره هو مايمكن ان تسببه هذه التغيرات التكنولوجية من صراعات طبقية وتناقضات اخرى بالدرجة التى يتحول فيها النسق ان عاجلا او آجلا الى نسق اخر من نوع جديد . اما تغير النسق فانه يعنى عند ماركس تغير علاقات الانتاج وتغير الانساق والنظم الاخرى المرتبطة بكل شكل من اشكال هذه العلاقات . ان ما يحدث التغير اذن هو تناقضات النسق الاجتماعى التى تتبع اصلا من العلاقات الاجتماعية للانتاج .

وهذا وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت النظرية الماركسية الا أن أهم مايميزها انها كانت على العكس من النظرية التكنولوجية نظرية سوسيولوجية حاولت تفسير التغير الاجتماعى فى ضوء عمليات داخلية فى النسق الاجتماعى ذاته . ولقد استخدمت هذه النظرية مجموعة من نماذج الفعل والتفاعل على المستوى الاقتصادى لتوضح المنطق المستمر لتطور الراسمالية وغيرها من النظم الاخرى غير ان المستقلة تكمن عند البعض فى ان الانساق الاجتماعية لاتعمل بهذه الطريقة البسيطة لان كل مجال فى الحياة الاجتماعية يمكن ان ينمو ويتطور بدرجة ما من الاستقلالية حتى فى ابسط المجتمعات الامر الذى يجعله مصدرا للتغير وبالاضافة الى ذلك فان الاختراعات والتجديدات التى تنبع عن الابداعية البشرية لاتحدث ببساطة استجابة للحاجات الاقتصادية . ان هذه التجديدات والاختراعات لها ايضا بعض الاستقلالية وذلك رغم ما اشار اليه ماركس من انها تتطلب بنية اجتماعية ملائمة ودافعا يد ينبع هو الاخر من الاقتصاد وانها عندما تتحقق تحدث بعض النتائج التى قد لاتكون فى حسبان من يخترعها ولامن يقوم بتطبيقها.

(جـ) نظرية الصراع

اذا كانت النظرية الماركسية تؤكد ان التغير

الاقتصادى يؤدى الى تغيرات اخرى من خلال ميكانيزم الصراع بين الجماعات الاجتماعية وبين الاجزاء المختلفة فى النسق الاجتماعى فان هناك بعض علماء الاجتماع الذين ذهبوا الى ان الصراع فى اوسع معانيه يجب ان يكون مصدرا لكل تغير اجتماعى لانه اذا كان التوافق - او عدم الصراع قائما فى المجتمع وانعكس ذلك على تكامل القطاعات المختلفة فى النسق الاجتماعى فلن يكون هناك مبرر قوى او دافع ملح للتغير . لهذا يجب ان نعزو كل تغير يحدث الى الصراع بين الجماعات وبين الاجزاء المختلفة للنسق الثقافى والاجتماعى .

وقد تبدو هذه النظرية معقولة فى الظاهر الا انها فى الحقيقة ليست صادقة بالضرورة . ان الاقتناع بصراع الجماعة كشرط كاف لاحداث التغير فكرة خاطئة ان هذه النظرية لاتشير عادة الى التكوين المتباين للجماعات المتصارعة فيما بينها ،ولكن هذه المصالح عادة ماتعبر عن نفسها فى موضوعات وقضايا خاصة يمكن ان تحل عن طريق عمليات المساومة كما يحدث مثلا فى كثير من الخلافات التى تنشأ بين العمال واصحاب العمل فى القطاع الصناعى فى المجتمعات الراسمالية .

وجدير بالذكر هنا ان الصراع عندما يشتمل على توازن متساوى للقد المتصارعة فانه قد يعوق بالفعل عملية التغير . ومثال ذلك انه فى المجتمعات التى تشتمل على تقسيمات اثنية واقليمية مختلفة لانكون هناك فرصة سانحة لتحقيق التغير الاقتصادى او تطبيق سياسات الرفاهية و مخططاتها . لان مثل هذا التغير يتطلب بالضرورة وجود قدر معين من التلاؤم او التوافق بين هذه التقسيمات المختلفة .

ولكن اذا لم يكن الصراع عاملا كافيا لاحداث التغير فهل هو ايضا عامل غير ضرورى فيه .

الواقع ،ان التأكيد على الصراع كعامل ضرورى فى التغير لايمكن تنفيذه او الاعتراض عليه . لانه حسبما عرف لايوجد مجتمع واحد ـ متغير او غير متغير ـ لاتظهر فيه درجة من الصراع بشكل او باخر . وعلى ذلك فلا يجب ا ن نتوقع ان توجد فى اى مجتمع حالة واحدة من التغير الاجتماعى يمكن ان تحدث دون ان ترتبط بطريقة او باخرى بالصراع . ان الصراع وان لم يكن عاملا كافيا لاحداث التغير فى بعض هذه الظروف . ولعل هذا الارتباط الامبريقى بين الصراع والتغير هو الذى دفع بعض علماء الاجتماع الى النظر الى الصراع كسبب رئيسى وهام للتغير .

هناك من غير شك نظريات أخرى من التغير مثـــل النظريات المثالية والتفاعلية الثقافية ونظريات التكيف الا ان اقتصرنا على استعراض النظريات السابقة لما لهـا من اتصال مباشر بفهم التنمية وتحليل عواملها وتبصـر نتائجها . ولكننا على كل حال ومن خلال ماذكرناه دليلا على ابتعاد النظرية العامة فى التغير عن الوصول الى درجـة نسبية من الاكتمال تستطيع ان تختم هذه المناقشة بالسؤال الاتـــى :-

هل أصبح بالامكان فى وجود هذا التراث الضخم مـن النظريات والدراسات الامبيريقية عن التغير فى أنمـاط اجتماعية مختلفة ان تتوصل الى " نظرية ملائمة للتغيـر الاجتماعـــى ؟" .

ان الاعتقاد بأنه فى امكان علم الاجتماع فى الوقـت الراهن ان يمسك نظرية واحدة ومحددة عن التغير الاجتماعى يقوم على وهم . وهذا يرجع بين عوامل كثيرة ان النظـم الاجتماعية بوضعها الحال وكما هو معروف تطرح ظروفـا يمكن ان تكون عوامل فى التغير وهذا فى الوقت الذى تكون فيه كل محاولة للاقلال من دور هذه العوامل والتركيز على عامل واحد بعينه وقوعا فى اعتقاد خاطىء وهو ان التغيـر الاجتماعى ظاهرة على درجة عالية من النوعية والتخصـص

مما يجعلها " بالضرورة " عند التغير تنتمى الى عوامل لها خصوصية او نوعية محددة .

و كل مايمكن ان ندلى به فى هذا الصدد انه من الممكن ان نبنى "نموذجا ينطوى على مجموعة مترابطة من العمليات :-

١) يدعم بعضها البعض
٢) يتعارض بعضها مع بعض من ناحية أخرى
٣) تدعم ككل اتجاهات معينة فى التغير .

و مع ذلك ودون الدخول فى تفاصيل فان هذا النموذج يجب ان يضع فى اعتباره كثيرا من الضغوط والتوترات والصراعات التى تنطوى عليها النظم الاجتماعية و خاصة عندما نحاول ان نحدد المصادر والعوامل الاساسية فى عملية التغير . ويتصور كثير من الباحثين ان مثل هذا النموذج اذا امكن بناؤه فانه قد يصلح فى تحليل التغير الاجتماعى خاصة وان تصميم هذا النموذج يتيح بناء نماذج خاصة او فرعية تعالج اشكالا مختلفة و حالات متنوعة من التغير الاجتماعى .

وقد يكون من الملائم هنا أن نعرف فى ايجاز لنقد مايسمى " بالمدخل الوظيفى " الذى سيطر فى اواخر

الخمسينات وخلال الستينيات على التفسير والتحليل فــى علم الاجتماع ،وذلك لان أنصار هذا المدخل حاولوا فــى السنين الاخيرة تطبيقه فى تفسير مشكلات التغير الاجتماعى وتقوم الانتقادات التى وجهت اليه على مايلــى :ـ

(١) انه لايرتبط " بكثرة الفعل " التى يدونها لايمكــن تفسير التغير الاجتماعــى .

(٢) انه يشتمل على بعض افكار حول التوازن التى تقــدم بدورها نموذجا لنظام ثابت غير متغيــر .

(٣) انه يؤكد دائما على تعدد مسببات الظواهر الاجتماعى وذلك بما يؤكده من اعتماد متبادل على كل عوامــل النظام او النسق الامر الذى لايمكن معه تفسيــر حدوث اى شئ الا بالرجوع الى كل شئ غيره .

هذا ويميل عدد من الباحثين الى عدم التسليم بالنقد الاول لانعناصر البناء الاجتماعى يجب ان تعالج على انهــا اشكال مقننة للفعل الاجتماعى والمتفاعل كما ان الارتباط المنتظم بين البناءات المختلفة لايمكن ان يفسر الاخــلال تحليل العمليات التى تؤثر فيها مجالات الفعل والتفاعــل كل فى الآخــر .

ومن ناحية أخرى فانه يجب ان نعترف ان هــذه الافتراضات التى ترتبط بالفعل و التفاعل الاجتماعــى

لايمكن ان نستنتج منها الشئ الكثير حول خصائص البناءات الاجتماعية والنظم لانها يجب ان تؤخذ كأمور مسلم بها عند تحليل عمليات الفعل والتفاعل الاجتماعى غير ان ذلك لايعنى ان من الواجب ان نعالج جميع أشكال الفعل التى تخضع لما يسمى بضغوط او متطلبات النظام لان هناك دائما مجالات محددة للامكانيات المجددة والمبتكرة للفعل الاجتماعى وعلى الاقل فيما يتعلق بمجالات معينة من النظام الاجتماعى .

كما انه بالمثل لايمكن التسليم كلية بالنقد الثانى . وهذا لان فكرة التوازن الاجتماعى تتطلب اولا مقدرة عالية لقياس مختلف القوى الاجتماعية حتى نوضح ما بينها من توازن وبالتالى يمكن تفسير عدم حدوث تغير اجتماعى فى ضوء فكرة التوازن كما يمكن بالمثل تفسير وقوع التغير فى حدود فكرة اللا توازن .

و نظرا لان علماء الاجتماع لم يصلوا بعد الى تحديد الطريقة التى يمكن بواسطتها قياس القوى المختلفة فى النظم الاجتماعية فانه ليس هناك نقطة محددة لاستخدام فكرة التوازن الاجتماعى . وعلى اية حال فان كل مايمكن انجازه فى هذا الصدد هو ان نوضح ان نماذج معينة من النظام هى اكثر من نماذج اخرى .

وقد يبدو النقد الثالث اكثر وجاهة خاصة وان هناك ميلا واضحا عند كثير من علماء النظرية فى ان يتخلصوا عن محاولة تحديد اكثر عوامل التغير الاجتماعى أهمية ويكتفون بادعائهم ان جميع العوامل هامة .

الماركسية المحدثة وتوجيه المتغير من أجل التنمية

أولا : حاول الماركسيون المدثون تطوير آراء ماكس بما يتفق مع الظروف المعاصرة للقرن العشرين ،و بما يتفق مع الواقع الامبريقى الذى تعيشه دول العالم الثالث ومن أشهر الماركسين المحدثين بول باران وميبير جاليه وهربرت ماركنز واندريه فرانك و ماحدوف وغيرهم

وتمثل الماركسية المتحدثة استجابة لكل من الاسلوب الذى استخدمه وايضا للفشل المتكرر للبعض الاخر و منهم روستو . وتعد قضية المتخلف من القضايا الاساسيا التى تعالجها الماركسية المحدثة من خلال نقدها للنظرية التبيرجوازية والنظرية الماركسية التقليدية فيما يتعلق بتوجيه التغير من أجل التنمية فى العالم المتخلف. وذلك من خلال محموعة من التساؤلات تحيب عليها ،و منها ماهو دور العالم الثالث ؟ و ماهى طبيعة التخلف فى المجتمع و أسبابه ؟

وقد اكدت الماركسية المحدثة فشل النظرية البرجوازية فى معالجة موضوع التنمية والتخلف بعد ان ثبت من التحارب المتعددة ان هذه النظرية تخدم الامبريالية العالمية لانها تعبر عن مصالح الغرب فى دول العالم الثالث وربما كان ذلك هو الذى دعاها الى اغفال أهمية الواقع التاريخى فى البلاد المتخلفة

ومن هنا اهتم الماركسيون المحدثون بدراسة التخلف خاصة بعد أن أوضحت سياسة الامبريالية فى الدول المتخلفة ومحاولتها المحافظة على العلاقات الاقتصادية معها وتشجيعها على اتباع الطريق الراسمالى فى التغير او التنمية والاكتفاء بأجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادى القائم فى هذه الدول ،حتى تظل مناطق منتجة للمادة الخام وسوقا للبضائع الغربية ٠ وجدير بالذكر ان تشجيع الاستثمارات الاجنبية فضلا عن القروض التى تقدم الى الدول المتخلفة انما تخدم أهدافا استعمارية خالصة ،لاتفيد فى رفع مستوى معيشة الجماهير اوالارتفاع بمستواها الاجتماعى والثقافى لان فقر هذه الدول هو " فقر بنائى " ٠

وتعتبر الطبقات عند ماركس وسيلة التغير والتنمية

او التطور الاجتماعى ولذلك فينبغى " ان نتوقع تغلغل التخلف فى المجتمعات المتخلفة فى كل من قوى الانتاج وعلاقاته ،لانه نتيجة للتناقضات القائمة بين هذه العناصر تتخلف قوى الانتاج مما يؤدى الى تخلف علاقات الانتاج ووجود علاقات اجتماعية ووعى احتماعى متخلفين •

لكن الماركسية المحدثة ترى ان التناقض الاساسى القائم اليوم هو الذى ينشأ بين الامبريالية و شعوب العالم الثالث • و من هذا المنطلق تؤكد الماركسية المحدثة على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة بذاتها ـ اى انها تؤكد النظرة الشمولية الكلية (وهذا مايتماشى مع الماركسية التقليدية) فضلا عن الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاحتماعىأو الظاهرة التى تتناولها بالدراسة وطبقا لذلك فان التنمية يجب ان تحقق اهدافا قومية تنبع من الظروف التاريخية للبلاد النامية ،الا ان توجيه التغير المترتب على ذلك لابد ان يكون نابعا من المحتمع ذاته اى ان كل تحول يتم لابد ان يكون تحولا ذاتيا فى المقام الاول • وفى هذا المجال حاول فرانك ظاهرة التخلف المعاصر باعتباره يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وأستنتج ان هناك سيطرة

من العواصم على التوابع ،فقد تمت المدينة فى الدول المتخلفة وتطورت عن طريق القوى الاستعمارية كى تكون أداة للسيطرة ،ويستطرد فرانك فيقول ان تنمية مدينة او منطقة لايؤدى الى تنمية مدينة او منطقة أخرى ،و معنى ذلك ان تنمية الدول المتخلفة محددة بمكانتها بوصفها توابع .

هذا ويرى بتلهايم ان ظاهرة التخلف فى العالم الثالث ترتبط بعدة عوامل منها التبعية ،فالدول الراسمالية تمارس تأثيرا سياسيا على الدول المتخلفة لتضمن موالاتها بالاضافة الى التبعية المالية والتجارية والاستغلال لتحقيق اقصى ربح ممكن وتجميد النموالاقتصادى ويرى بتلهايم انه من احل التخلص من كل ذلك ينبغى السعى الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى والسياسى وتحقيق " التحول الاجتماعى " و القضاء على الطبقات الطفيلية .

أما بول باران فقد رفض النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لتحقيق التغير والتنمية فى الدول النامية لان الزيادة الضيئلة فى الدخل القومى سرعان ماتختفى بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان ،بالاضافة الى تبديد من يشغلون مراكز القوة فى الدول النامية للمصادر

المختلفة واستشارهم بامتيازات مرتبطة بالاستثمارات الاجنبية ويرى باران ان النظام الاقتصادى الاشتراكى المخطط هو السبيل الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد المتخلفة .

ومعنى ذلك ان الماركسية المحدثة ترى ضرورة تبنى كل العناصر الثورية التى تستطيع ان تدفع تنمية العالم الثالث خطوات الى الامام .

وهناك مثال بارز على توجيه التغير فى اتجاه النمو والعوامل والظروف التى لابد ان تتوافر لنجاحه يمكن استخلاصه من كتابات " موتسى تونج " فهو يؤيد ان النمو الاقتصادى يمثل غاية فى حد ذاته ،وان كان لايجد النمو الاقتصادى السريع الذى لم تم لاسفر عن مشاكل عديدة ،لان نتائج هذا النمو لابد ان تستوعب اجتماعيا وهذا الاستيعاب لايمكن التوصل اليه بنفس سرعة النمو الاقتصادى ومع ذلك يؤكد " ماو " نمو الانتاج على نمو اى نظام آخر ومغ ذلك تمثل الحوافز المادية أهمية ملحة فى (الاقناع الناجح) وفى ادماج التغير الاجتماعى والاقتصادى .

ويحب ان يعتمد النمو الاقتصادى فضلا عن ذلك على تشحيع و تعزيز القدرات الخلافة كالقدرة على التحديد (البصيرة و بعد النظر والرغبة فى خون المخاطر) لان نجاح النمو لايمكن ان يعتمد كلية على صناع القرار البيروقراطيين على المستويات الكبرى .

ولعل من النقاط البارزة التى اشار اليها والتى تهمنا هنا أنه اعترف بأن الاتجاهات السيكولوجية والاجتماعية تعتبر من أهم معوقات النمو الاقتصادى السريع . ولمواجهة مثل هذه المعوقات لابد من توجيه النمو الاجتماعى فضلا عن الاهتمام بالتعليم من خلال المشاركة الفعالة فى الافادة من هذه الامكانيات .

ثانيا : عندما حاول علماء الاجتماع والماركسيون المحدثون بينهم معالجة قضايا توجيه التغير من أجل التنمية واجهوا مشكلة لم تحل حتى الان وهى أن مشاكل التنمية تبدو مختلفة و بصورة واضحة من المنظور الذى يفضله الاقتصاديون عن المنظور الذى يفضله علماء الاجتماع وهناك أسباب عديدة لذلك ليس أقلها ان المسئولين عن اتخاذ القرار فى العالم لجأوا دائما الى الاقتصاديين لتشخيص المشاكل التى تحوط بلادهم و للنصح بالاسلوب الذى

يمكن اتباعه للتغلب عليها وينظر الناس عادة الى الاقتصاد التطبيقى نظرة اكثر احتراما بالمقلومة بعلم الاجتماع التطبيقى . وجدير بالذكر انه لايوجد خارج نطاق الخدمات الاجتماعية والعلاقات الصناعية كثير من علماء الاجتماع المحترفيت ممن يعنون بالمشاكل العملية . وعلى الرغم من ان علماء الاقتصاد المهتمين بالتنمية قد ضمنوا اعمالهم على احتماع خاص بهم ، الا ان قليلا من الاهتمام قد وجه الى النماذج السوسيولوجية فى التنمية فضلا عن ان علماء الاجتماع كانوا غائبين بشكل واضح عن الاجهزة المعنية بالتخطيط و خاصة فى مستوياتها العليا

و يذكر كثير من الدارسين فى علم الاحتماع ان اللوم الى حد مايقع عليهم لانهم انشغلوا لعشرات السنين بما يسمى " حفظ النسق او وظيفته " و ظل التغيرالاجتماعى محصورا فى ركن بعيد سواء بالنسبة لمشاعرهم او بالنسبة لمؤلفاتهم . كما انهم عندما نظروا الى المجتمعات المتأخرة كما كانت تسمى فانهم فعلوا ذلك وصرة الغرب ماثلة فى أذهانهم كما انهم اهتموا بالظروف المؤدية للتحديث او الطريق الذي يحب ان تسلكه المجتمعات من خلال مراحل تتوصل بعدها الى ان تصبح عرضية مصنعة وفقا للنموذج الغربى .

ويلاحظ انه عندما كانت الوظيفية فى اوجها ظهر من يقولون ان مظورها من النوع الملتوى ولكنهم كانوا أقلية ويرجع الفضل الى " س " رايت ملز " فى انه جعل هذا الشك فى الوظيفية حيا على الرغم من المتاعب الهائلة التى واجهها فى اوائل الخمسينات و نستطيع ان نتبين ملامح عديدة اسهمت فى نقد او تصحيح طريق الوظيفية من خلال مقالات لوك وود سنة ١٩٥٦ ودهر ندوف سنة ١٩٥٨٠

ومع ذلك ظلت المنظورات القديمة باقية لمدة أطول فى البلاد النامية وظل الوضع على هذا النحو حتى منتصف الستينات عندما لفت اندريه جاند وفرانك الانظار بشدة و كان يمثل فيما كتب جيفارا الاكاديمى واثار خيال الطلاب فى كل مكان عن طريق نموذجه البيراق والمثير عن علاقات المتروبوليس بالتوابع الامر الذى ادى الى ان بدت نظرية التحديث متهالكة من أجل منظور جديد بدأ يفرض نفسه " ويعتبر " بول باران " معلم فرانك الذى يعتبر اكبر من اى عالم اجتماع اخر " موسس " المدرسة الماركسية المحدثة " كما انه الممثل المتميز اليسار فى الدراسات المسماه بالاقتصاد السياسى ولسوف يكون من الغباء ان نقول ان التحديد الوحيد الهام فى علم الاجتماع

قد جاء من الدوائر الماركسية . ولكن فى ميدان التغير يبدو ان اسهام المدرسة الماركسية المحدثة واضح وهام وربما كان ذلك راجعا الى الحوار او الجدال الذى يثار مع المداخل غير الماركسية .

ويقول كارتر ان التنمية الخاطئة مفهوم اكثر دقة من كثير من البدائل المتاحة وان المفتاح لفهم مثل هذا الموقف يمكن العثور عليه فى علاقات المجتمعات الاقل نموا او المتعثرة النمو مع الدول الغنية فى العالم ويعتقد ان هذه العلاقة يجب ان يوجه اليها علماء الاجتماع اكبر قدر من الاهتمام (وغنى عن البيان ان علم الاجتماع البرجوازى قد فشل فى اداء هذه المهمة) اكثر من اظهار قلقهم على التباين البنائى او على الظروف المسبقة التى يجب توافرها فى الانساق السياسية الديمقراطية وذلك فضلا عن الحاجة الى كوادر اشرافية او ادارية ممتازة او الاهتمام بتوجيه الانجاز الا ان كلا من " يبرهنان على ان الماركسية سواء فى اللينينية أو المادية معينة بدوافع الانجاز وبالحاجة الى غرسها فى الناس من اجل ان تصبح الاشتراكية ناجحة .

ان التحول الذى يكتشف من هذا المدخل الحديد مسألة جوهرية لانه يهدف الى تحويل اهتمامنا من الخصائص

البنائية المتنوعة للبلاد النامية نفسها ومن الخصائص النفسية لسكانها الى المضمون الدولى و الى العلاقات بين المجتمعات وعبرها والى الروابط التى تربط السكان فى البلاد الفقيرة مع غيرهم فى الامم الصناعية و يبين " فوستر كارتر " كيف ان الماركسية تؤكد الحاجة الى فهم العالم ككل اى كوحدة متكاملة واحدة وكيف تشجع على البحث فى الاسباب التاريخية وكذلك فى العمليات التى تجرى اليوم الامر الذى يؤدى الى لفت النظر لتاكيد ظروف تمتد اصولها فى الماضى البعيد ،وتنحصر ميكانيزمات التحول الى فشل منظور التحديث فى ابرازها بشكل واضح فى محاولة ابراز ان التحول التطورى المتوقع للاشكال الاجتماعية النموذجية وخاصة المجتمع الراسمالى يمكن ان يتوصل اليها المجتمع النامى بصورة اكثر سلامة الانفجارات الثورية .

ويحسن هنا ان نشير الى الدروس التى تحاول الماركسية المحدثة أن تلقنها لعلماء الاجتماع الاكثر تقليدية وتقع هذه الدروس كما يبدو فى ميدانين ويقول " كادت " و " ليامز " ان علماء الاجتماع الماركسيين أبرزوا فى الميدان الاول انه من الاهمية القصوى بمكان

ان نأخذ فى الاعتبار الطرق المحددة التى تؤثر بها النسق الاقتصادى والسياسى العالمى على المجتمعات النامية ،وهنا يذكرون انه فى بعض الظروف و من أجل مشاكل معينة يكون التحليل الطبقى اساسيا وجوهريا ومع ذلك يبدو أن الاهتمام بالتدرج الطبقى ليس جديدا على علم الاجتماع .

و نستطيع ان نقول فى هذا المجال ان هذه الموضوعات قد مسها كل الذين قد اسهموا فى تطوير تراث هذا العلم فى بريطانيا .

اما فى الميدان الثانى ،فان اهتمام عام الاجتماع الماركسى المحدث انصب على " بناءات التبعية " ذلك لان المظاهر الدولية للتبعية او الاعتماد يمكن ان تناقش من خلال بناء التبعية فى وسائل الاتصال الجماهيرية كما يمكن ان تعالج فى ميدان الصحة . وهكذا يميل بعض الدارسين الى القول بأن المداخل التى تأخذ تصوراتها الاساسية من النموذج الماركسى المحدث تسهم بشكل اساسى فى فهم مشاكل التنمية ومثل ذلك انه اذا بحثنا مسألة السكان فقد يرى البعض ان الانفجار السكانى العالمى مرتبط بالامبريالية فى حين يرى البعض الاخر ان الجهود التى

تبذل للتوصل الى ضبط سكانى انما هى جزء من مخطط العالم الغنى ليحتفظ بسيطرته على العالم الفقير او النامى ولكن بدلا من ان نضل وسط محاولات مقيمة فمن الخير ان نسأل عن الطريق الذى تقودنا اليه الحقائق الديموجرافية او كما يقول " سينجر " فلنبحث عن ما اذا كانت بعض البلاد تحتاج الى نمو سكانى سريع بينما يحتاج البعض الاخر الى تخفيض معدل المواليد او ماهى الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى فشل او نجاح حملات تنظيم الاسرة. هذا وتعتمد الاصول الفكرية العلمية لهذا الاتجاه على مجموعة من الافكار التى أبرزتها الماركسية المحدثة يحسن ان نعرض لها فى ايجاز فيما يلى :-

(١) تنقد النظرية الماركسية المحدثة فى التنمية للنظريات البرجوازية التى تطبق على مشاكل معينة فالنظرية البرجوازية فى التنمية التى تدعى انها علم متحرر من القيمة تعرض كنوع من الايديولوجية تخدم بصورة او بأخرى السياسات الخارجية الغربية كما تخدم مصالحها الاقتصادية وفى نفس الوقت تعكس تحيزاتها فالمنظرون البرجوازيون يميلون الى الادعاء بأن التنمية هى عملية تطوير من حالة تقليدية او خامية الى حالة حديثة لبناء دولة متقدمة و تصبح التنمية عبارة عن سؤال عن كيف تجعل نحن حملة لتحديث هؤلاء مثلنا ويستبعد

مثل هذا المدخل اى اعتراف بالاهمية التاريخية للعنف في تنمية انجلترا وكثير من البلاد المتقدمة ،كما يفشل هذا المدخل في الاعتراف بأن البلاد المتخلفة في يومنا هذا هى متخلفة من أجل ان تنمو الراسمالية الصناعية في البلاد الكبرى وان الوضع الذى تكون عليه الان لايمكن مقارنته بشكل او باخر بأوربا قبل الصناعة و معظم نظرية التنمية الحديثة تردد بشكل اوباخر القول بان الفقير فقير لانه كسول •

(٢) يصر الماركسيون المحدثون على ان العالم يجب ان يفهم كوحدة كلية متكاملة ويمكن ان نسلم هنا بما قاله بأن جوهر الماركسية ليس في اى فكرة تتعلق بالاساس الاقتصادى في منهج الشمولية •

(٣) أن أهم درس نستفيده من اعادة اكتشاف الماضي ان التاريخ يدلنا على ان التغيرات ذات الحجم الكبير لايمكن ان تتم بسلام ولهذا فان الطبيعة السامية والتطورية لكثير من نظريات التنمية والفشل المصاحب لتحديد ميكانيزم للتغير بين المراحل هو الركيزة الاساسية التى اعتمدت عليها الماركسية المحدثة في انه ليس هناك سبب قبلى يجعلنا ننظر الى التنمية كعملية تطورية بل ان هناك من الشواهد الامبريقية المتراكمة التى تسمح

بتأييد النظرة العكسيـــة ٠

(٤) ان الثورة عند الماركسية هى محصلة الصراع بين الطبقات وقد تحولت هذه الاداة السوسيولوجية فى التحليـل الى دراسات للتدرج الطبقى فى الابحاث التنموية كمـــــا حدث ذلك فى ميادين عديدة فى علم الاجتماع ،وهو الـــذى جعل الماركسيون يعمدون الى اعادة تصحيح الموقف الا ان الفكرة الاساسية عند الماركسية المحدثة ان الطبقـــــة كأداة تحليلية وخاصة فى الدراسات التنمية اكثر عمقـــا واجدى من البدائل التى يعبر عليها علماء اجتماع الغـرب مثل الصفوة والجمهور والمرتبـــة ٠

هذا ولازالت منظورات علم الاجتماع تختلف عــــــن منظورات علم الاقتصاد فى معالجة موضوع توجيه التغيـــر من أجل التنمية لان صناع القرار مايزالون يوجهـــــون الاهتمام الى مايقدمه علماء الاقتصاد من حلول للتغلـــب على ما يواجههم من مشكلات ،وبالتالى يبدو أن الاعتقـــاد على معطيات الاقتصاد التطبيقى اكثر بكثير من الاعتمـــاد على معطيات الاجتماع التطبيقى لانه قدم عديدا من نماذج التنمية التى أغفلها علماء الاجتماع لمدة طويلة ،و لان الاهتمام فى مجال علم الاجتماع كان منحصرا فى مسائـــــل

ترتبط بتدعيم بناءات الانساق القائمة فاذدهرت " البنائية الوظيفية " على حساب دراسة التغير لمدة طويلة .

ولكن ظروف العالم المعاصر المتغير وسرعة معـــدلات التغير فيه بالاضافة الى حركة التحرر الوطنية والحركات الثورية التى تحتاج العالم المعاصر ،فرضت على علمـــاء الاجتماع ضرورة توجيه الاهتمام الى دراسات التغير،وتغيرت النظرة الى التغير نفسه بحيث ظهرت موضوعات جديـــــرة بالدراســة .

غير انه قد يقال فى بعض الاحيان ان السبب الحقيقـــى الوحيد لمعظم اشكال التغير يتمثل فى الزيادة النسبيـــة للحرمان بمعنى التغير التوقعات التى يأمل الفرد فـــى انجازها و تحقيقها فى اى موقف احتماعى . والحقيقـــة ان كثيرا من التغيرات الاجتماعية لقد تأثرت بعوامـــل اخـــرى .

ان كثير من الضغوط الكبرى فى احداث التغير قد تنجم فى الوقت الحاضر عن طريق من كانوا يتمتعون قبلا بحقـــوق اقل بكثير مما يتمتعون به الان ،ولأن هؤلاء افراد لايـزال عالقا فى أذهانهم أمل أن " تحررهم من أعباء الماضـــى الثقيلة سيجعلهم يتمتعون بحقوق اكبر قد تكون مـــن

" امتيازات الاقلية " . ولكن ليس كل مايحدث الان من تغير اجتماعى ينتج عن ذلك الشكل من " الضغط " او على الاقل هذه الصورة السابقة .

ان اتجاه التغير الاجتماعى غالبا مايتحدد بالمؤثرات البطيئة اوالتدريجية التى تتبع عن حاجات و متطلبات كل موقف اجتماعى كما تبدو عند المشتركين فى الموقف الراهن دون توقع لتغيرها او اصلاحها . ان فكرة الاصلاح والتقدم رغم انها كانت موجودة فى الماضى الا انها فى الحقيقة محصلة القرون الاخيرة .

الفصل الحادى عشر

علم الاجتماع ومسألة النمو الاجتماعى *

كان هناك اعتقاد سائد من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ان علم الاجتماع يستطيع ان يكتشف القوانين التى تحكم نمو او تقدم المجتمعات ، ان عليه ان يتخذ من ذلك الكشف هدفا له . وأخيرا أضيفت النظريات الدورية الى ماهو موجود من الافكار السوسيولوجية . واعتبر ذلك - الى حد ما - رد فعل ضد النظريات التى تؤكد النمو التقدمى . غير أن النظريات الدورية شاركت نظريات النمو فى الاعتقاد بان المجتمعات تمر فى تطورها خلال مراحل محدده وان هذه العملية لاغنى عنها .

وقد تعرضت معظم هذه النظريات فى الوقت الحاضر لانتقادات عديدة جعلت اعادة النظر فيها ومراجعتها امرا ضروريا . ومع ذلك فقد تزايد الاهتمام باتجاهات النمو الاجتماعى بتزايد الاهتمام بدراسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام ودراسة المجتمعات النامية بوجه خاص . ولعل هذا الاهتمام الجديد اليوم هو الذى اعطى المفهوم " المراحل " مضمونا جديدا فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى .

---

* د. محمد عاطف غيث ، الاقتصاد والمجتمع ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ :

مراحل النمو الاجتماعى

استخدم مفهوم " مراحل النمو " سوسيولوجيا بصورة ادت الى طرح عدد من المعالجات المختلفة : الاول بوصفها خطوات ضرورية فى عملية التغير فى كل المجتمعات ويتضمن هذا الاستخدام قضية هامة و هى " ان كل مجتمع ينطوى على ميكانيزمات داخلية تؤكد انه لابد ان يتغير بطريقة واحدة دون غيرها " .

ويعالج الاستخدام الثانى المراحل فى ضوء التاريخ الكلى للمجتمع الانسانى . وطبقا لهذه النظرة لايكون ضروريا اذا أخذنا كل المجتمعات فى الاعتبار ان يمر كل منها على مختلف المراحل وان كان من المستحيل بالنسبة لمجتمع ما ان يصل الى مرحلة معينة قبل ان يمر من خلال مرحلة اخرى تمهيدية او اعدادية . و مثال ذلك ان المجتمعات التى لازالت تعتبر فى اول مستوى من مستويات النمو الزراعى لايمكن ان تتحول الى مجتمعات صناعية دون ان تمر على مرحلة النمو الزراعى الاخيرة و مراحل النمو الصناعى الاولى . ولكنه لايمكن الادعاء بان الجنس البشرى كله يمكن ان يقفز من مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعية المتقدمة .

اما الاستخدام الثالث فانه يطبق مفهوم مراحل النمو على دراسة عمليات تاريخية محددة . وفى هذه الحالة قد لايكون هناك مبرر التمسك بأن مرحلة معينة من النمو لابد ان تسبق او تعقب بالضرورة مرحلة اخرى لان المراحل فى ظل هذا الاستخدام تعتبر طرقا لتمييز عمليات التغير الفعلية وتصنيفها فى تتابع معين .

هذا وقد درج كثير من علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر على تجنب استخدام الاول و خاصة انه كان يطرح بين حين وآخر لتدعيم نظرية معينة او سياسة محددة ذلك لان بعض المجتمعات لايلزم ان تمر بنفس مسار النمو فيه مجتمعات غيرها ،وخصوصا اذا كان هناك احتمال ان توضع تجارب المجتمع الاكثر تقدما محل الدراسة والتقييم اما الاستخدام الثانى فلا زال موضع جدل بين الباحثين فمنهم من يستخدمه بحذر ومنهم مايوافق عليه لاتفاقه مع اطاره الفكرى . الا ان هناك من يرفضه كلية باعتباره لايمثل الواقع من جهات نظر متعددة . ومع ان الاستخدام الثالث هو اكثر الاستخدامات قبولا فى الوقت الحاضر الا ان طائفة من علماء الاجتماع يوجهون له نقدا متزايدا لان خطط النمو ليست الا صياغة متعفنا لبناء فكرى متحيز الى حد كبير

نقد مداخل مراحل النمـــــو :

لقد تعرضت نظرية المراحل فى تفسير النموالاجتماعى لنقد مبكر جاء على يد من معتنقون " الاتجاه الانتشارى " حاولوا فيه ان يبدو معقولا فى الوقت الذى تعتبـــــــر افكارهم بوجه عام لاتمت الى " المعقولية " بصلة" وخلاصة هذا النقد " اذا كان من الثابت ان كل المجتمعـــــات تستعير سمات ثقافية عديدة من مجتمعات أخرى فانه لايمكن القول بأنها تتطور تلقائيــا.

ولكن اذا امكن القول بأن هذا النقد يمكن ان يوجـه الى الاستخدام الاول المشار اليه حول مراحل النمو فانـــه لايمكن ان يوجه الى الاستخدامين الاخرين ،لان هذا النقـــد " الانتشارى " يتعرض هو نفسه الى النقد اساسا من حيـــث اصبح من المعروف ان المجتمع لايستطيع ان يستعير سمـــــه مالم يكن مستعد لاستخدامها ويضاف الى ذلك ان هـــــــذا الادعاء لم يتمكن من تفسير عدم انتشار سمات ثقافيـــــة معينة فى مجتمع معين قبل ان يصل الى مرحلة محددة مـــن مراحل نمـــــوه .

وعموما فلقد عوملت الانتقادات الانتشارية علـــــــى ان فيها واقعية ولكنها عادية وبسيطة . اما الانتقـــــادات

المنهجية فهى التى تستحق ان تستحوز على الاهتمام الكبير.

النقد المنهجي لنظريات النمو الاجتماعى

وجد الانثروبولجيون الوظيفيون النقد الى نظريات النمو التطورية بسبب تورطها فيما أسموه " بالتاريخ الظنى او التخمينى " الذى لايعتمد على أى شاهد و يمثل جوهر هذه الانتقادات فى أن وجود المجتمعات البدائية فى الوقت الراهن لايمكن أن يتخذ كأساس لتحديد خصائص المراحل المبكره من النمو الاجتماعى وذلك على اعتبار ان هذه المجتمعات الراهنه كان لها تاريخها الطويل الخاص بها وحدها وانها قد تكون مختلفة تماما عن المجتمعات التاريخية البسيطة التى انقرضت .

وهناك نقد له وزن كبير وجهه الى فكرة مراحل النمو ككل " كارل بوبر " حين هاجم جميع هذه المذاهب تحت اسم " الاغراق فى التاريخية " وجدير بالذكر ان اغلب انتقادته كانت موجهه بطريقة مباشرة اى كل من هيجل وماركس الا انها من وجهة نظرة تنطبق على عدد كبير من المؤلفين مثل جون ستيوارت و ميل وأرنولد توينبى.

فقد ذهب " بربر " الى أن هدف " الاتجاه التاريخى "

يتمثل فى التوصل الى قوانين تحدد نوعا من التتابع الضرورى لمراحل التاريخ او النمو ويعتمد هذا المذهب على عدد من الدعاوى : ان النمو الاجتماعى يمكن ان يدرس بطريقة عملية ،وخاصة عندما يكون الهدف ،تحديد الارتباطات العلية فى تتابع مراحل النمو الاجتماعى وقد أضاف بوير الى ذلك ان كثيرا من " المغرقين فى التاريخية او الاتجاه التاريخى " وخصوصا ماركس ـ يعتقدون انه بمساعدة مثل هذه القوانين سوف يتمكن العلم الاجتماعى من التنبؤ بمراحل النمو المستقبلية . ولذلك فقد اعتبر ان مطلب التنبؤ بالمراحل الاجتماعية المستقبلة . يتسق تماما مع وجهه النظر التى مؤداها ان هناك قانونا يحكم العملية التاريخية .

وقد فرض بوير هذا المذهب الذى يدعى ان هناك قوانين للنمو الاجتماعى واعتمد فى رفضه على عدد من الدعاوى : اولا : ان الاتجاه التاريخى حدد مطالب مزيفه وغير واقعية العلم الطبيعى ،و العلم الاجتماعى كذلك ثانيا: ان عقد المماثلة بين الكيانات الاجتماعية الفيزيقية او العضوية اجراء غير سليم و هو مسئول ـ الى حد ما ـ عن المطالب المزيفة لاصحاب الاتحاه التاريخى وثالثا ـ ان التغيرات الاجتماعية الكبرى غير قابلة للتنبؤ منطقيا . ورابعا : ان دور الافكار يجعل المعرفة

الاجتماعية و التنبؤ الاجتماعى مختلفا عن المعرفة الفيزيقية و التنبؤ الفيزيقى .

وعندما يفسر بوبر هذه الدعاوى فانه يقول ان العلم النظرى لايؤكد وجود أو وقوع اى حادثة معينة اذ ليس من هدفه ان يقرر ان حوادث من النموذج س أوص لابد ان تحدث و لكنه يقرر فقط ان حوادث من نموذج س لايمكن ان تحدث دون ان تتبعها حوادث من النموذج ص . او ان الحوادث من نموذج ص لايمكن ان تحدث دون ان تسبقها حوادث من النموذج س .

اما القول بأن قوانين النمو الاجتماعى تقرر بان هناك تعاقبا لمراحل معينة يحدث طبقا لقانون ،فهذا على حد قول بوبر - يعتبر خلطا بين احكام الاتجاهات و هى احكام الواقع و " الاحكام النظرية " وهى ليست احكاما واقعية " . هذا ولم يرفض بوبروجود مجالات من العلوم الطبيعية تظهر فيها امكانية وجود قوانين تحدد تتابع مراحل معينة : و مثال ذلك القوانين التى تحكم نمو الكائنات العضوية او حركات النبات و كلها تشير الى تتابع معظم الاحداث . اما تفسيره لذلك فيقوم على ان مثل هذه الكيانات ذات تحديد محكم نسبيا وان ظروف

تغيرها او حركتها يمكن تحديدها بدقة فى ضوء عوامل دائمة . ولكن لايمكن تطبيق هذه القوانين على المجتمعات او النظم الاجتماعية التى لاتنمو بطريقة تشبه نمو النباتات العضوية لان ظروف التغير فيها هى الاخرى تتغير

ويرتبط الادعاء الثالث عند بوبر بادعائين السابقين حيث لايمكن عنده التنبوء بالتغيرات الكبرى فى النسق الاجتماعى بل ان هذا امر مستحيل منطقيا . اما تبرير ذلك فيرجع الى ان كل تغير فى البناء الاجتماعى يعتبر محصلة سلسلة أسباب متداخلة و كل منها مستقل بصوره ما عن الآخر و من ثم فان التقاؤها يعتبر عرضيا الى حد ما وهذا الادعاء موجه ضد المذهب الماركسى و المذاهب الاخرى المشابهة التى تؤكد ان خصائص نموذج معين من نماذج النسق الاحتماعى تنبثق عن خصائص نموذج سابق عليه لدرجة ان نموذجا معينا من النسق يؤدى الى خلق آخر و هكذا .

ويسعى الادعاء الاخير لبوبر الى هدم أى محاولة للدفاع عن الحتمية التاريخية فقد أمر على ان الافكار المتغيرة ونمو المعرفة لابد وان يؤثر فى النموالاجتماعى ولكن الافكار المستقبلية وحالات المعرفة المتطورة فيما بعد لايمكن التنبؤ بها ـ واذا امكن ذلك فانها تصبح

ظروفا حاضره وليست مستقبلية و لذلك فليس هناك مـــــن يستطيع التوصل الى نظرية تحدد كيف تؤثر هذه الافكـــار على النمو الاجتماعى اى ليس هناك من يستطيع ان يعـــرف ما هى مراحل النمو الاجتماعى فى المستقبل • و مـــــا دام الامر كذلك فليس هناك دفاع منطقى عن المذهب الـــذى يدعى ان المراحل السابقة تعتبر جزءا من النمـــــو المستمـــــر •

وعندما رفض امكانية التنبؤ بالنمو الاجتماعى فـــى المستقبل ،لم ينكسر كما فعل غيره ـ امكانية وجـــود قوانين سوسيولوجيـــة •

وقد دافع عن وجهه النظر التى ترى انه يمكن ان توجد نظريات سوسيوجية تكون مهمتها وضع احكام شرطيـــة مثل : اذا تزايدة الانشطة الحكومية ازدادت بالتالـــى التنظيمات البيروقراطية • حيث لاتقرر هذه النظريـــات العامة ان مرحلة معينة من النمـــو•

الاجتماعى تكون لاحقة بالضرورة لمرحلة اخرى ،او ان محموعة شروط معينة سوف تحدث بالضرورة وانما تقرر فقـــط ماسوف يحدث اذا ظهر مجموعة شروط معينـــة •

تقييم مذاهب النمو

هناك جانبان على الاقل من نظرية النمو يمكن رفضهما : الاول ان كل مجتمع يجب ان يمر بمجموعة مراحل محددة . والثانى : ان هناك مجموعة واحدة من المراحل هى التى يمر بها المجتمع الانسانى كله . الا ان هناك ثلاث قضايا يمكن على ما اعتقد - الدفاع عنها وبالتالى استخداميا لبناء مذهب فى النمو الاجتماعى .

القضية الاولى

ان بعض مراحل النمو يجب ان تتحقق فى المجتمع الانسانى قبل ان تجىء مراحل اخرى . ومثال ذلك ان الزراعة يجب ان تسبق التصنيع و ان البناء السياسى الذى يعتمد على الارتباطات الشخصية بالقائد يجب ان يسبق الزعامة النظامية . ولكن اذا رجع المرء الى مجالات اخرى من الثقافة ولبناء الاجتماعى فان صعوبات تكوين مثل هذا النظام من الاولويات تكون واضحة الى حد كبير.

اما القضية الثانية

فتؤكد ان مراحل معينة يبدو انها اكثر ميلا الى استباق وجود مراحل اخرى نظرا لما فى ذلك الحدوث المسبق

لها من سهولة . وهذا لايعنى بالضرورة ان تسبق مرحلة اخرى على ثابت ومحدد ولكن وجود ظروف معينة يخلق اتجاها أو " مناخا " لوجود المرحلة الاولى قبل الثانية ومثال ذلك ان الانسان البدائى كان يميل الى القنص والصيد والالتقاط اكثر من ميله الى الزراعة طالما ان الاولى لاتحتاج الى اختراع . وهذا لايعنى ان الصيد والقنص مثلا يعتبران شرطين ضروريين لنمو الزراعة .

وتشبه القضية الثالثة ،القضية السابقة فى تاكيدها ان بعض صور النمو تظهر من ظروف معينة اكثر مما تظهر فى ظروف آخرى . ومثال ذلك ان نمو نظام التبعية المتميز بالتسلسل الرئاسى اكثر ميلا الى الحدوث فى مجتمع يقوم على التنظيم الانتسامى من نمو تنظيم الدولة المركزى . ويمكن التعبير عن نفس القضية بصورة اخرى انه كلما كان مستوى التكنولوجيا منخفضا زاد تأثير البيئة الفيزيقية على البناء الاجتماعى . وهذا لان التكنولوجيا المعقدة تتمكن من تحويل البيئة الفيزيقية ومن التأثير على البناءات الاجتماعية والثقافات . و هذا يعنى بدوره انه اذا كانت هناك حتمية فى مراحل النمو الاجتماعى فان تلك الحتمية اكثر وضوحا من المستويات الاكثر بساطه وبدائية .

ان هذه القضايا الثلاث التى وصفها الكثيرون بانها قضايا واهمية مكنت بعض الانثربولوجيين المعاصريين مثال : ستيوارد وساهياينز وسرفيس من محاولة بناء نموذج للنمو الاحتماعى (او التطور الاجتماعى كما يسمونه) ولكن ماقدموه ليس فى الحقيقة غير " تصنيف تسلسلى مثالى " اى سلسلة مراحل نمو مثالية تحدد مايمكن ان يحدث اذا تطور المجتمع الانسانى ككل كنسق مغلق فريد من نوعة لايتأثر بأى عوامل اخرى .

ولكن هذا النموذج المقترح يمكن ان يصف او يفسر تطور المجتمع الانسانى ،فى عمومه كما انه لايمكن تطبيقه على حالات النمو الخاصة التى تحدث فى كل منطقة اومحتمع .

ويرجع ذلك الى عدة اسباب :-

أولا : انه يجب الاعتراف بأن نوع التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادى لكل مجتمع يتأثر بوضوح بمجموعة خصائص تكمن من بيئته الفيزيقية .

ثانيا : ان البناء الاجتماعى والثقافى فى كل منطقة لابد وان يتأثر بالثقافة المحيطه به

ثالثا : ان التفاعل بين بعض المجتمعات - وخصوصا عندما يتخذ صورة للغزو ان الخاف السياسى اوالاتحاد

قد يؤدى الى وجود مجتمعات او ثقافات مختلفة تماما عن المجتمعات الثقافات الاخرى .

وهكذا اذا وضعنا فى كل هذه المسائل فى الاعتبار فان المرء لابد ان المرء وان يتأكد من الخطأ الذى وقع فيع من تصور امكان صياغة بعض(نماذج التسلسل المثالية)

الا ان الخطأ الاساس الذى وقعت فيه معظم نظريات النمو المكبرة يكمن فى انها بالغت فى التاكيد على " مبدأ الحدود " فى تتبع انبثاق نموذج معين للنسق الاجتماعى من نموذج آخر . ومن اجل هذا ،فان المبالغة فى الاهتمام " بمراحل " النمو الاجتماعى " ،عوق النظرة السوسيولوجية الصحيحة فجعلها تغمض عينيها عن اوجه التشابه الهامة بين المجتمعات التى لاتعتبر من نفس مرحلة النمو .

ومثال ذلك ان هناك اوجه شبه بنائيا واضحة بين التبعية الساسية والعسكرية فى الدول الافريقية للبدائية و المجتمعات الاقطاعية الاوربية وواضح ان نظريات النمو الاجتماعى لم تتمكن من تفسير هذه المتشابهات البنائية ولم يكن من الممكن تفسيرها كذلك فى ضوء نظرية الانتشار الثقافى .

على اننا يجب ان نقف وقفة قصيرة عند ماكس فيبر نلقى الضوء على استخدامه لتنميط النمو فعلى الرغم من ان اجراء فيبر لايخلو من عيب الا ان يضع بعض الممكنات او الاحتمالات المفيدة . ان فيبر لم يكن مهتما فى الاساس بالقضية الهامة النمو الاجتماعى ولم يكن يهدف الى تكوين مخطط كامل النمو ولكنه كان مهتما بتدوين نوع من التاريخ السوسيولوجى . وهذا الطبع لايعنى انه توصل الى قوانين للنمو الاجتماعى بل لقد سعى الى تحليل التغيرات البنائية التى يمكن تمييزها فى العمليات التاريخية . وحاول فى الوقت ذاته الكشف عن كيفية ظهور بعض اتجاهات النمو وبقائها وخصوصا فى تاريخ المجتمعات الاوربية كل هذا من اجل تفسير : كيف انمجموعة معينة من الظروف فى البناء الاجتماعى والثقافة يمكن ان تصنع الحدود امام التغيرات المحتملة التى يمكن ان تنشق عنها .

وقد اختلف فيبر عن ماركس فى انه لم يتصور انكل نموذج من نماذج النسق الاجتماعى يتغيرا (بتحول ببساطة عن طريق عماياته " الجدلية " الداخلية الخاصة به فقد كانت البناءات الاجتماعية والثقافية عند عباره عن تجريدات وليست اشياء واقعية ففى الواقع التاريخى يمكن ان ترتبط مجموعة اتجاهات لكى تودى نتائج

لايمكنه التنبؤ بها . غير ان فيبر اعترف بامكان ادمـــاج التفسير تاريخى مع التحليل السيولوجى لانبثاق احــــد نماذج النسق من نموذج آخر ولكن لكى يفعل ذلك استخـدم ما اسماه بالنماذج المثالثة ومن بين نماذجه المثالثـــة المشهورة . النموذج الكلاســـى و النموذج الاقطاعى والنموذج البيروقراطية القانونية الرشيدة و قد استخدم فيبـــــر هذه النماذج لوصف صور الواقع الاحتماعى ولهذا فانـــــه يتاكيده على بعض الخصائص السائدة فى مرحلة معينـــــة استطاع ان يحدد الظروف التى يمكن ان تؤدى ان تغيــــر هذه الخصائص و على نحو حاول تحديد وتفسيراتجاهات معينة مثل تزايد اتجاه الرشد فى الادارة من النموذج الكلاســى الى النموذج البيروقراطــى ذاتـــه .

وتمثل مناقشة فيبر لهذه العمليات احد الاسهامــات الهامة فى علم الاحتماع الحديث . ولكنه كان ـ الى حــد ما ضحية لمنهجـه الخاص ،و كذلك لمجموعة الاخطاء التــى حاول تحاشى الوقوع فيها . فعلى الرغم من اعترافـــــه بالطبيعة المجردة للمفهومات البنائية ،الا انه استمــــر فى ادعائه بأنه يجب على الباحث أن يخرج من بحثــــــه التاريخى بتحديد الخصائص الضرورية لمرحلة معينة اولنسق اجتماعى محدد . وقد ادرك فيبر ذلك فى مؤلفاته المنهجيـة

ولكنه رفض النظر الى نموذجه المثالى كفرض واصر على اعتباره وصفا لنموذج ظاهرة اجتماعية او ثقافية بالغ فى تحديد خصائصها الاساسية لكى يجعلها على النقيض من خصائص ظواهر اخرى .

و مثال ذلك انه بالغ فى التاكيد على القواعد البيروقراطية الرشيدة ،و غيرالشخصية لكى يلقى الضوء على الاختلاف بين هذه القواعد وبين معايير الالتزام الشخصى التى تميزالنظام الكنسى ،والنظام الاقطاعى، وفى هذا الصدد كان يمكن لفيبر ان يقدم تفسيرا واضحا لعملية النمو . وكانه عندما عاد الى التفسير استخدم نماذجه المثالية كأنماط تفسيرية عن طريق ترجمة العوامل البنائية والثقافية الى نماذج الفعل .

ان كل هذه الصعوبات تشير الى انه لم يكن هناك من مفر من تحليل التفسيرالاجتماعى فى ضوء نظرية النمو فيمكن ان توضح هذه النظرية عن طريق بناء نماذج او انماط تستخدم عددا صغيرا من العوامل فى فترة محددة ،و ان كان المخطط الذى من هذا النوع لابد ان يستخدم بعض الدعاوى التى تتميز بالعمومية بصدد طبيعة التفاعل الاجتماعى ،وخصائص النسق الاجتماعى و عوامل التغير الاجتماعى .

وقد بدأ علماء الاجتماع المعاصرين ،بالفعل فـــى القيام بهذه المهمة لاعن طريق ترتيب المجتمعات علـــى اساس خصائص محددة التكنولوجيا او العوامل الاخـــرى المتضمنة فى البناء الاجتماعى والثقافى وانما عن طريـق استخدام افكار اكثر تجريدا تتعلق بمستويات النمـــو التكنولوجى والاجتماعى والثقافـــى ٠

الفصل الثانى عشر

تحليل التغير الاجتماعى السريع فى المجتمعات النامية *

ان الاوان ان تساءل عن قيمة هذه النظريات المختلفة فى فهم ،وتوجيه التغير الاجتماعى السريع فى الوقت الحاضر ،وسوف أحاول الاجابة على ذلك باختصار فى النقاط التالية :-

أولا : فيما يتعلق بصياغة هذا السؤال على النحو السابق ،يلاحظ ان كل جيل يعتقد انه يمر بتغير اجتماعى لم يسبق له مثيل . وماعلينا الا ان نقلب صفحات احد كتب التاريخ التى تسجل ماضى العالم العربى ،حتى نعثر على تغيرات عميقة وجوهرية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل و حتى فى مجال الافكار،حدثت كل نصف قرن تقريبا . و منذ نشأة مدن العصور الوسطى حتى عصر النهضة كان اكتشاف القارات الجديدة واستغلالها و خلق أمم جديدة داخل اوربا وظهور البروتستانتية والليبرالية واستمرار العلمانية ونمو الوضعية ،ثم الثورة الصناعية وتطبيق العلم فى المجال الاقتصادى وانتشار التكنولوجيا و تقدمها ،والحروب المدمرة التى عرفت فى تاريخ اوربا ،الى جانب حركات التحرير واستخدام التكنولوجيا بغرض التوسع فى خدمات الرفاهية

* محمد عاطف غيث الاقتصاد والمجتمع الاسكندرية دار المعرفة

وحتى الثوره التى حدثت فى وسائل الاتصال فى الوقت الحاضر كل ذلك يشير الى الثغرات فى تاريخ المجتمع الغربى وهى الثغرات التى كانت بمثابة تغيرات مستمرة ودائمة فى كل من بنائه وثقافته .

وبقدر مانهتم بالموقف الراهن فى الغرب (بدلا من اهتمامنا بالتغير الاجتماعى السريع) فاننا نشعر بأن انظمته وانساقه السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية وهى اكثر ضحالة وركودا اذا ماقورنت بالتغيرات التكنولوجية ومحصلات الانساق الاقتصادية والتعليمية وانساق الاتصال . ان الاحتياجات القرية التى يقوم بها جيل الشبان فى كل مكان ،كما يقوم بها الاميريكيون الملون فى وجه الكنيسة والقوانين الرسمية وفى وجه الاشراف والقيادة المفروضة على النظم والانساق والاجهزة القائمة انما تمثل موقفا جديدا مازال فى مراحله الاولى ،كما ان الخصائص المميزة لهذا الموقف قد توجد فى ثقافة و بناء المجتمع .

ويتمثل العنصر الجديد فى البناء الاجتماعى ،ان المجتمع الغربى ليس مجتمعا لجيلين من البالغين بل هو مجتمع لثلاث أجيال : جيل مافوق ٤٥ سنة وجيل يتوسط ٣٠ ،٤٠ سنة ثم جيل الشبان . وتستتبع دورة الحياة ان

يتبوا الافراد الذين ينتمون الى جيل مافوق ٤٥ سنة مراكز السلطة والقيادة فى النظم والمؤسسات المختلفة وان يبقوا فيها ،وأن يعد الجيل المتوسط جيل الشبان فى بحثه عن النفوذ والسلطة ذلك لان هذا الجيل الذى يتوسط الجيلين يقف منتظرا السماح له بالدخول المنطقة القيادية كما ان افراد هذا الجيل يعتبرون انفسهم شبابا يمثلون جيل الشباب بالنسبة للجيل الاكبر.

وقد يرغب افراد الجيل اسس فى التحدث مع الشباب الا انهم يواجهون بافراد ناضجين من الجيل المتوسط (٣٠ سنة فاكثر) فى الوظائف الادارية للمشروعات واتحادات العمال والخدمات الاجتماعية و مجالس الكنائس .... الخ اما جيل الشبان الحقيقى فلا يجد له مكانا الا الشوارع و الطرقات ليعبروا عن مشاعرهم وانفعالاتهم.

كذلك يمثل التغير الثقافى ،رد فعل ضد ماهو ثابت وقائم ووطيد كما يمثل محاولة البحث عن المصادر الاصلية للوحى والالهام . مايبحث عنه هو الافكار بدلا من الصيغ والقيم بدلا من المعايير ،والعدالة بدلا من القانون والحب بدلا من الادب و التلقائية بدلا من القواعد والاحترام والاخلاص بدلا من الحقوق والواجبات .

وبالطبع قد لاتقوم الحياة الاجتماعية دون صيغ ومعايير وقانون وحقوق وواجبات ولكنكل هذه امور ثابتة وموطدة تعتبر معوقات اكثر منها تعبيرات عما يجب ان يكون • ولذلك فان التحديات تكون موجهة نحو القادة النقابين الحاليين بقدر ماتوجه ايضا نحو قادة البناءات النظامية •

وتتيح لنا نظرية الهوة الثقافية او التخلف الثقافي فيهما ابعد لهذا الموقف ذلك ان هناك فجوة واسعة بين الابنية القائمة من ناحية وبين نتائج بعض النظم مثل النظام الاقتصادى (المجتمع الاكثر ثراء او المجتمع الاستهلاكى و للنظام التعليمى (ديمقراطية التعليم) ونظام الاتصال (المعلومات العالمية الفورية والحاسب الالكترونى بذاكرته الهائلة) من ناحية اخرى كذلك يمكن تناول هذا الموقف فى ضوء نظرية الصراع الطبقى ،بين الاجيال اكثر منه بين طبقات اقتصادية وطبقا لهذه النظرية ،فان انتصار جيل الشبان يكون امرا يمكن التنبوء به ،وعلى الرغم من المساعدات التنظيمية التى يقدمها الشبان بعض المرتدين من جيل المسنين الان اهداف الشبان لن تكون هى نفسها اهداف كبار السن وقد يعالج هذا الانفصال باعتبارة حركة اجتماعية دون ان يتضمن ذلك ان هناك افكارا جديدة تحتاج الى تحقق

بل تتضمن ضرورة اتاحة فرص جديدة للافكار القائمة ان تحرر وتنطلق قواها الذاتية . غير ان استخدام مدخل الحركة الاجتماعية قد يثير بعض المتناقضات . لان لاى حركة تحتاج عند مرحلة معينة الى اشكال تنظيمية تمكنها من الانتقال من مستوى الجماعة الصغيرة الى المستوى المجتمعى . ومع ذلك فان جوهر الحركة الراهنة يتمثل فى الخوف من التنظيم والتكوين النظامى . فهل تموت الحركة اذن فى طفولتها ؟

لاتزال هناك بعض الاسئلة الهامة مؤداها : هل نحن على حق اذا ماعتبرنا صراع الجيل الحالى كمؤشر حقيقى لتغيرات حاسمة وهامة فى وقتنا الحاضر او ان عالم التاريخ سيذكر فيما بعد انه كانت هناك تغييرات اكثر اهمية لم نشعر بها ،ربما لانها كانت تبدو لنا تغيرات طبيعية ؟ ومن المحتمل ان تبدو التغيرات التى طرأت على حياتنا الاسرية او على وانماط الاسكان او التحضر فيما بعد على انها تغيرات اكثر اهمية " الواقع انه ليست هناك نظرية واحدة عن المؤشرات التى تحدد أى التغيرات تكون اكثر اهمية وتحديدا لغيرها من التغييرات الاخرى . وذلك فيما عدا لتلك النظريات التى تضمنتها مداخل بعض المؤلفين : ممثله لختيار بعض التغيرات التى

تسبب اكبر قدر من القلق والحماسة فى مجتمعاتهم وهذا مما يعود بنا الى الوراء الى مهمة عالم الاجتماع والتى تنحصر فى تقديم العلاج عن طريق تهيأة الافراد لفهم محتمعهم و ذلك من خلال فهمهم العميق لمعنى ما يواجهون به من مشكلات .

ثانيا: ان المرء اذا ماتشكك فى ان ثمة تغير اجتماعى سريع قد حدث بالفعل فى المجتمعات الغربية فان مشكلة هذا سرعان مايخبو اذا حول اهتمامه شطر البلاد النامية . وقد يتشكك البعض فى ان التغيرات التى تحدث فى هذه البلاد سريعة وذلك لانهم يشعرون اساسا انها ليست ذات سرعة كامنة وفيما يتعلق بهذه المجتمعات نجد انها لاتملك " التقليد " القوى للتغير الذى تملكه البلاد الغربية وانها تمر بمرحلة التغير المفاجى والشامل حيث يمتد التغير الى كل القطاعات السياسية (النظم والاحزاب والسياسية ودور القواتالعسكرية) والاقتصادية " الزراعة - التصنيع الخدمات " الاجتماعية التعليم والرعاية الصحية ،والتأمين الاحتماعى هذا الى حانب الحياة الاسرية والذين و القانون ووسائل الاتصال الترفيه كما يؤثر هذا التغير فى كل مركبات الحقية البشرية : القيم والنظم و الاتحاهات ،والعادات

و حتى التنظيمات الرسمية . هذا الى جانب الــــى ان ان سكان هذه البلاد يستخدمون الوسائل التكنولوجيــــة الحديثه ويتبعون نموذجا جديدا من الحكم والادارة. ومــع ذلك فان هذه الامور تحدث فى الوقت الذى لم تختلف فيــه الاشكال التقليدة للحياه تماما عن عقول السكان وقولوبهم وعاداتهـــم .

واذن ،ما الذى يجب ان يقدمه علماء النظرية فــى التغير الاجتماعى لمعاونة او خدمة هذا العالم الحديد.

الحقيقة اننا فى احابة عن السؤال نحاول ان نجمع النظريات المختلفة التى ظهرت فى ثلاثة فئات : نظريـــات حاولت ان تقدم ادوات تحليلــة ثم نظريات حاولـــت ان تقيم تعميمات حول العمليات الداخلية تمكن من القيـــم ببعض التنبؤات ،واخيرا النظريات التى اهتمت فقــــط بقداة التغير الاجتماعى وسياساتهـــم .

وَقد يصدق هنا منهج الاستاتيكات المقارنة الـــذى استخدمه كل من تونيــز ودور كايم فى مقارنة المجتمعـــات القديمة والحديثة من أجل اكتشاف اتجاهات التغيــــر المختلفة . غير انه ليس من الضرورى ان يتطابق المجتمع القديم مع المحتمع المحلى عند تونيز او مع التضامــن

الميكانيكى عند دور كايم او ان يتطابق المجتمع الحديث مع الرابطة و التضامن العضوى " حيث نجد ان المجتمع القديم قد يتطابق فى بعض الحالات مع النموذج الاقطاعى او القبلى او النموذج المحلى المغلق للمجتمع ،بينما يتطابق المجتمع الحديث مع الاهداف والاغراض المتضمنة فى سياسات و مخططات اولئك الذين يحكمون هذه المجتمعات.

اما تالكوت بارسونز فقد استخدم نماذج صيغت اساسا كانماط متعارضة وهى فى الغالب تكوينات اوتركيبات عقلية وليست تصميمات استبدت من واقع المجتمعات التاريخية كما انها ركبت بطريقة ديالكتيكية .

ان للمدخل الديالكتيكى بلا شك قيمة كبرى فى توضيح التصورات والمقارنة لانها عندما تتناقض فانها تشرح و تفسر بعضها البعض ..مع ذلك فانه من الخطورة ان نفسر الواقع يتلائم مع الاطار العام لهذه التصورات التى صيغت بطريقة مصطنعة . اما اذا استنبطت المفاهيم او التصورات من دراسة المراحل السابقة للمجتمعات او من الاتجاهات المختلفة فان ذلك يصبح امرا سليما بشرط الا تسيطر على نظرتنا للماضى او الحاضر مالم تقوم على اساس من التحليل الواقعى .

ويعتبر المداخل الجدلى (اليالبكتيكى) الحقيقة الاجتماعية الاساس المنهجي للنظرية الماركسية ،لامن اجل اقامة تصورات متناقضة بل بغرض اثارة الانتباه نحو المتناقضات التى تكمن فى المجتمع ذاته . ولقد كشف هذا المدخل ان هذه المتناقضات هى دائما و بصفة اساسية متناقضات اقتصادية تعبر عن نفسها فى حدود الطبقة واكثر من ذلك فان دراسة التناقضات الفعلية كامور وجوهرية وحاسمة فى التغير الاجتماعى الشامل تعتمد فى صدقها على افتراض مؤداها ان المحتمع يميل دائما الى ان يحل صراعاته وان يحقق الانسجام بداخله . وانه اذا استطاع المجتمع ان يعيش فى سهولة ويسربمقتاضاته فان يكن هناك تغير يمكن التنبؤ به من واقع هذه المتناقضات وجدير بالذكر ان هذا الافتراض قد تمثل ايضا فى تلك النظريات التى اتخذت من التوازن والرشد او العقلانية تصورات اساسية فيها . غير ان الاختلاف الواضح بين هذه النظريات والمدخل الماركسى يتمثل فى انه وفقا لموجهة نظر ماركس يؤدى كل " موقف تاريخى" فى المجتمع الى قيام تناقضات جديدة ولذلك فان نبنى المدخل الماركسى يجعل من الممكن التنبؤ بتنظيمات وانساق جديدة الا ان بعض الدارسين الآن يرون ان هذا التغير لاينطبق على نمو كل النظم . ذلك لان معظم النظم

فى البلاد النامية قد استعيرت من المجتمعات الاخرى ولم تتطور عن تناقضات داخلية ،ومن ثم كان استعارة او ادخال هذه النظم يمثل تغيرا جذريا فى هذه المجتمعات . الا انها اذا استقرت فيها بنائيا ووظيفيا فانها لابد ان تتخدل فى نطاق العملية الديالكتيكية التاريخية .

والى جانب ذلك ،فقد امكن بحث مدى تأثر هذه المجتمعات بنظم التى استعيرت من مجتمعات اخرى باستخدام ادوات معينة لتحليل عملية اكتساب الخصائص الثقافية او الحضرية او التصورات المرتبطة بها . ولقد كشفت هذه الادوات عن عدد من الشروط والبدائل والامكانيات التى ترتبط بهذه النظم وعن مدى تأثيرها فى المجتمع ككل كما كشف بالمثل عن تأثير الثقافة المستقبله (الوطنية) فى النظم المستعارة وبوجه عام فقد كرس هذا المدخل اهتماما ضئيلا بالصراعات الداخلية التى قد تنشأ بصفة خاصة بين النظم الثقافية القديمة مثل النسق المعيارى التقليدى و بين الاجهزة التنظيمية الجديدة بما تشمل عليه من افتراضات معيارية ،ويرى بعض الدارسين للتنمية ان معظم البلاد النامية تحاول البحث عن نظم حديثه و متكمله بقدر ماتبحث عن الوحدة

و التطابق الثقافى فهى لاترغب فى ان تفقد فيهما القديمة بل تحاول ان تستخدمها لتاكيد عملية التحديث غيـــر ان محاولة البحث عن التطابق الثقافى ليست عملية سهلـــة فقد تفطر بعض الصراعات بين القيم التقليدية ومتطلبـــات التحديث وهى الصراعات التى قد تكون ذات قيمة كبيـــرة فى تاكيد الوعى الواضح والصريح لكلا العنصرين فى الوقت الذى تكون فيه ابسط عمليات التثقيف (اكتساب الخصائـــص الحضرية) بين العنصرين امرا ضارا بالنسبة لمتطلبـــات التحديث والقيم التقليدية معا . كذلك قد تكون هـــذه الصرعات قيمة تحليلية كبرى حيث انها تشير الى النقـــاط الهامة التى يمكن من خلالها التعمق فى العمليات الفعليـــة للتغير . ومما يذكر دور كايم استخدم مفهوم " فقـــدان التغييـــر " بنفس الطريقـــة .

وحدير بالذكر ان دراسة ماتنطوى عليه " الحركـــات الاجتماعية " من اساليب ومناهج مقررة يمكن ان تزودنـــا باداة تحليلية فى الوقت الذى يمكن اعتبارها تعميمات حول مايحدث بالفعل فى التغير الاجتماعى ويعتقد بعـــض الباحثين ان دراسة من هذا النوع المشار اليه يمكـــن ان توضح لنا كيف تحدث الاشياء فى اوضاع واماكن خاصـــة

ومن الواضح ان معظم عمليات التنمية تكون نتاجــا لكثير من حركات مقاومة الاستعمار والتى لاتزال مستمـــرة. حتى اليوم وتتمثل فى حركة تحير العالم الاغريقى فـــى مجال العلاقات الدولية لذلك فان تقييم حركات الاحتماعيـة الى مراحل معينة ثم تحديد نموذج القيادة الذى ينـاسـب او يكون مطلوبا فى كل مرحلة والتوزيع الذى يتم بـــدون المشتركين فى الحركة على الدائر المختلفة يفيدنا فـــى تحليل المظاهر السياسية للتنمية كعملية التغير الاجتماعى كما قد يمكننا من التنبؤ بالمراحلة المقبلة بشئ مـــن التأكيـــد .

ان الاسلوب الذى يستخدم بوضوح فى شرح التغيـــــر الاجتماعى وتفسيره ودون التنبوء به ،تتمثل بوجه عـــام فى طريقة الملاحظة بالمشاركه . وقد يشير الوضعيـــون الى هذه الطريقة باراء احيانا باعتبارها اقرب الـــى الطرق الحدسية والانطباعية . ولكن الواقع ان هذه الطريقة يمكن النظر اليها على انها التى تصلح لبناء الخلقيـــة التى تعينا او تجعل من المفيد استخدام كـــنـــل الادوات التحليلية التى أشرنا اليها من قبل .

ومن ذلك فانه من الضرورى ان نؤكد هنا ان الغـــرض

الموجه للبحث لاتأتى صياغته فى حالات كثيرة الا عن طريــق حدس ملهم ينشأ فى عقل متسائل يتم اختيـاره عن طريــق معلومات مستقاه من واقع الحياة الاجتماعية او يمكــن التحقق منع عن طريق المشاركه الفعلية فى هذه الحيــاة وقد كشفت للبحث العلمى مؤخرا عن ظروف عديدة تجعــل من الضرورى فعن أى بحث لايقوم على افتراضات ملائمــة كما انه قد اصبح واجبا منهجيا رفض مجرد صياغة الفـروض او الاقوال والقضايا العامة التى لايمكن اخضاعهالـلاختيــار الفعلــى .

(٢) ان كثيرا من هذه الادوات فقد تطور فى الحقيقة بغرض تحليل المشاكل الخاصة (مثل تصور الهوه الثقافيــة عند برنهام وتصور اللامعارية عند دور كايم وتصــور التوازن والاكتساب الثقافى و حتى الديالكتين (عنــد ماركس) فى محاولة للتوصل الى قضايا عامة حول مايحدث ومايحتمل ان يحدث على مستوى المحتمع ككل . الامر الذى كجعل عددا من المنظرين فى علوم المجتمع يجتهــدون فى ابراز الاتجاهات العامة دون اهتمام بالمناهــج الملائمة او الادوات التى يستخدمونها فى هذا المجال .

ويمكن ان نصنف هؤلاء العلماء بطرق متعددة وفقــا

لخط التحليل الذى ابتعوه فمنهم من اعتبر التغيير الاجتماعى عملية تجرى فى اتجاه مستقيم (التطوريون وماركس) ومنهم من اعتبره عملية دورية فى المقام الاول (باريتو وتوينبى وسينجلر) على ان فريقا ثالثا اعتبره عملية مشروطة بالتغيرات الديموجرافية والتحضر والتصنيع والجماعات الهامشية والكوارث والهجرة .... الخ وقد يكون من الملائم ان نرى كيف تتداخل هذه الاتجاهات التحليلية او كيف ينطوى كل منها على الاخر فى الواقع لقد اهتم التطوريون بصفة اساسية بعملية تطور نوع الانسانى فى حد ذاتها اما اهتمام توينبى فقد كان موجها الى تعاقب الحضارات فى الوقت الذى اهتم بدوره الحياة الخاصة فى كل حضارة وبالمثل فحاول شنجلر ان يتخذ موقفا مماثلا وان كانت تحليلاته كلها قد أدت فى نهاية الامر الى التنبؤ (او توقع) بانهيار الحضارة الغربية) فى اعقاب الحرب العالمية الاولى) وهناك من ركز اهتمامه الى تجرى عمليات التحديث (يكون المجتمع فى هذه الحالة وحدة التحليل وليس الحضارة) وهنا تعالج موضوعات مثل التصنيع وظهور الراسمالية ماركس و سمبارت) والراسمالية المنظورة (مانهايم برنهام) والاشتراكية الحديثة.

وهنا يرى بعض الدارسين ان جانبا لابأس به من انجازات التنمية تتفق مع ماذهب اليه الاتجاه التطوري ذلك ان التقدم الذى يتم احرازه الان يرجع الى مجرد تفاعل عوامل او عمليات داخلية وانما يرجع الى تزايد وتعاظم عمليات التغير الاجتماعى • ان تنمية البلاد المتخلفة " فى راى معين " تقوم على مجموعة من التصورات خطط لتحقيقها ودعت ووجهت " سياسيا " ان الوسائل الفنية للتخطيط قد تطورات بسرعة فائقة ليس من مجال الاقتصاد بل وايضا فى قطاعات التعليم والصحة على المستوى القومى والاقليمى والمحلى ولذلك فان اماكن تحقيق السيطرة الانسانية على التغيرات الثقافية والاجتماعية فان ذلك معناه تجنب وقوع مايسمى " بالطابع الدورى للتغير " على افتراض ان مثل هذا الطالب محتمل الحدوث ويكون التغير الاجتماعى حينئذ ممكنا من خلال عمليات مشروطة تعتمد على كفاءة القيادة وتوفر الوسائل الفنية الاجتماعية ولتدعيم هذا "الامكان" فانه لابد ان تتوفر الظروف فمن اجل دراسة العمليات السابقة للنمو السكانى والحاضر والتصنيع ونمو وسائل الاتصال لتقدير ماتضمنه من تلقائية فى الحدوث او النمو او ماتتطلبه من اجل وضوح تأثيرها من قوى دافعة مخططة •

غير انه من الملاحظ اننا لازلنا بعيدا عن مجال السيطرة على التغير الثقافى اذ كيف نستطيع ان تدعم بعض التغيرات اذا كانت تتفق وقيم الانسانية المرغوبة او نمنعها اذا اتخذت اتجاها خاطئا؟ ان النمو السكانى الذى فاق النمو المحتمل والمكن المنظم الاقتصادية والتعليمة والصحية يعتبر فى الحقيقية مثالا ملائما فى هذا المجال اذا نجد ان القيم العامة والشعبية لاتتفق تماما مع القيمة الحكومية فى هذا الميدان ،فى الوقت لايزال فمن تغيير هذه القيم امرا مجهولا او متعذرا الى حد كبير جدا كما لاتزال بعض الجهود التى تبذل فى هذا الاتجاه على مستوى المجتمع المحلى و خاصة فى نظم التعليم غير مؤتية ثمارها.

(٣) ومادام التغير الاجتماعى سوف يصبح اكثر خضوعا لضبط الانسان وتوجيهه ،فلا مفر من ان نتساءل عن من الذى سيمارس الضبط والتوجيه وما الذى سيكون موضوعا له ؟ لقد اصبح واضحا ان الكفاءة والمقدرة الفنية فى ابقاء المجتمع فى حالة من الحركة المستمرة وتوجيهة من خلال استخدام الوسائل الفنية المتطوره نحو تحقيق اهداف مرسومة من الامور ذات الاهمية البالغة و من اجل هذا كان التاكيد على هذه الناحية موديا الى الدخول

فى مناقشة التغير الاجتماعى و خاصة تلك التى اهتمت بدراسة و تحليل عوامل التغير واجهزته او وسائله .

لقد اهتم عدد من " المنظرية " الذين عالجوا مسألة " القيادة " فى المجتمعات النامية من مناقشة " مستوى القيمة " ودوره فى اتخاذ القرارات فى مجال الحياة السياسية (رجال السياسة ،وصناع القرار فى مجال الحياة الاقتصادية " رجال الاعمال والبنوك والمخططون الاقتصادى " وفى مجال الجيش والراى العام (القادة ورجال الدين والمخططون البربريون وقادة التوجيه الجماهيرية او الاتصال الجموعى) وقد يشكل هؤلاء جميعا جماعة واحدة كما هو الحال فى النظام الاقطاعى او نظام الحزب الواحد او فى النظام الراسمالى وقد يشكلون ايضا عدد من الجماعات المستقلة والمتنوعة وتستأثر كل منها بالسلطة والسيطرة على جزء او مجال معين من المجتمع و الحياة الاجتماعية .

ولكن هل نتوقع من " قادة القمة " ان يسلكوا كأجهزة ووسائط او عوامل للتغير ؟ لقد عنى كثير من " المنظرين " فى تاريخ علم الاجتماع بمسألة التغيرات الداخلية التى تحدث فى (الصفوة القائمة) وماقد ينجم

من ذلك من تعاقب القطاعات فيها علىمراكز القوة بطريقة لاتماثل مايحدث بين الجماهير ،ويظهر ذلك بوضوح في نظرية باريتون وموقفه من دوره الصفوة وعند ماكس فيبر حين اشار الى اتجاه الصفوة الى تدعيم البيروقراطية ومانهايم فى اشارته الى الاتجاه نحو التكنوقراطية وبرنهام فى اشارته الى الاتجاه نحو الصفوة الادارية فى الوقت المعاصر .

غيرانه من الصعب ان نطبق مثل هذه التعميمات والقضايا العامة على البلاد النامية (العالم الثالث) وخصوصا بعد حصولها على الاستقلال ومواجهتها بمشاكل الوحدة القومية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . فقد تبين ان القوة العسكرية اصبحت وبشكل متزايد تتدخل فى توجيه السياسة العامة وفى احيان كثيرة تستولى على ادوات الحكم وتصبح الموجهة السياسى الوحيد وحينئذ يكون رائدها الالتزام بالقانون والنظام . ويعتقد كثير من الدارسين ان مثل هذا النوع الوضع لايتيح ظهور قيادات على مستوى غير سياسى يمكن ان يكون لها اهتمام خاص بمسائل التنمية او تكون لها القدرة على توجيه " الحكم العسكرى " نحو اهداف مجتمعية قد لاتتفق فى نهاية الامر مع طبيعة الحكم العسكرى و تصوراته .

ولهذا يعتقد عدد متزايد من علماء الاجتماع ان التجديدات فى المجتمع لايحتمل ان تنبعث بتشجيع من الطبقة الحاكمة ولهذا يؤكدون فور الجماعات التى بحكم طبيعة نشاطها ووظائفها الفريدة يمكن ان تهيىء المناخ والتربة الخصبة فى التحديد والخلق والابتكار . اما عن نوعية هذه الجماعات فان البعض يرى انها لابد ان تكون جماعات غير عادية كالجماعات الهامشية والمهاجرين والجماعات التى يتزايد عندها مشاعر الاحباط بسبب وجود نظم اجتماعية تساعد على تفاهم هذه المشاعر ومن اجل ذلك يميل الباحثون الغربيون فى المجتمعات النامية الى بحث الاصول الاجتماعية لمن يتصدون لاقامة المشروعات الاقتصادية اكثر من اهتمامهم بمن يتقدمون بمشروعات اجتماعية او يعملون على تدعيمها على الرغم من انها قد تكون ذات طبيعة تقدمية او تجديدية وربما كشف هذا الاهتمام عن اعتقاد مسبق عند هؤلاء باهمية التنمية الاقتصادية " كمنطلق وحيد " للتنمية الشاملة .

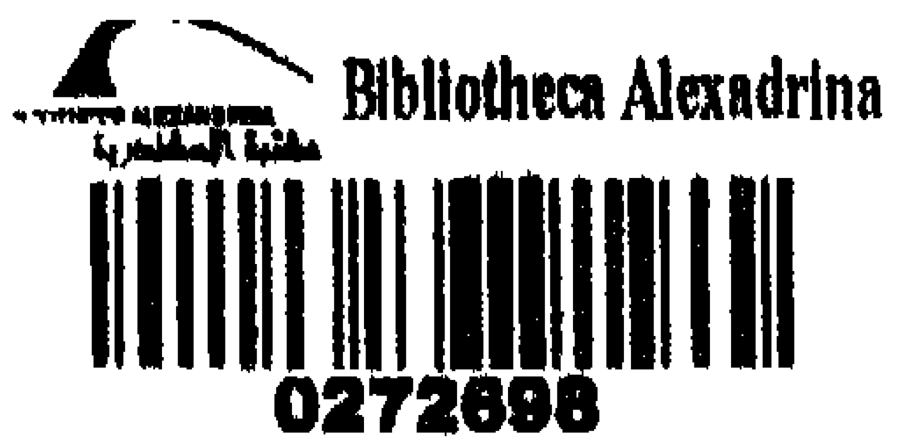
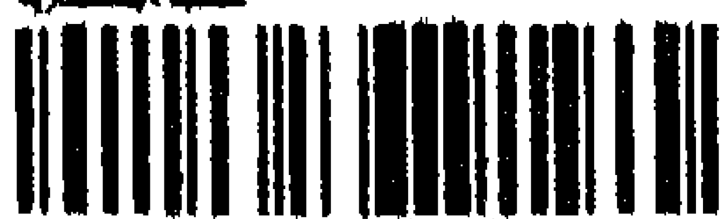
والواقع ان ماعرضنا من نظريات عن التغير الاجتماعى لاتسهم الا قليلا فى تحديد نموذج ملائم البلاد النامية التى تحتاج الى طاقة متزايدة على الخلق والابتكار و التى لاتزال فى المقام الاول تعتمد فى التنمية على

الافكار والنماذج التى تستعيرها من البلاد المتقدمة علميا وتكنولوجيا كما انه من الصعب او يكاد يكون من المستحيل السعى الى ايجاد مخطط لخلق الجماعات الهامشية وغيرها التى تستطيع ان تخلق مناخ الابتكار ٠ ويضاف الى ذلك ان قيادات العالم الثالث " المجتمعات النامية " لابد ان يتاكد عنده ان السكون على " الفساد اوتشجيع المحسوبية سوف يكون دائما على حساب " التحديد والابتكار وفى هذا المجال يرى بعض الدارسين ان الانباء على بعض العقلانات التى كانت تميز علاقات الطبقة الوسطى فى النظام الاقطاعى القديم ان يكون مناخا صالحا للابتكار و يتضربون مثالا على ذلك بطا حدث فى اليابان٠

* * *

الفهـــــرســـــت

الصفحـــــة



Bibliotheca Alexandrina
0272698